الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان:علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم التسيير
تخصص:إدارة مالية
الموضوع:

دراسة استشرافية لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر

إعداد الطالب(ة):
⊙ **حليمة قرة**

إشراف الأستاذ (ة):
⊙ **أمال شوتري**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
أحمد بونقيب	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
أمال شوتري	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
وليد لعايب	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مشرفا مساعدا
العربي عيسات	"أستاذ محاضر"أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
فاطمة زهرة بن قايد	"أستاذ محاضر"أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
سامي هباش	"أستاذ محاضر"أ	جامعة سطيف 1	ممتحنا
نادية براهيمي	"أستاذ محاضر"أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح أمي وأبي اللذين رحلا عن دنيتي ولم يرحلا من قلبي رحمهما الله وجعل قبريهما روضة من رياض الجنة وأسكنهما الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

إلى إخوتي وأبنائهم .

إلى كل من علمني وساندني

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل
والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى مشرفتي : الأستاذة شوتري أمال
التي لم تدخر أي جهد في توجيهي وإرشادي والتي كانت لي السند الأكبر وكل عبارات
الشكر لا تفيها حقها

شكر للأستاذ المشرف المساعد: عايب وليد على النصائح والارشادات التي قدمها

شكر خاص لأختي التي لم تلدها أمي : بن جدو أمينة

شكر خاص للجنة المناقشة على تقبلها تقييم هذا العمل

شكر خاص لمخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة/ كلية
العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف دور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر، من خلال بعض المؤشرات المتاحة المرتبطة بقطاع الأعمال والقطاع العائلي والوظيفة الثالثة للجامعات. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد تقنية السيناريو في بناء التصورات المحتملة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الأهمية النسبية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي محدودة بالإقتصاد الجزائري،مما أدى إلى محدودية مساهمتهما في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر من خلال بعض المؤشرات ذات العلاقة، مما سيبقى السيناريو الخطي بالمقارنة مع السيناريو الإصلاحي والسيناريو الابتكاري هو السيناريو المحتمل حدوثة في فترة الإستشراف، وذلك ببقاء التمويل حكوميا للوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أبرزها تجسيد بعض تقنيات التمويل الذاتي للجامعة كالكراسي العلمية والوقف العلمي.

الكلمات المفتاحية: قطاع الأعمال، القطاع العائلي، التمويل، الوظيفة الثالثة للجامعات، الإقتصاد الجزائري.

Abstract :

This study aims to forecast the role of the business sector and the family sector in financing the third mission of universities in Algeria, through some available indicators related to the business sector, the family sector, and the third mission of universities. The descriptive analytical approach and the adoption of the scenario technique were used to build possible scenarios for the role of the business sector and the family sector in financing the third mission of universities in Algeria.

The study concluded that the relative importance of the business sector and the family sector is limited, which led to their limited contribution in financing the third mission of the university in Algeria through some relevant indicators, which will remain the linear scenario the scenario likely to occur in the forecast period compared to the reform scenario and the innovative scenario. This is by keeping government funding for the third mission of universities in Algeria. The study presented a set of recommendations, the most prominent of which is the embodiment of some of the university's self-financing techniques, such as scientific chairs and scientific endowments.

Keywords: business sector, family sector, financing, third mission of universities, Algeria economy

Resumé

Cette étude vise à prévoir le rôle du secteur des affaireset du secteur familial dans le financement de la troisième mission des universités en Algérie, à travers quelques indicateurs disponibles liés au secteur des affaires , au secteur familial et à la troisième mission des universités. L'approche analytique descriptive et l'adoption de la technique des scénarios ont été utilisées pour construire des scénarios possibles sur le rôle du secteur des affaires et du secteur familial dans le financement de la troisième mission des universités en Algérie.L'étude conclut que l'importance relative du secteur des affaires et du secteur familial est limitée à l'économie algérienne, ce qui a conduit à leur contribution limitée au financement de la troisième mission de l'université en Algérie à travers certains indicateurs pertinents, qui resteront le scénario linéaire comparé au scénario de réforme et au scénario d'innovation est le scénario susceptible de se produire au cours de la période de prévision. Il s'agit du maintien du financement gouvernemental pour la troisième mission des universités en Algérie. L'étude a présenté un ensemble de recommandations, dont la plus importante concerne l'application de certaines techniques d'autofinancement de l'université, telles que les chaires scientifiques et les dotations scientifiques.

Mots clés : secteur des affaires, secteur familial, financement, troisième mission des universités, économie algérienne.

لموضوع	الصفحة
الاهداء	–
شكر وتقدير	–
الملخصات	–
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	VI
مقدمة	أ–ي
الفصل الأول: المفاهيم النظرية للوظيفة الثالثة للجامعات، قطاع الأعمال والقطاع العائلي، والدراسات الاستشرافية	12
المبحث الاول: الوظيفة الثالثة للجامعات	13
المطلب الأول: تعريف الوظيفة الثالثة وأهدافها	13
المطلب الثاني: أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة	14
المبحث الثاني: قطاع الأعمال والقطاع العائلي	21
المطلب الأول: تعريف قطاع الاعمال وأهميته وأهدافه	22
المطلب الثاني: أنواع قطاع الأعمال ومكوناته ونشاطاته	24
المطلب الثالث: تعريف القطاع العائلي ومكوناته وأنواعه	27
المبحث الثالث: الدراسات الاستشرافية وتقنية السيناريو	29
المطلب الاول: الدراسات الاستشرافية	29
المطلب الثاني: تقنية السيناريوهات	43
الفصل الثاني: تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات والاتجاهات الحديثة للتمويل الذاتي للجامعة	55
المبحث الأول: تمويل التعليم العالي	57
المطلب الأول: تعريف التعليم العالي وأهدافه وأهميته وتطور وظائفه	57
المطلب الثاني: تعريف تمويل التعليم العالي ومناهجه والعوامل المؤثرة فيه	64
المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتمويل الذاتي للجامعات	68
المطلب الأول: أدوات التمويل الذاتي للجامعات	68
المطلب الثاني: نماذج التمويل الذاتي للجامعات	83
الفصل الثالث: الأهمية النسبية لقطاع الاعمال والقطاع العائلي في الجزائر	90
المبحث الأول: الأهمية النسبية لقطاع الأعمال في الجزائر	92

المطلب الأول: خصائص قطاع الاعمال في الجزائر على المستوى الكلي	92
المطلب الثاني: خصائص قطاع الأعمال في الجزائر على مستوى القطاعات	99
المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع العائلي في الجزائر	108
المطلب الأول: خصائص القطاع العائلي على مستوى المؤشرات المرتبطة باالسكان	109
المطلب الثاني: خصائص القطاع العائلي على مستوى المؤشرات المرتبطة بالتعليم لمختلف الاطوار	112
المطلب الثالث: خصائص القطاع العائلي على مستوى المؤشرات المرتبطة بمعدلات البطالة والاستهلاك، الدخل ،الفقر	123
الفصل الرابع: السيناريوهات المحتملة لتمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر	134
المبحث الأول: واقع تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة في الجزائر	136
المطلب الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023	136
المطلب الثاني: موارد ميزانية الدولة لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر والعاومل لالمؤثرة فيه	144
المبحث الثاني: اتجاهات التطورات المتوقعة لمؤشرات قطاع الاعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر	158
المطلب الأول: اتجاهات مؤشرات التعليم العالي	158
المطلب الثاني: اتجاهات تطور إيرادات الميزانية خارج قطاع الاعمال والقطاع العائلي	162
المطلب الثالث: اتجاهات تطور إيرادات القطاع العائلي في الميزانية العامة والعوامل المؤثرة فيه للفترة 2025-2035	163
المطلب الرابع: اتجاهات تطورات إيرادات قطاع الاعمال في الميزانية العامة والعوامل المؤثرة فيه للفترة 2025-2035	168
المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة لدور قطاع الاعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر	175
المطلب الأول: السيناريو الخطي	175
المطلب الثاني: السيناريوالاصلاحي	178
المطلب الثالث: السيناريو الابتكاري	180
المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة للتمويل المباشر لقطاع الاعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر	183

الخاتمة	187
قائمة المراجع	193

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أنواع المشروعات بحسب نوع النشاط	27
2	مدارس بناء السيناريوهات	49
3	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2021	92
4	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	94
5	توزيع اجمالي اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية للفترة 2000-2021	96
6	تطور نسب النشاط للفترة 2000-2021	98
7	تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بالاسعار الجارية خلال الفترة 2000-2021	100
8	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2021	101
9	مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2021	103
10	تطور معدل نمو قطاع البناء والاشغال والعمومية للفترة 2000-2021	105
11	معدل نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2000-2021	106
12	تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة 2000-2021	109
13	نسب توزيع سكان الجزائر على الفئات العمرية خلال الفترة 2000-2021	111
14	تطور عدد التلاميذ في المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي للفترة 2000-2021	112
15	تطور عدد التلاميذ في المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط للفترة 2000-2021	114
16	تطور عدد التلاميذ في المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي للفترة 2000-2021	116
17	تطور عدد الطلبة النظاميين المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021	117
18	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج للفترة 2000-2021	119
19	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج للفترة 2000-2021	120
20	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021	121
21	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021	122
22	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	124
23	تطور حجم الرواتب والاجور والمنح في الميزانية العامة للفترة 2000-2021	125
24	تطور دخل الاسر المتاح خلال الفترة 2000-2021	126
25	تطور حجم الاستهلاك الاسري النهائي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021	127
26	تطور دخل الفرد الجزائري خلال الفترة 2000-2021	129

27	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	131
28	تطور عدد الطلبة في الجامعات خلال الفترة 2013-2023	139
29	تطور عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023	140
30	تطور الانتاج العلمي والابتكار في الجامعات الجزائرية للفترة 2013-2023	141
31	تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر خلال 2013-2024	143
32	تطور ايرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2013-2024	145
33	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2013-2023	146
34	تطور ايرادات الحقوق الجمركية في الميزانية العامة للجزائر للفترة 2013-2024	148
35	حجم ايرادات الضريبة على الدخل والارباح خلال الفترة 2013-2023	149
36	تطور معدل النمو خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2013-2023	150
37	تطور القيمة المضافة لقطاع الاعمال خارج المحروقات للفترة 2013-2022	151
38	تطور ايرادات الضريبة على الأجور والرواتب في الميزانية العامة للفترة 2013-2024	153
39	تطور ايرادات الضريبة على الاستهلاك في ايرادات الميزانية العامة للفترة 2013-2023	154
40	معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2013-2023	155
41	تطور نمو دخل الفرد الجزائري للفترة 2013-2023	156
42	الميزانية التقديرية لقطاع التعليم العالي للفترة 2025-2035	158
43	عدد الطلبة المتوقع للفترة 2025-2035	159
44	عدد الاساتذة المتوقع للفترة 2025-2035	160
45	تطور ايرادات الجباية البترولية المتوقع للفترة 2025-2035	161
46	تطور أسعار النفط المتوقع للفترة 2025-2035	162
47	تطور ايرادات الضريبة على الاجور والرواتب المتوقعة للفترة 2025-2035	164
48	تطور ايرادات الضريبة على الاستهلاك المتوقع لفترة 2025-2035	165
49	تطورمعدل نمو سكان الجزائر المتوقع للفترة 2025-2035	166
50	تطور دخل الفرد الجزائري المتوقع للفترة 2025-2035	167
51	تطور ايرادات الضريبة على الدخل والارباح للفترة 2025-2035	169
52	تطور ايرادات الحقوق الجمركية للفترة 2025-2035	170
53	معدل النمو المتوقع خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2025-2035	171

54	القيمة المضافة خارج المحروقات للفترة 2025-2035	172
55	تطور المؤشرات المتوقعة لتمويل الوظيف الثالثة للجامعة بالجزائر للفترة 2025-2035	174

لرقم	العنوان	الصفحة
1	أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر وأهدافها	21
2	مناهج الدراسات الاستشرافية	36
3	تقنيات المنهج المعياري	38
4	تقنيات المناهج الكمية	41
5	مناهج الدراسات الاستشرافية	42
6	أهداف السيناريوهات	44
7	أنواع السيناريوهات	45
8	خطوات بناء السيناريو	52
9	الوظائف التقليدية للجامعة	64
10	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021	93
11	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	95
12	توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة 2000-2021	96
13	تطور نسب النشاط خلال الفترة 2000-2021	99
14	تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بالاسعار الجارية خلال الفترة 2000-2021	101
15	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2021	103
16	مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2021	105
17	تطور معدل نمو قطاع البناء والاشغال والعمومية للفترة 2000-2021	106
18	معدل نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2000-2021	108
19	تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة 2000-2021	110
20	نسب توزيع سكان الجزائر على الفئات العمرية خلال الفترة 2000-2021	111
21	تطور عدد التلاميذ في المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي للفترة 2000-2021	114
22	تطور عدد التلاميذ في المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط للفترة 2000-2021	115
23	تطور عدد التلاميذ في المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي للفترة 2000-2021	116
24	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021	118
25	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلةما بعد التدرج للفترة 2000-2021	119
26	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج للفترة 2000	121
27	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000	122

28	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000	123
29	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	124
30	تطور حجم الرواتب والاجور والمنح في الميزانية العامة للفترة 2000-2021	126
31	تطور دخل الاسر المتاح خلال الفترة 2000-2021	127
32	تطور حجم الاستهلاك الاسري النهائي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021	128
33	تطور نسبة الاستهلاك الاسري النهائي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2021	129
34	تطور دخل الفرد الجزائري خلال الفترة 2000-2021	130
35	رسم بياني لتطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	132
36	مكتسبات التعليم العالي في الجزائر إلى غاية 2023	138
37	التمثيل البياني لتطور عدد الطلبة في الجامعات خلال الفترة 2013-2023	140
38	تطور عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023	141
39	تطور الانتاج العلمي والابتكار في الجامعات الجزائرية للفترة 2013-2023	142
40	تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر خلال 2013-2024	144
41	رسم بياني لتطور حجم الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2013-2024	146
42	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2013-2023	147
43	تطور ايرادات الحقوق الجمركية في الميزانية العامة للفترة 2013-2024	148
44	حجة ايرادات الضريبة على الدخل والارباح خلال الفترة 2013-2024	150
45	معدل النمو خارج المحروقات للفترة 2013-2023	151
46	تطور القيمة المضافة خارج المحروقات للفترة 2013-2022	153
47	تطور الضريب على الاجور في ايرادات الميزانية العامة للفترة 2013-2024	154
48	تطور ايرادات الضريبة على الاستهلاك في ايرادات الميزانية العامة للفترة 2013-2023	155
49	تطور معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2025-2035	156
50	تطور دخل الفرد الجزائري	157
51	ميزانية التسيير المتوقعة للتعليم العالي للجزائر خلال الفترة 2025-2035	158
52	عدد الطلبة الجامعيين المتوقع للفترة 2025-2035	160
53	عدد أساتذة التعليم العالي المتوقعين للفترة 2025-2035	161

54	تطور ايرادات الجباية البترولية للفترة 2025-2035	162
55	تطور أسعار النفط للفترة 2025-2035	163
56	تطور ايرادات الضريبة على الاجوروالرواتب خلال الفترة 2025-2035	164
57	تطور ايرادات الضريبة على الاستهلاك خلال الفترة 2025-2035	165
58	معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2025-2035	167
59	تطور دخل الفرد الجزائري المتوقع للفترة 2024-2035	168
60	تطور ايرادات الضريبة على المداخيل والارباح المتوقع للفترة 2025-2035	169
61	تطور ايرادات الحقوق الجمركية المتوقعة خلال الفترة 2025-2035	170
62	تطور معدل النمو خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي خلال الفترة 2025-2035	172
63	تطور القيمة المضافة للقطاع الاقتصادي خارج المحروقات للفترة 2025-2035	173
64	مراحل السيناريو الخطي	177
65	مراحل السيناريو الاصلاحي	179
66	مراحل السيناريو الابتكاري	182
67	الاتجاهات الحديثة لقطاع الاعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر	185

مقـــدمة

يعد التعليم بمختلف مراحله أحد أهم المعايير التي يقاسبها تطور الأمم وازدهارها، خاصة التعليم العالي الذي تخصص له ميزانيات ضخمة، انطلاقاً من أن مؤسساته وتحديداً الجامعات هي منتج مركزي للمعرفة للاختراعات والابتكارات في جميع ميادين الحياة، بغية تلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع المتعددة والمتجددة. وتتفق الدراسات التي أنجزتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)،على أنه كلما امتلك عدد أكبر من الأفراد في دولة ما خلفية جيدة من التعليم العالي، تحققت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وكانت القوى العاملة أكثر مهارة، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة. فتجسيد تطور حقيقي في التعليم العالي يعد عامل تغيير حاسم، كونه لا يزيد من معرفة الفرد وقدرته على العمل فحسب، بل يوفر له أيضًا فرصًا للمساهمة وإحداث تأثير كبير في مجتمعه. ومع ذلك فإن أحد أكبر العوائق الذي يحول دون الوصول إلى هذه الفرص هو عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم، وبدون هذه القدرة المالية لمتابعة التعليم لا يستطيع الطلاب تحمل تكاليف الرسوم الدراسية والكتب ونفقات المعيشة المطلوبة عند الالتحاق بالجامعة، مما يفاقم تحديات القطاع العائلي في تمويل هذا النوع من التعليم وما ينتج عنها من اختلالات بنيوية لها تداعياتها على المجتمع كله.

هناك تحول في أساليب تمويل مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء دول العالم، وخاصة اقتصادات الأسواق الناشئة، من التمويل العام إلى التمويل الخاص للتعليم العالي؛حيثتبنت العديد من الدول هذا التحول بسرعة كبيرة، بينما تحركت دول أخرى نحو التحول التدريجي في تبني أنظمة جديدة بدرجات متفاوتة[1].تستخدم كل دولة نموذجًا مختلفًا لتمويل التعليم العالي بمعدل نجاح مختلف، وفي حين تطبق بعض البلدان بشكل رئيسي تمويل القطاع الخاص، فإن بلدان أخرى تستخدم أنظمة التعليم العالي التي تمولها القطاعات العامة وتختلف مساهمة القطاع العام في تمويل التعليم العالي بشكل كبير في كل بلد. فلقد حدثت تطورات مهمة في أنظمة التعليم العالي في العديد من البلدان مؤخرًا، ونتيجة للتطورات في هذا المجال، تغير التوازن بين مستويات مساهمة القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم العالي[2].فالمشهد التعليمي العالمي يعرف تحولاً عميقاً، ويتطور تمويل التعليم بسرعة، مدفوعاً بالطلبات المتغيرة، والتقدم التكنولوجي، والاعتراف المتزايد بدوره المحوري في تشكيل المستقبل. وتكافح الحكومات اليوم لتخصيص موارد كافية للتعليم بسبب ارتفاع أعباء الديون، مما يجعل من الصعب تخصيص موارد كافية. فالتعليم ليس مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان؛ إنه أيضًا مسؤولية ومحرك اقتصادي قوي.

[1] Jinusha Panigrahi,**Innovative Financing of Higher Education: Changing Options and Implications,** Higher Education for the Future 5(1), 2018, p61-74. available at:https://www.researchgate.net/publication/322841818_Innovative_Financing_of_Higher_Education_Changing_Options_and_Implications

[2] **Alper Goksu, Gonca Gungor Goksu, A Comparative Analysis of Higher Education Financing in Different Countries, Procedia Economics and FinanceVolume 26, 2015, Pages 1152-1158.**

وفي ظل العوائد الإيجابية وتسليط أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الضوء على التعليم، تدخل القطاع الخاص بشكل كبير لتخفيف العبء المالي على الحكومات، فهناك عدد لا بأس به من الاتجاهات الحديثة التي نشهدها بالإضافة إلى الأساليب المبتكرة في تمويل قطاع التعليم العالي التيتعمل على إعادة تشكيل كيفية وصول الطلاب إلى التعليم وكيفية تمويل المؤسسات لعملياتها. ومع ارتفاع اعتبارات الاستدامة، يصبح القطاع الخاص أيضًا وسيلة للمؤسسات لتعزيز النجاح المالي مع المساهمة في تنمية الاقتصادات الناشئة في جميع أنحاء العالم خاصة وأن مستقبل تمويل التعليم يتسم بالإبداع والقدرة على التكيف كون النموذج التقليدي الذي يعتمد فقط على الرسوم الدراسية والتمويل الحكومي يشهد هو الآخر تطوراً لتلبية الاحتياجات المتغيرة للطلاب والمؤسسات خاصة في البلدان النامية. ليس لجعل التعليم أكثر سهولة فحسب، بل أيضًا على مواءمة مصالح أصحاب المصلحة وضمان بقاء التعليم محركًا قويًا للتقدم الفردي والمجتمعي.

ومما زاد الأمر تعقيدا أن دور الجامعة حالياً لم يعد يقتصر على الوظائف التقليدية المتمثلة في "التدريس" و"البحث العلمي"؛ بل تطور ليشمل مهاماً جديدة أخرى ترتبط بمجتمعها غير الأكاديمي، الأمر الذي أنتج الدور الجديد للجامعات أو ما يعرف بالوظيفة الثالثة للجامعات بأبعادها الثلاثة الأساسية المتمثلة في كل من :" التعليم المستمر"من خلال ضمان التعليم لمختلف فئات المجتمع كجامعة التكوين المتواصل التي تضمن الحصول على شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية، وماستر عن بعد، " الابتكار ونقل التكنولوجيا"، من خلال محاولة الجامعات تطبيق ابتكاراتها واختراعاتها في الواقع من خلال التعاون مع الشريك الاقتصادي وذلك بفتح هذا الأخير لمخابر بحث ومكاتب بالجامعات لتمويل مختلف المشاريع البحثية مقابل استفادته من خبرات الباحثين لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يواجهها، ومن خلال نقل التكنولوجيا لمختلف فئات المجتمع؛ و"المشاركة المجتمعية وذلك بإقامة مثلاً الملتقيات والأيام التحسيسية لمختلف المشاكل التي يواجهها المجتمع كالآفات الاجتماعية (المخدرات، ومرض السيدا،وأضرار التدخين، ومرض السرطان ...و غيرها)[1].فأصبح هذا الدور الجديد للجامعة موضوعاً يؤرق أصحاب القرار، خاصة فيما يتعلق بمصادر تمويله، مما يُبقي موضوع تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات من أهم الإشكالات المطروحة، فرغم الميزانيات الكبيرة التي تخصص لتمويل التعليم العالي بوظائفه التقليدية والجديدة في العديد من دول العالم، إلاَّ أن مشكلة تمويل التعليم العالي تعد من أبرز المشاكل وأكثرها إثارة للجدل خاصة في الظروف الاقتصادية الراهنة؛ حيث تعد مشكلة الإنفاق على وظائف الجامعة، وخاصة الوظيفة الثالثة بأبعادها الثلاثة كما أسلفنا أحد أهم المشكلات التي تواجهها الجامعة لاسيما في الدول النامية؛ إذ يمثل التمويل العنصر الأساسي لاستمرار الجامعات وتطورها، الأمر الذي يفرض على الجامعات البحث عن قنوات تمويل جديدة بتنويع مصادرها المالية بشتى الوسائل الممكنة، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في

[1]Amel Choutri, LoulhiRima, **The Role Of Research Laboratories In Embodying The Third Mission Of The University– Borjbouarerridj University Case Study - ,**review of Innovation and Industrial DevelopmentVolume 5, Issue 1, 2022, Lezinru laboratory, Pages 95-114.

تمويل التعليم العالي التي تعتمد فيها الجامعات على القروض الطلابية والرسوم الدراسية والأوقاف والكراسي العلمية وغيرها، لتمول وظائفها ومختلف أنشطتها وبحوثها.

إشكالية البحث:

تعد مشكلة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي أحد أهم المشكلات التي تطرح على الجامعة في الجزائر والتي يكاد يكون الإنفاق فيها حكوميا بالمطلق، مما سيؤثر على مختلف مهامها ووظائفها بسبب التمويل المحدود؛ تبنت الجامعة الجزائرية الدور الجديد للجامعة أو ما يعرف بالوظيفة الثالثة للجامعة بأبعادها الأساسية الثلاثة:" التعليم المستمر "؛"الابتكار ونقل التكنولوجيا" ؛و"المشاركة المجتمعية"، وهذه الأبعاد تطرح فكرة إشراك القطاع العائلي، وقطاع الأعمال بقوة في تحمل جزء من تكلفة التعليم العالي كأحد أهم الحلول البديلة بالجزائر، مثل ما تنتهجه العديد من الجامعات الحكومية في الكثير من الدول لتمويل مختلف وظائفها خاصة تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة، بفرض الرسوم الدراسية والقروض الطلابية بالنسبة للقطاع العائلي، ومشاركة قطاع الأعمال عن طريق اتفاقيات الشراكة بين المخابر الجامعية ومؤسسات الأعمال.

وعليه؛ تأتي هذه الدراسة لاستشراف دور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر؛ كون الاستشراف يساهم من خلال مناهجه في التوجيه والتخطيط، وذلك من خلال توفير قاعدة من المعلومات المستقبلية والبدائل والحلول الممكنة، التي تسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات، ويكون ذلك انطلاقاً من دراسة الوضع الحالي لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر ثم بناء المشاهد المستقبلية ومعرفة من سيتحمل تكلفة الإنفاق على هذه الوظيفة، حيث يعتمد في الدراسات الاستشرافية على العديد من التقنيات المستقبلية بدءاً من تحديد المشكلة إلى غاية التنفيذ والتقييم، من بينها " تقنية السيناريوهات "،" تقنية التنبؤ"،" تقنية دلفي"،"تقنية المحاكاة"،" تقنية نظرية المباريات"،" بحوث العمليات"،....إلخ، والتي سننتقي منها تقنية السيناريوهات التي تعد من بين أكثر الأدوات المنهجية استعمالاً في الدراسات المستقبلية، وإن كانت هذه التقنية كغيرها من الأدوات المنهجية لا تحدد بدقة كيف ومتى تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، لكنها تساعد في رسم المشاهد المحتملة، كونالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقاً من وضعها وحالتها الحالية وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر.

ومن هذا المنطلق، فإن الإشكالية الأساسية التي يعالجها هذا البحث تكمن في محاولة تقديم السيناريوهات المستقبلية لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة المتمثلة في:" التعليم المستمر"،" الابتكار ونقل التكنولوجيا"،والمشاركة المجتمعية"؛ لاسيما والجزائر تعتمد مجانية التعليم.

تمت صياغة الإشكالية من خلال طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي أهم السيناريوهات المستقبلية لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر؟

تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية، نوجزها في الآتي:

- ✓ ما هو مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة؟ وماهي أهم الاتجاهات الحديثة في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة؟
- ✓ ما هي خصوصية قطاع الأعمال والقطاع العائلي؟
- ✓ ماهي أهم المشاهد المحتلمة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي لتمويل الوظيفة الثالثة بالجامعات الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات حسب السيناريوهات المتوقعة هي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** يتوقع استمرار الوضع على ما هو بمعنى استمرار الإنفاق الحكومي المطلق للوظيفة الثالثة للجامعة **الذي يمثل السيناريو الخطي؛**
- ✓ **الفرضية الثانية:** يتوقع تمويل مشترك بين الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعة الذي يمثل **السيناريو الإصلاحي أو التفاؤلي؛**
- ✓ **الفرضية الثالثة:**يتوقع تبني الجامعات لتقنيات حديثة للتمويل ذاتيا وتشرك القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة الذي يمثل **السيناريو الابتكاري.**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها في :

- ✓ التعرف على البدائل المتاحة لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة؛
- ✓ إبراز خصوصية القطاع العائلي وقطاع الأعمال بالجزائر؛
- ✓ استشراف دورقطاع الأعمال والقطاع العائلي فيتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة من خلال تقديم أهم السيناريوهات المحتملة في هذا الاتجاه.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من اعتبارات عديدة، نذكر منها:

- ✓ مركزية موضوع تمويل التعليم العالي بشكل عام والوظيفة الثالثة للجامعة الذي يبقى من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل.
- ✓ تزايد الاهتمام بالدراسات الاستشرافية في مختلف الميادين في دول العالم، والتي كان لها دور فعال في تجنب العديد من المشاكل وتقديم أفضل البدائل والحلول.

تعد هذه الدراسة الإستشرافية في حدود علمنا الأولى من نوعها في مناقشة إمكانية إشراك القطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر، لاسيما في ظل مجانية التعليم بالجزائر.

- ✓ المساهمة في محاولة بناء السيناريوهات المحتملة لحل مشكلة تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر وذلك في ظل مختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات العلاقة.

منهج وأسلوب الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة اشكالية الدراسة، حيث تم تقديم خلفية نظرية عن مفهوم الدراسات الاستشرافية وقطاع الأعمال والقطاع العائلي وتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات، والأبحاث، والكتب والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة. وفي الجانب التطبيقي للدراسة والمتعلق ببناء سيناريوهات المحتملة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر، تم تحليل مختلف مؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي وكذا قطاع التعليم العالي في الجزائر، وكذا العوامل المؤثرة في مختلف المؤشرات التي يمكن أن تؤثر في المستقبل على مسار السيناريوهات المحتملة، كما تم التنبؤ بمؤشراته خلال 10 سنوات القادمة باستعمال أسلوب الانحدار الخطي البسيط، ثم محاولة بناء السيناريوهات المحتملة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر: السيناريو الخطي، والسيناريو الإصلاحي والسيناريو ألابتكاري.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يأتي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على بناء السيناريوهات المحتملة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر، من خلال استخدام أهم مؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي المتاحة والتي لها علاقة بتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر.

الحدود الميدانية: تناولت هذه الدراسة حالة الجزائر في استشراف دور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر.

الحدود زمنية: فترة الدراسة الاستشرافية عشر سنوات كما هو معمول به في مثل هذه الدراسات (2025-2035).

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات في انجاز هذا العمل منها:

- محدودية الإحصائيات الدقيقة المرابطة بمؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي في الجزائر.
- عدم وجود ميزانية تفصيلية لطريقة تمويل التعليم العالي في الجزائر والمخصصات المالية لكل وظيفة من وظائف الجامعة، بل يتم تقديم الميزانية بشكل إجمالي.
- محدودية الدراسات الاستشرافية للاقتصاد الجزائر بشكل عام واقتصاديات التعليم بشكل خاص.

الدراسات السابقة:

من أجل المساعدة في استخراج الفجوة البحثية والاطلاع على أحدث ما كتب في الموضوع، انتقينا بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة؛ حاولنا استعراض أبرزها حسب المتغيرات المدروسة، وذلك بغية الوقوف على نقاط تقاطع دراستنا معها وماستضيفه في هذا المجال.

أولاً: الدراسات الإستشرافية:

دراسة قام بها **الباحث عبد الله بن فريح معيقل العلي**" **الدراسات المستقبلية في الفكر العربي: الواقع والتحديات**" مقال منشور في المجلة العربية للإدارة 2023، هدفت الدراسة إلى توضيح واقع الدراسات المستقبلية في الفكر العربي، والكشف عن المعوقات التي تواجه نشر ثقافة الدراسات المستقبلية في الفكر العربي، واستعرضت وحللت المشاكل والتحديات المتعلقة بالمستقبل العربي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أبرز الإشكاليات التي تواجه مصطلح الدراسات المستقبلية في الوطن العربي هي قلة الاهتمام بها وعدم الاعتراف بأهميتها وتأثيرها في تحديد المسارات المستقبلية للمنطقة، معاناة الدراسات المستقبلية من قصور في تطبيقها وتكاد تنحصر المحاولات بالجانب الأكاديمي فقط مع شبه انفصال تام عن الواقع وتحدياته، وأبرز المعوقات أمام نشر ثقافة الدراسات المستقبلية بالوطن العربي هو أن التوقعات المستقبلية الأولى التي تم وضعها كانت غير قابلة للتطبيق عمليا، وتوصلت إلى أن الوطن العربي يواجه العديد من التحديات المتعلقة بالمستقبل أبرزها الصراع العربي مع العدو الصهيوني، والعلاقات مع دول الجوار، كما أن هناك تجارب ناجحة في الوطن العربي من خلال رؤى ودراسات مستقبلية قدمتها بعض الدول العربية كنماذج يحتذى بها. أما دراسة الباحث عمار لوصيف "**الدراسات الاستشرافية: مقاربة مفاهيمية**" مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية 2015 ، فقد هدفت الدراسة إلى عرض نشأة الدراسات الاستشرافية وتطورها، مفهومها أهدافها ومبادئها وطرق بنائها، وكذا أهم الايجابيات والمعوقات التي تعترضها، توصلت الدراسة إلى أن الدراسات الاستشرافية أصبحت ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وأنها علم منظم يهدف إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة، تساهم بشكل ملحوظ في اختيارنا بين البدائل. وهدفت دراسة الباحث عشور سليم " **الدراسات المستقبلية: مقاربة تأريخية ومفاهيمية ومنهجية** «مقال منشور في مجلة البحوث السياسية والإدارية 2018، إلى عرض نشأة الدراسات المستقبلية وتطورها، مفهومها أهدافها ومبادئها، وطرق بنائها وكذا ايجابياتها والمعوقات التي تعترضها، توصلت لمجموعة من النتائج أهمها: الدراسات المستقبلية أصبحت بالغة الأهمية لأنها تضع الخطط والاستراتيجيات والتوقعات للأوضاع العامة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، علم يختص بدراسة المحتمل والممكن والأفضل في المستقبل القريب والبعيد، أنها دراسات تيسر ممارسات بحثية تقوم على تكامل التخصصات المعرفية والعلمية، الدراسات المستقبلية تساهم في ترشيد قرارات اليوم للتأثير المرغوب في مشكلات الغد، وتحديد الاستراتيجيات والخطط والسياسة العامة القطاعية،وأوصت بضرورة تبني الجامعات بتخصصاتها المتعددة، ومؤسسات الفكر والأبحاث فكرة إدخال الفكر الاستشرافي في المقررات والمناهج الدراسية.

أما دراسة الباحثة مجناح آمال " **أهمية الدراسات المستقبلية وضرورة توطينها عربيا الدراسات السياسية نموذجا** «مقالمنشور في مجلة العلوم الإنسانية 2022، فهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الدراسات المستقبلية في رسم خارطة المستقبل من خلال استقراء الأحداث المفاجئة واتجاهاتها والقوى والفواعل الديناميكية المحركة لها، وكذا بلورة الخيارات والبدائل الممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها، لبناء قاعدة معرفية استشرافية يستند إليها في صناعة

القرارات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة توطين الدراسات المستقبلية عربيا بإقامة المراكز والهيئات المتخصصة في هذا المجال ورصد الإمكانيات التقنية والمالية، وأن الدراسات المستقبلية مهمة للحاق بركب الدول المتقدمة، وأنها تقوم على مناهج وتقنيات من طرف مراكز متخصصة ومعاهد وجمعيات علمية.

ثانياً: الوظيفة الثالثة للجامعة:

دراسة قامت بها «**الإدارة العامة للتخطيط بوزارة التعليم العالي السعودية**«**الوظيفة الثالثة للجامعات** «أبرزت فيها مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات وأبعادها الثلاثة " التعليم المستمر"، و"نقل التكنولوجيا والابتكار"،والمشاركة المجتمعية"، كما قدمت نماذج للعديد من الجامعات العالمية والسعودية التي قامت بتجسيد دور الوظيفة الثالثة وقدمت اقتراحات لتطوير دور الجامعات في خدمة الوظيفة الثالثة في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، أما دراسة الباحثة الولهي ريمة "**الدور الجديد للجامعة دراسات مختارة**" **وهي أطروحة دكتوراه قدمت سنة 2020**، فهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الجديد للجامعة الذي فرضته التغيرات والتحولات التي طالت جميع الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والمعرفية، والتعليمية والسياسية، بتبيان مفهوم الدور الجديد للجامعة والظروف التي أنشأته، وكذا دراسة تجارب دولية ناجحة قائمة، مع دراسة التجربة الجزائرية ومحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة، ومن أهم نتائج الدراسة: مرور الجامعة بتطورات متعددة ومختلفة من مرحلة النشأة والتأسيس إلى مرحلة التطور والعطاء وخروجها عن عزلتها وتوجهها إلى المجتمع لقيادة التنمية فيه، وتعرض وظائفها للنقد والتعديل انطلاقا من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت تطورها، وتمثلت خصوصية الدور الجديد للجامعة في البلورة الجديدة للوظيفة الثالثة للجامعة باهتمام الدور الجديد للجامعة بعلاقة الجامعة مع العالم الخارجي غير الأكاديمي، ويمكن قياس أبعاد الدور الجديد للجامعات من خلال مجموعة من المؤشرات هي نتاج اجتهادات مؤسسات وهيئات دولية، بالنسبة للتجارب تؤدي جامعات المملكة المتحدة دورا مميزا وفعالا في تحقيق الدور الجديد للجامعة من خلال أبعاده الثلاثة، فهي سباقة كجامعات رائدة وعريقة على المستوى العالمي، أما التجربة الماليزية فكانت ناجحة في تأسيس نظام تعليمي قوي، وتسعى من خلال الدور الجديد للجامعة إلى إقامة علاقة مفيدة مع المجتمع وإظهار التزام أقوى برفاهيته، وتجسيد ذلك من خلال أبعاده الثلاث ولو بتأثير أقل بالمقارنة مع تجربة المملكة المتحدة، أما التجربة الجزائرية فكان حسب هذه الدراسة دور الجديد للجامعة فيها محدودا. هناك أيضا دراسة الباحثين أحمد بونقيب وسامي هباش "**تعزيز الوظيفة الثالثة للجامعات– تصور مقترح–** "مقال منشور في مجلة الابتكار والتنمية الاقتصادية 2018، هدفت هذه الدراسة إلى: إبراز أهم التحديات التي يوجهها قطاع التعليم العالي، وكشف الغموض عن مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات، وكذا تقديم منهج عملي لتعزيز الوظيفة الثالثة للجامعات، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: الوظيفة الثالثة كمفهوم موجود ومترسخ في كل جامعات العالم، وتتم من خلال مبادرات فردية لبعض الأساتذة وبشكل غير منتظم ولا يصب في رؤية واستراتيجية الجامعة، وهذه المبادرات لا تقابل بالتشجيع والتحفيز مما يؤدي إلى ضمورها

يوم بعد يوم، يتطلب الأمر وضع إطار لبلورة هذه الجهود وتدعيمها وتطويرها، والتأكيد على ضرورة المساهمة الفعالة للجامعة في إحداث التقدم في المجتمع ونقله من حال إلى حال أفضل من خلال فك العزلة والجمود بين الجامعة والمحيط الذي تعيش فيه، والمساهمة في الابتكار والإتيان بالجديد في محيط الجامعة، وتسويق الاستكشافات والاختراعات في المجتمع لتعم الفائدة، وأن نجاح وفعالية الوظيفة الثالثة للجامعات يكون عن طريق الإصلاح وفق رؤية استراتيجية لا ترقيعيه، وذلك بالاهتمام بمحركات الأداء الجامعي التي تعزز قيام الجامعة بوظائفها المختلفة خصوصا الوظيفة الثالثة.

أما دراسة الباحثين" **Piirainen Kalle A, Dahl Andersen Allan, Andersen Per Dannemand**"حول:" **Foresightand the Third Mission of Universities the Case for Innovation System Foresight**"مقال منشور في**Foresight 2016**فهدفت إلى إستشراف نظام الابتكار الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير للمساهمة في الوظيفة الثالثة للجامعات من خلال خلق حوار نشط بين الجامعات والصناعة والمجتمع، وكانت نتائجها أن الاستبصار يساهم في الوظيفة الثالثة للجامعات وخاصة في مجال البحث والتطوير والابتكار، وتطوير الفهم المشترك لجداول الأعمال والاحتياجات المستقبلية لأصحاب المصلحة، إضافة إلى ذلك فإن الاستشراف يمكن التعليم من أن يكون مصمما لتلبية الاحتياجات المحددة.

أيضا دراسة الباحثين " **Rocco Frondizi,Nathalie Colasanti, Chiara Fantauzzi, Gloria Fiorani**"بعنوان" **Intellecual Capital and the University Third Mission an Evaluation Framework**"مقال منشور في**Basel, Switzerland 2019** ، هدفت الدراسة إلى فهم الدور الجديد للجامعة في تنمية اقتصاد المعرفة من خلال منظور رأس المال الفكري، كونها كيان لخلق المعرفة ونشرها ولعبها لدور ريادي متزايد، يتضمن التواصل والتعاون إضافة إلى الاستدامة والمشاركة الاجتماعية، والذي يتوافق مع المرحلة الرابعة لمنظور رأس المال الفكري الذي يركز على خلق المعرفة من خلال التركيز على النظام البيئي، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في: على الرغم من الجهود الأكاديمية والمؤسسية لا يوجد اتفاق يذكر على مجموعة من المؤشرات لتقييم الجودة في أنشطة الوظيفة الثالثة للجامعات، وتم تنفيذ العديد من النماذج من أجل تحديد رأس المال الفكري في الجامعات ولكنها بحاجة إلى مزيد من التطبيقات والتقييمات، وأوصت بتخصيص البحوث المستقبلية للدور الجديد للجامعة في في دعم النمو والابتكار داخل المجتمع.

ثالثاً: تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة

هدفت دراسة معمري عبد الوهاب وموسى نورالدين حول: "**بناء البدائل لتمويل التعليم العالي في الجزائر**" مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية 2017، إلى تقويم عملية تمويل التعليم العالي وبناء البدائل من خلال السيناريو لإيجاد البدائل المتنوعة عن طريق المشاركة المجتمعية، لتغطية النفقات المتزايدة على مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، وكانت نتائجها زيادة عدد الطلاب بالتعليم العالي بصورة كبيرة سيؤدي إلى الاحتياج في السنوات المقبلة إلى أموال كبيرة، وفي ظل محدودية الموارد المالية بالجزائر، وسياسات الإصلاح الاقتصادي سيؤدي هذا إلى صعوبة تدبير الأموال اللازمة لتمويل التعليم العالي، والبدائل تتوقف

إلى حد بعيد على القرارات التي تتخذ في الحاضر بمراعاة التحديات المحيطة، وعليه فإن محاولة استقراء آثارها التراكمية في الأجل الطويل تساعد في ترشيد القرارات الحالية بهدف الاقتراب من أفضل البدائل التي يمكن أن تتاح في المستقبل، خاصة القرارات التي تتعلق بالإنفاق على التعليم العالي،وأن تطبيق بدائل متنوعة عن طريق بناء السيناريوهات لتمويل التعليم العالي، بالإضافة للمخصصات المالية الحكومية لكل جامعة، يساعد على تقليل العبء الملقى على الحكومة في تمويل التعليم العالي ويساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أفراد المجتمع دون زيادة أعباء الأسر بتكاليف تعليم الأبناء بالتعليم الجامعي.
أما دراسة عزالدين حليمة حول: "**التمويل الذاتي للتعليم العالي– الجامعة المنتجة نموذجا**– مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية سنة 2020، فكان الهدف منها التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي، والتعرف على مفهوم التمويل الذاتي الجامعي وآلياته، وكذا توضيح مفهوم الجامعة المنتجة والتعرف على آليات التحول إلى الجامعة المنتجة، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في التمويل الذاتي الجامعي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: تنمية الاستثمار وتوجيه هذه الموارد المالية يؤدي بالمؤسسات التعليمية للقيام بأدوارها وتحقيق أهدافها، وأن تطبيق أسلوب التمويل الذاتي عن طريق أنشطة مختلفة إضافية يحقق موردا ماليا إضافيا يساهم في تقليل الأعباء على الميزانية العامة للدولة من جهة وتحسين وتطوير أداء الجامعة من جهة أخرى، بتطبيق آليات التمويل الذاتي التي من أهمها أن تكون الجامعة كمراكز للإنتاج باستثمار البحوث العلمية وتوسيع المشاركة الفاعلة في حل مشكلات المجتمع، وتسويقها لمنتجاتها عن طريق تحويل المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من الجامعة إلى المستفيدين منها في المجتمع، وإنشاء المراكز الاستشارية التي تقدم خدمات استشارية للهيئات والمؤسسات مقابل حصولها على موارد مالية، وأن تطبيق نموذج الجامعة المنتجة يحقق التوازن بين المهام الثلاثة للجامعة من جهة وتوفير موارد مالية إضافية للجامعة، والجامعة المنتجة لا تسعى بأن تكون منافسة مع المؤسسات الإنتاجية لتحقيق الربح بل تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعدها على تحقيق موارد مالية إضافية تساهم في تحسين العملية التعليمية وتطوير المجتمع، وكانت الجامعة الأمريكية أحسن نموذج لتبني الجامعة المنتجة يمكن الاستفادة منها في الجزائر. وتناولت دراسة **سليم صيفور** حول «**إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر بين محدودية الموارد و رهانات التنمية المستدامة**" إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر في الفترة (1999–2014) وبين فيها ما تبنته الدولة الجزائرية من مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مكانة البحث العلمي ضمن مشروع التنمية الاقتصادية الشاملة المخطط له في البرامج الخماسية (1999–2004)و(2004–2014) ومحدودية الموارد المالية المرصودة لهذا الغرض مقارنة بباقي القطاعات ومقارنة ببعض الدول مما شكل تحدياً كبيراً لفرص نجاح التنمية الاقتصادية الشاملة. وتناولت دراسة شوتري أمال وشيخة ليلى حول:" **إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر"** من خلال منهج وصفي تحليلي تحديات التعليم العالي في الجزائر والاتجاهات المتوقعة لتمويله في ظل وجود مجموعة من العوائق

وقدمت مجموعة من البدائل لتمويل التعليم العالي بالجزائر كنموذج الجامعة الشركة والذي تقوم فيه إحدى الشركات الكبرى برعاية جامعة معينة.

بعد استعراضنا لمجمل هذه الدراسات نسجل تقاطع دراستنا معها في بعض الجوانب كتعريف الوظيفة الثالثة للجامعة وتقديم بعض الاتجاهات في تمويل هذه الوظيفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والإشارة للتجربة الجزائرية في بعض النقاط، لكن اختلفت معها من حيث الطرح وأسلوب المعالجة ومؤشرات القياس، الفترة الزمنية، والتركيز على تمويل الوظيفة الثالثة من خلال أبعادها الثلاث.

خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول تناول الجوانب النظرية لمفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة، قطاع الأعمال والقطاع العائلي، الدراسات الاستشرافية وتحديدا السيناريوهات. وخصص **الفصل الثاني** لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعات والاتجاهات الحديثة للتمويل الذاتي للجامعة حيث تم فيه التطرق إلى مفهوم تمويل التعليم العالي بشكل عام ثم استعراض أهم الاتجاهات الحديثة في تمويل الذاتي الوظيفة الثالثة للجامعات. أما **الفصل الثالث** فقد تم التطرق فيه للأهمية النسبية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي في الجزائر من خلال تحليل مختلف مؤشرات القطاعين، والتي ركزنا فيها على مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر. وفي**الفصل الرابع** تم التطرق إلى الوضع الحالي لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر، والعوامل المؤثرة في تمويل الوظيفة الثالثة إضافة إلى بناء السيناريوهات المحتملة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة، وفي الأخير تم التطرق إلى إمكانية استفادة الجامعات الجزائرية من التقنيات الحديثة في التمويل الذاتي للجامعات مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها.

الفصل الأول: المفاهيم النظرية للوظيفة الثالثة للجامعات، قطاع الأعمال والقطاع العائلي والدراسات الاستشرافية

تمهيد:

يعد التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي شهده العالم منذ بداية القرن والعشرون من أهم الاسباب التي دفعت بالجامعات إلى تبني الوظيفة الثالثة بأبعادها الرئيسية الثلاث:" التعليم المستمر"،" الابتكار ونقل التكنولوجيا"، و" المشاركة المجتمعية"، التي تعد من أهم وظائف الجامعة المؤثرة في مختلف الميادين الحياتية للمجتمع، انطلاقا من أن الوظيفة الثالثة تدرس العلاقة بين الجامعة ومحيطها غير الأكاديمي، خاصة علاقتها بقطاع الأعمال والقطاع العائلي، كما اهتمت الجامعات بالدراسات الاستشرافية التي لها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمهمة للدول، من هذا المنطلق سنسلط الضوء في هذا الفصل على الوظيفة الثالثة للجامعة وقطاع الأعمال والقطاع العائلي، مع استعراض مفهوم الدراسات الاستشرافية وأهميتها في ثلاث مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** الوظيفة الثالثة للجامعات.
- **المبحث الثاني:** قطاع الأعمال والقطاع العائلي.
- **المبحث الثالث:** الدراسات الاستشرافية وتقنية السيناريوهات.

المبحث الأول: الوظيفة الثالثة للجامعات

الوظيفة الثالثة للجامعة أو الدور الجديد للجامعة هو العلاقة التي تربط الجامعة بمحيطها غير الأكاديمي فالجامعة كانت ولزمن ليس بالبعيد منعزلة على نفسها وتهتم بمحيطها الأكاديمي فقط، مما غيب دورها كعنصر فعال في المجتمع وأبعد بحوثها العلمية عن الحياة العملية، وجعل منها مؤسسة مهمتها هي تكوين الأفراد ومنحهم شهادات أكاديمية تسمح لهم بالولوج إلى عالم الشغل، لكن مع ظهور العولمة والتطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم في مختلف المجالات والقطاعات، كان لزاما على الجامعة الخروج من عزلتها وفرض نفسها في المجتمع والمشاركة في مختلف القرارات المهمة وتقديم الحلول العلمية لمختلف المشكلات التي يعاني منها المجتمع عن طريق أبحاثها، وابتكارات مخابرها العلمية والمساهمة في نقل التكنولوجيا، وتقديم تعليم مستمر لمختلف فئات المجتمع، والمساهمة المجتمعية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الوظيفة الثالثة للجامعة، أبعادها وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف الوظيفة الثالثة للجامعة وأهدافها

في هذا المطلب سنتطرق لتعريفات الوظيفة الثالثة للجامعة وأهدافها.

أولا: تعريف الوظيفة الثالثة للجامعات

إن مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات لا يزال حديث النشأة ولم تضبط مصطلحاته نهائيا، وقد تطرق لتعريفها مجموعة من المؤلفين، فعرفت "بأنها الأنشطة المعنية بإدارة واستخدام وتطبيق واستغلال المعرفة والقدرات الجامعية الأخرى خارج البيئة الأكاديمية، ولها ثلاثة أبعاد، بعد مرتبط بمصدر ثالث للدخل والإيرادات المتعلقة بنقل المعرفة وترخيص حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، على عكس مصدري الدخل التقليديين للجامعات، والمتمثلين في المخصصات الأساسية المباشرة من الجمهور والتمويل من مجالس البحث العامة، ويرتبط بالنشاط المباشر للاستغلال التجاري لأبحاث الجامعات من خلال الترخيص والاستشارات والخدمات الدعائية وشركات نقل التكنولوجيا، بعد ثان يرتبط بالتعليم المستمر بالإضافة إلى برامج للشهادات، أي التعلم مدى الحياة؛ أما البعد الثالث فيرتبط بالتواصل المجتمعي أو المشاركة المجتمعيةوالحوار مع المجتمع من خلال الاستشارات ، ومشورة الخبراء ، والجمهور".[1]

كما تعرف "بأنها خدمة الجامعة للمجتمع المتمثلة في الخدمات التي تقدمها الجامعة لمجتمعها سواء في الجانب الثقافي أو الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرياضي؛ حيث تقترن هذه الخدمة بتطبيق المعرفة وقيام الجامعة بتوظيف خبراتها وحاجاتها التعليمية والتدريبية والتثقيفية والاستشارية، وتعمل على تلبيتها، لتعكس فكرة التنظيم الأمر الذي يغذي تنظيمات المجتمع الأخرى والتنظيم المفتوح المؤثر في المجتمع والمتأثر به".[2]

[1]Kalle A. Piirainen,Allan Dahl AndersenandPer Dannemand Andersen,**Foresight and the third mission of universities:the case for innovation system foresight**,*foresight*,1,18,2016, p8.

[2]سامية كواشي، **خدمة المجتمع، الوظيفة الثالثة للجامعات**، مجلة العلوم الانسانية، مج3،ع26، 2015، ص463.

وتعرف أيضاً " بالعلاقة بين التعليم العالي والمجتمع، إلى جانب الوظيفة الأولى (التدريس)، والوظيفة الثانية (البحث)، ولها ثلاثة أبعاد أساسية(التعليم المستمر)،(نقل التكنولوجيا والابتكار)، و(المشاركة المجتمعية).[1]

وعرفت بأنها" جميع الأنشطة التي تقوم بها الجامعة تتوجه بها إلى غير منتسبيها(طلاب وأعضاء هيئة التدريس) من أفراد المجتمع وجماعاته وتنظيماته ومؤسساته، كونها أداة لتطبيق المعرفة في ميادين متعددة وترجمتها إلى واقع ملموس، فالوظيفة الثالثة للجامعة تعنى بعلاقة الجامعة مع العالم الخارجي غير الأكاديمي: الصناعة والسلطات العامة والمجتمع، وترتبط بقوة بالوظيفتين الأولى(التعليم) والثانية (البحوث)؛ وعن الكيفية التي يتم بها دمج القدرات الجامعية في الاقتصاد وفي المجتمع".[2]

وتعرف بأنها"مجموعة وظائف محددة لتكون بدورها متميزةعن البحث والتعليم في مجال التعليم العالي".[3]

وعليه فهي "الوظيفة التي تسمح لمؤسسات التعليم العالي الجامعي بالاندماج في محيطها الخارجي غير الأكاديمي مما يعزز دورها ومكانتها في المجتمع لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف مشاكله ويسمح للقطاع الاقتصادي والصناعي من استغلال مخابر أبحاثها العلمية لتطوير منتجاته وتجسيد ابتكاراته بالاعتماد على باحثيها، كما تضمن تكوين وتعليم مستمر للأفراد لتحسين مهاراتهم الفكرية والمهنية وتطوير أنفسهم في مختلف المجالات لمواكبة التطور التكنولوجي والمحافظة على مكانتهم في مناصب العمل".

ثانيا. أهداف الوظيفة الثالثة للجامعات:

من التعريفات السابقة لأبعاد الوظيفة الثالثة نوجز أهدافها في:

- ضمان التعليم مدى الحياة لمختلف فئات المجتمع لتطوير ذاتهم وتحسين مهاراتهم مهنيا واجتماعيا؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمة الجامعة في مختلف النشاطات من خلال الشراكة مع مختلف المؤسسات الإنتاجية وتزويدهم بالتقنيات العلمية التي تساعدهم في تحسين منتجاتهم؛
- دمج الجامعة في المجتمع وجعلها جزء لا يتجزأ منه وتقديم المساعدة له وإيجاد الحلول لمختلف مشاكله؛
- تطوير وتنشيط المعارف داخل الجامعة لتتماشى مع متطلبات المجتمع لإشباع حاجياته وتلبية ضروریاته؛
- تحويلخلاصات البحوث العلمية الجامعية المبتكرة إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج.

المطلب الثاني: أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة

للوظيفة الثالثة للجامعة ثلاثة أبعاد أساسية هي:" التعليم المستمر"، "الابتكار ونقل التكنولوجيا" و" المشاركة المجتمعية".

---

[1] وزارة التعليم العالي، **الوظيفة الثالثة للجامعات**، المملكة العربية السعودية،2014، ص ص 12-28.

[2] ريمة الولهي، **الدور الجديد للجامعة دراسة تجارب مختارة**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، االجزائر، 2019-2020، ص28.

[3] خالد أسماء، شابونية زهية، **وظائف الجامعة الجزائرية: مساءلة في واقع الفعل ومعيقاته**،المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، الجزائر،م2، ع6،2019،ص175.

أولا: التعليم المستمر:

التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة هو التعليم الذي يعزز من مهارات وقدرات الأفراد الفكرية والمهنية لابتكار معارف جديدة، في جميع مراحل حياته، وله عدة تعريفات منها:

– يعرف بأنه" قدرة الإنسان على التعلم مدى حياته دون تقيده في زمان تعلمه ومكانه، معتمدا على ذاته في مواصلة تعليمه خارج أسوار المدرسة والجامعة، وأن يكون تعليمه استجابة لحاجاته الفعلية، وأداء لمهنته، وتنويعا لمعارفه ومهاراته واتجاهاته، مع مراعاة عدم اقتصاره على تعليم الكبار، بل يشمل مراحل التعليم، من عام وعال، ونظامي وغير نظامي".[1]

– كما يعرف أيضا بأنه " عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة معينة من العمر، أو تنحصر في مرحلة دراسية محددة، متلاحقة مع سياق الحياة".[2]

– وعرفته اللجان الأوروبية بأنه" ذلك التعلم الذي يرفع من مستوى المعرفة والتنافسية من خلال أنشطة التعلم مدى مراحل الحياة والذي يحقق التطور الشخصي والاجتماعي والمهني".[3]

ويعرف أيضا بأنه" التعليم الذي يشمل تنمية معارف ومهارات مختلف فئات المجتمع وتقديم برامج تعنى بالتعلم مدى الحياة، بحيث تكون الجامعة منبر الجميع لنهل العلم والمعرفة، لكافة الفئات العمرية، وأصحاب الخبرة من مهنيين وغيرهم".[4]

1 –خصائص التعليم المستمر:

يتسم التعليم المستمر بمجموعة من الخصائص:[5]

– المساهمة في تعليم الأفراد العديد من المعلومات حول كثير من المجالات العلمية، والاقتصادية، والثقافية والسياسية وغيرها؛

– يساعد في تعزيز قدرة الأفراد على التحليل المنطقي، وذلك بدعم مهارات الأفراد المرتبطة بالحفظ والفهم؛

– يشمل جميع أنواع التعليم الرسمي، وغير الرسمي مما يسهل الحصول على المواد الدراسية؛

– زيادة الثقة الشخصية لدى الأفراد، مما يساعدهم في المحافظة على الاستمرار بالتطور التعليمي؛

---

[1] عادل مسعد أبو دلي، **كفايات التعليم المستمر ومتطلبات تحقيقها في مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في المملكة العربية السعودية**، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات،م42، ع2، 2018، ص148.

[2] سما تركي داخل ، حامد حسين صبا، **التعليم المستمر**، كتاب الكتروني نشر في منصة الالكترونية https:// www.reseachgate.net،جامعة بغداد، العراق، 2016، ص11.

[3] محمد سامي بوحجي، **التعلم مدى الحياة**، كتاب الكتروني تم الاقتباس بتاريخ:2021/01/08، الموقع الالكتروني:www.figshare.com، 2014، ص 28.

[4] أحمد بونقيب، سامي هباش، **تعزيز الوظيفة الثالثة – تصور مقترح–**، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، مج1،ع2018،1، ص39.

[5] محمد بن عبد الرحمن مدني، **التعلم مدى الحياة**، مقال الكتروني منشور في الموقع الالكتروني: // : http allaiwalmadani.wordpress.com نشر بتاريخ:2018/03/29.

- تشجيع دور المشاركة المجتمعية عند المتعلم، وتواصله مع العديد من المتعلمين في مختلف المحالات العلمية.

2 -أهمية التعليم المستمر:[1]

- يعد التعليم المستمر جزءا مهما من الحياة المعاصرة، إذ يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- المساعدة على مواجهة تحديات العصر، بتحقيق الأمن الفكري والتنمية المستدامة، وترسيخ القيم، وثبات الهوية الثقافية، لتعزيز تماسك نسيج المجتمع في ظل التغيرات العالمية في جميع المجالات؛
- توفير فرص تعليمية لمختلف فئات المجتمع، وبعدة صيغ تساعدهم في تحقيق غاياتهم كل حسب طلبه؛
- تحقيق التماسك الاجتماعي للمجتمعات؛
- تطوير مهارات الأفراد فكريا ومهنيا مما يساهم في تنمية المجتمع والعلاقات بين أفراده.

3 -أهداف التعليم المستمر:

للتعليم المستمر مجموعة من الأهداف، نذكر منها:[2]

- خدمة المجتمع ليتطور ويحقق التنمية في مختلف المجالات؛
- تضييق الهوة الثقافية الناتجة عن الاختلاف بين سرعة النمو المادي والنمو الحضاري في جوانب الحياة الاجتماعية؛
- التنمية الاقتصادية وتعزيز موارد دخل المجتمع؛
- نشر الوعي للقضايا الكبرى المحلية والخارجية؛
- مواجهة المشكلات الناتجة عن التغيير الاجتماعي السريع؛
- التوفيق بين القيم والاتجاهات القديمة ومتطلبات العصر الجديد.

4 -مؤشرات التعليم المستمر في الجامعات[3]

للتعليم المستمر في الجامعات مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

- تضمينالتعليم المستمر في مهمة مؤسسة التعليم العالي؛
- تضمين التعليم المستمر في سياسة أو إستراتيجية مؤسسة التعليم العالي؛
- وجود خطة مؤسسية للتعليم المستمر في مؤسسة التعليم العالي؛
- وجود إجراءات ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي لأنشطة التعليم المستمر؛
- برامج التعليم المستمر للتنفيذ؛
- برامج التعليم المستمر المقدمة والتي لديها جائزة كبرى في إطار نظام التعليم العالي؛
- الشراكة مع برامج التعليم المستمر للشركات العامة والخاصة التي تم تقديمها؛

---

[1] -هالة أحمد إبراهيم، **آليات تحقيق التماسك الاجتماعي في ضوء مفهوم التعليم المستمر**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 41،2017 ،ص ص 281-282

[2] سماء تركي داخل، صبا حامد حسين،مرجع سابق، ص ص 16-17.

[3] Final Report of Delphi Study,**E3M Project- European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission**,Education and Culture DG,2008, p13.

- تسليم برامج التعليم المستمر الدولية؛
- تسليم مشاريع تدريب التعليم المستمر الممولة؛
- اعتمادات برامج التعليم المستمر المقدمة؛
- تسجيل اعتمادات التعليم المستمر؛
- التسجيل في برامج التعليم المستمر؛
- نسبة اعتمادات التعليم المستمر إلى إجمالي الاعتمادات المسجلة؛
- نسبة المؤهلات الصادرة إلى إجمالي تسجيلات التعليم المستمر؛
- رضا الطلاب؛
- رضا أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- معدل الانجاز لجميع برامج التعليم المستمر؛
- برامج التعليم المستمر ذات الاعتمادات الخارجية.

ثانيا: الابتكار ونقل التكنولوجيا:

يعد البعد الثاني للوظيفة الثالثة للجامعة "الابتكار ونقل التكنولوجيا"، أهم بعد والذي يتمثل في قدرة الجامعة ومخابرها البحثية على الابتكار ونقل وتوطين التكنولوجيا في مختلف القطاعات والميادين، يمكن تعريف هذين العنصرين المهمين كالأتي:

1 -الابتكار:

يعرف الابتكارعلى انه "توليد فكرة جديدة وتنفيذها في منتج أو عملية أو خدمة جديدة، مما يؤدي إلى النمو الديناميكي للاقتصاد الوطني وزيادة العمالة وكذلك إلى خلق ربح خالص لمؤسسة الأعمال المبتكرة، فهي ليست ظاهرة لمرة واحدة ، ولكنها عملية طويلة وتراكمية لعدد كبير من عمليات صنع القرار التنظيمي، بدءاً من مرحلة توليد فكرة جديدة إلى مرحلة تنفيذها، فالفكرة الجديدة هي تصور عميل جديد الحاجة أو طريقة جديدة للإنتاج ويتم إنشاؤه خلال جمع المعلومات التراكمية، إلى جانب رؤية ريادية مليئة بالتحديات من خلال عملية التنفيذ يتم تطوير الفكرة الجديدة وتسويقها إلى منتج جديد أو عملية جديدة مع تقليل التكلفة المصاحبة وزيادة الإنتاجية".[1]

كما يعرف أيضاً على أنه "الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار، وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية أو الجوهرية في التفكير، وفي الإنتاج أو المنتجات، وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء، وفي التنظيمات والهياكل".[2]

[1]Timur Kogabaye and Antanas Maziliauskas**,Thedefinition and classification of innovation,** Holistica,8, 2017,p62..

[2] نيفين حسين محمد، **دور الابتكار والابداع في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول- دراسة حالة دولة الامارات-**،(إدراة التخطيط ودعم القرار، المحرر) وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة،2016، ص-ص 4-5.

وتم تقديم عدة مفاهيم للابتكار في دليل أوسلو لعدد من الباحثين:[1]

عرفه شومبيتر بأنه" التدمير الخلاق" بسبب أن الابتكارات تخلق طرائق جديدة لإنتاج السلع أو خدمات أو صناعات جديدة كليا، أما نظريات الابتكار المختلفة فقد عرفته بأنه" ليس عملية خطية ومتسلسلة، وإنما يتضمن كثيرا من التفاعلات والتغذيات الراجعة في خلق المعرفة واستخدامها، ويرتكز الابتكار على عملية تعليمية تعتمد على مدخلات متعددة وتتطلب حلا مستمرا للمشكلات".

أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا فقد قدمت تعرفين للابتكار:[2]

التعريف التقليدي للابتكار هو" مجرد تطبيق للمعرفة التكنولوجية وتوليد لمنتج أو لخدمة جديدين أو محسنين، بينما يحاول **التعريف الحديث للابتكار** إدخال جوانب أخرى في الابتكار منها الجوانب التشريعية والتنظيمية، مما يأخذ بالحسبان النظر داخل أنظمة الابتكار الوطنية ودراسة الوسائل التي تقوي وتدعم العملية الابتكارية.

2 -نقل التكنولوجيا:

تعرف عملية نقل التكنولوجيا على أنها" العملية التي يتم من خلالها تطوير التقنيات في الجامعات لتحول إلى منتجات قابلة للتسويق أو يعتبر نقل التكنولوجيا عملية تعلم وتطوير اجتماعي تقني".[3]وتعرف عملية نقل التكنولوجيا على المستوى الوطني بأنها" تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج، وخصائص تتجسد في السلعة الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق".[4] كما تعرف بأنها "عملية نقل مادية تشمل المعدات والآلات وأخرى معنوية تشمل الخبرات والمهارات البشرية من دول متقدمة إلى دول أقل تقدما وفقا لشروط معينة يتفق عليها الطرفان، وذلك عن طريق تحويل الأبحاث والابتكارات التي يقوم بها المواطنون داخل البلد إلى سلع وخدمات يمكن إنتاجها وتسويقها تجاريا، أو بنقل التكنولوجيا من دولة مالكة لها إلى دولة أخرى تفتقر إليها، ومن أهم أساليب نقلها اتفاقية تسليم المفتاح، عقود المشاريع المشتركة، الاستثمار الأجنبي المباشر، استيراد السلع الرأس مالية"[5].

3- مؤشرات الابتكار ونقل التكنولوجيا:

حددت مؤشرات الابتكار ونقل التكنولوجيا في التعليم بـ[6]:

---

[1] دليل أوسلو2018، **قياس الأنشطة العلمية والتقانية والابتكارية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2018، ص ص43-44.

[2] اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص4.

[3] Rocco Frondiz,, Chiara Fantauzzi, Nathalie Colasanti and Gloria Fioranim Opcit,p4 .

[4] بولعيد بعلوج، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،ع 35، 2011، ص ص 236-237.

[5] محسن حرفش، امجد صباح عبد العالي، **مقوماتنقل وتوطين التكنولوجيا في أقطار الخليج العربي**،مجلة الخليج العربي، مجلد36 عدد 3-4، 2008، ص15.

[6]Marko Marhl ,Attila Pausits, **Third mission indicators for new ranking methodologies**, Evaluation in Higher Education,5,1, June 2011, pp 59-60.

- تضمين الابتكار ونقل التكنولوجيا في مهمة التعليم العالي؛
- تضمين الابتكار ونقل التكنولوجيا في سياسة أو إستراتيجية التعليم العالي؛
- وجود خطة عمل مؤسسية للابتكار ونقل التكنولوجيا في مؤسسة التعليم العالي؛
- عدد التراخيص والخيارات والتنازلات للشركات الناشئة أو العرضية والشركات القائمة؛
- إجمالي الميزانية المتأتية من إيرادات تسويق معرفة مؤسسات التعليم العالي؛
- عدد الشركات الناشئة والفرعية التي تم تأسيسها؛
- عدد المشاريع الإبداعية ومشاريع الابتكار الاجتماعي التي تنفذها مؤسسات التعليم العالي؛
- عدد الاتفاقيات والعقود والمشاريع التعاونية التي يرعاها البحث والتطوير مع شركاء غير أكاديميين؛
- النسبة المئوية لميزانية مؤسسات التعليم العالي القادمة من إيرادات العقود المدعومة بالبحث والتطوير والمشاريع التعاونية مع الشركاء غير الأكاديميين؛
- عدد العقود الاستشارية؛
- نسبة طلاب الدراسات العليا باحثي ما بعد الدكتوراه مباشرة بتمويل أو بتمويل مشترك من قبل الشركات العامة والخاصة؛
- عدد المختبرات والمباني التي تم إنشاؤها بتمويل مشترك أو المشتركة؛
- عدد الشركات المساهمة في التطوير المهني المستمر الدورات؛
- عدد موظفي مؤسسات التعليم العالي الذين يشغلون وظائف مؤقتة خارج المجال الأكاديمي؛
- عدد الموظفين غير الأكاديميين الذين يشغلون مناصب مؤقتة في مؤسسات التعليم العالي؛
- عدد رسائل أو مشاريع الدراسات العليا التي يشترك فيها مشرفون غير أكاديميين؛
- عدد المنشورات المشتركة مع مؤلفين غير أكاديميين؛
- عدد أعضاء هيئات التدريس المشاركين في الهيئات والشبكات المهنية المنظمات والمجالس؛
- عدد المنظمات الخارجية أو الأفراد المشاركين في الاستشارات، التوجيه والتحقق من الصحة ومجالس المراجعة للتعليم العالي أو المعاهد أو المراكز أو برامج التدريس؛
- عدد جوائز الابتكار المرموقة التي يمنحها قطاع الأعمال والجمهور لجمعيات القطاع أو وكالات التمويل الوطنية والدولية.

ثالثا: المشاركة المجتمعية:

1-تعريف المشاركة المجتمعية:

يمثل بعد المشاركة المجتمعية الدور الاجتماعي للجامعات، والخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع بمختلف فئاته، خارج عملها الرسمي وتوظيف معارفها لأغراض ثقافية وصحية واجتماعية كالمشاركة في الأيام التحسيسية للأمراض السرطانية للمساعدة على معرفة الأعراض الأولية والكشف المبكر لها، عقد ندوات لمساعدة الشباب الحامل للأفكار الإبداعية على إنشاء مشاريعهم، انخراط أعضاء هيئة التدريس في الجمعيات التطوعية،

وقد تعددت تعريفاتها لدى الباحثين فمنهم من يرى بأنها "الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطار عملها الرسمي التعليمي والبحثي لهيئات وأفراد لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية من جنس العمل الذي تقوم به".[1]

-ويرى آخر بأنها" علاقة بين الجامعة والمجتمع تهدف إلى تنفيذ برامج ومشروعات وأنشطة تشبع حاجات المواطنين وتعود عليهم بالنفع".[2]

-كما تعرف بأنها" جهود تقوم بها الجامعات في التعاون مع مؤسسات المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة، وبالعملية التعليمية لبناء علاقات مشتركة تبادلية من شأنها الارتقاء بمستوى التعليم، وتفعيل دور الجامعات في المجتمع".[3]

2-مؤشرات المشاركة المجتمعية للجامعات

أجمع العديد من الخبراء على أن للمشاركة المجتمعية ستة عشر مؤشر موضحة كما يلي:[4]

-المشاركة المجتمعية متضمنة في رسالة المؤسسة التعليمية؛

-المشاركة الاجتماعية متضمنة في السياسة العامة للمؤسسة التعليمية أو استراتيجيتها؛

-وجود خطة عمل لدى المؤسسة التعليمية للمشاركة الاجتماعية؛

- تخصيص جزء من الميزانية للمشاركة الاجتماعية؛

- عدد الأكاديميين المنخرطين في مجالس استشارية تطوعية؛

- عدد الفعاليات المتاحة للمجتمع/ للعامة؛

-عدد المبادرات البحثية ذات الأثر المباشر على المجتمع؛

- عدد الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم الخدمات والمرافق الاجتماعية؛

- عدد أفراد المجتمع الذين يحضرون إلى مرافق المؤسسة التعليمية أو يستخدمونها؛

- عدد المشاريع المتعلقة بالتواصل التعليمي؛

- عدد أعضاء هيئة التدريس والطلاب المشتركين في أنشطة التواصل التعليمي؛

- النسبة من ميزانية المؤسسة التعليمية المخصصة للتواصل التعليمي؛

- عدد أفراد المجتمع المشتركين في أنشطة التواصل التعليمي؛

- عدد الأنشطة التي تستهدف تحديدا الفئات المحرومة من الطلاب والمجتمع؛

- عدد ممثلي المجتمع في مجالس المؤسسة التعليمية أو لجانها؛

---

[1] كواشي سامية، مرجع سابق، ص 463.

[2] هناء كامل حسين الصعيدي، مها عبد الله السيد أبو المجد، **تخطيط وحدة النسيج بجامعة الملك فيصل في ضوء متطلباتالمشاركة المجتمعية من وجهة نظر هيئة التدريس**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، م39 ع 3، 2019، ص184.

[3] شبيب الخصاونة فؤاد، مستوى **الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة**،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م27، ع 11، 2020، ص44.

[4] وزارة التعليم العالي السعودية، مرجع سابق، ص31.

– قيمة المنح والتبرعات والعقود المتأتية من الشراكات.

والشكل رقم (01) يلخص أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة وهدف كل بعد.

الشكل (01): أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة وأهدافها

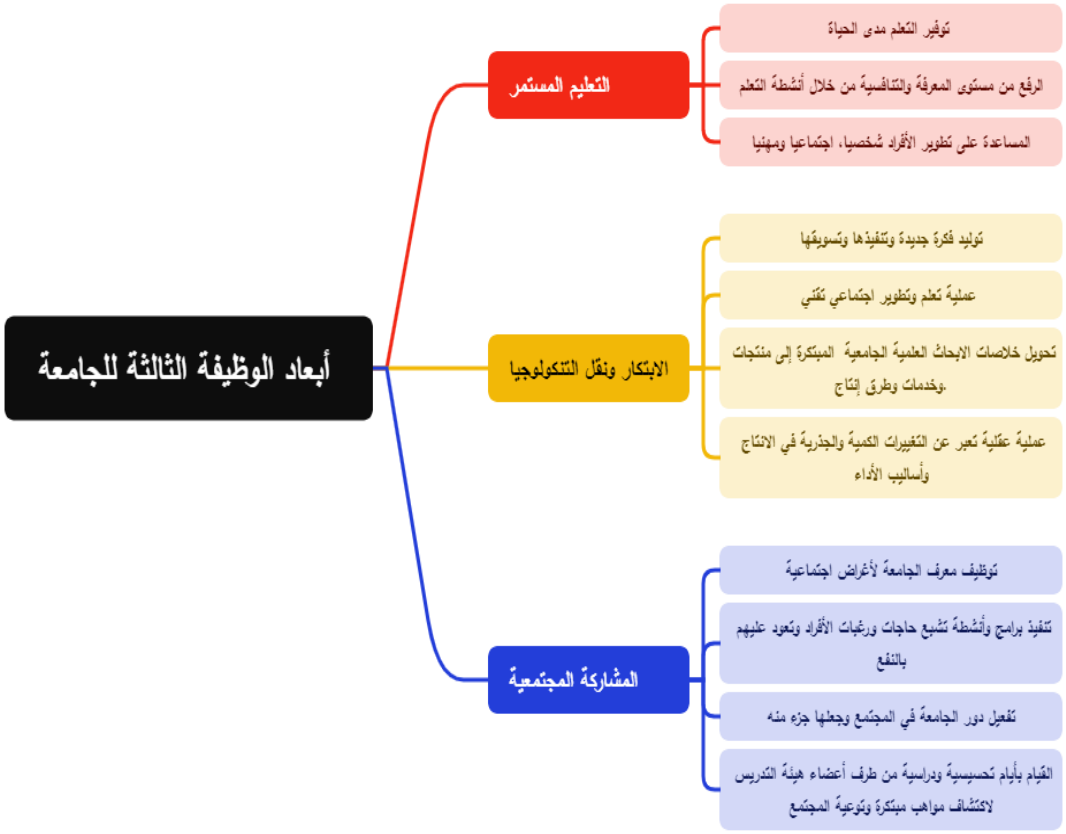

المرجع: من إعداد الباحثة بناء على ماسبق

المبحث الثاني: قطاع الأعمال والقطاع العائلي

الأعمال هي جميع النشاطات التي تقوم بها المؤسسات سواء كانت حكومية، خاصة أو أجنبية، لتقديم خدمات أو منتجات، أو سلع مقابل حصولها على مبالغ مالية تحدد قيمتها حسب الأشياء المتحصل عليها، وطبيعة المؤسسة التي تقدمها، وهي توفر مناصب عمل لمختلف فئات المجتمع وطبقاته من مهندس نظافة إلى مدير مؤسسة، كما أنها تساهم في تنمية الاقتصاد، وتكون هذه المؤسسات هي العمود الفقري للاقتصاد الذي يحدد قوته وصلابته في مواجهة مختلف الأزمات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية له، والتي يكون القطاع العائلي أهم عناصرها في هذا المبحث سنتطرق لبعض تعريفات قطاع الأعمال ومكوناته وأهميته وأنواعه، والقطاع العائلي تعريفاته وأهميته .

المطلب الأول: تعريف قطاع الأعمال وأهميته وأهدافه وأنواعه

سنعرض في هذا المطلب تعريفات قطاع الأعمال، أهميته وأهدافه.

أولا: تعريف قطاع الأعمال

قطاع الأعمال هو ذلك القطاع الذي يهتم بكل شيء له علاقة بتحقيق ثروة مقابل تقديم سلعة أو منتوج أو خدمة باستغلاله لعوامل الإنتاج تتزايد أهمية قطاع الأعمال في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية وما يحققه من منافع للأفراد والمجتمع بتوفير وتلبية مختلف حاجياته.

وسنذكر أهم التعاريف التي تطرق لها مختلف الباحثين:

– عرف قطاع الأعمال بأنه" الشركات والمشاريع، والمصالح التي يقيمها الأفراد لتحقيق عائد مادي أو ربح، هذه الشركات والمشاريع قد تكون صغيرة جدا أو تكون كبيرة. وحتى يحقق هذا العمل ربحا لابد أن يتم بيع شيء نافع للآخرين ويجدون أنفسهم مستعدين لدفع ثمنه، وقد يكون سلعة أو خدمة ".[1]

– كما يعرف أيضا على أنه " نوع من التنظيم الاجتماعي الذي تم إنشاؤه لتحقيق أهداف معينة تتعلق بشكل عام بالحصول على أرباح أو أي نوع آخر من الربح الاقتصادي من خلال المشاركة في سوق المعاملات التي هي سلع وخدمات والتي تنتجها تلك الشركة على وجه التحديد. من أجل العمل وفقا لأهدافها وأغراضها"[2]، و هو" المكان الذي يتم فيه الإنتاج في الاقتصاد، يطلق على الوكلاء الفرديين الذين يشكلون قطاع الأعمال شركات، وهذه هي المنظمات التي تجمع فيها ريادة الأعمال بين الأرض والعمالة ورأس المال لإنتاج السلع والخدمات، وقد تكون هذه الشركات صغيرة مثل فرد واحد أو كبيرة تمثل كيانا قانونيا في حد ذاتها ولها العديد من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الشخص بموجب القانون، تقوم هذه الشركات بشراء عوامل الإنتاج وتتلقى مدفوعات من المشترين لإنتاجها، يكون هدفها توفير السلع والخدمات للعملاء لتحقيق ربح لأصحاب الشركات".[3]

وعليه فقطاع الأعمال " هو مجموع الشركات الناشطة في اقتصاد أي دولة والتي تقوم بإنتاج سلع ومنتجات أو تقديم خدمات في مختلف المجالات يكون الهدف الأساسي لمؤسسات القطاع الخاص تحقيق الربح لملاكها بأقل التكاليف، أما قطاع الأعمال الحكومي فيكون هدفه تقديم خدمات للمجتمع لتحافظ على استقراره وتلبي مختلف حاجياته"

---

[1] وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**– أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2013–2014،ص38.

[2] **تعريف الأعمال** ، الموقع الالكتروني: http//: ar.facts-news.org/taaryf-alaaamalتم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/03/03 على الساعة :00:30

[3] رحمة خالد، **شرح القطاعات الاقتصادية الأربعة**، مقال الكتروني تم الاقتباس بتاريخ:2021/01/22، الموقع الالكتروني:www.tijaratuna.com، 2020، ص 28.

ثانيا-أهمية قطاع الأعمال:

تكمن أهمية قطاع الأعمال في:[1]

-خلق فرص عمل لمختلف شرائح المجتمع؛

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- المساهمة في الناتج القومي؛

- إنشاء وتوريد السلع والخدمات؛

- إنتاج مختلف السلع وذلك بتحويل المواد الخام إلى سلع نهائية؛

- المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية وازدهار الاقتصاد.

ثالثا: أهداف قطاع الأعمال:

يهدف قطاع الأعمال إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على عدة مستويات هي:[2]

1-أهداف ذاتية:

- التحفيز الذاتي والقيادة: القدرة على العمل وتقديم الخدمة وصناعة التغيير للحصول على النتائج المرجوة؛

- تحقيق النمو وخلق الثروة من أجل الاستمرار ؛

- حل المشكلات وإضافة القيمة الاقتصادية بتطوير المهارات والوظائف القيمة للعملاء والمشترين والمواطنين ككل.

2-أهداف اقتصادية:

- تحقيق الربح: للمحافظة على العمل الجيد، وإعطاء الطاقة اللازمة للنمو وتوسيع القدرة على الربح من الأعمال التجارية، ويجب أن تكون هذه الفكرة أولوية قصوى لدي أي مستثمر أو رجل أعمال؛

- خلق عملاء: الشركات القيمة والناجحة تخلق أعمال تجارية كبيرة وقاعدة عملاء، فالعميل هو الملك في أدب تعليم إدارة الأعمال؛

- الابتكارات الصديقة: الابتكار يضيف مزيد من التنوع للمنتجات والخدمات، ويحافظ على قاعدة العملاء؛

- الاستخدام السليم للموارد: واحد من أفضل الطرق للإدارة الفعالة للحصول على المنتجات المطلوبة من الحد الأدنى من المدخلات، ويجعل المنتجات قابلة للحياة اقتصاديا.

3-أهداف اجتماعية:

- توريد سلع وخدمات عالية الجودة: تحافظ على تدفق البضائع، وسلاسل توزيع الفعالة ؛

- إتباع ممارسات التجارة العادلة: للحفاظ على الجودة والممارسات التجارية المتوافقة وفقا للقوانين الوطنية؛

- المسؤولية الاجتماعية والممارسات الأخلاقية للشركات.

[1]WallStreetMojo team**, Busnisness sector**, electronic article from the site: http:// www.wallstreetmojo.com, Quoted on:25/08/2023, on the watch 11:30.

[2]Mohda Ossama, **An Essay on Objectives of Busines**,International Journal of Engineering and Management Research, April2020, Vol 10, p-p 37-38.

4-أهداف إنسانية:

- الرفاهية المالية للموظفين: أجور جيدة وعمل مناسب؛
- رضا الموظفين: اعتماد سياسات شفافة ومنفتحة للنمو والتنمية، مما يؤدي إلى رضا وتحفيز القوى العاملة؛
- إدارة الموارد البشرية: القدرة على تدريب الموظفين للوظائف المستقبلية وتوفيرها لهم، لإضافة المهارات إلى الموارد البشرية في المجتمع ككل؛
- رفاهية الأشخاص المحرومين اجتماعيا واقتصاديا: استفادة جميع شرائح المجتمع من خلال تجنيدهم في مختلف الوظائف.

5-أهداف وطنية:

- توليد فرص العمل؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية: الحصول على الوظائف على أساس الكفاءة والتأهيل؛
- الإنتاج حسب الأولوية الوطنية: تتوافق الشركات مع النمو الوطني؛
- المساهمة في إيرادات الأمة: من خلال خلق القيمة الاقتصادية، وتوليد التمويل، وتعزيز الاقتصاد الوطني؛
- الاعتماد على الذات وترويج الصادرات للحفاظ على الميزان التجاري، والتصدير لإضافة قيمة للاقتصاد الوطني.

6-أهداف دولية:

- تحسين المستوى العام للمعيشة؛
- تقليل الفوارق بين الأمم؛
- توافر السلع المنافسة عالميا والخدمات: الابتكار، الديمقراطية، سيادة القانون، الاستقرار السياسي وبيئة الأعمال.

المطلب الثاني- أنواع قطاع الأعمال ومكوناته ونشاطاته

في هذا المطلب سنتطرق لأنواع قطاع الأعمال ومكوناته ومختلف نشاطاته.

أولا-أنواع قطاع الأعمال

ينقسم قطاع الأعمال إلى قطاعين هما:

1-قطاع الأعمال الحكومي:

يعرف قطاع الأعمال الحكومي بأنه "يشمل النشاط الاقتصادي السلعي، و خدمات النقل، والمواصلات والإسكان، إضافة إلى الأعمال المالية والتجارية التي تعمد إليها الحكومة بقصد الربح، إما بديلا عن القطاع لخاص أو مكملا للنشاط الخاص في القطاعات الاقتصادية، التي تتبعها تلك الأعمال، وتقسم الأعمال الحكومية لأغراض التخطيط، طبقا للقطاعات الاقتصادية الآتية: الزراعة، الصناعة، الكهرباء، النقل والمواصلات، التموين،

المال، التجارة، الإسكان والمرافق، وتكون ملكية الشركات فيه تابعة للحكومة"[1]، ويعرف أيضا بأنه" الوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها الحكومة، قد تكون هذه المؤسسات ربحية ومصدر لتحقيق مكاسب مالية للحكومة لأنها تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها بأسعار السوق، أو قد تكون مؤسسات حكومية غير ربحية رغم بيعها للسلع والخدمات".[2]

2-قطاع الأعمال الخاص:

تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف القطاع الخاص ومن أهم التعريفات نذكر:

يعرف قطاع الأعمال الخاص على أنه" ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها".[3]

– كما يعرف بأنه " جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا، تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك".[4]

ثانيا: مكونات قطاع الأعمال ونشاطاته

1 -مكونات قطاع الأعمال يتكون قطاع الأعمال من ثلاث أطراف هم:

1-1 المستهلكون: هم الحلقة المهمة في قطاع الأعمال بحيث تنتج السلع والخدمات لتلبية مطالبهم ورغباتهم وتسعى جميع الأطراف في هذه المؤسسات لتلبية كل احتياجاتهم من مختلف السلع والخدمات والمنتجات لتحصل على الولاء منهم، لتضمن بقاءها واستمرارها في ظل المنافسة الشديدة في السوق، وتحافظ على حصتها السوقية وتسعى لزيادتها دائما، بتقديم خدمات ومنتجات ذات جودة وبأسعار تنافسية، ويعرف المستهلك بأنه " الشخص الذي يشعر أو يتعرف على وجود حاجة غير مشبعة ويقوم بشراء المنتج ويتخلص منه بعد الاستهلاك وذلك خلال المرحل الثلاث المتعاقبة لعملية الشراء(مرحلة قبل الشراء، مرحلة قرار الشراء، مرحلة ما بعد الشراء) وينقسم المستهلكين إلى مستهلك نهائي والذي يقوم بشراء المنتج للاستخدام النهائي بواسطة الأفراد، ومستهلك صناعي يقوم بشراء السلع والمنتجات لإعادة بيعها أو استخدامها في تصنيع منتج أو تسهيل عملية الإنتاج وتكون كميات

---

[1] جامعة بيرزيت، **معنى قطاع الأعمال في المعاجم العربية و الانطولوجيا**، تم الاستشهاد من موقع الجامعة الالكتروني http : //www.ontology.birzeit.edu بتاريخ 2023/01/25.

[2] Task Force on Harmonisation of Public Sector Accounting, **Government/ Public Sector/ Private SectorDelineation issues**, UN Statistics Division,2005, p05, , electronic article from the site: http://unistats.un.org

[3] عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 6، العدد10، 2016، ص240.

[4] مجيد جود مهدي، اسماعيل علي شكر، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ط1، ص22.

الشراء كبيرة وتمر بمراحل طويلة، كما يمكن أن يكون الشراء لجهات حكومية أو منظمات تهدف للربح أو منظمات لا تهدف للربح...."[1].

1 -2 الملاك(المستثمرون): يعرف الملاك قانونيا بأنهم كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عامل أو أكثر ليعمل لحسابه وتحت رقابته وإشرافه بمقابل أجر، أما اقتصاديا فهم أصحاب المشاريع الذين يتحصلون على مساهمة الآخرين في مشروعاتهم بأداء عمل تحت رقابتهم، ويعرف المستثمرون بأنهم من يجمع عدة عوامل إنتاج كرأس المال والعمل والإدارة بصورة ثابتة لبلوغ هدف اقتصادي سعيا لتحقيق الربح[2].

1 -3 العاملون في قطاع الأعمال: هم مجموع الأفراد المساهمون في رسم أهداف وتحديد سياسات ونشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المنتمين لها، وينقسم الموظفين فيها إلى: القياديين، المشرفين، المحترفين، الطبقة العاملة العامة، وغيرها.[3]

2 -أنواع نشاطات الأعمال:

تنقسم مشروعات الأعمال حسب طبيعة النشاط إلى:

2-1النشاطات الإنتاجية:

هي النشاطات التي تنتج مختلف السلع الزراعية والصناعية التي تستخدم المواد الخام والصناعات التحويلية، الصناعات التجميعية، ومن أهم قطاعات النشاطات الإنتاجية نجد:

- **قطاع الزراعة:** الذي يعرف بأنه: " أي نشاط مرتبط بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية أو التصنيع بمختلف أشكاله، فهي نشاط اقتصادي بالأساس يستهدف النباتات والحيوانات وتتجلى أهميتها في توفير الغذاء والشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية"[4].
- **قطاع الصناعة:** عرف دليل الحسابات القومية للأمم المتحدة الصناعة بأنها: " تجميع لمنشآت تعمل في نفس الأنشطة المصنفة في مدونة التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو في أنواع مماثلة لتلك الأنشطة".[5]

---

[1] رانية المنجي، نريمان عمار، **سلوك المستهلك**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص2.

[2] الموسوعة العربية، **أرباب العمل**، الموسوعة الشاملة، سوريا، المجلد 01، ص 786، تم الاقتباس من الموقع الاكتروني: www.arab-ency.com.sy بتاريخ: 2023/07/25 على الساعة:21:00.

[3] الموسوعة العربية، **الموارد البشرية**، الموسوعة الشاملة، سوريا، المجلد 19، ص 799، تم الاقباس من الموقع الاكتروني: www.arab-ency.com.sy بتاريخ: 2023/07/25 على الساعة:22:00.

[4] نهاد محمد إدريس الشريف، **تعريف الفلاحة**، مقال الكتروني نشر بتاريخ 3ماي 2019، الموقع الالكتروني: http:// hayatok.comتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/01/31.

[5] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، **الحسابات القومية: مقدمة عملية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص65.

2-2النشاطات التجارية:

تتمثل الأنشطة التجارية في نقل وتوزيع السلع والمنتجات من المصانع إلى بنقل وتوزيع السلع والمنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك، وتشمل النقل الشحن والتفريغ، التعبئة والتخزين والتوزيع.

2 -3 النشاطات الخدمية:

هي النشاطات التي تقدم خدمات غير ملموسة، مثل قطاع الاتصالات، وشركات التأمين.

والجدول الآتي يوضح هذه النشاطات ومجالاتها.

الجدول رقم (1): أنواع المشروعات بحسب نوع النشاط

أنواع الأنشطة	المجالات
الإنتاجية	تشمل: نشاطات التعدين والزراعة ومشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنعة في عمليات الإنتاج. (الصناعات التحويلية) أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين (الصناعات التجميعية).
التجارية	تشمل الأنشطة المرتبطة بنقل وتوزيع السلع والمنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك. وتشمل النقل والشحن والتفريغ والتعبئة والتخزين والتوزيع.
الخدمية	تشمل المشروعات التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع إنما تقديم خدمات غير ملموسة. مثل قطاع الاتصالات، الفنادق، البنوك وشركات التأمين.

المصدر: مقدم وهيبة، ، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري– أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2013-2014،ص38.

المطلب الثالث: تعريف القطاع العائلي ومكوناته ونشاطاته

القطاع العائلي أو الأُسري هو مجموع العائلات التي تكون المجتمع، وهو الحلقة الفعالة التي تربط بين جميع القطاعات، فيزودها باليد العاملة والمستهلك والزبون والمبتكر وكل ما تحتاجه، بالمقابل تقدم هي خدمات ومنتجات وسلع لتلبي رغباته، وتسعى دائما لتحقيق جميع احتياجاته المتزايدة والمتغيرة باستمرار، فالقطاع العائلي هو البيئة الأولى التي يتكون فيها رأس المال البشري الذي أصبح اليوم أكثر أهمية من أي شي أخر في تطور وازدهار الأمم والاقتصاد، مما جعل الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة لتكوين الأفراد وتوفير البيئة المناسبة لهم من خلال تحسين الأوضاع الاجتماعية، والدخل الفردي والتأمين الصحي، إضافة إلى توفير تعليم أساسي ذو جودة عالية، مما ساعدهم على تكوين مجتمع مثقف ومتمكن في جميع المجالات، وبناء دول قوية بجميع مؤسساتها، في هذا المطلب سنتطرق للقطاع العائلي من حيث التعريف والمكونات والأنواع.

أولا: تعريف القطاع العائلي

يعرف القطاع العائلي على أنه " القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. ويحصل على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم) في العملية الإنتاجية".[1]

-كما يعرف بأنه" مجموعة صغيرة من الأفراد يشتركون في معيشة واحدة ويساهمون معا من دخلهم أو ثرواتهم في تغطية تكاليف المعيشة ويستهلكون بعض السلع والخدمات بصورة جماعية مثل السكن والطعام وغيره".[2]

- أما نظام الحسابات القومية لصندوق النقد الدولي فعرف القطاع العائلي بأنه" عبارة عن مجموعات من الأشخاص يتشاركون في الظروف المعيشية نفسها والذين يشاركون بعض أو كل الدخل والثروة ويستهلكون معظم الخدمات والسلع مع بعضهم البعض وخصوصا خدمات الإسكان والإطعام".[3]

وعليه؛ فالقطاع العائلي هو"مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يعيشون في نفس المسكن ويجمعون جزا من دخلهم ويستهلكون بصورة جماعية أنواعا معينة من السلع والخدمات التي يتألف معظمها من السكن والغذاء".

ثانيا: مكونات القطاع العائلي حسب مصادر الدخل

يقسم القطاع العائلي حسب مصادر الدخل إلى[4]:

1- أرباب العمل: هم أصحاب المشاريع الذين سيتحصلون على مساهمة الآخرين في مشاريعهم بأداء عمل تحت رقابتهم.

2- العاملون لحسابهم الخاص: عرفتهم منظمة العمل الدولية بأنهم" الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك واحد أو أكثر، ويشغلون وظيفة معرفة على أنها عمل لحساب الشخص الخاص، من دون الحاجة إلى توظيف أي موظف للعمل معهم خلال الفترة المرجعية المحددة"، ويتكون دخلهم من: القيمة المقدرة للسلع والخدمات المقدمة للمقايضة فضلا عن السلع المنتجة للاستهلاك الخاص بعد طرح المصاريف.

3- المستخدمون: هم موظفون يعملون بأجر لدى شركات خاصة أو عامة، يشمل دخلهم الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة مقابل الوقت المقضي في العمل والعمل المنجز، كما يشمل العلاوات النقدية والإكراميات والعمولات وأتعاب المديرين، وعلاوات تقاسم الأرباح.

4- من يتلقون دخولا من الممتلكات والتحويلات: دخول الممتلكات عن طريق الإيجار، فوائد وأرباح الأصول المالية وغير المالية، الإتاوات (براءات الاختراع وحقوق الملكية)، دخول التحويلات عن طريق: معاشات الضمان

---

[1] **القطاع العائلي**، تم الاقتباس من الموقع الالكتروني:www.m.marefa.org : http// بتاريخ2021/01/21 على الساعة00:10،

[2] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **دليل المؤشرات الوطنية مؤشرات الحسابات القومية**، سلطنة عمان، يناير2020، ص13.

[3] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، **نظام الحسابات القومية 2008**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص140.

[4] منظمة العمل الدولية، **إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية**، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2003، ص ص 10-12.

الاجتماعي والتقاعد، إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات، التحويلات الجارية من المؤسسات غير الهادفة للربح(الجمعيات الخيرية)، التحويلات الجارية من أسرة معيشية أخرى في شكل مدفوعات للدعم الأسري(النفقة الزوجية، الدعم الخاص بالأطفال والوالدين)، الإيرادات من الميراث والصناديق الائتمانية والهبات المنتظمة.

ثالثا: أنواع القطاع العائلي

ينقسم القطاع العائلي إلى فئتين، هما:

1-القطاع العائلي المنتج:

هو مجموع العائلات التي تسعى لاستثمار إمكانياتها لزيادة دخلها وشغل وقت فراغها في خدمة تؤديها أو سلعة تصنعها عن طريق كسبها أو تعلمها لمهارة أو حرفة تناسب طاقاتها وإمكانياتها، تمكنها من العمل والاعتماد على نفسها، ونقلها من الاستهلاك إلى الإنتاج والمساهمة في التنمية وعادة تكون شركات عائلية صغيرة، تمارس أنشطة تقليدية حرفية أو تصنع منتجات خفيفة لا تتطلب معدات كبيرة مثل الخياطة وصناعة الحلويات التقليدية، أو تنتج منتجات فلاحية، وينتشر هذا النوع من العائلات المنتجة بكثرة في الصين وتركيا، يوفر مناصب عمل لجميع أفراد العائلة ويساهم في الناتج القومي، يوفر دخل مشترك يحقق راحة مادية للعائلة، تسمح لهم بالحصول على كل ما يحتاجونه من خدمات وسلع ومنتجات، ضرورية وكمالية، وتعليم أبنائهم في مدارس جيدة، وتسديد القروض الدراسية الجامعية[1].

2-القطاع العائلي المستهلك:

هي الأسر التي لا تملك وسائل الإنتاج الخاصة بها، ويدعم أفرادها أنفسهم بالعمل خارج نطاق العائلة، ويشترون السلع والخدمات من القطاعات الأخرى.[2]

المبحث الثالث: الدراسات الاستشرافية وتقنية السيناريو

أصبح الاستشراف بالمستقبل والتنبؤ بما سيقع فيه من أهم الدراسات التي تولي لها الدول اهتماما كبيرا من أجل مواجهة ما سيحدث فيه والاستعداد له، فالدراسات الاستشرافية من الدراسات المعقدة والتي تتطلب العديد من النماذج للتنبؤ بها والحصول على نتائج دقيقة قريبة مما سيحدث في المستقبل فعلا، ومن أهم تقنياته تقنية السيناريو التي تعد من أهم وأكثر التقنيات استعمالا للتنبؤ بالمستقبل، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى العناصر التالية: الدراسات الاستشرافية وتقنية السيناريوهات.

[1] ماجد بن سمران مزعل العلوي، **الأعمال الحرفية ودورها في نقل الأسر من الاحتياج إلى الإنتاج**، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 19، الجزء 8، ص 5.

[2] Agnieszka SAMSEL, **The Classifiation of Households with Respect to the "Familly 500+"Benefit**, electronic article from the site:http://depot.ceon.pl, 2020, p5058.

المطلب الأول: الدراسات الإستشرافية

في هذا المطلب سنتطرق لتعريف الإستشراف ومراحل تطور الدراسات الاستشرافية، مفهومها وأهدافها واتجاهاتها.

أولا: مفهوم الدراسات الاستشرافية وأهدافها

في هذا العنصر سنتطرق لمفهوم الدراسات الاستشرافية وأهدافها.

1-مفهوم الدراسات الاستشرافية:

سنتطرف في هذا العنصر لمفهوم الاستشراف لغة واصطلاحا

1 -1الاستشراف لغة واصطلاحا:

الاستشراف **لغة:** من الفعل استشرف أي علا وانتصب، واستشرف الشيء أي: رفع بصره ينظر إليه.[1] أو بمعنى أشرف الشيء: علا وارتفع، وجاء في لسان العرب تشرف الشيء واستشرفه: وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشمس حتى يبصره ويستبينه.

ويكون تارة من الشرف وهو الموضع العالي يشرف على ما حوله.[2]

أما الاستشراف اصطلاحا: فهو الاستقصاء والتوقع أو التحري والاستكشاف والتصور والتنبؤ.[3] أو هو مجموعة من الأنشطة التي تعمل على تحسين عملية صنع القرار، ويكمن الهدف الأساسي من الاستشراف في أن تغدو في موقف أقوى في المستقبل، وفي حالة من الاستعداد لطائفة من الاحتمالات. ففي مفهومنا، لا يوجد مستقبل واحد، وإنما مجموعة من الاحتمالات التي قد تحدث في المستقبل، ومهمتنا هي الاستعداد لكل تلك الاحتمالات المطروحة. ولا يسعى الاستشراف فقط إلى تحديد المخاطر، ولكن يعمل أيضا على إيجاد فرص المستقبل لاقتناصها.[4]

1-2 تعريف الدراسات الاستشرافية

يصعب وضع تعريف جامع للدراسات الاستشرافية رغم وجود العديد من الباحثين الذين عرفوها بمختلف المدارس التي ينتمون إليها، فقد تم تعريفها من عدة جوانب كل حسب طبيعة الاستشراف الذي سيقوم به، والمجتمع الذي سيدرسه.

---

[1] **معجم المعاني الجامع الموقع الرسمي**، تم الاقتباس بتاريخ:2020/10/05، الموقع الرسمي:www.almaany.com : //http/

[2] خديجة أحمد محمد بامخرمه،**مفهوم وقيمة استشراف المستقبل**، مجلة المنال الالكترونية، تم نشره بتاريخ:2018/11/01، تم الاقتباس بتاريخ: 2020/10/05، على الساعة:23:30، الموقع الالكتروني للمجلة: //http/ www.almanalmagazine.com

[3] محمد بن عبد الرحمن آلائيوال مدني، **مفهوم الاستشراف(علم المستقبل)**،مقال نشر في مدونة محمد بن عبد الرحمن، 2017/07/10، تم الاقتباس بتاريخ:2020/09/25 على الساعة: 22:00، الموقع الرسمي للمدونة: //http/ www.allaiwalmadani.wordpress.com

[4] خديجة أحمد محمد بامخرمه، مرجع سابق.

ومن أهم تعريفاتها نذكر:

عرفت بأنها "دراسات موجهة في اتجاه عمل معين يختص بالتفكير فيما نريد أن يكون عليه في المستقبل وفقا للمعايير التي نرتضيها، ومن خلال بعد زمني طويل، بغية مساعدة صناع ومتخذي القرارات السياسية".[1]

كما عرفت بأنها" منظومة الأفكار والنظريات التي توجه نحو القادم من الزمان والأحداث بالاعتماد على مبدأ الاحتمال والترجيح والتوقع منطلقة من الحاضر وفق آليات ومناهج علمية مدروسة تستند على العلوم الإنسانية كافة وتأخذ بنظر الاعتبار فلسفة التاريخ والمتغيرات الآنية".[2]

وعرفت بأنها" اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها، فالمستقبل ليس " مكتوبا" وليس معطى نهائيا ولكنه قيد التشكيل وينبغي لنا تشكيله".[3]

وأنها" اجتهاد علمي منظم يهدف إلى صياغة مستقبلات بديلة تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات في فترة زمنية مقبلة تمتد قليلا لأبعد من عشرين عاما."[4]

وعليه فالدراسات المستقبلية هي " علم يحاول وضع تصورات احتمالية لما سيحدث في المستقبل، بالاعتماد على مؤشرات، ومعلومات علمية دقيقة في الماضي والحاضر، والاهتمام بالمتغيرات التي تؤدي إلى حدوث هذه الاحتمالات وتحقيقها، لتقديم صورة تقريبية لظاهرة ما في المستقبل بمنهجية علمية دقيقة".

بعد الاطلاع مجموعة من الدراسات تبين أن للاستشراف تسميات نذكر منها: علم المستقبل، الدراسات المستقبلية، بحوث المستقبل.

2 -أهداف الدراسات الاستشرافية

تهدف الدراسات الاستشرافية إلى تحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها:[5]

- استغلال الدراسات المستقبلية للتطور والتجديد والإصلاح الفكري؛
- تقديم البدائل الفكرية التي تساعد على البناء المادي والمعنوي للإنسان والأمم؛
- قياس القدرات الوطنية للنهوض بالمستقبل وتحديد آليات النهوض؛

---

[1] ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية مفاهيم-أساليب- تطبيقات**، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص52.

[2] رحيم الساعدي، **المستقبل**، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، جزء2، ط1، 2011، ص 17.

[3] محمد إبراهيم منصور، **توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط**، مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية 2016، الإسكندرية، مصر، العدد 60، ص23.

[4] إدارة استشراف المستقبل، **دراسة: حول رصد وتحليل بعض التنبؤات العالمية وانعكاساتها المستقبلية على دولة الكويت**، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والاستشراف، الكويت،2010، ص8.

[5] رحيم الساعدي، مرجع سابق، ص ص 22-23.

- تحريك الخيال الافتراضي والتخطيطي والحدسي المستقبلي لدى الباحثين؛
- مواجهة الأزمات وإيجاد البدائل وتلافي الأخطاء، وبناء القدرات والإعداد المهم للأحداث القادمة.

ثانيا: أهمية الدراسات الاستشرافية وخصائصها

1 -أهمية الدراسات الاستشرافية:

ترتكز أهمية الدراسات الاستشرافية في:[1]

- المساهمة في قيادة عملية التخطيط لأنها أسلوب لدراسة المستقبل، وتمثل الأسلوب المعلوماتي الذي تقوم عليه عملية التخطيط فهي تزود المخططين بكافة صور المستقبليات البديلة واختيار أفضلها؛
- المساعدة على صنع مستقبل أفضل من خلال تهيئة مخططين يمتلكون جانبا مهما من القاعدة المعرفية التي تركز عليها صياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط فكل عمل تخطيطي غالبا ما يكون مسبوق بعمل استشرافي؛
- ترشيد عملية صنع القرارات؛
- تمكين المخططين الانتقال من الماضي والحاضر إلى تبني صورة المستقبل الممكن أو المرغوب فيه بدقة لتحقيق المستقبل والاستعداد له ومتطلباته وتحدياته حتى لا يتفاجؤوا بصعوباته ومشكلاته؛
- تمكين المنظمات والدول من الاستعداد لمواكبة تغيرات المستقبل السريعة والمتزايدة تقنيا، علميا، اقتصاديا، اجتماعيا، تكنولوجيا، فمن لا يستعد للمستقبل لا يملك القدرة معايشة الغد والاستفادة من انجازاته.

2 -خصائص الدراسات الاستشرافية

تتميز الدراسات الاستشرافية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

- الاعتماد على الأساليب العلمية في دراسة وتحليل الظواهر الخفية؛
- تتضمن الدراسات الاستشرافية المساهمات الفلسفية والفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية؛
- دراسات تعالج المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و 50 سنة؛
- تحليل المعطيات بالاستناد إلى الواقع واتجاهات الأحداث، والقراءة الجيدة للماضي والحاضر؛
- الشمول والنظرة الكلية للظاهرة محل الدراسة والتحليل؛
- المزج بين الأساليب الكمية والأساليب الكيفية في العمل المستقبلي؛
- الحياد العلمية والموضوعية والأمانة؛
- العمل المشترك والإبداع الجماعي عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل؛
- التعلم الذاتي والتصحيح المتتابع للتحليلات والنتائج فالدراسات المستقبلية لا تعد دفعة واحدة وإنما عبر عملية متعددة المراحل يتم فيها إنضاج التحليلات وتعميق الفهم وتدقيق النتائج؛

---

[1] عبدالله بن فريح معيقل العلي، **الدراسات المستقبلية في الفكر العربي: الواقع والتحديات**، المجلة العربية للإدرة (تحت النشر)، مج45، ع3، سبتمبر 2023، ص04.

[2] سليم عشور، **الدراسات المستقبلية: مقاربة تاريخية ومفاهيمية ومنهجية**، مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعةزيان عاشور الجلفة، الجزائر، مج7،ع2018،1،ص ص 213-214.

– الإدراك الكامل بأن أفضل المعرفة هو معرفة المستقبل.

ثالثا: اتجاهات الدراسات الاستشرافية ومبادئها ومراحل تطورها

1 –اتجاهات **الدراسات الاستشرافية:**

هناك ثلاثة اتجاهات يعتاد سلكها في الدراسات الاستشرافية وهي :[1]

- ✓ **الاستمرارية:** وهو توقع المستقبل امتداد للحاضر، بمعني استمرارية الحوادث من الماضي للحاضر للمستقبل؛
- ✓ **التماثل:** الذي يعني توقع أن تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لأخر؛
- ✓ **التراكم:** أي تراكم الأحكامنفسها على الوقائع نفسها، مع اختلاف الأشخاص لمدد تتفاوت تاريخيا.

2 –مبادئ الدراسات الاستشرافية

للدراسات الاستشرافية مجموعة من المبادئ ومن أهمها نذكر:[2]

- استخلاص العبرة من الماضي: وذلك بدراسة أهم التطورات على المستويين الدولي والإقليمي وما ينتج عنها من تأثيرات مثل: الفرص المتاحة، القيود المفروضة أو التهديدات والمخاطر الناجمة، بهدف تحديد صورة مستقبلية؛
- تصور وضع مستقبلي لعقدين أو ثلاثة عقود لتحديد بالتدقيق الأهداف والمصالح، وذلك باستخدام النماذج الرياضية الحديثة؛
- تجنب أي انحياز أيديولوجي، والانطلاق من المسلمات والافتراضات المتفق عليها من مختلف اتجاهات البحث العلمي والفكري والعقائدي والتكنولوجي؛
- تحديد القدرات اللازمة لإنجاز أي مسار مستقبلي، وحساب النفقات اللازمة والمخاطر؛
- تحديد الآليات اللازمة للتنمية والتي ينبغي أن تشمل أهداف معروفة علميا، وتطوير الخبرات العلمية في مجال إدارة المشاكل المعقدة؛
- التركيز على عوامل التنمية في مختلف القطاعات، لتحقيق بشكل فعال الأهداف؛
- اعتماد سيناريوهات مختلفة معدة سلفا، لجميع الحالات الطارئة المحتملة، والتي يسمح باستخدامها من طرف صانعي القرار وفقا لحجم الأزمة المستقبلية المحتملة.

3– مراحل تطور الدراسات المستقبلية

المستقبل يمثل المساحة الزمنية المجهولة تماما، والرغبة الإنسانية لمعرفة الغد هي ظاهرة تاريخية عرفها الإنسان في مختلف مراحل تطوره، ولم تقتصر هذه الرغبة على الأفراد بل وعلى السلطة السياسية أيضا، وتعج صفحات التاريخ وكتب السير والكشوفات الأثرية بالحكايات والأساطير عن استخدام القياصرة أو الأباطرة أو الخلفاء للكهان والعرافين والمنجمين للكشف عما تخفيه الأيام

[1] عمار لوصيف، **الدراسات الاستشرافية : مقاربة مفاهيمية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، مج 26،ع3، 2015، ص262.

[2] سليم عشور، مرجع سابق،ص 217

القادمة، وتدلنا المراجع عن ذلك في الدولة الرومانية ولدى الفراعنة في مصر، ولعل معهد دلفي في اليونان كان أكثر المؤسسات التاريخية شهرة، والتاريخ العلمي لظاهرة الدراسات المستقبلية يبدأ من محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي[1]، ومرت الدراسات المستقبلية خلال تطورها بثلاث مراحل مهمة:

3 - 1 مرحلة اليوتيوبيا: في العهد الإغريقي، حينما تناول أفلاطون الدراسات المستقبلية بتصور جمهورية من ثلاث طبقات(طبقة حكام- طبقة الجنود والمحاربين- طبقة عامة الشعب) مبنية على العدالة، وتتحقق في نظره عندما تؤدي كل طبقة وظيفتها فيتحقق الانسجام والتناغم[2]، أما القديس أوغسطين فتخيل صراعا بين مدينة الله المبنية على الفضيلة ومدينة الإنسان المبنية على الغرور والشر، مفترضا أن النصر سيكون حليف مدينة الله الفاضلة وعلى الناس أن يسعوا لتحقيقها،ليظهر تصور توماس مور في نهاية القرن الخامس عشر في كتابه " اليوتبيا" فكرة تحقق المجتمع المثالي الخالي من العنف والظلم والاضطهاد، وفي أواخر القرن السادس عشر أصدر الفيلسوف الانجليزي فرانسيس بيكون كتابا بعنوان " أطلنطا الجديدة" يصور فيه أفكار مستقبلية عن العالم يرسم من خلالها مجتمع عالم علماني أفضل للبشرية.[3]

وتعود البدايات المنهجية للدراسات المستقبلية للقرن التاسع عشر وتحديد مع القس الإنجليزي " توماس مالتوس" في مقاله عن الكثافة السكانية عرض فيه رؤية تشاؤمية للنمو الديموغرافي لتسوية التناقض الاجتماعي بسبب الثورة الصناعية والتمايز الطبقي في ظل سيطرة الرأسمالية في المجتمع البريطاني، وهناك من الباحثين من يرجعونها للمفكر الفرنسي المركيز دوكوندرسيه في مؤلفه بعنوان" مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري" الصادر سنة 1973 الذي وظف فيه أسلوبين منهجيين للتنبؤ، وقد دأب المحللون على توظيفهما بشكل مكثف في الوقت المعاصر، هما أسلوب التنبؤ الاستقرائي، الممكن: يقصد به الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحقيقه، وأسلوب التنبؤ الشرطي،[4] وقد ميز الباحثين في الدراسات المستقبلية بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة موضحة كما يلي[5]:

- المحتمل: هو أحد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذه الظاهرة ليست كافية في الواقع.

---

[1] وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية**، مقال الكتروني،تم الاقتباس بتاريخ: 2021/01/02 على الساعة 01:00 الموقع الرسمي:www.ummah-futures.net : //http/.

[2] جندلي رابح عبد الناصر، **الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي مفاهيمي ومنهجي**، المركز الديموقراطي العربي، مقال الكتروني، تم الاقتباس بتاريخ:2021/01/01، على الساعة 22:00، الموقع الرسمي:www. Democraticac.de: //http/.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق.

[4] ضياء الدين زاهر، مرجع سابق، ص ص 33-38.

[5] وليد عبد الحي، مرجع سابق.

- المفضل: هو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحقيقه محدودة بقدر كبير، وقد أدخلت اليوتيوبية في نطاق الدراسات المستقبلية من باب النمط الثالث أي المفضل.

3 – 2 مرحلة التخطيط[1]: التي ينظر فيها للمستقبل من زاوية دولة معينة أو إقليم معين وكانت الحكومة السوفياتية السابقة في ذلك من خلال تأسيس لجنة سنة 1921أوكلت لها مهمة تصميم خطة حكومية لتعميم الكهرباء في مختلف أنحاء الاتحاد السوفياتي خلال خمس سنوات، وهو ما شكل منعطفا في ميدان الدراسات المستقبلية مما وسع المجال أمام دراسة التغير والتكيف وكيفية التفاعل بينهما، وكان لهذا التحول انعكاس ايجابي على المحللين الغربيين، وتزامن ذلك مع صدور مقال لمجلة الغد البريطانية سنة 1938م ألحت فيه على ضرورة تأسيس وزارة للمستقبل في بريطانيا، كما كان لنتائج الحرب العالمية الثانية انعكاس بالسلب على الدراسات المستقبلية، ليظهر الفيلسوف الفرنسي " غاستون بيرغر" ويؤسس المركز الدولي للاستشراف يهدف لحث الباحثين على رؤية الغد بنظرة أكثر تفاؤل.

3– 3 مرحلة النماذج العالمية: سمح التطور السابق للدراسات المستقبلية بنقلها إلى مستوى العالم ككل فأصبح التركيز على مستقبل المجتمع الدولي أو موضوعات ذات شأن دولي كأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والبيئة، وكان الاجتماع الذي انعقد في روما عام 1968م والذي يطلق عليه" نادي روما" الذي ضم ثلاثين عالما من عشر دول ركزت دراساته على الربط بين ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايدة بين المجتمعات، وبين تطوير تقنيات الدراسة المستقبلية لمعرفة الاحتمالات المختلفة للظواهر العالمية، وكان لهذا التقرير صدى كبير خاصة مع النظرة التشاؤمية لمستقبل العالم التي طغت عليه وتنبأت بالكارثة الدولية.[2]

رابعا: المناهج العامة في الدراسات الاستشرافية

تتميز الدراسات الاستشرافية بالتعقيد والصعوبة مما يتطلب من الباحثين فيها استعمال مجموعة واسعة من المناهج والتقنيات العلمية الحديثة والدقيقة إضافة إطلاعهم الواسع والدقيق على موضوع الدراسة لتحديد النموذج المناسب وبنائه ليكون قريب في توقعه مما سيقع فعلا في المستقبل، ولكل منهج من مناهجها مجموعة من التقنيات، وقسمها أغلب الباحثين إلى أربعة أنماط عامة، هي:[3]

1 –المناهج المعيارية أو الإرشادية: ويندرج تحتها تقنيات السيناريو، والعصف الذهني، والتدرج السببي، والتنبؤ الرجعي.

2 –المناهج الكمية أو الوصفية: ويندرج تحتها تقنية دلفي، ودولاب المستقبل، ومصفوفة التأثير المتبادل، والمنحنى الجامع، وشجرة العلائق، والسلسلة الزمنية، والإسقاط.

---

[1] رابح عبد الناصر جندلي، مرجع سابق.

[2] أمال مجناح، **أهمية الدراسات المستقبلية وضرورة توطنها عربيا الدراسات السياسية نموذجا**، مجلة العلوم الانسانية، مج 22، ع02، 2022، ص 656.

[3] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،2007، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، ص19.

3- نماذج المحاكاة والمباراة: ويندرج تحتها تقنيتا المحاكاة والمباراة.

4 -النمذجة: وتشمل التنبؤ التكنولوجي، وتحليل المضمون.

والشكل الآتي يلخص مناهج الدراسات الاستشرافية.

الشكل رقم (02): مناهج الدراسات الاستشرافية

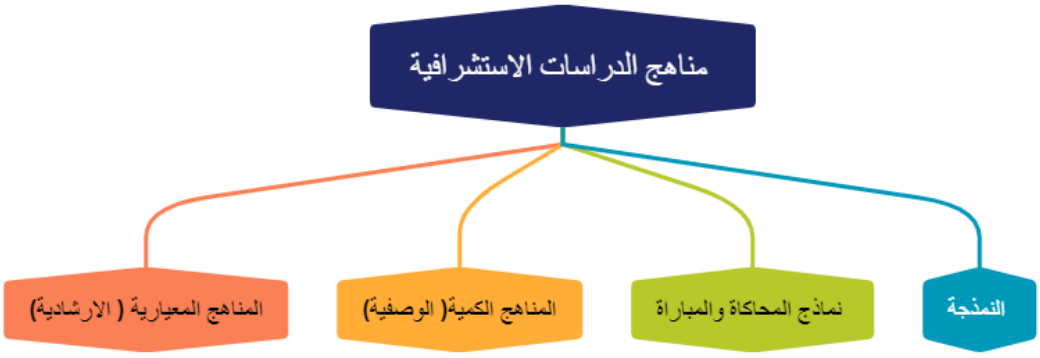

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ماسبق.

خامسا: تقنيات الدراسات الاستشرافية

في هذا العنصر سنتناول بعض تقنيات الدراسات الاستشرافية بالتفصيل.

1-تقنيات المناهج المعيارية أو الإرشادية

سنتطرق في هذا المطلب لتقنيات المناهج المعيارية للدراسات الاستشرافية

1- 1 تقنية السيناريو

تعد تقنية السيناريو من أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية وسنتطرق لتقنية السيناريو في المطلب الثالث بالتفصيل.

عرف هرمان كان Herman Kahnالسيناريوبأنه " سلسلة من الأحداث الافتراضية الواقعة في المستقبل، والتي يتم بناؤها لإيضاح سلسلة ممكنة من العلاقات السببية والقرارات المتعلقة بها"[1]، وللسيناريوهات ثلاثة أنماط هي:[2]

-السيناريو الممكن Possible(الاتجاهي): وهو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وأن إمكانية تغير ذلك محدودة إلى حد بعيد. وهنا نبني السيناريو على أساس أن هذه العوامل لن يحدث فيها تغير فاعل، مما يجعل النتائج المستقبلية هي ذاتها القائمة حاليا.

[1] محمد العربي، **بناء السيناريوهات المستقبلية دليل نقدي**، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018، الإسكندرية، مصر، ص13.

[2] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، ص ص20-21.

– **السيناريو المحتملPropable**:يقوم هذا السيناريو على تصور للمستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد سواء كان نحو الأسوء أو الأفضل، أي بمعنى أننا نقحم متغيرات من لدنا في الظاهرة ونرى مدى النتائج المحتملة المترتبة على إدخال مثل هذه المتغيرات.

–**السيناريو المعياريNormative**:يقوم هذا السيناريو على ما يسمى في الدراسات النفسية التفكير الرغبي، أي أن الباحث يقوم بوضع متغيرات يفترض مسبقا بأنها ستؤدي إلى تداعيات ونتائج يريدها هو دون غيرها، ومن هنا يتباين هذا السيناريو عن سابقيه في أنه محكوم بتوجهات واضعه.

1– 2 تقنية العصف الذهني:

للعصف الذهني مسميات متعددة، منها: المفاكرة، وإمطار الدماغ، وتدفق الأفكار وتوليد الأفكار، ويعرف على انه " عملية جماعية إبداعية لتوليد الأفكار الخارجة عن القيود النمطية، والتي تحاول المجموعة من خلالها إيجاد حل لمشكلة معينة بتجميع قائمة من الأفكار الارتجالية التي يساهم بها أفراد الفريق أو المؤسسة ذات الصلة بالمشكلة". [1]

1 –3 تقنية التدرج السببي:[2]

تقنية التدرج السببي أو تحليل الطبقات السببية ينتمي إلى مجال الدراسات المستقبلية الحرجة، فهو يوفر أداة للنظر تحت سطح الواقع الاجتماعي لإدراك الإمكانات الكاملة للعمل المستقبلي، فالمهمة الرئيسية ليست القيام بذلك التنبؤ بالمستقبل ولكن الكشف عن الماضي والحاضر من أجل خلق مستقبل بديل، فاهتمام التحليل السببي لا يقتصر فقط على الأحداث أو الاتجاهات الأخرى التي يمكن أن تحدث ثم تقديمها، ولكن الأسباب التي أدت إلى طرح المشكلة المطروحة حاليا حدث أو اتجاه في المقام الأول، ويمكن استخدامه لإيجاد بديل المستقبل وخلق المستقبل المنشود، وللتحليل السببي أربع مستويات هي:

– **المستوى الأول:** يتضمن المستوى التصوري التقليدي للواقع، يتم التركيز في هذا المستوى غالبا على جوانب القضايا التي تثير الشعور بالعجز واللامبالاة.

– **المستوى الثاني:** يهتم بنظام الأسباب الاجتماعية، ويحقق التفسير الاجتماعي والسياسي والتاريخي والاقتصادي والتكنولوجي والبيئي، وأدوار مختلف الجهات الفاعلة والعمليات التي تؤدي إلى قضية يتم استكشافها، على الرغم من أن الافتراضات قد تكون موضع تساؤل على مستوى هذه الطبقة.

– **المستوى الثالث:** يتم التحقيق في وجهات النظر العالمية، يتضمن هذا المستوى القيم والافتراضات، العلاقات الاجتماعية المشروعة والمستدامة، التعبير عن السلطة والأنماط المفضلة، المعرفة والوجود؛

[1] سليمان محمد الخطيبي الكعبي، **موسوعة استشراف المستقبل**، قنديل للطباعة والنشروالتوزيع، 2018، دبي،الإمارات العربية المتحدة، ط1 ص71.

[2]Seydeh AkhgarKaboli ,Petri Tapio, **How late-modern nomads imagine tomorrow? A Causal Layered Analysis practice to explore the images of the future of young adults**, journal Futures, 2017, pp 9-10.

– **المستوى الرابع:** مستوى الفهم والسيطرة ويسمى بالأسطورة، يهدف إلى التحقق من صحة نظام اجتماعي معين وتعليم البشر كيفية العيش.

1 -4 تقنية التنبؤ الرجعي:[1]

طريقة موجهة تعمل بشكل عكسي من نقطة نهاية مرغوبة معينة في المستقبل إلى نقطة الحاضر من أجل تحديد جدوى ذلك المستقبل وماهي التدابير المطلوبة للوصول إلى تلك النقطة، وتنتقل عملية التنبؤ العكسي من تعريف الأهداف والغايات في المستقبلية، ثم يتم استخدامها لتطوير السيناريو المستقبلي، وعادة يتم اختيار نقاط النهاية لبعض الوقت في المستقبل البعيد حوالي 25–50 سنة، يتكون التنبؤ العكسي من المراحل التالية:

– الخطوة الأولى: التوجه الاستراتيجي للمشكلة؛
– الخطوة الثانية: تحديد المتغيرات الخارجية؛
– الخطوة الثالثة: بناء الرؤى أو السيناريوهات؛
– الخطوة الرابعة: التحليل العكسي: التحليلات الرجعية؛
– الخطوة الخامسة: تفصيل وتحديد المتابعة وجدول أعمال العمل.

والشكل الاتي يوضح تقنيات المنهج المعياري.

الشكل رقم (03): تقنيات المنهج المعياري

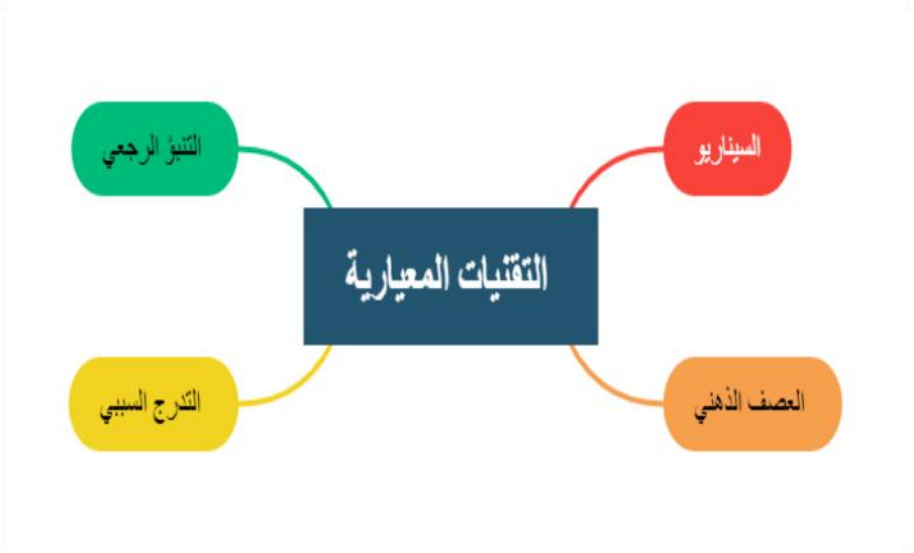

المصدر: من إعداد الباحثة

2 – تقنيات المناهج الكمية أو الوصفية

سنتطرق في هذا المطلب لتقنيات المناهج الكمية.

[1]Apollonia Miola, **Backasting approach for sustainable mobility**, European Communities,JRC, 2008, p16.

2 – 1 تقنية دلفي:[1]

تعرف تقنية دلفي على أنها:" برنامج أو منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما للدراسة واستطلاع الرأي ، يتم من خلال عمل مناقشة للآخرين، وإما يعرف فقط لأرائهم، ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول إلى نتائج تفيد في حل مشكلة الدراسة"، ولها هدف محدد هو تحديد الاحتمال الأقوى لتطور مستقبلي من خلال توافق بين المشاركين في التحليل.

2– 2 تقنية دولاب المستقبل:[2]

دولاب المستقبل أو عجلة المستقبل هي وسيلة للتنظيم والتساؤل حول المستقبل، نوع من العصف الذهني المنظم، تتم فيه كتابة اسم الاتجاه أو الحدث في منتصف قطعة من ورق، ثم يتم رسم برامق صغيرة على شكل عجلة من المركز التأثيرات الأولية أو العواقب مكتوبة في نهاية كل كلمة، بعد ذلك التأثيرات الثانوية ، يشكل التأثير حلقة ثانية من العجلة، يستمر هذا التأثير المموج حتى يتم الحصول على صورة مفيدة للآثار المترتبة على الحدث أو الاتجاه واضحة، وتستخدم تقنية دولاب المستقبل من أجل:

–التفكير في التأثيرات المحتملة للاتجاهات الحالية أو الأحداث المستقبلية المحتملة؛

– تنظيم الأفكار حول الأحداث أو الاتجاهات المستقبلية؛

– إنشاء تنبؤات ضمن سيناريوهات بديلة؛

– إظهار العلاقات المعقدة، وعرض البحوث المستقبلية الأخرى؛

– تطوير مفاهيم متعددة للمفهوم الأولي للاتجاه أو الحدث؛

– تقديم التفكير المستقبلي في سياق المجموعة؛

– المساعدة في العصف الذهني الجماعي، ومنع الصدمة من المفاجآت.

2 – 3 مصفوفة التأثير المتبادل:[3]

تحليل التأثير المتبادل أداة كمية تهدف إلى تقدير النتيجة من تأثير متغير على آخر، ويمكن استخدام هذا التأثير لتشغيل محاكاة، ولاستخدام هذه التقنية يتعين إتباع مجموعة من الخطوات:

– تحديد المتغيرات التي ستكون جزء من الدراسة ؛

– تقدير الاحتمالات المعزولة لكل حدث(ما هو احتمال حدوث A خلال السنوات العشرة القادمة)؛

– تقدير الاحتمالات الشرطية؛

– جولات المحاكاة الحاسوبية باستخدام الاحتمالات المقدرة؛

– اختبارات الحساسية.

---

[1] خميسة عقابي، **تقنية دلفي وأهميتها في الدراسات المستقبلية**،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد11، جويلية 2017، الجزائر ،ص99.

[2] Jerom C. Glenn, **The Future Wheel**, The Millennium Project, Futures research Methodology, v3.0,fabuary2021, p02.

[3] Carla Cristina Passos Cruz, Carolina P Souza, Vinicius Janik,**Methoude for Future Studies**, Technical Report, decembre2021, p16.

يكون دورها توضيح كيفية تفاعل المتغيرات مع بعضها البعض، أما عيب هذه التقنية أنها نموذج متعب يعتمد على تحليل الخبراء مما يجعل المتغيرات المدروسة محدودة، ويجب مراقبة نتائجه باستخدام أدوات الجودة.

2 -4 المنحنى الجامع:

يمكن تعريفه بأنه " المنحنى الذي يربط نقاط التماس في مجموعة متتابعة من المنحنيات"، وهو من المنحنيات التي تستخدم للتعبير عن التطور المتتابع في مجال معين ولاسيما في المجال التكنولوجي.[1]

2 -5 شجرة العلائق:[2]

طريقة نوعية للتحليل والتنبؤ لأن تنفيذها يتطلب كمية صغيرة من المعلومات الإحصائية، هدفها الرئيسي انجاز العمل بناءا على الخبرة والحدس في اتخاذ القرار، فالعامل الذاتي هو السائد في تحديد طرق ووسائل العمل فيها، وهي تجزء موضوع معين إلى موضوعات فرعية لتشكل سلسلة مترابطة من التفريعات.

2 -6 تقنية السلسلة الزمنية:[3]

السلاسل الزمنية هي تحديد القيم التي تأخذها ظاهرة معينة خلال فترة زمنية معينة تكون قريبة من بعضها البعض تميل إلى أن تكون مرتبطة(شكل تسلسلي) ، والتي يمكن نمذجتها باستخدام الدوال الرياضية، بهدف شرح الارتباط والسمات الرئيسية في البيانات باستخدام النماذج الإحصائية المناسبة والأساليب الوصفية، وبمجرد العثور على نموذج جيد وملاءمته للبيانات يستطيع استخدام النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية، أو إنشاء عمليات محاكاة، توجيه قرارات التخطيط، وتستخدم النماذج المجهزة أيضا كأساس لاختبارات الإحصائيات.

2 - 7 تقنية الإسقاط:

تقنية في الاستشراف تفترض أن توجها معينا سيستمر بحركته نحو المستقبل، وهي تنبؤات نسجت بيد محللين حول المستقبل الأساسي، أو المرجعي، وهي ليست مضمونة الحدوث.[4]

والشكل رقم (04) يوضح ذلك.

[1] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، ص64.

[2] Cornel Lazar, Mirela Lazar, **Using the Methode of Decision Trees in the F orecasting Activity**, Economic Insights-Trends and Challenges, vol04,N01, 2015, p42

[3] Paul S.P Cowpertwait, Andrew V. Metcalfe, **Introductory Time Series with R**, Springer Dordrecht Heidelberg London, New York, 2009, p02.

[4] سليمان محمد الخطيبي الكعبي، مرجع سابق ص 210.

الشكل رقم (04): تقنيات المناهج الكمية

المصدر: من إعداد الباحثة

3 – نماذج المحاكاة والمباراة

تندرج ضمن هذا المنهج تقنيتين هما:

3 –1 تقنية المحاكاة:[1]

العملية التي يتم من خلالها الهيكلة والتغيير، وتمثل بعض الأنظمة أو الكائنات الحية أو مجموعة من المتغيرات المترابطة بواسطة متغير آخر، وعادة ما يكون النموذج أو النظام قابلا للتلاعب وقد تم تصميمه ليكون مشابها للأصل، يهدف إلى دراسة كيفية عمل النظام والتصرف في ظل ظروف معينة، وتسمح النماذج الحاسوبية بمحاكاة المواقف المحتملة المختلفة، وبالتالي القدرة على وضع فرضيات وخيارات مختلفة، وسياسات للاختبار في الواقع الافتراضي، فالمحاكاة وسيلة لمحاولة ارتكاب الأخطاء وتصحيحها لكي نتعلم منها قبل تنفيذ الاختيارات على الواقع الفعلي، تحليلاتها سريعة مكلفة وأقل خطورة من التطبيق الحقيقي على المواقف الفعلية.

تمثل المحاكاة تبسيطا للنظام الذي تم تحليله وبالتالي النتائج تعطي حدودا حالية يجب النظر فيها بعناية، ونماذجها لا تزال في طور التطوير لتكون أكثر تعقيدا لإعطاء وصف دقيق للسلوكيات الفعلية.

3 – 2 تقنية المباراة:[2]

نظرية المباراة تقوم على أساس تحليل التفاعلات المتبادلة والمواقف النشطة التي يتخذ فيها عدة لاعبين إجراءات تؤثر على بعضها البعض، وتختلف طبيعة اللاعبين حسب السياق الذي يعيشون فيه، وقد كان لهذه النظرية تأثير كبير على تطور العديد من العلوم الاقتصادية(التنظيم الصناعي، التجارة الدولية، اقتصاديات العمل، الاقتصاد الكلي..)، والاجتماعية (العلوم السياسية، الفلسفة، علم الاجتماع،..)، وعلوم الأحياء، علوم الكمبيوتر والمنطق وغيرها، ونقطة الارتكاز فيها هي تحقيق المعادلة التالية:" أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر ممكن من الخسائر"، على أساس أن السلوك الإنساني في كافة الميادين هو سلوك عقلاني تماما، وتنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

[1]Marika Puglisi, **The study of the futures:An Overview of Futures Studies Methodologies**, Ciheam Options Mediterraneen nes,2001,p448.
[2]Giacomo Bonanno, **Game Theory**, Kindel Direct Publishing:https:// kdp.amazon.com/en_us , volume02,2018,p11.

الصفرية Zero- sum gameوغير الصفرية.Non zero-sum game.

4 -النمذجة

تندرج ضمن هذا المنهج تقنيتين هما:

4 -1تقنية التنبؤ التكنولوجي:

التنبؤ التكنولوجي هو الدراسة المنهجية للتطورات العلمية والتكنولوجية والبيئية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، هدفها تحديد البحوث الإستراتيجية، المجالات واختيار مجموعات التكنولوجيا التي ستقدم أكبر المساهمات للبيئة والمصالح الاجتماعية والاقتصادية، كمرحلة مهمة في عملية الابتكار التكنولوجي، يمكن للتنبؤ التكنولوجي العثور على اتجاهات تطوير التكنولوجيا المستقبلية من المعلومات الموجودة، لذلك فإن المنظمات التجارية والوكالات الحكومية تتبنى طريقة التنبؤ التكنولوجي على نطاق واسع لتبني التقنيات الجديدة من أجل القدرة على التنافسية.[1]

4 -2 تقنية تحليل المضمون:

أسلوب بحثي لصنع استنتاجات صالحة وقابلة للتكرار تساعد في التعرف على الاتجاهات السائدة في مجتمع معين لموضوعات معينة، كما أنها أداة علمية تقدم رؤى جديدة لفهم ظواهر معينة، تقنيات البحث فيها موثوقة تكون نتائجها قابلة للتكرار بالحصول على نفس النتائج عند تطبيق نفس التقنية على نفس البيانات.[2]

والشكل الأتي يوضح مناهج الدراسات الاستشرافية.

الشكل رقم (05): مناهج الدراسات الاستشرافية

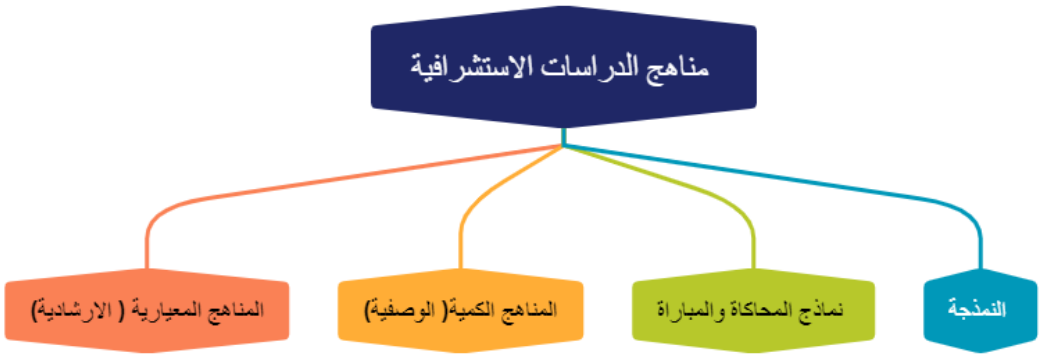

المصدر: من إعداد الباحثة

[1] Lijie Feng, Qinghua Wang, Jinfeng Wang and Kuo- Yin Lin, **A Review of Technological Forecasting from the Perspective of Complex Systems**, journal entropy;2022,p 01.

[2]Klaus Krippendorff, **Content analysis : an introduction to its methodology**, sage publication,Inc, usa;2004,p18.

المطلب الثاني: تقنية السيناريوهات

تعتبر السيناريوهات من التقنيات التي شاع استعمالها كثيرا في الدراسات الاستشرافية، وكان لظهورها حل للعديد من المشاكل التي يعاني منها العالم في مختلف القطاعات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وفي هذا المطلب سنتطرق لتعريفها أهميتها مدارسها وطرق بنائها.

أولا-السيناريوهات

في هذا المطلب سنتناول تعريف وأهمية وأنواع السيناريوهات

1-مفهوم السيناريوهات

لقد تطرق العديد من المستشرفين إلى تعريف السيناريوهات كل حسب طريقته ونظرته لها ومن أهم التعريفات، نذكر منها:

عرفت السيناريوهاتبأنها "منظومة الأفكار والنظريات التي توجه نحو القادم من الزمان والأحداث بالاعتماد على مبدأ الاحتمال والترجيح والتوقع منطلقة من الحاضر وفق آليات ومناهج علمية مدروسة تستند على العلوم الإنسانية كافة وتأخذ بنظر الاعتبار فلسفة التاريخ والمتغيرات الآنية".[1]

كما عرف بأنه" وصف أو قصة لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين، أو هو استشراف المستقبل من خلال التطورات المستقبلية، أو الاحتمالات المستقبلية المتوقعة، والتي توضع في صورة بدائل تشتمل على العديد من السياقات التي تعتمد عليها النماذج المستقبلية".[2]

أما هرمان كان Herman Kahn فعرفها بأنها" سلسلة من الأحداث الافتراضية الواقعة في المستقبل، والتي يتم بناؤها لإيضاح سلسلة ممكنة من العلاقات السببية والقرارات المتعلقة بها".[3]

وعليه فالسيناريوهات هي" مجموعة من الأفكار المتسلسلة والمترابطة فيما بينها التي تسمح لنا ببناء تصور لما سيكون عليه الوضع في المستقبل لمختلف القطاعات والأشياء بطريقة علمية دقيقة".

2- أهمية بناء السيناريوهات

تتمثل أهمية بناء االسيناريوهات في:[4]

- التنبيه على المشكلات المحتملة، ويساعد على النجاة من كوارث محتملة، إضافة إلى تعبئة الآخرين للإسهام في مواجهة ما سيحدث؛

---

[1] رحيم الساعدي، **المستقبل مقدمة في علم الدراسات المستقبلية**، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، جزء2، ط1، 2011، ص 17.

[2] عبد الوهاب معمري، نورالدين موسى، **بناء البدائل لتمويل التعليم العالي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، ع4، 2017، ص ص 35-36.

[3] محمد العربي، **بناء السيناريوهات المستقبلية دليل نقدي**، مكتبة الإسكندرية مركز الدراسات الإستراتيجية،الإسكندرية، مصر، 2018، ص13

[4] بخيتة سعيد المنصوري، عبد مرزوق الظهوري، **التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل**، 2019، ص 32.

- تحديد وتعريف القضايا الإستراتيجية المهمة، وتحليل العوامل التي ستؤثر فيها؛
- المساعدة في وضع الخطط الإستراتيجية، أو الإسهام في إعادة النظر في الاستراتيجيات القادمة؛
- التحفيز وخلق المفكرين، ودعم متخذي القرارات الرشيدة.

3- أهداف السيناريوهات

تهدف السيناريوهات المستقبلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:[1]

- تعزيز المعرفة بما تقدمه من فهم عميق في النطاق الممكن؛
- شرح دور الأنشطة البشرية في تشكيل المستقبل وكذا العلاقة بين القضايا المختلفة للوصول للأهداف المحدد؛
- التحفيز على المناقشة والفكر الخلاق؛
- تجنب المفاجآت، وفهم العالم بشكل أفضل واتخاذ قرارات صائبة؛
- التحفيز على وضع تصميم مستقبلي لحياة أفضل؛
- تحديد نقاط القوة والضعف لتقييم وتوقع المستقبل.

والشكل الآتي يوضح أهداف السيناريوهات.

الشكل رقم (06): أهداف السيناريوهات

المصدر: من إعداد الباحثة

4- أنواع السيناريوهات

تنقسم السيناريوهات إلى خمسة أنواع هي:

- ✓ **السيناريو ألاتجاهي أو الخطي:** سيناريو خال من المفاجآت يفترض استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه لفترة من الزمن لموضوع الدراسة.
- ✓ **السيناريو الإصلاحي، التفاؤلي:** يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية لموضوع الدراسة بشكل ايجابي نحو الأفضل من الماضي.

[1] مفيد محمد صادق الإكيابي، جورج وجيه عزيز بدوي، محمد جمال جارحي سعداوي، **السيناريو والتصميم المستقبلي التفاعلي**، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، ع43، جويلية 2016، ص 298.

- ✓ **السيناريو التشاؤمي:** يركز على حدوث تحولات عميقة بشكل سلبي في المحيط الداخلي والخارجي لموضوع الدراسة.
- ✓ –**السيناريو الكارثي:** يتنبأ هذا السيناريو بأن الأشياء ستسوء بشكل مرعب، وسيكون الوضع أسوء مما سيكون عليه.
- ✓ **سيناريو الانقلاب (الابتكاري):** يتوقع هذا السيناريو بأن شيء ما مدهش ورائع بشكل خاص سيحصل، وهو الشيء الذي لم نكن نجرؤ أن نتوقعه على الإطلاق، فهو خارج الحسبان بالمرة.

والشكل الاتي يلخص أنواع السيناريوهات.

شكل رقم(07): أنواع السيناريوهات

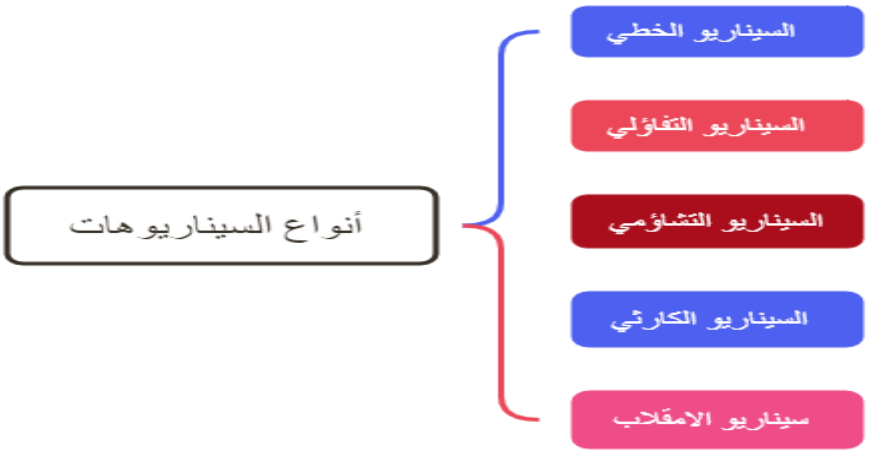

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: مدارس التخطيط بالسيناريو

كان لظهور السيناريو المستقبلي في القرن التاسع عشر دور كبير في معالجة العديد من الأزمات والمشاكل، سواء كانت مشاكل سياسية عسكرية، أو اقتصادية واجتماعية وبيئية، وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير للباحثين في مختلف المجالات بالسيناريوهات وإيجاد أحسن الطرق والمناهج العلمية لبنائها وتطبيقها على مختلف المجالات، لذلك نجد أن أغلب الباحثين قاموا بتقسيمها إلى ثلاثة مدارس لبناء السيناريوهات وهي: مدرسة المنطق الحدسي، مدرسة الاتجاهات الاحتمالية المعدلة، والمدرسة الفرنسية، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1–مدرسة المنطق الحدسي[1]

كما يطلق عليها اسم المدرسة الانجلوسكسونية، يعد بيتر شوارتز من أهم روادها والذي أصدر كتبا سنة 1991 حدد فيه نهج لتطوير السيناريوهات وذلك باتباع الخطوات التالية:

[1] Paulo Carvalho, **SCENARIOS : LEARNING AND ACTING FROM THE FUTURE PART3:THREE SCHOOLS OF SCENARIO PLANNING,** electronic article from the site:http:// www.researchgate.net/publication/351935152/ april 2021,p p 3-5.

–أول خطوة في عملية تخطيط سيناريو هي تحديد محور التركيز للقضية أو القرار والتي تهدف إلى الكشف عن قرار أو استراتيجية أو سؤال محدد للشركة، للتأكد من أن السيناريو مناسب لها ويجب أن يكون القرار حقيقي مهم وحاسم.

– تحديد القوى الرئيسية في البيئة الجزئية أو المعاملات بهدف بناء قائمة من العوامل الرئيسية التي لها القدرة على التأثير على النجاح أو الفشل للقرار قيد التحليل.

– تحديد وتبادل الأفكار حول الفواعل الرئيسية أو "القوى الدافعة"(Driving Forces) لبيئة الاقتصاد الكلي بغرض سرد وفرز القوى الدافعة للبيئة الكلية للتأثير على العوامل الرئيسية المحددة في المرحلة الثانية ومحاولة وضع خريطة للعلاقات المتبادلة بينهما، ووفقا لشوارتز من المهم إجراء تحليل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقوى الدافعة التكنولوجية في محاولة لتحديد أي من هذه العوامل تؤثر على البيئة الكلية يمكن إخفاؤها خلف العوامل الرئيسية للبيئة الدقيقة، ومن الضروري في هذه المرحلة أن تكون لدينا قائمة بالاتجاهات الرئيسية والاضطرابات المحتملة التي يمكن أن تقودنا لتحديد " أوجه عدم اليقين الحاسمة" في البيئة الكلية ذات الصلة بموضوع التحليل الذي يشكل القوى الدافعة لعملية تخطيط السيناريو، وتحتاج هذه المرحلة إلى بحث مكثف في القوى الاقتصادية والتكنولوجية والعوامل السياسية.

– في هذه المرحلة يتم ترتيب العوامل الرئيسية والقوى الدافعة على أساس معيارين:

– مدى أهمية نجاح القرار أو توضيح السؤال المركزي فيه؛

– مستوى عدم اليقين المرتبط بتلك الدوافع والاتجاهات.

الهدف من هذه المرحلة هو تحديد اثنين أو ثلاثة عوامل رئيسية الأكثر أهمية ونسبة الشكوك المستقلة التي ستشكل المحورين اللذين سنبني عليهما السيناريوهات.

تطوير واختيار منطق السيناريو العام وفقا للمصفوفة الناتجة عن محوري عدم اليقين، منطق السيناريو يسمح لنا بإعطاء التماسك وديناميكية" مؤامرة" كل سيناريو.

– في هذه المرحلة يتم تجسيد السيناريوهات، والهدف منها إكمال نسيج السيناريوهات بما في ذلك العوامل الرئيسية والقوى الدافعة التي تم تحديدها مسبقا وكذلك منطق سيناريو تم اختياره، مما يسمح بإنشاء الجدول الزمني لكل سيناريو، كما يجب أن نحاول تحديد الأحداث الرئيسية التي يمكن أن تعطي الاتساق للسيناريوهات.

– تستكشف هذه الخطوة السيناريوهات المطورة على القرار أو سؤال التخصص، في هذه المرحلة يتم استخلاص استنتاجات حول القرار الرئيسي أوتوضيح أمور القضية المركزية استنادا إلى كل السيناريوهات المبنية، وآخر خطوة هي اختيار المؤشرات الرائدة التي تسمح لنا مسبقا بمعرفة أي من السيناريوهات أقرب إلى أن يحدث على أرض الواقع.

هذه المدرسة تبني السيناريوهات الكيفية بناء على مجموعة من الأحداث الافتراضية وصولا إلى عملية اتخاذ القرار.

2-مدرسة الاتجاهات الاحتمالية المعدلة:[1]

كان مقر هذه المدرسة مركز راند، وتتبع مناهج التنبؤ التقليدية القائمة على استقراء البيانات التاريخية دون الأخذ في الاعتبار الأحداث المستقبلية، غير المسبوقة ولهذه المدرسة منهجيتين متميزتين هما:

2 -1 منهجية تحليل تأثير الاتجاه: تم تطويرها في أوائل السبعينيات في أبحاث المستقبل، من حقيقة أن طرق التنبؤ التقليدية تعتمد على استقراء البيانات التاريخية دون النظر في آثار الأحداث المستقبلية غير المسبوقة، فمفهوم هذه المنهجية بسيط نسبيا مصمم لتعديل الاستقراءات البسيطة ويتضمن أربع خطوات :

- جمع البيانات التاريخية المتعلقة بالمسألة موضوع الدراسة؛
- استخدام خوارزمية لتحديد بيانات تاريخية محددة مناسبة للمنحنى واستقراء توليد اتجاهات مستقبلية خالية من المفاجآت؛
- تحديد قائمة بالأحداث المستقبلية غير المسبوقة التي يمكن أن تسبب انحرافات عن تطوير اتجاه الاستقراء؛
- في الأخير يتم استخدام أحكام الخبراء لتحديد احتمالية حدوث أحداث غير مسبوقة كدالة للزمن وتأثيرها المتوقع لإنتاجها الاستقراءات المعدلة.

2 -2 منهجية تحليل التأثير المتبادل: تحاول هذه المنهجية تقييم التغيرات في احتمالية حدوثها، وقوع أحداث قد تسبب انحرافات في بيانات الاستقراءات التاريخية الساذجة، هي تحاول تحديد الاحتمالات التناسبية لأزواج الأحداث المستقبلية مع العلم أن الأحداث المختلفة قد حدثت أو لم تحدث من خلال حسابات التأثير المتبادل للترابط بين الأحداث من أجل الانتقال من " نظام الاحتمالات الأولية غير المصححة" إلى مجموعة من " الاحتمالات المصححة".

3-المدرسة الفرنسية:

تطرق الباحث محمد العربي في كتابه " بناء السيناريوهات المستقبلية دليل نقدي " إلى المدرسة الفرنسية حيث ذكر بأنه:[2] تم تطويرها على يد جاستون برجر، في مركز التخطيط الإقليمي التابع للحكومة الفرنسية المعروف بـDATAR في الستينيات وبداية السبعينات، تقوم هذه المدرسة على افتراض أن المستقبل يمكن تكوينه وتخطيطه عن قصد، فهي غالبا تستخدم السيناريوهات في التخطيط الحكومي بعيدا عن عالم الشركات، وتقوم السيناريوهات فيها على ثلاثة أجزاء رئيسة، هي:

القاعدة: والتي يقصد بها تحليل ومسح الوضع القائم.

التطور: والتي تعني المحاكاة التاريخية المستمدة من عوامل الحركة في الوضع القائم ومكوناته.

الصور : التي تعبر عن التفاعل النهائي لهذه العوامل في اتجاهها نحو المستقبل.

[1]Ron Bradfield, George Wright and other**, The origins and evolution of scenario techniques in long range business planning**, FUTURES, n37,2005, p p 801-802, electronic article from the site: www.sciencedirect.com.

[2]محمد العربي، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

تستخدم المدرسة الفرنسية مزيجا من النماذج الكمية والكيفية في بناء السيناريوهات، قام ميشال غودي بتطوير النماذج الكمية التي قدمتها المدرسة الاحتمالية عبر النماذج الحاسوبية، ويصنف غودي ودورانس السيناريوهات حسب الاتجاه إلى نوعين رئيسيين:

سيناريوهات استكشافية: هي الاتجاهات السائدة في الماضي والحاضر التي قد تؤدي إلى مستقبلات محتملة، يعتمد في بنائها على عوامل إمبريقية بمعزل عن القيم والتصورات الإنسانية.

سيناريوهات معيارية: تسعى إلى تكوين تصورات بديلة عن المستقبل الذي قد يكون مرغوبا أو مبعث خوف.

أما الباحث محمد خميس فتطرق للمدرسة الفرنسية في مقاله" الخيارات المعرفية والمنهجية في بناء السيناريوهات لدى المدارس الاستشرافية" بأن[1]: من أهم روادها الباحثان " فابريس روبيلا" و" ميشيل غودي" تشترط هذه المدرسة تجنب بعض المواقف السلبية اتجاه المستقبل كالموقف اللا مبالي، والموقف الانفعالي والموقف ألاستباقي، وتفضل الموقف الفعال اتجاه المستقبل والذي يمثل ربط التوقع والفعل عبر الملاءمة من خلال سيناريوهات تتميز بالتماسك والرجاحة والشفافية، أدواتها تتميز بالبساطة والعقلانية في الوقت نفسه من أجل بلوغ مستويات الخيال وتحقيق التماسك والملاءمة.

تستخدم أساليب حلا للمشكلات والتي تصنف إلى التقنيات التالية:

تقنية التحليل البنيوي ومصفوفة ميكماك من خلال طرح الأسئلة الصحيحة وتحديد المتغيرات المفتاحية، ولتقنية التحليل البنيوي ثلاث مراحل أساسية، هي:

-مرحلة تحديد المتغيرات.

- مرحلة وصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات.
- مرحلة تحديد المتغيرات المفتاحية.

تحليل الاتجاهات والفاعلين من خلال مصفوفة ماكتور والتي تتطلب مجموعة من المراحل، هي:

- وضع لائحة لإستراتيجية الفاعلين (10- 20 فاعلا).
- تحديد الأهداف والرهانات الإستراتيجية للفاعلين.
- وضع مصفوفة (فاعلين/ أهداف) ويضح التوافق و التنافر من خلال وضع علامة (+1) موافقة الفاعل للهدف، والعلامة (-1) عدم موافقة الفاعل مع الهدف، والعلامة (0) للدلالة على حياده، بعد ذلك ترتب وتقيم موازين القوى والقيام بإدماج هذه الموازين في تحليل التوافق والتنافر بين الفاعلين، ومنها يتم صوغ التوصيات الإستراتيجية والأسئلة المفتاحية للمستقبل.

استخدام تقنيات: التحليل المرفولوجي أو طريقة دلفي، أو مصفوفة التأثير المتبادل لتقليص الارتياب واللايقين واختيار السيناريوهات الأكثر رجاحة.

استخدام تقنية مولتيبول لتحديد الخيارات الاستراتيجية وتقييمها.

وصنفت المدرسة الفرنسية السيناريوهات إلى:

[1] محمد خميس، مرجع سابق، ص ص 107-108.

السيناريوهات الاستكشافية: هي السيناريوهات التي تبدأ من نقطة في الماضي أو الحاضر وتدرس مدى رجحان هذه الاتجاهات في المستقبل.

السيناريوهات الاستباقية أو المعيارية: هي السيناريوهات التي تكون هدف في المستقبل وترجع إلى الحاضر لبنائها ولمعرفة العوائق والمشاكل التي يمكن أن تكون سببا في عدم تحقيقها في المستقبل، ومحاولة إيجاد الحلول لتحقيق الهدف المسطر في التاريخ المحدد.

يمكن تلخيص مدارس السيناريوهات في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): مدارس بناء السيناريوهات.

المدرسة	التقنيات	خصائص السيناريوهات	فرضيات السيناريوهات	أنواع السيناريوهات
الفرنسية	– تقنية التحليل البنيوي – مصفوفة ميكماك – مصفوفة ماكتور – التحليل المرفولوجي – تقنية دلفي – مصفوفة التأثير المتبادل – تقنية مولتيبول	سيناريوهات احتمالية سيناريوهات قابلة للتحقيق سيناريوهات مقبولة	المستقبل يمكن تكوينه وتخطيطه عن قصد	سيناريوهات استكشافية سيناريوهات استباقية.
الحدسية	استقراء الاراء والاتجاهات السياسية والاجتماعية والبئية	سيناريوهات كيفية	معرفة التزام ومصداقية المشاركين	سيناريوهات سردية وصفية للمستقبل
الاتجاهات الاحتمالية المعدلة	منهجية تحليل الأثر المتقاطع نموذج أسلوب تحليل الأثر – الاتجاه نموذج أسلوب المحاكاة التفاعلية لتقاطع الأثر	سيناريوهات استكشافية	استقراء البيانات التاريخية استبعاد الأحداث المستقبلية غير المسبوقة	سيناريوهات تقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثا– خطوات بناء السيناريوهات وتحليلها

إن بناء السيناريوهات المستقبلية يتطلب الاعتماد على مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، والتي تسمح لنا في النهاية ببناء تصور مستقبلي لظاهرة معينة بطريقة علمية تعكس ما يمكن أن تكون عليه حالة هذه الظاهرة مستقبلا وتعطي تصورات واحتمالات لكل حالة من حالاتها بشكل دقيق، يسمح لنا بتجنب أسوء حالاتها، ويتم بناء السيناريو عبر عدة مراحل، هي:

1 -نقطة الانطلاق[1]

إن أول شي نبدأ فيه عند إعداد السيناريو هو طرح الباحث سؤال ماهي المشكلة المراد حلها ؟ أي معرفة مشكلة الدراسة أو الظاهرة المراد حلها ووصفها بدقة بهدف ايجاد حل لها خلال وقت معين.

2 – وصف الوضع الحالي واتجاهاته العامة

يتم في هذه المرحلة الخطوات التالية:[2]

-تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة بناءا على الحقائق والمعطيات المتحصل عليها من المرحلة الأولى.

– تحديد مختلف المتغيرات المؤثرة في تطور الظاهرة وترتيبها حسب أهميتها إلى متغيرات رئيسية ومتغيرات ثانوية.

– الأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور لمتغيرات استثنائية أو فجائية تؤثر في تطور الظاهرة.

– الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل.

3 – دراسة القوى والعوامل المؤثرة في الظاهرة موضع الدراسة[3]

يتم في هذه المرحلة رسم مشاهد لمستقبل الظاهرة المدروسة، ووضع اعتبار للمتغيرات المختلفة التي قد تؤثر على السيناريو سواء كانت عوامل عالمية أو إقليمية أو داخلية.

4 – تحديد السيناريوهات البديلة[4]

في هذه المرحلة يتم حصر البدائل الممكنة لمختلف العوامل الداخلة في كل مجال من مجالات التأثير، ويتم وصف الحالة الراهنة لكل عامل، وعرض الإسقاطات أو التنبؤات البديلة لكل عامل خلال الأفق الزمني المحدد لكل سيناريو، ويمكن أن تتضمن السيناريوهات البديلة ثلاثة بدائل:

- استمرار الوضع القائم بحيث تكون هناك مقاومة للتغيير والإصلاح، إضافة إلى إمكانية حدوث تدهور في الوضع القائم للأسوأ؛
- حدوث بعض أوجه الإصلاح والتطور الجزئي، وذلك بين الرغبة في الإصلاح والرغبة في بقاء الأوضاع كما هي من أجل تحقيق الاستقرار؛

---

[1] ناجي أمال، **السيناريوهات كأداة منهجية لتحقيق التنمية ضمن ميدان العلوم السياسية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور– الجلفة– الجزائر، ع15،م 04، 2019، ص 290.

[2] حسن بوقارة، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع21، 2004، ص194.

[3] محمود علي أحمد السيد، زكريا محمد هيبة، **الدراساتالمستقبلية في التعليم(السيناريوهات نموذجا) طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها**، مجلة العلوم التربوية، ع2، ج2، أبريل 2018، ص 15.

[4] محمد عبد العظيم، **استخدام أسلوب السيناريوهات في التخطيط التربوي**، المعهد المصري للدراسات، دراسات اجتماعية، سبتمبر 2018، ص ص 19–20.

- حدوث تحول كيفي ونقلة نوعية من خلال إطلاق الطاقات الإبداعية والابتكارية الخلاقة، والاعتماد على المبادرة الاستباقية بدلا من الأساليب القائمة على رد الفعل.

5 – كتابة السيناريوهات المختارة والمتفق عليها

تتطلب هذه المرحلة عدة إجراءات، هي:[1]

- التعرف على ردود الفعل المحتملة لكل الأطراف المعنية للتطورات التي يشتمل عليها كل سيناريو؛
- الاهتمام بالاحتمالات المتوقعة لحدوث انقطاع أو تحولات في أي سيناريو؛
- صياغة كل سيناريو بشكل سردي، بحيث تتضمن العناصر الثلاثة للسيناريو: الشروط الابتدائية، المسار المستقبلي، والوضع المستقبلي؛

استيفاء مدخلات السيناريوهات المختارة من المعلومات بإضافة عوامل وتفاصيل معينة أو بدمج تطورات مستقبلية أخرى في السيناريوهات المختارة.والشكل الآتي يوضح خطوات بناء السيناريوهات.

الشكل رقم (08): خطوات بناء السيناريوهات

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] محمود علي أحمد السيد، زكريا محمد هيبة، مرجع سابق، ص ص 15-16.

رابعا: شروط نجاح السيناريو

من سيمات السيناريو الجيد مايلي:[1]

- تنوع خيارات المستقبل؛
- أن لا يكون معقدا وخياليا يصعب كشف نتائجه
- أن يكون واقعيا بالنسبة إلى الظرف المستقبلي، بمعنى أن تكون أحداثه محتملة الوقوع فعلا؛
- يجب على السيناريو أن يرسم نقطة البداية والعقدة والنهاية ومعرفة مواطن الضعف والقوة؛
- اعتماد المناهج المختلفة حسب تنوع حجم المشكلة؛
- الاعتماد على التقنيات والعلوم الحديثة للمساعدة في رسم السيناريو.

[1] فيروز مزياني، **الدراسات المستقبلية في اللوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع9، جوان 2016، ص480.

خلاصة:

من خلال ما تم الطرق إليه في هذا الفصل تبين أن الوظيفة الثالثة للجامعة تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية متمثلة في: التعليم المستمر، الابتكار ونقل التكنولوجيا والمشاركة المجتمعية ولكل بعد مجموعة من المؤشرات التي يقاس بها.

ينقسم قطاع الأعمال إلى قطاعين رئيسيين هما: قطاع أعمال حكومي، قطاع أعمال خاص، ويتكون من الملاك، المستهلكين والعاملون، وينقسم قطاع الأعمال إلى ثلاث نشاطات تتمثل في : نشاطات إنتاجية، نشاطات تجارية، ونشاطات خدمية.

أما القطاع العائلي فينقسم إلى فئتين: قطاع عائلي مستهلك وقطاع عائلي منتج، وحسب مصادر الدخل ينقسم القطاع العائلي إلى: أرباب العمل، العاملون لحسابهم الخاص، المستخدمون، من يتلقون دخولا من الممتلكات والتحويلات.

كما أن الدراسات الاستشرافية دراسات مهمة ولها مجموعة من المناهج لدراستها هي: المناهج الكمية والمناهج المعيارية، نماذج المحاكاة والمباراة والنمذجة وكل منهج يحتوي على مجموعة من التقنيات، وبناء السيناريو يتطلب مجموعة من الخطوات الهامة التي تسمح لنا بالحصول على سيناريو جيد.

الفصل الثاني: تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات والاتجاهات الحديثة للتمويل الذاتي للجامعة

شهد التعليم العالي منذ بداية القرن الواحد والعشرين تطورا مذهلا وتغييرا كبيرا، من حيث طرق التعليم والوسائل المستعملة خاصة مع التطور التكنولوجي السريع الذي شهده العالم في جميع المجالات، مما أدى إلى ظهور طرق ووسائل جديدة لتمويل التعليم العالي والجامعة بمختلف وظائفها، خاصة الوظيفة الثالثة التي أحدثت ثورة في مجال التعليم العالي وغيرت العديد من المفاهيم لدى المجتمع والطلاب عن الجامعة ودورها في المجتمع وهذا ما ساهم بشكل كبير في تبني الجامعات لطرق التمويل الجديدة التي تشرك مختلف الفاعلين في المجتمع في المشاركة في التمويل مع تزايد الطلب على التعليم العالي، وارتفاع تكاليفه مما جعل الحكومات لوحدها غير قادرة على تحمل أعباء هذا التمويل.

في هذا الفصل سنتطرق لتمويل التعليم العالي وأهم الاتجاهات الحديثة في التمويل الذاتي للجامعات من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تمويل التعليم العالي.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتمويل الذاتي للجامعات.

المبحث الأول: تمويل التعليم العالي

يعد التمويل أهم مشكلة تواجه التعليم العالي خاصة في الوقت الحالي الذي تزايد فيه الطلب على هذا النوع من التعليم، ومع التطور التكنولوجي والتوجهات الجديدة للجامعات في ظل الدور الجديد للجامعة، أصبح مشكل تمويله وسداد مختلف نفقاته يشكل أكبر تحد لمختلف الحكومات والدول من سنة لأخرى، حيث لجأت العديد من الدول خاصة المتقدمة إلى عدة طرق لمساهمة مختلف الأطراف في تمويله وتحقيق مختلف أهدافه، فلجأت الجامعات فيها إلى تمويل نفسها عن طريق استغلال مختلف ابتكاراتها ومخابر أبحاثها بإقامة شراكة عمل مع الشركات الاقتصادية ومراكز الأبحاث الخاصة لإيجاد الحلول لمختلف مشاكلها وتطوير منتجاتها، كما استغلت بناها التحتية كوقف للمساهمة في تمويلها، إضافة إلى التمويل الحكومي، وفي هذا المبحث سنتطرق للتعليم العالي وتمويله.

المطلب الأول: تعريف التعليم العالي وأهدافه وأهميته وتطور وظائفه

سنعرض في هذا المطلب بعض تعريفات التعليم العالي وأهميته وأهدافه.

أولا. تعريف التعليم العالي

للتعليم العالي عدة مفاهيم مختلفة، فكل مفهوم يهتم بشق معين منه، كما أن هناك تداخل بين مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي فالكثير من الباحثين يستعملون مصطلح التعليم العالي مرادف لمصطلح التعليم الجامعي، فالجامعة تمثل مجتمعا علميا يختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي وتهدف إلى البحث عن الحقيقة لخدمة المجتمع، ويكون العنصر البشري عالي الكفاءة الأداة التي تستعملها لتقديم الأداء الجيد لخدماتها المتنوعة باستعمال العلوم والتكنولوجيا، أما التعليم العالي فهو مختلف أنواع الدراسات والتكوين، والتكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسات جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات العليا للدولة.[1]

التعليم العالي هو المرحلة التعليمية التي تكسب منتسبيها معارف جديدة تمكنهم من أن يصبحوا قادرين على بناء ذاتهم وتجسيد ابتكاراتهم وذلك حسب التخصصات التي يرغبون التكوين فيها البكالوريا المتحصل عليها والشعب التي كان الطلبة يدرسونها في الثانوية. وللتعليم العالي عدة تعريفات نذكر منها: هو" كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتقدمه مؤسسات متخصصة".[2]

هو" كل نمط للتكوين والبحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية، والمدارس والمعاهد الخارجة

---

[1] محمد السعيد بن غنيمة، **سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل ورهانات التطوير 1962-2014**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2018، ص 24.

[2] علي بن عبد الله الشنيفي، **البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة**، مجلة العلوم التربوية والنفسية-المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،العدد 10، المجلد 02، أبريل2018، ص 75.

عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى، بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي"؛[1]

كما أنه" ذلك النوع من التعليم الذي يتيح للطلاب اكتساب المهارات والقدرات للتكيف مع كل جديد أو حديث لاستيعاب كل ما هو جديد لمواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية سواء للأفراد أو للمجتمع في مجال الإنتاج والخدمات"،[2]والتعليم العالي" مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة، حيث يعتبر آخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلبة الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية، ويمثل كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحيان على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها".[3]

بينما عرفه المشرع الجزائري بـ" كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة".[4]

وعليه فالتعليم العالي هو" تلك المرحلة من التعليم التي تكون الأفراد من مختلف الجوانب وتنمي قدراتهم ومهاراتهم الإبداعية، يتحصل فيها منتسبيها على شهادات علمية تؤهلهم لتولي مختلف المناصب والوظائف في مختلف القطاعات ".

ثانيا: أهداف التعليم العالي:

يهدف التعليمالعالي منذ نشأته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[5]:

– إعداد المختصين في مختلف فروع العلم والمعرفة والإنتاج والخدمات، وتأهيلهم وتزويدهم بمستوى عال من المعرفة والمهارات اللازمة، ليواكب المجتمع تقدم العلم والتقنية والتكنولوجيا العالمية، وذلك عن طريق أعداد كوادر بشرية قادرة على تحمل مسؤولية الحياة العلمية والعملية؛

– تحقيق التقدم في مجالات والتقنية والفكر والفن والثقافة، لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية والعمل على تطويرها؛

---

[1] فطيمة الزهرة كياري ، **تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 4، 2014، ص106.

[2] إبراهيم مجدي عزيز، تطور **التعليم في عصر العولمة**، القاهرة، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 2000، ص 231.

[3] فضيلة بوطرة ، نوفل سمايلي و زهية قرامطية ، **الإنفاقالحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 33، العدد01، 2020، ص 972.

[4] الجريدة الرسمية، العدد24، **القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**، ص24.

[5] يوسف أبوبكر يوسف، **دور المكتبة الجامعية في تحقيق أهداف التعليم العالي**، مقال الكتروني منشور في الموقع: http://www.aljameai.org.ly، 2020، ص ص 40-41، تم الاستشهاد به بتاريخ: 2022/04/25.

– المساهمة في إنماء الحضارة الإنسانية، وتوسيع آفاق المعرفة البشرية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

– الاهتمام بالبحث العلمي، وكشف أسرار الطبيعة، وتنمية المعرفة البشرية بكل أشكالها، من خلال المشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة، التي تسهم في التقدم العلمي والتقني، وايجاد الحلول لمختلف القضايا والمشاكل التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي؛

– تطوير وسائل وأساليب البحث العلمي والتعليمي، من خلال وضع المؤلفات التعليمية الجامعية وترجمتها وتطويرها، والاهتمام بالنشر خاصة نتائج أبحاثها في مختلف وسائل النشر، وذلك للمساهمة في حماية التراث الإنساني، والحفاظ على نتاج الفكر الإنساني؛

– تفسير وتبسيط البحوث العلمية، توفير المعامل والمخابر اللازمة للبحث العلمي إمكانيات التدريب المعملي والسريري؛

–المساهمة للقيام بأعمال الخبرة، وتقديم الاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات والشركات والمصالح والأجهزة المختلفة للدولة، وتطوير العلوم والفنون والرقي بالآداب والأخلاق العامة.

ثالثا: أهمية التعليم العالي:

تكمن أهمية التعليم العالي في:[1]

تحسين نوعية حياة الأفراد بشكل كبير لأنه يسمح لحاملي الشهادات الجامعية باعتلاء أعلى المناصب ويوفر لهم فرص عمل أكبر؛

خلق قوة عاملة عالية الجودة من خلال البرامج المختلفة التي يقدمها للطلاب، التي تواكب التغيرات في الاقتصاد العالمي وفي عملية الابتكار، وتوفير فرص للمهنيين في التدريب والتطوير المهني من خلال تعزيز التعلم مدى الحياة في الجامعات؛

دعم الأعمال والصناعية من خلال تحديد الفجوات في المهارات، وإنشاء برامج خاصة، وبناء المهارات المناسبة التي يمكن أن تساعد الدول على تحسين الازدهار الاقتصادي التماسك الاجتماعي، وتكييف تنمية القوى العاملة مع الاقتصاد، وتغيير الطلب على المهارات الجديدة، وتطويرات المهارات ذات الصلة وبالتالي دعم الإنتاج والنمو؛

– تقديم البحوث وتعزيز التقنيات فالتعليم العالي محرك للتكنولوجيا والابتكار، فأهم مهام الجامعات حديثا إيجاد حلول للتحديات الكبيرة وإجراء البحوث ضمن المجالات ذات الأولوية العالمية.

كما للتعليم العالي أهمية في[2]:

– المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادية؛

---

[1]–عمر أحمد، **أهمية التعليم العالي**، مقال الكتروني نشر في الموقع:www.maktabtk.com //:http، 2019/01/24، تم الاقتباس بتاريخ 2022/04/24.

[2]محمد السعيد بن غنيمة، مرجع سابق، ص ص 27–31

– استثمار رأس المال البشري؛

–تكوين اليد الفنية المؤهلة لمختلف الهيئات والمؤسسات حسب برنامج كل دولة؛

– تنمية وصقل مهارات الطالب البحثية والعلمية؛

– توفير الأفكار الجيدة وتطوير التكنولوجيا.

رابعا: تطور وظائف الجامعات:[1]

الجامعات مؤسسات اجتماعية طويلة الأمد، كان أول ظهور لها في بلاد الإغريق وفارس والهند ومصر، لكن أولى جامعات العالم بالمفهوم الحديث هي جامعة القرويين بمدينة فاس المغربية في القرن التاسع عشر ثم تلتها جامعة الأزهر التي أسسها الفاطميون في القاهرة، وتعتبر كلية القسطنطينية في الإمبراطورية البيزنطية أقدم مؤسسة تعليم عالي في التاريخ، وقد أثرت عدة عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وبيئية على تثمينها، مما أدى إلى أدوار مختلفة لها، ففي العصور الوسطى كانت الجامعات كمؤسسات للتعليم العالي في أوروبا جزء من حركة استعادة الثقافة القديمة، التي بدأت مع المدارس الناشئة داخل الكاتدرائيات أو مدارس الرهبان تحت رعاية الكنيسة، انتهت هذه الحركة بظهور العديد من الجامعات والتي كان هدفها نقل الحقيقة والمعرفة للطلاب، حيث تعد الجامعة في الغالب مجموعة من الطالب الذين يكلفون بإيجاد مدرس، والذين سيحصلون أيضا على مكافآت. وتعتمد الجامعة بشكل واسع على المعلمين الذين يرتبط بهم الطلاب من خلال علاقات الثقة والتبعية.

في ذلك الوقت أنشأت الجامعة كمؤسسة مستقلة وخاصة غير حكومية، لكن هذا لم يمنع اعتراف القوى السياسية والدينية بأهميتها لقدرتها على جذب الطلاب والأساتذة من مختلف دول أوروبا، فخلال عصر النهضة أصبحت الجامعات أقل استقلالية وخاضعة أكبر للسلطات الحكومية، وأصبحت أداة لخدمة السلطة العامة وتعليم القوى العاملة الإدارية للدولة، فكانت مهمتها في هذه المرحلة التدريس فقط، وفي القرن التاسع عشر ظهرت فكرة جديدة عن الجامعة بفضل "فون هومبلت" مؤسس جامعة برلين، والتي بموجبها إلى جانب نقل المعرفة، يتم التأكيد على أهمية البحث، أي خلق المعرفة وهي الميزة المحددة للجامعات في الاتحاد بين التدريس والبحث، فيصبح الطالب من كونه متلقيا لعملية تعليمية، موضوعًا يعلم نفسه من خلال مسار بحثه الخاص، تحت إشراف هيئة التدريس، كما أن هناك انفتاحًا أكبر على العلوم التطبيقية والدراسات المهنية التي تُعرف بإسهامها المحتمل في تنمية المجتمع. الجامعة مدرجة في نظام تعليمي تحكمه وزارة.

في القرن العشرين حدث تطور ثالث في فكرة الجامعات، وكانت بداية ظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تنتشر إلى بلدان أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت عوامل مختلفة في ثورة جذرية في نظام التعليم: النمو الديموغرافي، الدفع الديمقراطي لتحسين ظروف الحياة بفضل العلم والتكنولوجيا؛ عملية تضخيم

[1]Rocco Frondiz,, Chiara Fantauzzi, Nathalie Colasanti and Gloria Fiorani, **The Evaluation of** Universities' **Third Mission and Intellectual Capital: Theoretical Analysis an Application to Italy**, Basel, Switzerland, 2019,11,3455,p-p3-4.

الجامعات اعتبار أن البحث قد أصبح مهنة متباينة في نهايته، وكان أكثر تقدما، في عام 1963 قدم " كير" عميد جامعة بير كلي بكاليفورنيا، مفهوم التعددية، فكرة الجامعة التي يجب أن تكون قادرة على ضمان أهداف السياسة العامة من خلال التحسين العام لعمليات الديمقراطية وتقليص متزايد في الفجوات الاقتصادية ضمن السياق الاجتماعي، وكانت الفكرة هي ضمان الاستقلال الاقتصادي للجامعات، مع الأخذ في الاعتبار أيضا زيادة النفقات بسبب العدد المتزايد من الطلاب. السبب الذي أدى إلى التفكير في دعم اقتصادي مزدوج للجامعات: واحد يأتي من مساهمات عامة ثابتة، والآخر يأتي من عقود البحث مع المستخدمين الذين يحتاجون إلى استخدام نتائج البحث العلمي، إلى جانب التدريس والبحث ظهرت مهمة ثالثة للجامعات، وتم الاعتراف بها في قدرتها على التواصل مع بيئتها الخارجية، وفهم ضروراتها وتوقعاتها، والتوصل إلى إجابات مناسبة لإرضاء المجتمع، في تبادل مستمر. في هذه الجزئية سنتطرق للوظائف التقليدية للجامعة "التدريس" و "البحث العلمي" لعلاقته بالوظيفة الثالثة التي تم التطرق إليها تفصيل سابقاً.

1 –التدريس الجامعي:

يعتبر التدريس أو التكوين الجامعي أول وظيفة بدأت بها الجامعات والتي كان الهدف منها هو نقل المعرفة والعلوم للطلاب، لكيلا تندثر وتبقى مكدسة في الكتب وتنتقل إلى الأجيال القادمة، والاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة البشرية، فالهدف الأول للجامعة كان نقل المعرفة والمحافظة على العلوم، وتكوين أفراد مؤهلين ليعتلوا مختلف المناصب في مختلف القطاعات ويكونوا جزءا من تطور بلدانهم، والمحافظة على ثقافاتهم، وللتدريس عدة تعريفات نذكر منها:

يعرف بأنه" تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بترشيد السلوك والبحث العلمي وإنتاج المعارف وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا".[1]

وعرفه آخر على أنه "عملية نقل للمعارف الخبرات تتم بين الأستاذ وطلابه، من أجل تحقيق أهداف معينة، وذلك بأساليب وطرق متنوعة تستوجبها طبيعة البيئة التعليمية، وكذا طبيعة الأفراد".[2]

ويعرف أيضا بأنه" مختلف الأنشطة والبرامج التعليمية المقدمة من طرف الهيئة التدريسية إلى الطلبة بهدف تخريجه حاملا معارف ومكتسبات تساعده على الدخول في عالم الشغل".[3]

[1] أسماء خالد ،زهية شابونية ، مرجع سابق،ص173.

[2] نادية مدودي ، **مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي ودورها في فعالية التكوين الجامعي**،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر،م 9، ع خ،2018، ص367.

[3] هناء بوحارة ، **التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية في ظل تطبيق نظام LMD: بين متطلبات الجودة وتحدي المعوقات**،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر، م9، ع خ، ص188.

2 -البحث العلمي:

البحث العلمي أهم وظيفة يتميز بها التعليم العالي ويجعل منه أداة لإنتاج وتوليد المعرفة، التي تستعمل في مختلف القطاعات لتلبية مختلف الحاجيات وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل، بطرق ومناهج علمية دقيقة، وللبحث العلمي عدة تعاريف نذكر منها:

هو" نشاط أو جهد إنساني مبذول يبدأ بالنظرية وينتهي إليها، وبين البداية والنهاية يمر بالمنهج العلمي الذي يكون دوره في تعديل أو دعم النظرية، فالبحث العلمي هو إذن طريقة أو أسلوب أو منهج يتبعه الباحث لحل مشكلات أو تفسير ظواهر علمية، وذلك بهدف توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميته".[1]

وهو " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث".[2]

كما أنه" محاولة الإجابة عن تساؤلات أو حل مشكلات أو لاكتشاف معارف جديدة أو اختراع وابتكار أشياء جديدة لم تكن معروفة من قبل وذلك بإتباع أساليب علمية نظامية وخطوات منطقية بغرض الوصول إلى معلومات ومعارف جديدة، عن طريق بذل الجهود في السعي وراء المعارف وجمع المعلومات وتحليلها".[3]

2 -1أهداف البحث العلمي:

هناك مجموعة من الأهداف التي يمكن للبحث العلمي تحقيقها:[4]

-**التشخيص:** إن وصف المجتمع الذي تتم دراسته وتشخيص الظاهرة التي يركز عليها البحث العلمي يعتبر أهم خطوة في البحث العلمي.

-**التنقيب:** يقصد به البحث عن المعلومات واستكشاف الحقائق وجمع الأدلة والبيانات.

-**التفسير:** تقديم تحليل دقيق للظاهرة المدروسة.

- **التنبؤ:** يتم من خلال دراسة أنماط اجتماعية ومراقبة دقيقة لظواهر وسلوكيات في المجتمع، وذلك بمراقبة التطور الزمني للظواهر الاجتماعية، أو دراسة العلاقات بين العوامل المختلفة في المجتمع ومدى تأثيرها على بعضها البعض.

---

[1] آمال سي موسى، **الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ع2،2018، ص73.

[2] خالد أسماء، شابونية زهية، مرجع سابق،ص174.

[3] منجية بورحلة ، صورية مساني و هاجر برهوم ، **البدائل المقترحة كحل فعال لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، ع 3، 2019، ص42.

[4] إيما ماجد، **منهجية البحث العلمي**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، 2016، ص ص 15-16.

-**التحكم:** إن طبيعة عمل البحث العلمي وقدرته على التنبؤ وتحليل وتفسير الظواهر والمشكلات الاجتماعية ودراستها بناءا على بيانات ومعلومات جمعت بشكل علمي دقيق، يصبح التحكم والضبط والتخطيط أحد الوظائف الأساسية للبحث العلمي.

- **الأرشيف:** بناء بنك للمعلومات وأرشيف للبيانات يمكن الباحثين من الاستفادة منه.

2-2 أهمية البحث العلمي

للبحث العلمي أهمية على مختلف الميادين، نذكر منها[1]:

- توسيع المعرفة وذلك بطرق جديدة لم يسبق معرفتها من قبل، واختبار للتحقق من نتائج سابقة؛
- توفير المعلومات اللازمة في مجالات العمل والدراسة؛
- المساعدة في العثور على المشكل الحقيقي والعناصر المرتبطة به؛
- تحسين مستوى المعيشة فالأبحاث تؤدي إلى ظهور الابتكارات والاكتشافات الجديدة في الحياة؛
- تحقيق اكتشافات رائدة وتطور في عدة مجالات (الصحة، التغذية، التكنولوجيا الصحية)، مما ساهم في القضاء على عدة أمراض مثل شلل الأطفال والجذري؛
- يمكن البحث العلمي من كشف الحقيقة للتعلم والفهم والاستفادة من أخطاء الماضي خاصة الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها.

2 -3 خصائص البحث العلمي:

يمكن تلخيص أهم خصائصه كالتالي:[2]

- **الموضوعية:** يقصد بها أن تكون جميع خطوات البحث العلمي تم تنفيذها بشكل موضوعي، وليس شخصي متحيز، وذلك من خلال إتباع الباحث لأسلوب واضح في إجراء بحثه، يمكن لباحثين آخرين التأكد من نتائج البحث لو اتبعوا الأسلوب نفسه، والتوصل إلى النتائج نفسها.
- **الاختيارية والدقة:** يقصد بها أن تكون نتائج البحث قابلة للبرهنة في كل الأوقات والأمكنة وضرورة جمع المعلومات الدقيقة كما ونوعا الموثوق بها للمساعدة على اختبارها إحصائيا، وتحليل نتائجها بطريقة علمية منطقية للتأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات والنتائج.
- **المنطقية:** يتم انجاز البحث العلمي بجميع مراحله وخطواته، وفق قواعد وأصول، ومنهجية علمية متعارف عليها، وان يستخدم الباحث مهاراته وإمكانياته العلمية بشكل منطقي، وفق الإمكانيات المتاحة، خاصة اختبار ومعالجة المشاكل، وطريقة الحصول على النتائج وإمكانية تعميمها على مشاكل مماثلة.
- **التبسيط والاختصار:** البحث العلمي يتطلب وقت وجهود وتكاليف كبيرة، مما يجبر الخبراء في مجال البحث العلمي على التبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل، بشرط عدم تأثيرها على دقة ونتائج البحث

[1] Magendira Mani Vinayagam**, Importance of Scientific Research**, , electronic article from the site web:http://www.academia.edu, 2017, p p1-2.

[2] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حماه، سوريا،2016، ص-ص 36-38.

وإمكانية تعميمها وتكرارها، وذلك بالتركيز على متغيرات محددة لأن تعدد المتغيرات يضعف من درجة وعمق ودقة وتغطية الظاهرة موضوع البحث.

- **التنبؤ:** تتميز العلوم الطبيعية، بإمكانية التنبؤ بوقوع ظاهرة معينة إذا توفرت ظروف محددة، وذلك بسبب قدرتها على التعميم.

- **الأمانة العلمية:** إن تأصيل البحث وعلميته يتحدد بمدى الاستفادة من الخبرات العلمية، ومدى إمكانية تطويرها، وذلك بالإشارة إلى المصادر التي تم الاستفادة منها في دعم الأفكار وبناء خطوات البحث، والتأكيد على دقة الآراء والأفكار التي استفيد منها في انجاز البحث.

والشكل الآتي يوضح وظائف الجامعة.

شكل رقم (09): الوظائف التقليدية للجامعة

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: تعريف تمويل التعليم العالي ومناهجه والعوامل المؤثرة فيه

يشكل تمويل التعليم العالي أحد أهم إشكاليات اقتصاديات التعليم في الوقت الحالي، خاصة مع توجهات الجامعات في ظل الدور الجديد للجامعة الذي يتطلب تمويل كبير لتحقيق مختلف أهدافه.

أولا-تعريف تمويل التعليم العالي:

يقصد بالتمويل النفقات أو الميزانية المخصصة لتمويل مختلف أنشطة التعليم العالي ووظائفه، وله عدة تعريفات نذكر منها:

يعرف بأنه "هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية، بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة".[1]

كما يعرف بأنه " تخصيص الموارد المالية للجامعات والطلاب، لتحقيق الأهداف المفترضة من التعليم العالي".[2]

ويعرف بأنه " الطريقة أو المصدر الذي يتم عن طريقه دعم التعليم وتوفير مصادر مادية يحتاجها بمختلف الآليات والطرق سواء كانت من خلال الجامعة أو المؤسسة أومن خلال الجهات المنظمة الموجودة داخل الدولة".[3]

كما يعرف أيضا بأنه"الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف التعليم العالي".[4]

ويعرف أيضا بأنه" ما تقوم به كل مؤسسة تعليم عال منفردة، للحصول على موارد دخل أخرى غير الحكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها".[5]

وعليه فتمويل التعليم العالي هو " تخصيص ميزانية لتمويل مختلف نشاطات ووظائف التعليم العالي، يكون مصدرها حكومي أو من الهبات والتبرعات، وقد يكون مصدرها ذاتي من خلال استغلال الجامعة لمواردها، كما يمكن أن يكون من الأوقاف".

ثانيا–مناهج تمويل التعليم العالي

اختلفت الآراء بخصوص تمويل التعليم العالي وقسمت إلى ثلاثة اتجاهات:[6]

---

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة(الدول المتقدمة)، ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية بسكرة– الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006.

[2] Jongbloed, Ben, **funding higher education:a view from europe**, *funding higher education:a comparative* overview,National trade Confederation of Goods,Services and Tourism(CNC) ,Brasilia, 13 octobre 2008.

[3] مروة جمال إبراهيم مطر، **واقع تمويل التعليم العالي في مصر**، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة، العدد 118، أفريل 2022، ص 1257.

[4] محمد عبد الحميد لاشين وآخرون، **تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، م9، ع02، حزيران 2020، ص70.

[5] حليمة عزالدين، **التمويل الذاتي للتعليم العالي– الجامعة المنتجة نموذجا–**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج8،ع2020،2، ص393.

[6] نورالدين الدقي، **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي**، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، ديسمبر 2015، ص ص 20–21.

1-الاتجاه الاجتماعي: يعد هذا الاتجاه التعليم العالي مرفقا عاما، ومن واجب الدولة أن ترعاه إداريا وماليا، وينظرون للأمر من وجهة اجتماعية صارمة حيث يرون أن على الدولة أن تتحمل أعباء التحاق موطنيها بالتعليم العالي.

2-الاتجاه الاقتصادي: يرى رواد هذا الاتجاه بأن التعليم خدمة تسديها مؤسسات تخضع لمنطق السوق، وينظرون للأمر من ناحية اقتصادية بحتة، ويدعون إلى إلغاء مجانية التعليم العالي وتحمل الطالب أو أسرته تكاليف تعليمه العالي.

3-الاتجاه التوفيقي: يدعو رواد ها الاتجاه إلى تقاسم تكاليف التعليم العالي بين الدولة المجتمع، فيرون أن على الدولة تحمل أعباء التعليم العالي، كما أن على المجتمع المشاركة في تمويل التعليم العالي مما يتيح تنوع مصادر التمويل.

ثانيا-مناهج تمويل التعليم العالي

اختلفت الآراء بخصوص تمويل التعليم العالي وقسمت إلى ثلاثة اتجاهات:[1]

1-الاتجاه الاجتماعي: يعد هذا الاتجاه التعليم العالي مرفقا عاما، ومن واجب الدولة أن ترعاه إداريا وماليا، وينظرون للأمر من وجهة اجتماعية صارمة حيث يرون أن على الدولة أن تتحمل أعباء التحاق موطنيها بالتعليم العالي.

2-الاتجاه الاقتصادي: يرى رواد هذا الاتجاه بأن التعليم خدمة تسديها مؤسسات تخضع لمنطق السوق، وينظرون للأمر من ناحية اقتصادية بحتة، ويدعون إلى إلغاء مجانية التعليم العالي وتحمل الطالب أو أسرته تكاليف تعليمه العالي.

3-الاتجاه التوفيقي: يدعو رواد ها الاتجاه إلى تقاسم تكاليف التعليم العالي بين الدولة المجتمع، فيرون أن على الدولة تحمل أعباء التعليم العالي، كما أن على المجتمع المشاركة في تمويل التعليم العالي مما يتيح تنوع مصادر التمويل.

ثالثا: مصادر تمويل التعليم العالي:

تختلف مصادر تمويل التعليم العالي باختلاف السياسات الحكومية التي تنتهجها كل دولة ففي الدول العربية يعد تمويل التعليم العالي تمويلا حكوميا تقريبا بالمطلق يعتمد على النفقات الحكومية، بينما نجد أن تمويل التعليم العالي في غالبية الدول المتقدمة يعتمد على التمويل المختلط الذي تشرك فيه الحكومات جميع الأطراف المستفيدة منه(الحكومة، الأسرة، قطاع الأعمال)، كما أنها سنت القوانين التي تسمح للاستثمار فيه والاستفادة من مخابره وأبحاثه لتطوير المنتجات والابتكار في مختلف العناصر الإنتاجية، ومع ارتفاع الطلب على القيد فيه من سنة لأخرى أصبح تمويله يشكل عبئا كبيراً على الدول وتوجيه ميزانيته لتسديد

[1] نورالدين الدقي، **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي**، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، ديسمبر 2015، ص ص 20-21.

نفقات التسيير والتجهيز ومرتبات هيئة التدريس، مما أثر سلبا على الإنتاج العلمي للجامعات لمحدودية تمويل الأبحاث ومن أهم مصادر تمويله:

1-التمويل الحكومي:

هي ميزانية سنوية تخصصها الدولة لتمويل التعليم العالي وتكون مصادر هذه الميزانية : الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها،كما يقصد بالتمويل الحكومي الإنفاق العام على التعليم العالي فهو "حجم الأموال التي تستقطع من الناتج المحلي والتي تندرج في الموازنات الحكومية سواء كانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية، بصفة دورية أو دائمة، وللتمويل الحكومي للجامعات شكلين، تمويل مباشر عن طريق ميزانية مخصصة للتعليم من الدخل القومي، وتمويل غير مباشر عبر ضرائب تفرض مباشرة للتعليم العالي، أو تسهيلات ضريبية تقدمها الحكومة للمؤسسات المتبرعة للجامعات، أو الاقتراض للجامعات"،[1] وله ثلاثة أشكال:[2]

- تمويل حكومي كلي لمؤسسات التعليم العالي (مثل بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية والجزائر).
- تمويل مشترك بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية).
- تمويل حكومي بالشراكة ما بين الحكومة المركزية ومختلف المؤسسات الإنتاجية لقطاع الأعمال (الصين وكوريا الجنوبية).

للتمويل الحكومي للتعليم العالي عدة فوائد نذكر منها:[3]

-تعميق استقلالية الجامعات وعدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص، ويجعلها حرة في تخطيط سياستها التعليمية؛

- إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود للدخول للجامعات؛
- الدولة تملك إمكانيات تميزها عن القطاع الخاص مما يجعلها قادرة على تحسين تمويل التعليم العالي.

2- **التمويل الذاتي:**

يتأتى من عوائد الابتكارات والكراسي العلمية والبحوث والخدمات التي تقدمها الجامعات للمؤسسات الاقتصادية والهيئات الأخرى، والأوقاف، ومن أمثلته الجامعة المنتجة والجامعة الريادية، وسنتطرق له في المبحث الثاني.

3- **التمويل الخارجي:** يتكون من الرسوم الدراسية للطلبة، والهبات وغيرها.

---

[1] الطاوس غريب، محمد علي دشة، **تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي- دراسة تجاربدولية-**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع03، ص67.

[2] محمد السعيد بن غنيمة، مرجع سابق، ص77.

[3] منجية بورحلة، صورية مساني، هاجر برهوم، **البدائل المقترحة كحل فعال لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد3، جوان2019، ص47.

رابعا: العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العالي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على تمويل التعليم العالي داخلية وخارجية، ومن أهم هذه العوامل:[1]

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي؛
- مستوى أجور العاملين في مؤسسات التعليم العالي والذي يشمل الأكاديميين والإداريين فكلما زاد الإنفاق على التعليم زادت أجور العاملين فيه؛
- ارتفاع معدل الهدر التعليمي، والمستوى التكنولوجي والتقني للعملية التعليمية؛
- الاهتمام بالتوسع الكمي والكيفي للتعليم العالي؛
- النمو السكاني، وزيادة اهتمام الدول بالتعليم العالي والإنفاق عليه؛
- التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للتمويل الذاتي للجامعات

إن التمويل الذاتي للجامعات يعد أهم مصدر لتمويل التعليم العالي بعد التمويل الحكومي، والذي لجأت إليه العديد من الجامعات في مختلف الدول لتلبية مختلف احتياجاتها المالية وتحقيق مختلف أهدافها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات التي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: أدوات التمويل الذاتي للجامعات

هناك عدة تعريفات للتمويل الذاتي للجامعات نذكر منها:

"قيام الجامعات بممارسة أنشطة إضافية فضلا عن قيامها بأدوارها الأساسية، لتحقيق موارد إضافية يمكن أن تستخدم تمويل الكثير من نشاطاتها تمويلا ذاتيا، وهو ما يساهم في تقليل الأعباء على الميزانية العامة للدولة، هذا فضلا عن إمكانية تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تحقيق أهدافها".[2]

كما" تقوم الجامعات بتحويل أنشطتها وبرامجها إلى برامج إنتاجية، ويعد الاتجاه الاستثماري من المصادر الواعدة في مجال تمويل التعليم، حيث يمكن استثمار الموارد والإمكانات الذاتية لتحقيق التمويل الذاتي".[3]

---

[1]أحمد ابراهيم، جمال أبو الوفا، فاطمة السيد صادق، **متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، مجلة كلية التربية ببنها**، ع 120، مج02، يوليو 2019، ص ص 297-298.

[2]منال أحمد الغامدي، **تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج 29، ع1، 2021، ص 707.

[3]ابتهال عبد الله شعيب، **تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع30، نيسان2021، ص 216.

ويعرف بأنه " تمويل الجامعات نفسها بالاعتماد على مواردها الخاصة بهدف التقليل من الاعتماد على التمويل الحكومي".[1]

وعليه فالتمويل الذاتي للجامعات هو" استغلال الجامعات لمنتجاتها العلمية وهياكلها التعليمية لتحقيق مداخيل إضافية لها، تساعدها على تلبية مختلف حاجياتها المالية لتحقيق أهدافها".

تعتمد الجامعات في تمويلها الذاتي على مجموعة من الأدوات، نذكر منها:

أولا: كراسي البحث العلمية:

للكراسي البحث العلمية عدة تعاريف، نذكر منها:

تعرف بأنها" مجموعة من البرامج البحثية والأكاديمية داخل الجامعة، تهدف إلى دعم البحث العلمي والمعرفة، والابتكارات في المجالات العلمية المتخصصة، ويتم تمويلها بصورة دائمة أو مؤقتة، وتتكون من مجموعة من الباحثين المتميزين، يرأسهم عالم متميز له إسهامات علمية مبتكرة في مجاله يسمى أستاذ الكرسي البحثي".[2]

كما تعرف بأنها" وحدة أكاديمية في الجامعات تهدف لتهيئة البنية البحثية لنمو مجال علمي متخصص ويتم تمويلها من الجامعة أو خارجها.[3]

وتعرف بأنها " برنامج بحثي يقوم فيه عالم أو باحث متميز عالميا في مجال علمي معين بإجراء أبحاث متخصصة، بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة قضايا التنمية المحلية، كما يعمل مع أستاذ الكرسي فريق من الباحثين المؤهلين ذوي الخبرة والكفاءة".[4]

وعليه فإن كراسي البحث العلمي هي " برامج بحثية أكاديمية تهتم بتخصصات معينة يقوم بها مجموعة من الأساتذة والباحثين تهدف إلى دعم الابتكارات والأبحاث العلمية، يكون تمويلها داخلي أو خارجي".

---

[1] قمان محمد، شعيب بغداد، **التمويل الحديث للتعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، م21، ع02، 2021، ص 233.

[2] الجوهرة بن عبد الرحمن المنيع، **درجة ممارسة مشرفي الكراسي العلمية للمهارات القيادية الإدارية في الجامعات السعودية وسبل تطويرها**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، م30، ع04، 2022، ص245.

[3] ميعاد بنت عبد الله آل نملان، عفاف بنت حاتم الشمري، خولة المفيز، **الكراسي البحثية في كندا وإمكانية الاستفادة منها في جامعة الجوف** " **دراسة مقارنة**"، المجلة العربية للعلوم والتربية النفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم الآداب، مصر،2022، مج 06، ع29، ص 524.

[4] سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمان الثنيان،**الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح**، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2008/2007، ص28.

1-أهداف كراسي البحث العلمية:

لكراسي البحث العلمية مجموعة من الأهداف تختلف باختلاف أنشطتها وحسب توجهاتها ميولها ودوافع إنشائها ومن أهم تلك الأهداف ما يأتي:[1]

- تحقيق حاجات المجتمع ورغباته؛
- توحيد بعض البرامج البحثية والأكاديمية في الجامعات؛
- استقطاب الكفاءات العلمية، وتشجيع طلاب الدراسات العليا على المشاركة في المجال البحثي؛
- الاستفادة من أصحاب الخبرات العلمية، وتسخير خبراتهم لتطوير الرصيد المعرفي والبحثي؛
- دعم وتشجيع وتطوير أبحاث الدراسات العلمية في بعض المجالات التخصصية التي تندرج تحت اهتمام الكرسي؛
- إقامة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والمؤسسات البحثية؛
- دعم موقع الجامعات في خارطة التميز العلمي والبحث والتطوير والإثراء المعفى المتقدم؛
- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- إحياء روح العمل الجماعي بين المتخصصين، وتقديم الحوافز للنشر العلمي وحضور المؤتمرات العالمية؛
- نشر ثقافة البحث والتطوير والابتكار والإبداع، واستكمال خصائص ومتطلبات البيئة البحثية المتطورة.

2-أهمية كراسي البحث العلمية:

تكمن أهمية الكراسي البحثية فيما يلي:[2]

- إتاحة الفرصة أمام الباحثين لإجراء البحوث الجماعية التي لها قيم بحثية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تعمل على خدمة المجتمع من خلال تحقيق الشراكة مع منظماته المختلفة؛
- تساعد في استخدام خبرات الأكاديميين في صناعة المعرفة واقتصادها؛
- المساهمة في معالجة قضايا المجتمع وإيجاد حلول للمشكلات؛
- جذب الدعم والمساعدة المالية من جانب الداعمين من الأفراد والمؤسسات؛
- دعم تطوير المعرفة في المجتمع، ودعم التخصصات العلمية النادرة بما تحتاجه من كفاءات وأجهزة علمية، واستقطاب الكفاءات المتخصصة والمتميزة وتوظيفها لخدمة المجتمع؛
- الارتقاء بالبحث العلمي ومستوى الباحثين، وتحقيق التميز والابتكار والإبداع؛

---

[1] سعد وقف، عبد العزيز الموسى، **دراسات احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراسي البحثية**، المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، الرياض، 2013، ص13.

[2] هشام أحمد إبراهيم عاشور، السعيد محمود عثمان، محمد شكري وزير عباس، **الكراسي البحثية مدخل لزيادة الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية**، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، 2021،ج02، ع192، ص ص 567-568.

- رسم السياسات الجامعية المتعلقة بتطوير المناهج التعليمية والبحثية، وتطوير المهارات لدى أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

3-أنواع كراسي البحث العلمية:

تنقسم كراسي البحث العلمية حسب الهدف من إقامتها وتمويلها إلى :[1]

3-1-كرسي البحث الدائم: كرسي ينشأ لعلاج مشكلات مؤقتة أو دائمة يعاني منها المجتمع أو أحد قطاعاته، وتحتاج متابعة وتطوير أساليب العلاج في ضوء تطور الظواهر المؤثرة في المشكلة، كما يمكن إنشاء كرسي البحث الدائم لتطوير اتجاهات بحثية وتطبيقاتها في مجال محدد بما يخدم المجتمع والإنسانية، ويساهم في في تكوين المعرفة في هذا الاتجاه.

3-2- كرسي البحث المؤقت: كرسي ينشأ لعلاج مشكلة محددة موجودة في أحد قطاعات المجتمع، أو في مجالات البحث العلمي، ويمكن تحويله إلى كرسي بحث دائم اذا دعت الحاجة لذلك وتوفر التمويل اللازم.

3-3- كرسي البحث الوقفي: يتم تمويله من ريع وقفي وليس له نهاية محددة، ويتم تمويل كرسي البحث الوقفي إما من خلال التبرعات، أو عائدات الوقف العلمي الذي يوقفه أحد رجال الخير أو بعضهم، أو مخصصات سنوية من وزارة التعليم او الجهات المناحة، أو الجامعة، ويمكن الجمع بين المصادر السابقة لتمويله.[2]

4- خصائص كراسي البحث العلمية

تتميز كراسي البحث العلمي بمجموعة من الخصائص، نذكر منها:

- مساعدة الجامعات في تحقيق المنافسة، وامتلاك القدرة على توظيف أفضل العقول والاحتفاظ بها؛
- معالجة النقص في العلماء والباحثين المؤهلين تأهيلا عاليا، والأساتذة المشهورين في مجال نادر من مجالات البحث العلمي؛
- توفير الموارد المالية والمادية التي تساعد على اكتشاف المزيد من المعرفة في البحوث العلمية؛
- ترسيخ البحث العلمي وفق قواعد ثابتة ومتينة، وتوجيهه بما يتفق مع سياسات التحول إلى مجتمع المعرفة؛
- ترسيخ ثقافة العمل البحثي والعلمي المشترك من خلال فرق البحث والمشروعات االبحثية؛
- تقديم الخدمات الاستشارية والفنية المتخصصة؛
- دعم وتطوير البحث العلمي ونقل منجزاته للمجتمع، والاستفادة منها في حل المشكلات؛
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وربط الجامعة بالمجتمع.

[1] جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، **اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز**، المملكة العربية السعودية، 2022، ص10.

[2] هشام أحمد إبراهيم عاشور، السعيد محمود عثمان، محمد شكري وزير عباس، مرجع سابق، ص ص 568-569

ثانيا-الوقف العلمي

كانت الأوقاف منذ القدم أحد أهم مصادر التمويل لمختلف أطوار التعليم، ومع التقدم العلمي والتطور الذي شهدته الجامعات ووظائفها ساهم الوقف بشكل كبير في تطور أرقى الجامعات العالمية والتي اتخذت منه مصدر مهم لتمويل أبحاثها وابتكاراتها ومن أهم هذه الجامعات جامعة هارفارد التي تملك أكبر وقف أكاديمي في العالم تفوق قيمة أرباحه المحققة سنة 2021: 53,2 مليار دولار سنة،[1] وعرف الوقف لغة بأنه" مصدر وقف، والجمع أوقاف، ويطلق الوقف ويقصد به الحبس والمنع".[2]

أما اصطلاحا فالوقف هو" حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته، على مصرف مباح موجود".[3]

- واختلف الفقهاء في تعريفه بسبب اختلاف تكييفه وأحكامه: فعند الحنفية هو: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات البر في الحال أو المآل، وعليه فإن الواقف عنده يمكن أن يرجع الوقف متى يشاء، أما عند الشافعي وأحمد بن حنبل فهو" حبس العين على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر ابتداء أو انتهاء" فهما يريان أنه متى تم الوقف، فليس للواقف ولا لغيره التصرف في العين الموقوفة تصرف المالك فلا يبيعها، ولا يهبها، ولا يرهنها...الخ.[4]

1-تعريف الوقف العلمي:

يعرف الوقف العلمي بأنه" وقف مالي يستخدم لأغراض تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي، ويعمل على دعم المشاريع والصناعات التي تؤدي إلى تنمية علمية واجتماعية واقتصادية في مجتمعاتنا".[5]

كما عرف بأنه " حبس مال حبسا مؤبدا أو مؤقتا، للانتفاع به أو بثمره، في البحث العلمي وأغراضه".[6]

ومن تعريفات الوقف العلمي " هو وقف مالي على العلم، ليحقق التقدم العلمي والتكنولوجي، والعمل

---

[1] المؤسسة الوقفية لدعم التعليم، **الوقف التعليمي لتمويل التعليم**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، سلطنة عمان، 2022،ص09.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، الموسوعة العربية، الدرر السنية، ج 09، ص 359.

[3] لمين الناجي، **الوقف وتنميته وخطورة اندثاره عن العمل الخيري**،المنصورة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2014،ط02، ص20.

[4] خير الدين طالب، **خصائص الفقه في الشريعة الاسلامية**، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، جنين، مج01، ع 01،2017، ص27.

[5] خديجة حاج شريف، **دور الوقف العلمي في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا على ضوء التجربتين العربية والغربية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج07، ع02، 2022، ص657.

[6] عبدالله إبراهيم المغلاج، **الوقف العلمي ودوره في النهضة المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا نموذجا**، بحث مقدم إلى مؤتمر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية،4-5 مايو 2011، ص 7.

على دعم المشاريع والصناعات التي تؤدي إلى التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية".[1]

وعليه فالوقف العلمي هو" تخصيص وقف مالي أو عيني على العلم، بهدف تحقيق أهداف البحث العلمي وتمويل مختلف الابتكارات والمشاريع البحثية، إضافة إلى المساهمة في تمويل مختلف وظائف الجامعة مما يسمح للجامعات بتحقيق الاكتفاء الذاتي لمختلف نفقاتها".

2-أهداف الوقف العلمي:

تتجلى أهداف الوقف العلمي في ما يلي:[2]

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة؛
- دعم مؤسسات البحث العلمي، وإقامة المكتبات المتخصصة؛
- تشجيع الطلاب المتميزين من خلال منح دراسية إلى الخارج؛
- تمويل المشاريع العلمية والبحثية النافعة.

3-أهمية الوقف العلمي:

تتجلى أهمية الوقف العلمي في:[3]

- مصدر أساسي لتمويل النفقات التشغيلية لمؤسسات التعليم الخاصة في العديد من الدول؛
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال ما يدره من عائدات تساهم في توفير احتياجات الجامعات الوقوف من أجلها وينفق من ريع الوقف في الأوجه المقرر صرفها والتي تضمن الوفاء بمتطلبات الجامعة؛
- يساهم في التمكين من إجراء البحوث وتطبيق التكنولوجيات الحديثة وتطوير أساليب التدريس واستكشاف مجالات أكاديمية جديدة؛
- يساهم في الحفاظ على المكتبات والمختبرات ومختلف الأصول المادية وتطويرها؛
- تطوير النظام التعليمي من خلال الاشتراطات التي يضعها الواقفون في سير الدراسة في المؤسسات التعليمية الموقوفة؛
- إنشاء وتوفير المباني التعليمية، ففي كثير من الجامعات كان المبنى أصل من أصول الوقف العلمي؛
- استمرارية نشاط الجامعات ومراكز التعليم العالي وتقديم الدعم الضروري لأعضاء هيئة التدريس والطلاب حتى في الأوقات المالية الصعبة التي تمر بها الدولة؛

---

[1] محمد حميد مرتضى، **أثر الوقف العلمي في النهضة الحضارية للأمة الإسلامية**، مجلة الجامعة العراقية، ع52، ج01، ب ت، ص ص94-95.

[2] مريم بونيهي، **دور أوقاف مؤسسات التعليم العالي في تمويل الأبحاث العلمية: تجربة جامعة هارفرد خلال الفترة(2012-2021) والدروس المستفادة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مج 14، ع2023،01، ص ص 127-128.

[3] روضة جديدي، **أهمية الوقف العلمي ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية- الكراسي العلمية الوقفيةنموذجا-**، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، الجزائر،2017، ع12، 2017، ص ص 35-36.

– تمكين الجامعات ومراكز البحث العلمي من التخطيط على المدى الطويل نظرا لضمان توفر الموارد المالية لإنجاز المشاريع الهامة في المستقبل، ودعم توسيع البنية التحتية للجامعات؛

– يكرس الوقف العلمي لمبدأ الاستقلالية المالية للجامعات والذي يعد من أهم عوامل التفوق العلمي؛

– يساعد على استقطاب الكوادر العلمية والبحثية التي تكون على قدر كبير من الكفاءة، مما يمكن الجامعة من تزويد المجتمع بمخرجات تعليمية أفضل.

4-أنواع الوقف:

ينقسم الوقف إلى عدة أنواع، هي:[1]

✓ **حسب غرض الوقف** ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

– **الوقف العائلي:** يخصص هذا النوع من الوقف للواقف نفسه أو ولده أو مجتمعين، أو شخص معين، كما يمكن استخدامه لأي غرض خيري.

– **الوقف الخيري:** ينشأ هذا الوقف لأغراض خيرية مثل بناء المدارس والمساجد ودور العبادة، والمستشفيات.

– **الوقف المشترك (المتعدد الأغراض):** تم إنشاء هذا النوع الفرعي من الوقف لغرض مشترك هو خدمة النسل والأبناء، والعمل الخيري في الوقت نفسه، وهذا بتخصيص الواقف جزء من الوقف لأولاده وفي الوقتنفسه يوقف جزءا لغرض العمل الخيري.

✓ **من حيث طبيعة الوقف:** ينقسم إلى نوعين هما:

–**وقف العقارات (الأصول غير المنقولة):** يشير إلى وقف الثروة، الأصول غير المنقولة وغير القابلة للتحويل من مكان لآخر مثل: الأرض التي تم بناؤها أو لم يتم بناؤها، وهو جائز عند جميع فقهاء المسلمين.

–**وقف الأموال المنقولة:** كل ما هو منقول ومنقول من مكان لأخر دون أن يحدث تغيير في شكله.

✓ **من حيث مدة الوقف:**

ينقسم إلى نوعين، هما:

– **وقف دائم:** ليس له مدة زمنية محددة ويقصد به غرض غير محدد.

– **وقف مؤقت:** هو أن يكون للواقف مدة زمنية محددة يتم خلالها صرف المال الموهوب، وبعد انتهاء المدة المحددة، تعود الثروة (الأصل) إلى ملكية الواقف.

ثالثا–مراكز التميز البحثي والعلمي

1-تعريفها:

لمراكز البحث العلمي عدة تعريفات، نذكر منها:

[1]Mohamed Ibrahim Negasi , **Financing Higher Education in the Islamic World Through Wadf(Endowment),**European Journal of Multidisciplinary Studies,2017, vol02, p133.

- تعرف بأنها"كيان مستقل يوفر القيادة المحفزة وأفضل الممارسات، والبحوث والدعم المالي والأكاديمي في مجال علمي معين".[1]

- وعرفت بأنها" وحدات أو مراكز بحثية تتبنى التميز في البحث العلمي، وتعمل وفقا لمعايير عالمية محددة، وتساهم في حل مشكلات المجتمع والمشاركة في تلبية متطلبات التنمية.[2]

- وهي" بيئات تنظيمية تسعى جاهدة للنجاح وتطوير معايير عالية للبحث أو الابتكار أو التعلم، غالبا ما تكون جذابة للغاية للاستثمارات والمواهب في مجال البحث والتطوير".[3]

وعليه فمراكز التميز البحثي والعلمي هي " مراكز بحثية تتميز باعتمادها على التطور العلمي والابتكار المتجدد في مختلف أبحاثها التي تكون في تخصص معين، مما يسمح لها بتوفير تمويل لمختلف أبحاثها داخل الجامعات من خلال تعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية".

2-أهمية مراكز التميز البحثي والعلمي

تتمثل أهمية مراكز التميز البحثي والعلمي في:[4]

- المساهمة في الارتقاء بمستويات الأداء البحثي والتعليمي؛
- المساعدة على خلق مناخ بحثي يمكن من تطبيق معايير الجودة والاعتماد؛
- تعمل على التخفيف من مشكلة التمويل، سواء عبر تعظيم الجهود البحثية المشتتة، أو توفير الطاقات البحثية والزمن؛
- إبراز نقاط القوة، ومجالات التميز في الجامعات، ورعايتها وبلورتها في مراكز أكاديمية بحثية؛
- العمل على توفير أجواء العمل المناسبة والحوافز والدعم لنمو هذا التميز؛
- القيام بالأنشطة البحثية وتقديم البحوث العلمية المتخصصة الدقيقة والمبتكرة، وتنمية الإبداع العلمي والابتكار.

3-أهداف مراكز التميز البحثي والعلمي

تتميز مراكز التميز البحثي والعلمي بمختلف تخصصاتها بمجموعة من الأهداف أهمها[5]:

---

[1] منى شعبان عثمان، تطوير **مراكز التميز البحثي بالجامعات المصرية على ضوء مركز التميز البحثي بجامعة ستانفورد ومؤشرات سيماجو(SCI،mago)**، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج07، ع01، يناير2023، ص 678.

[2] خالد صلاح حنفي محمود، **مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية دراسة تحليلية**، مجلة العلوم النفسية والتربوية، مج03، ع02، 2016، ص 281.

[3] Tomas Hellstrom**, Centre of Excellence and Capacity Building: from Strategy to Impact**, Science and Public Policy, vol45, N04,2018,p544.

[4] عبد المعين سعد الدين هندى، محمد ناجح محمد أبو شوشة، حنان فاروق أحمد محمد، **دور مراكز التميز البحثي في تطوير الأداء البحثي بالجامعات المصرية**، مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر، ع09، 2021، ص ص 581-582.

[5] منى شعبان عثمان، مرجع سابق، ص ص 686-687.

-تهيئة البيئة البحثية والعلمية الملائمة، من أجل تمكين الباحثين وطلاب الدراسات العليا من إجراء بحوث مبتكرة، وتطوير تقنيات متطورة؛

- تحقيق التكامل بين الباحثين والخبراء في الجامعات والصناعة، والقطاعات المختلفة بالمجتمع؛
- تعزيز التعاون المثمر في مجال البحوث النوعية بين الجامعات ومراكز التميز البحثي؛
- تفعيل رسالة وأهداف الجامعة وانعكاسها على مخرجات البحوث العلمية؛
- تنمية القدرة البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين؛
- الارتقاء بالبناء التنظيمي والإداري والفني لنشاط البحوث العلمية؛
- توفير الإمكانات والموارد المالية والبشرية لإجراء البحوث العلمية؛
- استخدام التحفيز مع تنمية نظام المعلومات والبحوث العلمية المتميزة؛
- بناء قاعدة علمية وبحثية متميزة لتمثل نواة مركز بحثي متميز ومتخصص؛
- تسهيل الاتصال بين التجربة الأكاديمية والعلمية بالجامعات والشركات، والتنسيق والتأهيل المستمر للقوى العاملة المتخصصة والمنافسة.

4-خصائص مراكز التميز البحثي والعلمي

لمراكز التميز البحثي والعلمي مجموعة من الخصائص، نذكر منها[1]:

- وحدة جامعية بحثية نوعية وابتكارية في مجال تخصص معين؛
- تعزز القدرات وتدعم البرامج البحثية، والرقي بها في تخصص معين؛
- القيام بأنشطة تدعم المجالات العلمية والبحثية؛
- استخدام أفضل التطبيقات ومصادر التمويل المناسبة، وإجراء الأبحاث العلمية والدعم والتدريب في التخصصات المختلفة؛
- الاعتماد على شبكة من المؤسسات المتعاونة مع بعضها في التخصصات النوعية المختلفة وفي مجالس الشركات التكنولوجية وغيرها؛
- العمل على توفير أجواء العمل المناسبة والحوافز، والدعم لنمو التميز؛
- وحدات بحثية قائمة على استخدام الخبرات العلمية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمستقبلية داخل المجتمع؛
- بحوثها قائمة على الابتكار والتفوق العلمي.

[1] خالد صلاح حنفي محمود، مرجع سابق، ص 290.

رابعا- الحدائق العلمية

1-تعريفها

للحدائق العلمية عدة تعريفات، نذكر منها:

تعرف بأنها "موقع جغرافي يوجد داخل الجامعة أو بالقرب منها يجمع بين الأنشطة البحثية والصناعية، وتعمل كحلقة وصل بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية المختلفة، وتهدف إلى توفير البيئة المناسبة لتحويل المعرفة المكتسبة من البحوث الأكاديمية بالجامعات إلى منتجات عملية ذات عائد اقتصادي واجتماعي للمجتمع، كما تعمل على تكوين شبكة أعمال بين قطاع الإنتاج والقطاع البحثي والأكاديمي وتحقيق الشراكة بينهما،وتقدم حدائق العلوم والتكنولوجيا بعض التسهيلات والخدمات كالمختبرات والمراكز البحثية وغيرها من المرافق التي تساعد الباحثين على إنجاز بحوثهم وتساعدهم على العمل والتخطيط والإدارة لربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية وتحقيق الأهداف المرجوة منها".[1]

كما تعرف بأنها " موقع أو مكان داخل الجامعة حيث يسهل فيه تبادل الخبرات بين المؤسسات والأفراد، ويقدم الدعم والتقنيات الحديثة والبنية التحتية للشركات الناشئة، وذلك من خلال احتضان أعمالها وتطويرها وتسويقها حتى يصبح لها قيمة تنافسية".[2]

2- أهداف الحدائق العلمية

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى الحدائق العلمية لتحقيقها من أهمها، نذكر[3]:

- الربط بين الجامعة كمركز للبحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية الربحية، من خلال استضافة الجامعة على أراضيها لأهم المؤسسات الربحية التي تكون في الغالبية شركات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات؛
- نقل البحوث العلمية وبراءات الاختراع إلى اختراعات ملموسة ومنفذة، مما يساهم في رفع المستوى الاقتصادي، ورفع مستوى الرفاهية للأفراد والمجتمع؛
- إنعاش الاقتصاد المحلي بالترويج لكل ما هو جديد في المجالات العلمية وتحويله إلى تقنية؛
- تقدير قيمة البحوث العلمية والإنتاج العلمي معنويا وماديا؛
- دعم دور الجامعة في المساهمة الفعالة في تحسين الاقتصاد.

---

[1] إيمان ذكى أحمد رزق سالم، سوزان محمد المهدي، فاطمة زكرياء محمد، **دور حدائق العلوم والتكنولوجيا في تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية**، مجلة بحوث العلوم التربوية، 2021، ص4.

[2] اسلام حمدي عبد الباقي رحيم، يوسف عبد المعطي مصطفى، حسنية حسين عبد الرحمن، **دور الحدائق العلمية في تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية على ضوء خبرة اليابان(دراسة مقارنة)**، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج16، ع09، 2022، ص 1480.

[3] غادة عبد المنعم محمد ابراهيم، **دراسة مقارنة لحديقة العلوم بجامعتي كامبريدج وتشينغوا وإمكانية الإفادة منها في مصر**، مجلة التربية المقارنة والدولية، ع15،2021، ص ص 204-205.

3- أهمية الحدائق العلمية

تتجلى أهمية الحدائق العلمية في:[1]

- تسهيل أنشاء وتنمية الشركات القائمة على الابتكار خلال عمليات احتضانها داخل الجامعة؛
- انتعاش وتنظيم سريان المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات والشركات والسوق؛
- تنظيم نقل المعرفة والإبداع من الجامعات إلى الشركات ثم إلى السوق؛
- تكوين شراكة وثيقة بين الشركات والجامعة والدولة.

4-مزايا الحدائق العلمية:

للحدائق العلمية مجموعة من المزايا، نذكر منها:[2]

4 -1العنقودية:

تعرف بأنها مجموعة من الشركات متحالفة بقوة تكمل بعضها البعض، تتشابه في خصائصها بكونها تتقاسم سوق مشتركة لمنتجاتها أو تستخدم موارد طبيعية أو قاعدة تكنولوجيا متشابهة، قريبة جغرافيا فيما بينها، وتكون قريبة من المؤسسات البحثية والأكاديمية خاصة الجامعات، لتكون قريبة من مصادر المعلومات والمعرفة الرئيسية.

4 -2التفاعلية:

تعني وجود صلة وعلاقة رسمية وتنفيذية تفاعلية بين الحدائق العلمية مع الجامعة أو مؤسسات التعليم العالي أو مراكز البحث، التي تدعمها بالأفكار الجديدة التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس والباحثون، وهذا يؤدي بدوره إلى تطبيق وتنفيذه هذه الأفكار وتسويقها، مما يحقق مكاسب هائلة للشركات التي سوف تقوم بدعمه ورعايته.

4 -3استقطابية-جاذبة

تعمل الحدائق العلمية على تشجيع إنشاء ونمو الشركات القائمة على المعرفة وغيرها من المنظمات التي تكون مقيمة في نفس الموقع، وتعمل على استقطاب الشركات الكبرى أو النامية الموجودة بالمنطقة وتحفيزها على الانتقال للحديقة أو إقامة فروع فيها،عن طريق تخفيض الايجار في البداية أو إعطائهم دورا في الإشراف على الحديقة، فكلما زاد عدد الشركات كلما كثرت التخصصات داخل الحديقة، وكلما ازدادت الميزة التنافسية للحديقة بالنسبة لغيرها من الحدائق، وكلما ازدادت فرصة تطبيق البحوث العلمية و مشاريع التخرج وبراءات الاختراع في الجامعات مما يؤثر بالإيجاب على أداء الجامعات.

---

[1] محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، **الحاضنات التكنولوجيا والحدائق العلمية وامكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع23، 2012، ص 53.

[2] صفاء أحمد شحاتة، أحمد محمد محمد عبد العزيز، ميادة السيد حسين محمد، **الحدائق التكنولوجية مدخلا لتطوير التعليم الجامعي المصري- تصور مقترح**، البحوث والنشر العلمي، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، مج 33، ع07، 2017، ص ص 505-509.

4-4 تخصصية:

هناك عدة اتجاهات بالنسبة لاختيار تخصصات الحدائق العلمية واختيار المؤسسات المشاركة فيها ومنها:

- التخصص الدقيق في مجال تتميز به الجامعة، مثل الطب والتكنولوجيا الحيوية؛
- الاقتصار على التخصصات التي تتلاءم مع الأبحاث في الجامعة والمجالات الناشطة فيها؛
- فتح الحديقة لجميع التخصصات ما دامت قائمة على الابتكار في عدة مجالات مختلفة؛
- وجود الأفراد المؤهلين في البحث والتطوير متخصصين في المجال الذي ستتبناه الحديقة.

خامسا- حاضنات الأعمال التكنولوجية (حاضنات الابتكار)

1-تعريفها:

تعرف الحاضنات التكنولوجية بأنها" إطار يدعم ويمكن أصحاب المشاريع ورجال الأعمال من تبني الأفكار التكنولوجية المبتكرة من قبل الخبراء والمفكرين على حد سواء إذ تقوم بأخذ الأفكار وتطويرها واستثمارها، والوصول إلى نقطة يمكن من خلالها جذب استثمارات القطاع الخاص".[1]

وقد عرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا) بأنها" حاضنات تدعم المبدعين الذين أنجزوا مراحل متقدمة من أبحاثهم، ووصلوا، أو كادوا إلى مرحلة صنع نموذج عامل ناجح، وإلى مرحلة متقدمة في تصميم طريقة مناسبة للإنتاج، أي أنهم قد أصبحوا على أبواب مرحلة الإنتاج والتسويق، وتكون الاحتياجات التقنية والعلمية والمالية المطلوبة أقل تعقيدا في هذه المرحلة، وترتبط أساسا باحتياجات مرحلة الإنتاج وبمستلزمات الانطلاق العملي، إداريا وتجاريا وربما قانونيا".[2]

وتعرف أيضا بأنها " حاضنات توجد بشكل عام في الجامعات ومراكز البحث العلمية حيث أن لهذه الحاضنات دور هام في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري وتبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج إلى إنتاج حقيقي من خلال الدعم المقدم والمساعدة العلمية في سبيل تطوير المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق من خلال المساهمة في صنع المنتج المعرفي، القضاء على مسببات هجرة الأدمغة، المساهمة في توفير الفرص المثمرة لتطوير الذات".[3]

وعليه؛ فحاضنات الأعمال التكنولوجية هي" مؤسسات قائمة لها شكل قانوني ترتبط رسميا بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي، تشجع الأفكار الإبداعية للباحثين والأكاديميين، وتقوم بتحويلها إلى مشروعات

---

[1] علي سماي، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع07، 2010، ص146.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995، ص8.

[3] علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسة الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج 04 ، ع01، 2020، ص89.

ناجحة، بتوفير مجموعة من الخدمات: استشارية، فنية، إدارية، مالية وقانونية للمشرعات الجديدة، ومساعدتها على تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق والتقليل من مخاطر الفشل".

2-نشأة حاضنات الأعمال التكنولوجية[1]

يعود ظهور الحاضنات إلى منتصف القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1957 في مدينة نيويورك، بواسطة جوزيف مانكوسو في مركز صناعات باتافيا، وبعدها ظهرت في دول أوروبا وأقيمت أول حاضنة سنة 1986، وتميزت حاضنات فترة السبعينات بأنها حاضنات في شكل تجمعات صناعية وتجمعات الشركات، وتجمعات الأعمال، بينما حاضنات فترة الثمانينات جاءت بفكرة الحدائق العلمية، وتجمعات الأعمال المتخصصة، لتتطور في التسعينيات لتظهر حاضنات الأعمال المتخصصة منها: الحاضنات التكنولوجية، الحاضنات الافتراضية، والحاضنات النوعية، الحاضنات بلا جدران، الحاضنات الاقتصادية وغيرها، والحاضنات التي يتم إنشاؤها داخل الجامعات لها عدة مسميات، منها: حاضنات الأعمال البحثية، حاضنات الأعمال التكنولوجية، حاضنات الإبداع، فالجامعات تعتبر جهات مؤثرة رئيسية في الابتكار والتميز في البحث العلمي من خلال خلق المعرفة الجديدة، وتوفير رأس المال البشري.

3-أنواع حاضنات الأعمال التكنولوجية

تنقسم حاضنات الأعمال التكنولوجية وفقا لخصائصها التي تختف باختلاف منشئيها واختلاف الغرض منها ومن هذه الأنواع نذكر:

3 -1 حاضنات الجامعات:[2]

تعرف حاضنات الأعمال الجامعية بأنها مؤسسات جامعية توفر الدعم للشركات الناشئة بهدف الاستفادة من قدرتها على البحث والتطوير والابتكار، ولا يشترط أن يكون لها تركيز تكنولوجيا فيمكن لمؤسسات التعليم العالي التي لا تركز على التكنولوجيا مثل كليات الاقتصاد وكليات إدارة الأعمال وغيرها، بأن تصبح نشطة في سوق الحاضنات من خلال التركيز على الخدمات غير الملموسة بالإضافة إلى أنشطة نقل التكنولوجيا.

يمكن للحاضنات المتواجدة داخل الجامعات أن تساعد الشركات الناشئة على إضافة مصداقية لمشروعاتها من خلال الثقة في الجامعات وسمعتها وموقعها، مما يساعد على خفض تكاليف الدخول إلى السوق للمشروعات الناشئة التي تفتقر عموما إلى السمعة والعلامة التجارية المشهورة، وبالتالي تزيد من

[1] محمد فتحي محمود محمد جلاب، **رؤية استشرافية للحاضنات البحثية في الجامعات المصرية ودورها في التميز والابتكار في ضوء رؤية 2030: تخصص المكتبات والمعلومات نموذجا**، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3،ع8، أكتوبر 2021، ص ص 64-65.

[2] Sven Dahms, Suthikorn Kingkaew, **University Business Incubators: An Institutional Demand Side Perspective on Value Adding Features**, Entrepreneurial Business and Economics Review, Volume 4, No 3,2016, P 44.

احتمالية البقاء على قيد الحياة، كما أن الجامعات تتمتع بإمكانية الوصول إلى كفاءات متجددة باستمرار، مما يساعد على الوصول إلى مستثمرين جدد.

3-2 حاضنات القطاع الخاص:[1]

تقوم الشركات التجارية والمؤسسات الصناعية الكبيرة بإنشاء حاضنات أعمال مستقلة تدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للاستفادة من إنشاء مشروعات جديدة تعمل لصالح المؤسسة الأم وتتمتع بإمكانية الوصول إلى شبكة علاقات المؤسسة الأم والاستفادة من قدراتها الإنتاجية والتسويقية وعلاماتها التجارية.

3 -3 المسرعات:[2]

خلال السنوات القليلة الماضية ظهر نموذج جديد لحاضنات الأعمال لتقديم المساعدة لأصحاب المشاريع التكنولوجية الجديدة، ويعرف باسم معجل أو مسرع المشروع، يركز على تسريع نمو الشركات من الحاضنة، منظمات تهدف إلى تحقيق الربح، عكس الحاضنات التي عادة لا تهدف لتحقيق الربح، عادة تعمل في مجالات مثل تطبيقات الهاتف المحمول والمجالات ذات الصلة.

3 -4الحاضنات الافتراضية[3]**:**

هي حاضنات ذات مساحة عمل غير مادية عبر شبكة الانترنت، تقدم خدمة ربط رواد الأعمال مع المستثمرين والمستشارين، إضافة إلى مساعدة المؤسسات الناشئة بالمشورة القانونية والمحاسبية والاستشارية ضمن تطوير خطة العمل، فهي تركز على استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم عملية الحضانة والخدمات المرافقة لها ضمن بيئة رقمية بحتة، سواء عبر مواقع ويب أو من خلال منصات رقمية خاصة.

4-أهداف حاضنات الأعمال التكنولوجية

تعمل حاضنات الابتكار على تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها:[4]

- الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والبحوث الإبداعية الجامعية، وتحويلها إلى مشاريع ناجحة؛

---

[1]السيد صلاح الدين سيد محمد علي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر**، مجلة المجلد الحادي عشر، ع01، ج02، 2020، ص 10.

[2]Diane A. Isabelle, **KeyFactors Affecting a Technology Entrepreneur s Choice of Incubator or Accelerator**, Technology Innovation Management Review, February 2013,P18.

[3]صباح براهمي، **حاضنات الأعمال العربية: من النموذج التقليدي إلى النموذج الافتراضي**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 6، ع 2، 2021، ص699.

[4]طارق المصري، **واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية وأثر إنشائهما في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي**، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الأردن، مج33، ع05،2018، ص ص 279-281.

- تسويق العلم والتكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات والمشاريع وتعاقدات بين عالم الأعمال من جهة وعالم العلم من جهة أخرى، ويرتكز التعاون بشكل كبير القدرة البحثية والابتكار للجامعات؛
- تسويق العلم والتكنولوجيا الحديثة من خلال التعاون المشترك بين الجامعات والمشاريع وتعاقدات بين عالم الأعمال من جهة وعالم العلم من جهة أخرى، ويرتكز التعاون بشكل كبير على القدرة البحثية والابتكار للجامعات؛
- دعم مجهودات المجتمع في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين الأكاديميين والطلبة التي تبنى على سياسات واضحة تدعمها الدولة وتوفر برامج موجهة لتنمية الإبداع والابتكار، وتوفر الأبحاث الأكاديمية القابلة للتطبيق ذات الجدوى الاقتصادية؛
- المساعدة في الحصول على براءة لاختراع؛
- تقديم المشورة المالية التي تساعد على تنظيم حسابات المشروع؛
- المساعدة في إقامة الصلة المناسبة حسب المشروع بين المحتضن والجهات العلمية المختصة (الجامعات والمعاهد، ومخابر الأبحاث) لاستخدام المخابر والتجهيزات إضافة إلى مساعدته في الحصول على الاستشارة العلمية والفنية المطلوبة مجانا أو مقابل أجر زهيد؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها؛
- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة؛
- المساعدة في التواصل بين المحتضن للمشروع والورشات الفنية في الأسواق والشركات الصناعية التي تساعده على تنفيذ منتجه أو تصنيع نماذج منه أو تبنيه وتصنيعه بالكامل؛
- إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المالية والفنية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- خلق وزيادة فرص العمل، خاصة بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛
- إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني، عن طريق زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعة خاصة القائمة على التكنولوجيا الحديثة؛
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجاريا؛
- دعم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية مما يؤدي إلى رفع مستوى الجودة؛
- نقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها للأغراض التجارية؛

- قيام مراكز التدريب بدورها للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث بهدف تريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

5- مواصفات حاضنات الأعمال التكنولوجية

من أهم مواصفات الحاضنات التكنولوجية، نذكر:[1]

- مكان مجهز حسب طبيعة القطاع التكنولوجي للمشاريع المحتضنة داخل الجامعات أو بالقرب منها بغرض جذب الاستثمارات عن طريق تسويق أبحاثها؛
- فترة احتضان المشروع 03 سنوات؛
- توجد فيها حزمة متكاملة من الخدمات الإدارية والفنية والتسويقية وتكنولوجيا المعلومات؛
- ترتبط بمؤسسات علمية مستفيدة من برامج البحث والتطوير القائمة في هذه المؤسسات.

خامسا: أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية

يمكن تلخيص أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في:[2]

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته؛
- تشجع المستثمرين المغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر؛
- توفير فرص عمل؛
- تعمل على دعم وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية صغيرة كانت أم متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية، والمالية، والفنية، والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.

المطلب الثاني: نماذج التمويل الذاتي للجامعات

لقد كان لظهور الوظيفة الثالثة للجامعات تغيير واضح في تمويل الجامعات خاصة في الدول المتطورة التي اتخذت منه الجامعات وسيلة لتحقيق مداخيل لها وتمويل وظائفها مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الجامعات، وسنتطرق في هذا المطلب إلى نموذج الجامعة المنتجة ونموذج الجامعة الريادية.

[1] محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، مرجع سابق، ص ص 51-52.

[2] زوبير عياش، سهام بوداب، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج 12، ع01،2019، ص121.

أولا: نموذج الجامعة المنتجة

1 -تعريفها:

يقصد بالجامعة المنتجة الجامعة التي تعمل على زيادة مواردها المالية من خلال الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية اتجاه المجتمع، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن عد الجامعات مصنع للمعرفة تتزود منه المؤسسات الإنتاجية، بصفة مباشرة تبعاً لاحتياجاتها، فهي على احتكاك مباشر مع المؤسسات الإنتاجية، ويظهر ذلك من خلال أشكال التعاون المختلفة كبيوت الخبرة، حاضنات الأعمال، المعامل المركزية، حدائق المعرفة...، كل هذه الأشكال من التعاون تساعد في الرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في بيئة لطالما وصفت مؤخراً بديناميكيتها المتغيرة والتي لا تقبل إلا الأقوى.[1]

وتعرف بأنها " الجامعة التي توفر المعرفة العلمية من خلال برامج تعليمية تنسجم وحاجات السوق متطورة وحديثة وتستثمر طاقاتها المعرفية بما يتلاءم اقتصاد المعرفة من خلال انتاجاتها العلمية والتطبيقية والاستشارات والدراسات التدريب وعقد شراكات وتحالفات مع الغير".[2]

كما تعرف بأنها" الجامعة المؤهلة للقيام بوظيفة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتفعيل هذه الوظائف من خلال ارتباطها بمؤسسات الإنتاج في المجتمع، لتوفير موارد مالية للجامعة وتحقيق الفائدة للمؤسسات والتطور والتقدم للمجتمع"[3].

2- أهداف الجامعة المنتجة

تسعى الجامعة المنتجة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بين هذه الأهداف ما يلي:[4]

- تحقيق متطلبات التنمية المهنية المستدامة للاقتصاد والطلاب قبل وأثناء الخدمة وتنمية مهارتهم الإبداعية والإنتاجية وذلك لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المؤسسات الإنتاجية الخدمية من اليد العاملة المؤهلة.
- توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات بتفعيل الدور الإنتاجي لرأس المال المادي والمعرفي المتاح في الجامعات، وتحقيق استقلالية الجامعات.

---

[1] محمد سيف الدين بوفالطة، عبد النور موساوي، **اتجاهات التحول الى الجامعة المنتجة(الاستثمارية) كمصدر للتمويل الذاتي**–دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة– مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، ع 43، م ب، جوان 2015، ص 379.

[2] نعمة شليبه علي سعيد الكعبي، **رؤية معاصرة في تبني مفهوم الجامعة المنتجة في بيئة مجتمع المعرفة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع 2018، بغداد، ص 4.

[3] نور عبد الله عويض العتيبي، **دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**، المجلة العلمي، كلية التربية جامعة أسيوط، مصر، مجلد38، العدد3، ج2، مارس 2022، ص 244.

[4] سمير عبد القادر خطاب، مهران سعد المهيمي، **متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030**، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة، مجلة التربية، العدد 192، الجزء1، ديسمبر2021، ص 431.

- إعداد الإطارات البشرية القادرة على الابتكار والإبداع من خلال ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على تفعيلها للقضاء على الثائية بين النظرية والتطبيق لتحقيق التعليم المنتج.
- رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية وزيادة إنتاج التعليم الجامعي الفكري والمادي.
- تطوير أداء نظام التعليم الجامعي ضمانا لتحقيق الجودة الشاملة له.

كما تهدف الجامعة المنتجة إلى:[1]

-إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية والمادية ليستفيد منها أفراد المجتمع ومؤسساته مقابل عائد مادي.

- القيام بالأبحاث المتنوعة، بهدف تلبية احتياجات المجتمع، وتهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تساهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل الجامعة والمؤسسات المجتمعية.
- العمل على زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية.
- العمل على الربط بين التكوين الأكاديمي للطلاب والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية.

وتهدف الجامعات المنتجة لتوفير مصادر تمويل ذاتية تضاف إلى موازنة الجامعات وتنعكس على تطوير وظائفها، تطوير أداء النظام التعليمي الجامعي وتحسين درجة فاعليته وكفاءته، لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، و رفع القدرة التنافسية للجامعة كي تتوافق مع المعايير والنظم العالمية.[2]

3-أهمية الجامعة المنتجة

تتمثل أهمية الجامعة المنتجة في:[3]

-تحفيز وتشجيع المؤسسات البحثية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب لتحسين الأداء وتطوير القدرات البحثية.

-دمج أساليب التعليم التقليدية والحديثة وذلك لتحقيق التميز في السياسة التعليمية، ولتتمكن من تطوير آليات التوظيف، وتحسين برامجها الأكاديمية لجذب الطلبة والهيئة التدريسية للانتساب إليها.

-المساهمة في التنمية المجتمعية على الصعيد المحلي والعالمي على حد سواء.

-بلورة فكرة التميز من خلال التركيز على مبدأ تثقيف الطلبة من جميع الجوانب، وإكسابهم المهارات المرنة والقابلة للتغير والتجديد وفقا لتغير سوق العمل والمجتمع.

-تعزيز فكرة تجويد أداء الهيئة التدريسية ورفع مستواهم وتحسينه، وجعلهم قادرين على عكس صورة التميز والابتكار في الجامعات.

---

[1] نور عبد الله عوض العتيبي، مرجع سابق، ص-ص 246-247.

[2] فاطمة فايز الهرباوي، **الجامعات المنتجة تجارب وتوجهات عالمية وإقليمية: دراسة تحليلية**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الأردن، العدد46، المجلد4، 30 ديسمبر2020، ص 121.

[3] حسن مختار حسين سليم، التهامي محمد إبراهيم متولي، **خبرات بعض الدول في الجامعة المنتجة وعلاقتها بالحاضنات والكراسي البحثية وسبل الاستفادة منها في الجامعات المصرية** ، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة، مجلة التربية، العدد 192، الجزء2، ديسمبر2021، ص 138.

-القدرة على توسيع مستوى المنافسة والتقدم العلمي وسرعة تبادل المعلومات.

-الاعتماد على معرفة ومهارة الكفاءات البشرية المدربة في الرفع من إنتاجية الجامعات.

-ربط الجامعة بالمجتمع من خلال ما تقدمه من وظائف وما توفره من خدمات كالتدريس والبحث العلمي، وحدة المجتمع والإنتاج والتسويق وغيرها.

4 -متطلبات التحول إلى جامعة منتجة

إن عملية التحول إلى جامعة منتجة ترتبط بمجموعة من المتطلبات نذكر منها[1]:

- متطلبات تعليمية تخص تنمية مهارات الطلاب بالتفكير العلمي والإبداعي والابتكاري، والعمل على تبني أفكارهم الإبداعية ونشرها وتسويقها على مؤسسات المجتمع، وإعادة النظر في عملية تكوين الطلبة بما يتناسب مع سوق العمل، وتوفير تخصصات حديثة تواكب التقدم العلمي والتقني.

- متطلبات بحثية من خلال القيام بالبحوث الأساسية التي تهدف إلى تطوير المعرفة وإثرائها ونشرها، والبحوث التطبيقية المرتبطة بالعمل والإنتاج للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه قطاعات الصناعة، الإنتاج والخدمات.

- متطلبات الشراكة مع قطاعي الإنتاج والمجتمع من خلال الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، للتعرف على احتياجات التنمية وسوق العمل، والمساهمة في التطورات العلمية والتقنية.

- تغيير ثقافة الجامعة أولاً، بوصف وظائف الجامعة منظومة متكاملة بهدف الانفتاح على المجتمع.

- رفع كافة القيود التي تعرقل دعم الابتكار والإبداع في الجامعات وإعطاء الفرص لعدد أكبر من الطلبة لإبراز أفكارهم الإبداعية وابتكاراتهم ومحاولة ربط الجامعة بمختلف المؤسسات الاقتصادية.[2]

ثانياً: نموذج الجامعة الريادية:

1 -تعريفها

الجامعة الاستثمارية أو ما يعرف بالجامعة الريادية وهي"الجامعة التي نجحت من خلال مسارات عملية في التحول من نمط الجامعة التقليدية التي تركز على المهام التقليدية المتعلقة بالتعليم والبحث لنمط آخر يولي اهتماماً غير تقليدي بدمج الوظائف الجامعية من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع لتؤدي دوراً ملحوظاً في دعم منظومة الابتكار الوطنية وريادة الأعمال، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال الاستثمار في المعرفة المبتكرة".[3]

---

[1] سعدية سعيد الزهراني، إيمان ابراهيم الدسوقي أحمد، **دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبد الرجمن بن فيصل**، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 61، نوفمبر 2020، ص ص 162-163.

[2] نعمة شلبيه علي سعيد الكعبي، مرجع سابق، ص 5.

[3] إيمان جمعة محمد عبد الوهاب، **مسارات التحول بمؤسسات التعليم الجامعي المصري نحو صيغة الجامعة الريادية" دراسة استشرافية"**، *مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ،المجلد2، العدد 90*، 2018، ص11.

وتعرف على أنها" تلك الجامعة التي تمتلك القدرة التنافسية والثقافية التي تشجع منسوبيها على التعلم والمبادرة والابتكار والمسؤولية الاجتماعية لاستيعاب التحديات البيئية وفهم المشكلات المجتمعية ومن ثم توظيف تلك الإمكانيات والقدرات لإحداث التغيير للأفضل والاستجابة لمتطلبات التنمية المجتمعية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والتقنية، والسكانية".[1]

2 -أهمية الجامعة الريادية:

تكمن أهمية الجامعات الاستثمارية الريادية في:[2]

-توسيع عائدات التسويق، وخلق ميزة تنافسية في جذب هيئة التدريس والطلاب الموهوبين، وتعزيز التفكير الإبداعي حول كيفية تلبية الجامعة لمهام متعددة.

-مساعدة خريجي الجامعات على الحصول على فرص عمل ووظائف مبتكرة.

- تدريب رواد أعمال المستقبل الذين سينشئون مشاريعهم الخاصة وإدارة أنشطة الطلاب بطرق ريادية، والتعرف على قدراتهم الريادية الكامنة وتوعيتهم بدورهم الريادي تجاه أنفسهم وجامعتهم ومجتمعهم.

-العمل على تطوير البحوث العلمية لتكون مصدرا للابتكارات في الاقتصاد والمجتمع، وتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجات البحث العلمين وزيادة الترويج التجاري للأبحاث.

- تطوير الصفات والسلوكيات والمهارات الريادية لأعضاء هيئة التدريس، وتوفير وتطوير فرص التعلم لأعضاء هيئة التدريس في التعليم الريادي، وتشجيعهم ومكافأتهم.

- الإسهام في حل المشكلات البيئية، وتطوير شراكة عالمية مع القطاع الصناعي لتسويق الطلاب والبحوث التطبيقية، وخلق خدمات جديدة.

3 -أهداف الجامعة الريادية:

تهدف الجامعة الاستثمارية الريادية إلى تحقيق[3]:

-الاندماج الفاعل في دعم أنظمة الابتكار والاقتصاد الوطني باستغلال الفرص والمعارف المبتكرة وتعزيز روح المبادرة.

- اليقظة الاستراتيجية في مسايرة المستجدات العالمية والمحلية باغتنام الفرص وفي الوقت ذاته مجابهة التحديات والأخطار المحدقة في محيطها العلمي والتكنولوجي والإنتاجي والتجاري، لاستخلاص البيانات التي تسمح بالتنبؤ بالتطورات ومنه المبادرة بأنشطة الابتكار.

---

[1] عدنان بن عبد الله سليمان الشيحة،نورة بنت فهد عبد الله الرقابي، **تطبيق مفهوم الجامعة الريادية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن مثال**، المجلة العربية للإدارة، مج 43، ع1، مارس 2023، ص 314.

[2] عبد الرحمن حسان منصور إسماعيل، حلمي علي محمد الشيباني، **متطلبات تطبيق الجامعة الريادية في جامعة تعز**، مجلة العلوم التربوية الدراسات الإنسانية، العدد22، مارس 2022، ص 114.

[3]إيمان جمعة محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 22-27.

- الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للجامعات من خلال رفع مستوى التعليم الريادي لتنمية القدرة على اقتناص فرص العمل الريادية، بتهيئة المناخ العام الذي يساعد على تحقيق التوازن المسئول بين المتطلبات المتعارضة للربح ومبادئ المسئولية الاجتماعية.
- تحقيق التميز والريادة الأكاديمية من خلال:

* قدرة فائقة على توجيه الأداء والتعرف على نقاط القوة والريادة العلمية والبحثية، وتسويق الاختراعات والابتكارات الناشئة.

*إدارة الصراع المتنامي بين التسويق والتوجه نحو الربح، وبين الوفاء بمتطلبات الجودة الأكاديمية.

*إزالة الحواجز التعليمية والفلسفية التي تحول دون إجراء البحوث المشتركة بين التخصصات المختلفة.

*تشجيع إجراء البحوث على المستوى الدولي والمشاركة في صنع السياسات ونقل المعرفة من خلال رصد مكافآت للنشر الدولي.

- دعم الأداء الاستراتيجي في البيئة التنافسية من خلال تدعيم الميزة التنافسية لها، واستثمار قدراتها الإبداعية وتوجيهها للفكر الريادي، تتبع التطورات في سوق العمل وتركيبة المجتمع.
- تطوير القدرات التنظيمية للجامعة من خلال وضع ومكانة الجامعة،قدرات تنظيم المشاريع الاجتماعية، استقطاب الموارد وتحسينها.
- تنمية الكفايات الريادية للموارد البشرية الأكاديمية بالتركيز على المهارات الريادية في جميع المناهج والأنشطة.
- تحقيق الاستقلالية من خلال تنويع مصادر التمويل عن طريق استثمار المعرفة البحثية المبتكرة وتسويق منتجاتها، والتحالف من أجل مشاريع ريادية مبتكرة بما يحقق تدفقات تمويلية تحقق لها الاستقلالية.

4 -متطلبات الجامعة الريادية:

إن التحول إلى الجامعة الريادية الاستثمارية يتطلب:[1]

- تنفيذ استراتيجيات تجعلها في مراكز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى لتحسين موقعها في الأسواق أو للمحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين.
- العمل على تقديم منتجات جديدة إلى أسواق جديدة أو الاستثمار في تكنولوجيا غير مكتشفة.
- المساهمة في خلق بعض الأشياء الجديدة والتي تعد مركز للعمليات الريادية، وأساس انطلاق المنظمة نحو الاستقرار والنمو والتجديد من خلال استغلال كافة القدرات والإمكانيات المتوفرة لديها.
- استغلال الفرص التي لا تكون لها علاقة بالعمليات الحالية للمنظمة، أو تقديم منتجات فريدة تختلف عن منتجات المنافسين، أو القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي حول مرحلة الانحدار الذي يمر به المنتج.

[1] خيري علي اوسو، أفين سليم نوري، فيروزمصطفى حمدي، **التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق متطلبات الجامعة الريادية: بحث تحليلي جامعة بوليتكنيك دهوك**، International Journal of Innovation and Applied Studies، العراق، المجلد 20 ، العدد 3، جوان2017، ص 887.

خلاصة :

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل تبين أن للتعليم العالي ثلاث وظائف هي: التدريس، البحث العلمي والوظيفة الثالثة، وله أهمية كبيرة في مختلف المجالات فهو يعتبر استثمار حقيقي في رأس المال البشري، والمسؤول عن انجاز مختلف الابحاث والدراسات العلمية في جميع الميادين، إضافة لدور الجامعة الفعال في محيطها غير الأكاديمي والمتمثل في الوظيفة الثالثة بأبعادها الثلاث.

تطورت وظائف التعليم العالي عبر عدة مراحل منذ نشأة الجامعة حيث كان أول مهمة لها هي تلقين العلوم والتدريس لتضيف مهمة البحث العلمي بعدها لايجاد حلول لمختلف المشاكل التي تواجهها مختلف القطاعات والميادين، ومنذ خمسينيات القرن الماضي برزت وظيفة جديدة للجامعة والتي تهتم بعلاقة الجامعة بمحيطها غير الاكاديمي والتي يطلق عليها الوظيفة الثالثة بثلاثة أبعاد رئيسية: التعليم المستمر، الابتكار ونقل التكنولوجيا والمشاركة المجتمعية.

يقوم تمويل التعليم العالي على ثلاثة اتجاهات متمثلة في: الاتجاه الاجتماعي، والاتجاه الاقتصادي والاتجاه التوفيقي، وله ثلاثة طرق تمويلية تتمثل في: تمويل حكومي، تمويل ذاتي وتمويل خارجي، حيث يعتمد التمويل الذاتي للجامعات على مجموعة من الادوات من أهمها: كراسي البحث العلمية، الوقف العلمي، مراكز التميز البحثي والعلمي، الحدائق العلمية، حاضنات الأعمال التكنولوجية(حاضنات الابتكار)، و من أهم نماذج التمويل الذاتي للجامعات: الجامعة المنتجة والجامعة الريادية.

الفصل الثالث: الأهمية النسبية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي في الجزائر

تمهيد:

انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسة اجتماعية أدت إلى إنشاء نظام للتعليم والتكوين شمل مختلف التخصصات، كما تكفلت بمجانية التعليم في جميع مستوياته، وعملت على بناء وإنشاء الجامعات والمعاهد والمدارس العليا في مختلف مناطق الوطن من أجل تكافؤ الفرص وتقريب الجامعات من الطلبة، وذلك لتكوين رأس المال البشري وتوفير اليد العاملة الكفؤة لتوظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمرافق والإدارات العمومية التي تحتاجها.

وفي بداية التسعيناتتحول النظام الاقتصادي في الجزائر من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، وتزامن هذا التغير مع الأزمة الاقتصادية والظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر، بالإضافة إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية خلال هذه الفترة، ولجوئها إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، مما أجبر الدولة للتخلي عن جزء من أعباء النفقات العامة للمواطنين، هذه العوامل كان لها أثر كبير في انخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري، وأدى إلى تحميل العائلات لتكاليف إضافية خاصة في مجال التعليم، وفرضت الدولة في هذه المرحلة ضرائب جديدة واقتطاعات مباشرة من أجور الموظفين ورسوم وضرائب على مختلف السلع والخدمات التي يدفعها المستهلك النهائي، وخصخصة عدة مؤسسات اقتصادية كانت توظف الآلاف من العمال مما تسبب في تسريح عدد كبير منهم وتفاقم البطالة، وقد سعت الجزائر منذ بداية الألفية لوضع سياسة اقتصادية توسعية للخروج من تبعات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مرت بها، فمنذ 2001 وضعت مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مختلف القطاعات وتنويع الاقتصاد مما يقلل من تبعيتها المطلقة للمحروقات، لذلك خصصت مبالغ مالية ضخمة لتنفيذ هذا المخطط، غير أن أزمة انخفاض أسعار البترول التي شهدتها السوق النفطية سنة 2014 بينت أن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصاداً ريعياً بامتياز، يعتمد بنسبة كبيرة على مداخيل المحروقات ويتأثر بسوقها فينتعش بانتعاشها وتنخفض نسب نموه بسبب انخفاض أسعاره.

في هذا الفصل سنتطرق إلى خصائص قطاع الاعمال والقطاع العائلي في الجزائر وقسم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** الأهمية النسبية لقطاع الأعمال بالجزائر؛
- **المبحث الثاني:** الأهمية النسبية للقطاع العائلي بالجزائر.

المبحث الأول: الأهمية النسبية لقطاع الأعمال بالجزائر

لم يرتقي قطاع الأعمال في الجزائر إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه للمساهمة بشكل فعال في الرفع من نسبة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال للنهوض به وجعله ركيزة من ركائز الاقتصاد الجزائري الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق سياسات الحكومات المتعاقبة على الحكم، في هذا المبحث سنتطرق لخصوصية قطاع الأعمال الجزائري وتحليل مختلف مؤشراته.

المطلب الأول: خصائص قطاع الأعمال في الجزائر على المستوى الكلي

في هذا المطلب سنتطرق لخصائص قطاع الأعمال بالجزائر من خلال بعض المؤشرات ذات العلاقة في النقاط الآتية:

يتميز قطاع الأعمال بشكل عام بـ:

أولاً: ضعف معدل النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات؛

ويمكن ملاحظة ذلك من مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، يعد قطاع المحروقات في الجزائر أهم مصدر لخلق الثروة وجلب العملة الصعبة فهو تقريبا يشكل 90% من صادرات الجزائر ويساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وأهم مورد للخزينة العمومية من خلال الجباية البترولية التي تشكل أهم دخل للخزينة، ويعرف بأنه" كل الأنشطة المتعلقة باكتشاف واستخراج وتسويق الثروة النفطية بما فيها الغاز الطبيعي"،[1] والجدول التالي يوضح نسب مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

جدول رقم(03): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2021

السنوات	القيمة المضافة للمحروقات(مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاع المحروقات	السنوات	القيمة المضافة للمحروقات(مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاع المحروقات
2000	1616,32	41,9	/	**2011**	5242,5	37	3,3-
2001	1443,93	36,7	1,6-	**2012**	5536,4	38,3	3,4-
2002	1477,04	35,7	3,7	**2013**	4968	34,15	6-
2003	1868,9	38,6	8,8	**2014**	4657,8	29,84	0,6-
2004	2319,83	40,7	3,3	**2015**	3134,2	18,75	0,2
2005	3352,88	47,4	5,8	**2016**	3025,6	17,26	7,7
2006	3882,3	48,4	2,5-	**2017**	3699,7	19,6	2,4-

[1] العيد رزق الله، إبراهيم بورنان، **هيكلة وتسيير سلطة ضبط قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مج5، ع2، جوان 2018، ص 150.

6,4-	22,2	4548,8	**2018**	0,9-	46,3	4089,31	**2007**
4,9-	19,5	3991	**2019**	2,3-	47,9	4997,56	**2008**
10,2-	14	2575,1	**2020**	0,8-	33,5	3109,08	**2009**
10,3	21,5	4734,4	**2021**	2,2-	37	4180,36	**2010**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري لسنوات 2005 إلى غاية 2022.

التقارير السنوية للمجلس الوطني للمحاسبة لسنوات 2012- 2021

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن قطاع المحروقات في الجزائر هو أكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2000-2012 ساهم بأكثر من 40% فيه، بينما انخفضت نسبة مساهمته إلى 29% سنة 2013 لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2020 ب:14% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة العالمية التي تعرضت لها أسواق البترول ابتداء من سنة 2014 وانخفاض سعره وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات في معظم إيراداته فقد كان لانخفاض أسعاره تأثير كبير على مختلف القطاعات والمجالات، وبظهور وباء كورونا سنة 2020 وما نتج عنه من ركود للاقتصاد العالمي وللأنشطة الاقتصادية التي توقفت في مختلف الدول مما تسبب في انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي تراجع سعر البترول إلى حوالي 41 دولار للبرميل، لكن سنة 2021 شهدت ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 7 درجات ليبلغ 21,5% وذلك بعد تعافي الاقتصاد الجزائري والعالمي من آثار جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي والصناعي العالمي إلى طبيعته، مما ساهم في ارتفاع أسعار البترول إلى 68,91دولار للبرميل، رغم ذلك نلاحظ أن معدل نمو قطاع المحروقات في الجزائر منخفض في معظم سنوات الدراسة وذلك بسبب تراجع الاستثمارات، والشكل رقم (12) يوضح ذلك.

شكل رقم(10): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2021

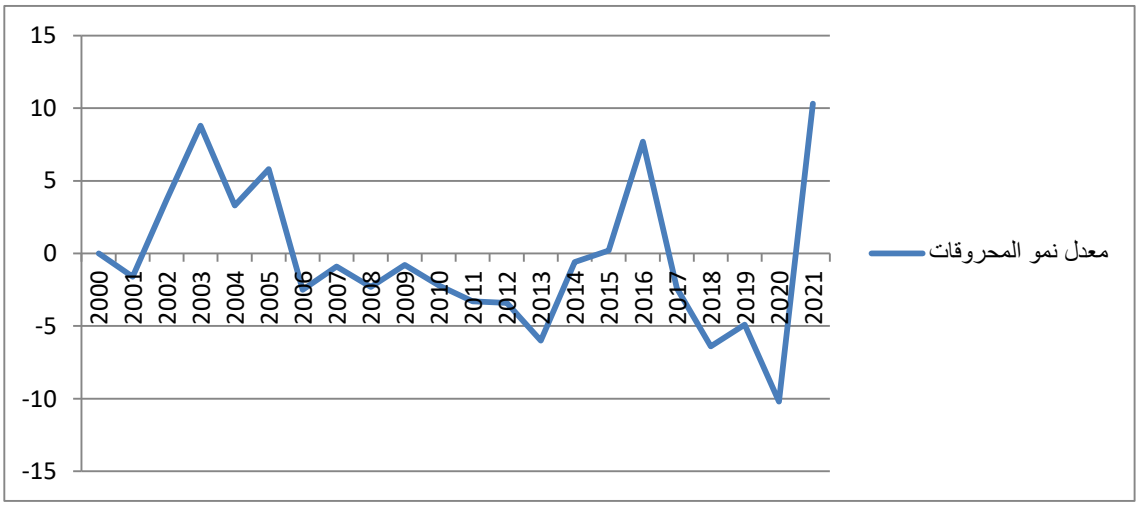

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

ثانيا: الضعف والهشاشة: إذ يعتمد بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها بتاريخ 2022/12/31: **1.359.803**مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 98,47% مؤسسة جد صغيرة (توظف أقل من 10 عمال)، و1,34% مؤسسات صغيرة (توظف أقل من 50 عامل) بينما تشكل المؤسسات المتوسطة نسبة 0,19%(توظف من 50-250 عامل) يغلب على أنشطتها قطاع الخدمات بنسبة 56,45%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 26,80%، بينما تشكل الصناعات التحويلية 15,19%، وقطاع الفلاحة بنسبة 1,1%، أما نشاط الري الطاقة والمناجم فبلغت نسبته 0,45%.[1]

وقد شجعت الدولة الجزائرية على إنشاء هذا النوع من المؤسسات وخصصت لها مبالغ ضخمة لتمويلها وقدمت تسهيلات لمن يرغب في إنشائها، وأنشأت وكالات خاصة بها لدراسة ملفات طالبيها والموافقة على إعطاء الدعم المادي من بينها نذكر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، الوكالة الوطنية لتشغيل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وغيرها من البرامج من أجل دعم وتشجيع الشباب على إنشاء مشاريعهم الخاصة لخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين القدرة الشرائية للفرد الجزائري وكذا التقليل من الفقر، والتحسين من مداخيل الأسر، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق على التعليم العالي وتحسين جودته والمساهمة في تمويل مختلف وظائفه التقليدية والوظيفة الجديدة للجامعة أو ما يعرف بالوظيفة الثالثة بأبعادها الثلاثة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ثالثا: ارتفاع المستوى العام للأسعار:

يعرف التضخم بأنه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المجتمع،[2] والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

جدول رقم(04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم (%)	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم (%)	4,5	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,59	4,27	1,95	2,42	3,50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ لسنوات 2000-2021.

[1] وزارة الصناعة، **النشرة الاخبارية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، إحصائياتسنة2022، إصدار أفريل 2023، رقم 42، ص ص6-8.

[2] رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، صندوق النقد العربي، 2021، ص5.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر قد تراوحت بين 8,89% أعلى نسبة سنة 2012 و0,3% سنة 2000 كأدنى قيمة، وترجع أسباب التضخم في الجزائر إلى مجموعة من العوامل منها:[1]

- ارتفاع الإنفاق الكلي المحلي وانخفاض العرض الكلي وعدم قدرته على تلبية هذا الارتفاع؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة؛
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري لعدة سنوات متتالية؛
- التوسع في الإصدار النقدي غير المراقب وبدون مقابل، مما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة وارتفاع في الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي وبالتالي ظهور فجوة تضخمية؛
- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري وبارتفاع الطلب الكلي ارتفعت معه معدلات التضخم لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وهذا ما يعرف بالتضخم الهيكلي؛
- أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر والتأثر به خاصة خلال السنوات الأخيرة أين انخفضت قيمة الدينار إلى أدنى مستوياته وانخفضت معه القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

والشكل رقم (11) يوضح ذلك.

شكل رقم(11): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

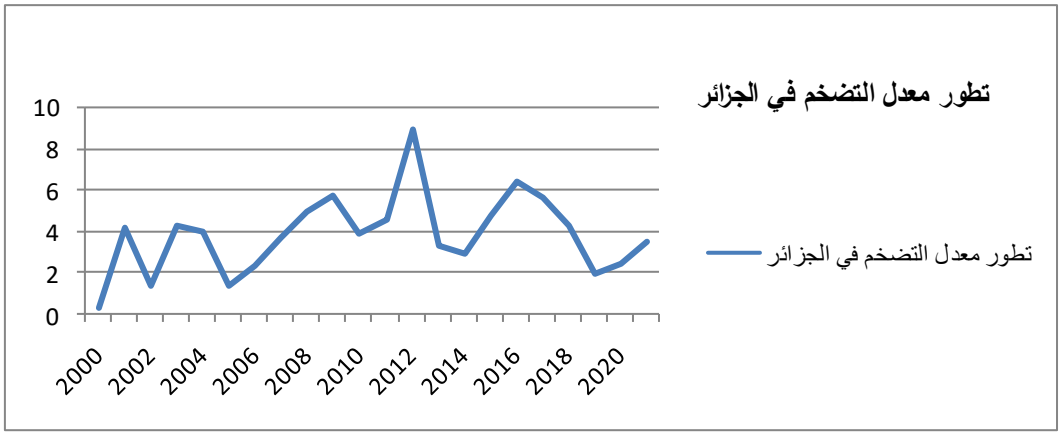

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

رابعاً: توزيع إجمالي اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة 2000-2021

يمكن تحليل توزيع إجمالي اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية في الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي.

[1] صليحة جواهرة، صالح تومي، **دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، مجلة الاقتصاد الجديد، مج 11، ع1، ص ص 151-152.

جدول رقم(05): توزيع إجمالي اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة2000-2021

طبيعة البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي اليد العاملة (ألف عامل)	6180	6229	/	6684	7796	8044	8869	8594	9146	9472	9736
قطاعات التشغيل	التوزيع النسبي حسب القطاعات (%)										
فلاحة	14,12	21,06	/	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11	11,67
صناعة	13,37	13,82	/	12,03	13,6	13,16	14,25	11,96	12,48	12,61	13,73
بناء وأشغال عمومية	9,99	10,44	/	11,97	12,41	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14	19,37
تجارة،خدمات، إدارة	62,52	54,68	/	54,87	53,25	54,61	53,42	56,69	56,61	56,14	55,23
طبيعة البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي اليد العاملة (ألف عامل)	9599	10170	10789	10565	10594	10845	10769	11048	11281	12016	12312
قطاعات التشغيل	التوزيع النسبي حسب القطاعات (%)										
فلاحة	10,77	9	10,6	9,5	8,7	8	8,6	9,70	9,6	20	20
صناعة	14,24	13,1	13	12,6	13	13,5	13,9	13,10	12,85	/	/
بناء وأشغال عمومية	16,62	16,3	16,6	16,5	16,8	17,5	16,8	16,10	16,76	/	/
تجارة،خدمات، إدارة	58,37	61,6	59,8	61,4	61,6	61	60,7	61,10	60,79	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري لسنوات 2005 إلى غاية 2022.

التقارير السنوية للمجلس الوطني للمحاسبة لسنوات 2012- 2021

كما يوضح الشكل الآتي تطور عدد العمال في القطاعات الرئيسية خلال الفترة 2000-2021

الشكل رقم(12): توزيع إجمالي اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة2000-2021

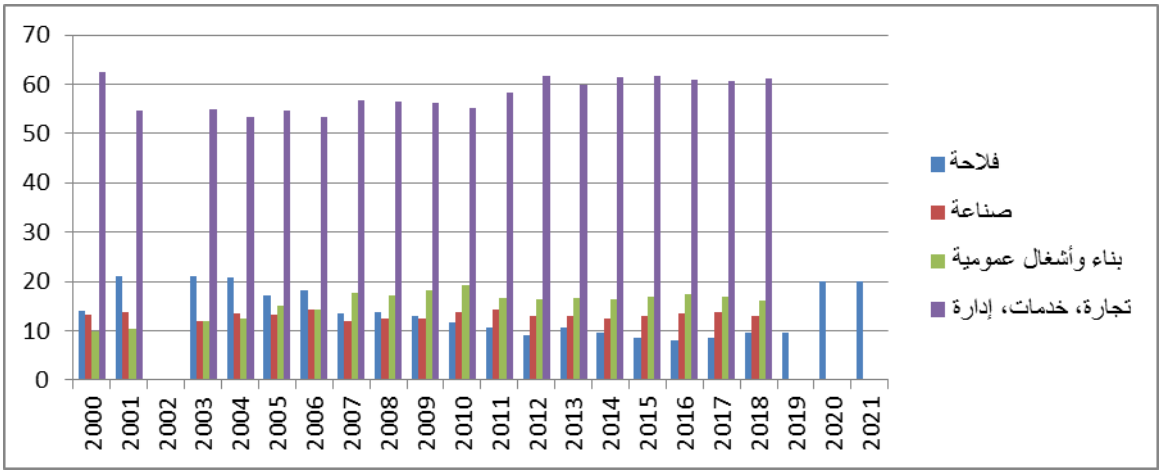

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (12)المرفق له أن العمالة الإجمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة انتقلت من 6 مليون عامل سنة 2000 إلى أكثر من 12 مليون عامل خلال سنة 2021، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- النمو الديموغرافي الذي شهدته الجزائر خلال فترة الدراسة والذي فاق أكثر من 14 مليون نسمة حيث انتقل عدد سكان الجزائر من 30مليون نسمة سنة 2000 إلى أكثر من 44 مليون نسمة سنة2021[1] والذي صاحبه زيادة الطلب على جميع الخدمات (تربية، رعاية صحية، نقل، إدارة...) مما أدى إلى رفع عدد العمال في مختلف القطاعات لتلبية الطلب المتزايد عليها؛
- تحفيز وتشجيع الدولة للشباب الذين يريدون الاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال توفير مختلف الصيغ لتمويلها(ANEM–ANDI– ENGEM) وتقديم تسهيلا ت جبائية وجمركية مما ساهم في خلق مناصب عمل جديدة في عدة مجالات وامتصاص البطالة؛
- سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة والتي كان الهدف منها رفع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالقطاعات التي يمكن أن تكون بديل للمحروقات كقطاع الزراعة والسياحة ومختلف الصناعات الاستراتيجية والتي خلقت مناصب شغل دائمة ومؤقتة.

كما يتبين من الجدول أن أكثر من 50%من العمالة الإجمالية في الجزائر تنشط في قطاعات التجارة والخدمات والإدارة خلال الفترة 2000–2011، وفاقت نسبتها 60% خلال الفترة 2012 –2021، ونلاحظ أنها تزايدت مع تزايد عدد العمال الإجمالي وهي نسبة ترتفع تناسبيا مع زيادة التوظيف، ويرجع الارتفاع المتزايد لعدد العمال في هذه القطاعات لعدة أسباب منها:

- أن معظم خريجي الجامعات خاصة في العلوم الإنسانية تكون تخصصاتهم الجامعية في مجال العمل الإداري؛
- برامج الإدماج لطالبي العمل كانت معظمها في الإدارات العمومية أو المؤسسات الاقتصادية العامة؛
- رواج تجارة الخدمات بمختلف أنواعها خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف المجالات.

أما قطاع الفلاحة فقد تأرجحت فيه نسبة العمال بين 8% كأدنى نسبة توظيف سنة 2016 و21,13%كأحسن نسبة سنة 2003 وعلى العموم فإن قطاع الفلاح يوظف أكثر من 9% من مجموع العمالة الإجمالية بصفة دائمة بينما النسب التي تفوقها، فهي راجعة إلى طبيعة الموسم الفلاحي، إذا كان جيداً ترتفع بينما لو كان الجفاف تنخفض نسبة العمالة في هذا القطاع، فقطاع الفلاحة في الجزائر يعتمد على الأمطار بشكل كبير في سقي المحاصيل خاصة الحبوب ولا يتعمد على الوسائل والتقنيات المتطورة في

[1] منشورات الديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة 2000إلى 2022 عبر الموقع الالكتروني: WWW.ONS.DZ .

السقي، أما قطاع الصناعة فنلاحظ أن نسبة اليد العاملة فيه تستقر في حدود 13% من العمالة الإجمالية، وهذا راجع لضعف قطاع الصناعة خارج الصناعات البترولية الذي تتركز فيه معظم اليد العاملة في قطاع الصناعة، أما الصناعات الخفيفة فلا تتطلب يداً عاملة كبيرة.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية يوظف أكثر من 16% من العمال ويرجع هذا الثبات في التوظيف إلى كون أن قطاع البناء والأشغال العمومية شهد نشاطا متزايدا خلال فترة الدراسة بسبب اهتمام الدولة بالبنى التحتية وتشييد الطرقات والمساكن بمختلف الصيغ والجامعات والمستشفيات ومختلف المرافق العمومية، مما يتطلب يداً عاملة كبيرة لسد مختلف الاحتياجات.

خامساً: تطور نسب النشاط للفترة 2000-2021

يعرف معدل النشاط على أنه نسبة السكان النشطين بالنسبة لعدد السكان البالغين سن العمل وهذا حسب ما عرفه المكتب الدولي للعمل، والجدول الآتي يوضح تطور نسب النشاط.

جدول رقم(06): تطور نسب النشاط للفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النشاط (%)	40,2	41	/	39,8	42,1	41	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النشاط (%)	40	42	43,2	41,1	41,8	41,9	41,8	41,9	42,2	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن معدل النشاط بلغ في المتوسط 41,48% خلال الفترة من 2000 إلى 2019 أي ما يعني أن 41,48% من مجموع السكان البالغين سن العمل ينشطون في مختلف القطاعات والمجالات وأن 58,52% من السكان البالغين سن العمل غير نشطين، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم(13): رسم بياني لتطور نسب النشاط للفترة 2000-2021

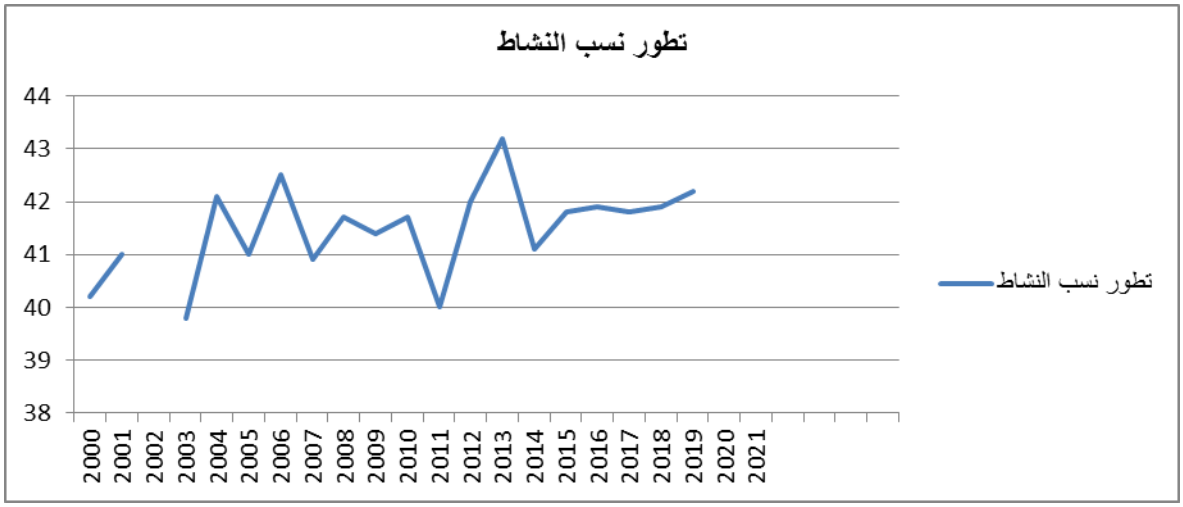

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(06)

من الشكل رقم (13) نلاحظ أن معدلات النشاط تأرجحت قيمتها بين 39,8% كأدنى قيمة سنة 2003، و43,8% كأقصى قيمة سجلت سنة 2013، أما التقطع في المنحنى فيرجع لكون قيمة سنة 2002 غير متوفرة.

المطلب الثاني: خصائص قطاع الأعمال في الجزائر على مستوى القطاعات

نستعرض في هذا المطلب بعض المؤشرات القطاعية.

أولا: مساهمة قطاع الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات في علم الاقتصاد الذي يعكس الوضع الاقتصادي لأي بلد خلال فترة زمنية معينة، ويعرف بأنه: " إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية معينة "، ويشمل الناتج المحلي الإجمالي كل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الحدود الجغرافية للدولة من قبل مواطنيها أو من قبل العمال الأجانب الذين يعملون فيها[1]، حسب نظام الحسابات القومية للأمم ينقسم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وفي الجزائر ينقسم إلى: قطاع الفلاحة، قطاع الخدمات، قطاع الصناعة خارج المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية وخدمات المحروقات، وتم حسابه بطريقة الأسعار الجارية، في هذا المطلب سنتطرق لنسب مساهمة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2000-2021، والجدول الآتي يوضح ذلك.

[1] صندوق النقد العربي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص ص7-9.

جدول رقم(07): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2021

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)
2000	3948,2	/	**2011**	14589	2,8
2001	4104	2,1	**2012**	16209	3,3
2002	4348,1	4,7	**2013**	16644	2,8
2003	5062	6,9	**2014**	17205	3,8
2004	5895,8	5,2	**2015**	16713	3,7
2005	7226	5,1	**2016**	17515	3,3
2006	8193,6	2	**2017**	18576	1,3
2007	9247,3	3	**2018**	20259	1,2
2008	10997,3	2,4	**2019**	20501,1	1
2009	9923	1,6	**2020**	18476	5,1-
2010	12028	3,6	**2021**	22079	3,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري لسنوات 2005 إلى غاية 2022.

التقارير السنوية للمجلس الوطني للمحاسبة لسنوات 2012- 2021

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري قد ارتفعت قيمته من3948,2 مليار دج سنة 2000 إلى 22079 مليار دج سنة 2021، وبلغت نسبة نموه المتوسطة 2,81%خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب تذبذب معدلات نموه كونه مرتبط بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 40% من عائدات الخزينة العمومية ويشكل أكثر من 95% من صادرات الجزائر، فيتأثر بتغير أسعار البترول فكلما كانت مرتفعة كانت العائدات كبيرة وبالتالي تلجأ الدولة إلى رفع مستوى الإنفاق العام والاستثمار في مختلف القطاعات، وبناء وانجاز مختلف البنى التحتية والمرافق العامة من طرقات ومباني ومدارس وغيرها، أما إذا انخفض سعره فنلاحظ تقشف في الإنفاق وبالتالي انكماش في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض معدل نموه، أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فتساهم بنسب متفاوتة فيه، وقد سجل معدل نمو سالب سنة 2020 قدر ب: -5,1%بسبب جائحة كورونا وما خلفته من أضرار على مستوى الاقتصاد الجزائري والعالمي، وتوقف النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات، ليتعافى سنة 2021 ويبلغ 3,5% وذلك بعد عودة الحياة إلى طبيعتها وتقلص مخاطر فيروس كورونا مع انتعاش في أسعار البترول في الأسواق الدولية بعد استئناف مصانع مختلف الدول نشاطها بصفة عادية، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(14): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2021

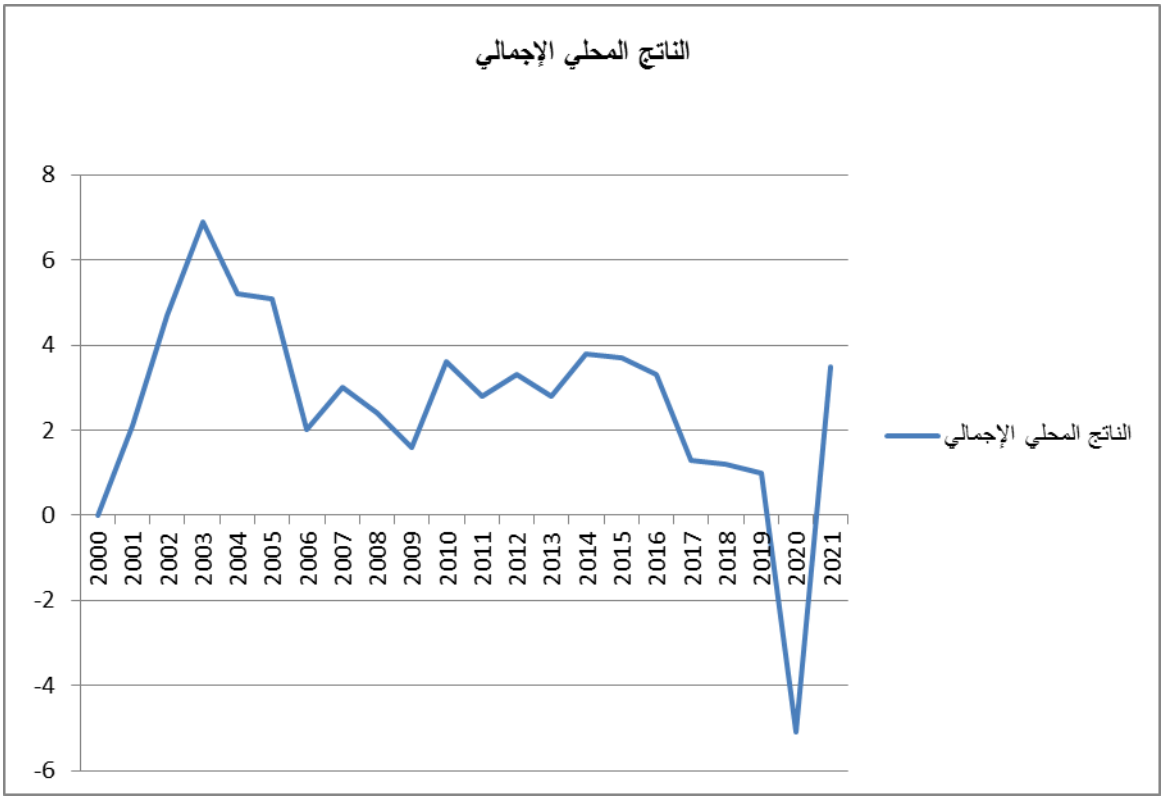

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

ثانيا: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2021

يوضح الجدول أدناه مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(08): مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة(مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاع الفلاحة	السنوات	القيمة المضافة للفلاحة(مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاع الفلاحة
2000	346,20	9	/	**2011**	1183,2	8,6	11,6
2001	412,12	9	13,2	**2012**	1421,7	8,77	7,2
2002	417,23	10,5	1,3-	**2013**	1640,0	9,85	8,8
2003	515,30	10,1	19,7	**2014**	1771,5	10,28	2,5
2004	580,51	10,6	3,1	**2015**	1935,1	11,57	6,0
2005	581,62	10,2	1,9	**2016**	2140,3	12,22	1,8
2006	641,29	8,2	4,9	**2017**	2219,1	11,95	0,6
2007	708,10	8	5	**2018**	2426,9	11,98	3,5

2,7	12,8	2529,1	**2019**	5,3-	8	727,41	**2008**
1,3	14,3	2598,5	**2020**	21,1	7	931,35	**2009**
1,3-	12,6	2869,6	**2021**	4,9	10	1015,29	**2010**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz **لسنوات 2000-2020**
التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2022.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كانت متزايدة من سنة إلى أخرى إذ ارتفعت قيمتها من 346 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 2869 مليار دج سنة 2021، أما نسب مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت بين 7%كأدنى نسبة سنة 2009 و 14,3% سنة 2020 كأحسن قيمة وهي بذلك تحتل المركز الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وكانت معدلات نموه متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى فبلغت 21,1% سنة 2009 كأعلى معدل نمو لتنخفض إلى (-5,3%) سنة 2008، رغم أن الدولة الجزائرية أولت أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة منذ الاستقلال وانتهجت عدة سياسات للنهوض به لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الأجنبية في الغذاء، وكذا مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي والمساهمة في خلق ثروة حقيقية خارج قطاع المحروقات تساهم في تحسين المستوى المعيشي وخلق مناصب شغل، وفي سبيل ذلك وفرت عدة برامج و إعانات مالية ومادية بالإضافة إلى تقديم امتيازات جبائية لكل من يرغب في الاستثمار الفلاحي واستصلاح الأراضي الفلاحية في مختلف أقطار الجزائر، وآخر هذه المخططات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وحقق قطاع الفلاحة صادرات قدرت ب:552 مليون دولار خارج قطاع المحروقات سنة 2019، و470 مليون دولار سنة 2020 ليحقق مستوى نمو قدرب: 13,4% خلال الفترة 2010-2020،[1] رغم ذلك تبقى الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح بنوعيه (اللين والصلب) والبقول الجافة ولم تحقق فيه الاكتفاء الذاتي إذ يكلف الخزينة العمومية مبالغ كبيرة حيث بلغت قيمة استيراده 2,3 مليار دولار سنة 2021 لكمية تقدر بأكثر من 8 مليون طن،[2] ويرجع لعدة أسباب منها اعتماد الفلاحة على الطرق التقليدية وعدم استعمال الوسائل الحديثة والتي تزيد من مردودية المحاصيل في الهكتار الواحد والاعتماد على الأمطار في السقي وليس الري الصناعي، والشكل رقم (13) يوضح ذلك.

[1]- صندوق النقد العربي 2022، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022**، الامارات العربية المتحدة، ص 362.

شكل رقم(15): مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

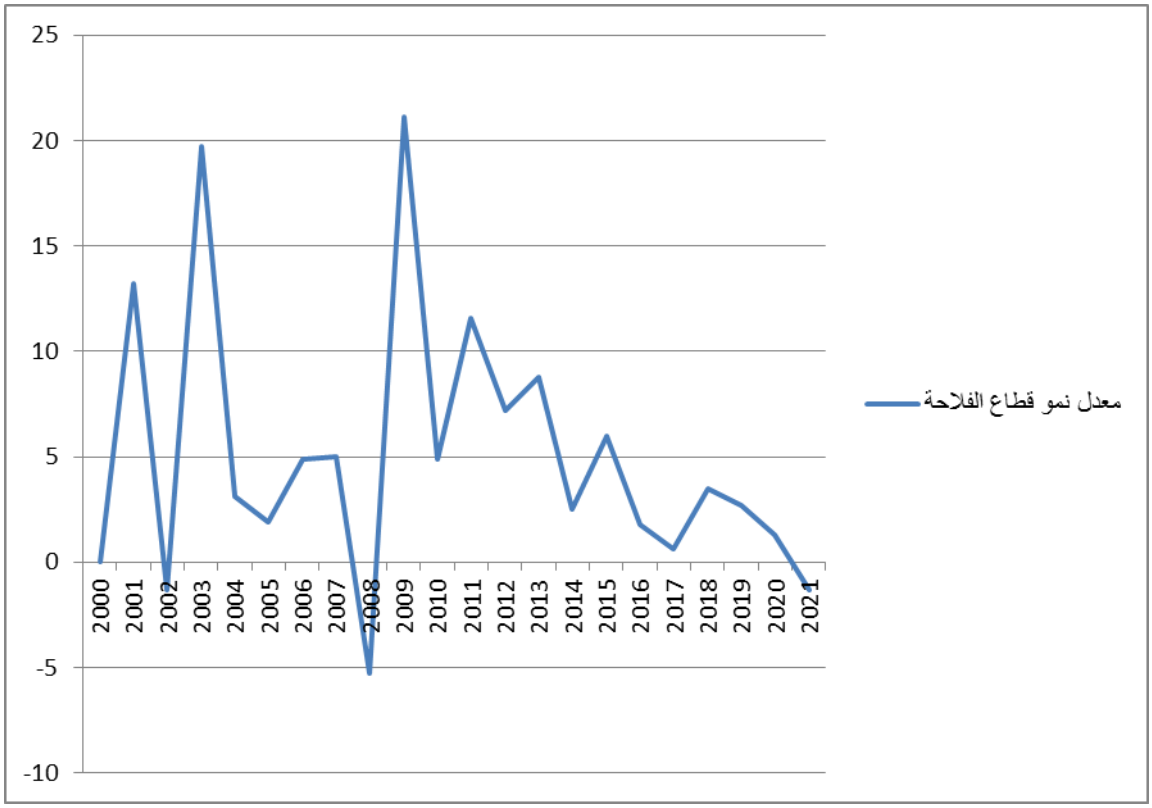

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08)

ثالثا: مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2021

يوضح الجدول أدناه مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(09): مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	القيمة المضافة للصناعة (مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاع الصناعة	السنوات	القيمة المضافة للصناعة (مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاع الصناعة ()
2000	290,75	7,5	/	**2011**	663,26	4,9	3,9
2001	315,23	8	/	**2012**	728,6	4,49	5,1
2002	337,56	8,1	/	**2013**	771,8	4,63	4
2003	355,37	7,3	/	**2014**	837,00	4,85	4
2004	388,20	6,8	6,2	**2015**	919,4	5,50	4,8
2005	418,30	5,9	4,7	**2016**	979,3	5,58	3,8
2006	449,50	5,6	5,6	**2017**	1040,8	5,5	4,8
2007	479,81	5,4	6,3	**2018**	1109,4	5,4	3,9

2008	519,50	5	6,1	**2019**	1162,4	5,7	4
2009	577,04	6,2	8,5	**2020**	1153,5	6,3	3,3-
2010	616,70	5,5	3,4	**2021**	1272,5	5,8	5,7

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترات 2000-2021

تقارير البنك المركزي لسنوات 2005 إلى غاية 2022 .

تقارير المجلس الوطني للمحاسبة لسنوات 2017-2018-2019-2020-2021-2022

من خلال الجدول رقم (09) والشكل المرافق له نلاحظ أن قطاع الصناعة خارج المحروقات ارتفت قيمته مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 230,75 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 1272 مليار دج سنة 2021، رغم ذلك كانت نسبة مساهمته منخفضة مقارنة ببقية القطاعات الرئيسية فبلغت نسبة مساهمته المتوسطة خلال فترة الدراسة (2000-2021)5,9% منحصرة بين 8,1% كأعلى نسبة سنة 2002 و 4,49%سنة 2012 كأدنى نسبة، أما معدل نموه فقد انحصر بين نسبتي 8,5% و-3,3%، رغم توفر الجزائر على مختلف المواد الأولية من المعادن التي تمكنها أن تكون بلد صناعي يصدر منتجاته ويساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فقد حاولت الحكومات المتعاقبة على الحكم في الجزائر النهوض به وجعله قطاع استراتيجي للتقليل من فاتورة الاستيراد لمختلف المنتجات الصناعية التي فاقت قيمتها مليار دولار سنة 2021، وقد احتلت الجزائر المرتبة 108 في المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي *لسنة 2020من بين 133 دولة، أما عربيا فقد حلت بالمرتبة ما قبل الأخيرة حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيا بالمركز 42 عالميا تليها تونس بالمرتبة 44 عالميا[1].

والشكل الآتي يوضح ذلك.

[1] تم اقتباس المعلومات من قاعدة البيانات:http// atlas.cid.harvard.edu/rankings .

***المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي:** مقياس شامل لخصائص إنتاج أنظمة اقتصادية كبيرة، وعادة بلدان بأكملها ويهدف إلى شرح نظام اقتصادي ككل بدلا من مجرد مجموعة أجزائه.

شكل رقم(16): مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

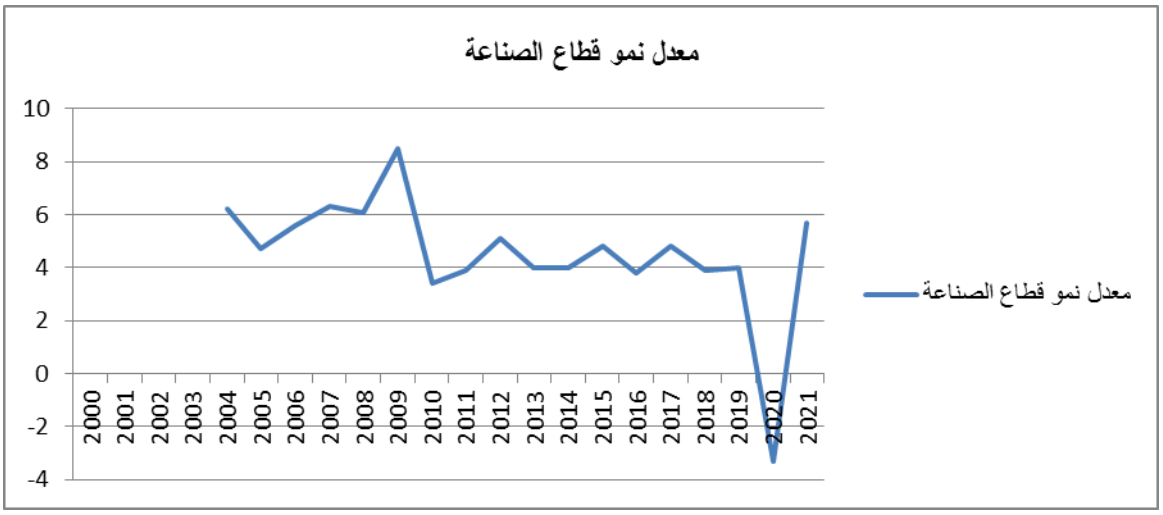

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10)

رابعا: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وخدمات المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2021

يعرف القطاع البناء والأشغال العمومية على أنه القطاع الذي يهتم ببناء البنى التحتية من مساكن وطرقات وسدود والجدول الموالي يوضح القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول أدناه يوضح مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي.

جدول رقم(10): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وخدمات المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	القيمة المضافة ب أ ع+ خ م(مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ(%)	معدل نمو قطاع ب أ ع+ خ م(%)	السنوات	القيمة المضافة ب أ ع + خ م (مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ	معدل نمو قطاعب أ ع+ خ م (%)
2000	334,96	8,7	/	**2011**	1333,3	9,13	5,2
2001	358,90	9,1	2,8	**2012**	1491,2	9,20	8,2
2002	409,94	9,9	8,2	**2013**	1627,4	9,8	6,8
2003	445,22	9,2	5,5	**2014**	1794,00	10,8	6,8
2004	507,97	8,9	8	**2015**	1917,2	11,5	4,7
2005	564,42	8	7,1	**2016**	1993,6	11,9	5
2006	674,34	8,4	11,6	**2017**	2203,7	11,7	4,6
2007	825,10	9,3	9,8	**2018**	2346,6	11,5	5,2
2008	956,71	9,2	9,8	**2019**	2492,0	12,2	3,8

3,1-	13	2398,0	**2020**	8,5	11,8	1094,82	**2009**
5	12,3	2713,5	**2021**	8,9	11,1	1257,43	**2010**

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترات 2000-2021

تقارير البنك المركزي لسنوات 2005 إلى غاية 2022 .

تقارير المجلس الوطني للمحاسبة لسنوات 2017-2018-2019-2020-2021-2022

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية وخدمات المحروقات قد ارتفعت قيمتهما المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من 334,96 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 2713 مليار دج خلال سنة 2021، وبلغ معدل مساهمته المتوسط 10,30% ومعدل نمو متوسط قدر ب:6%، وقد ساهم هذا القطاع في تمكين اليد العاملة الجزائرية من السيطرة عليه خاصة مع تسجيل ما يفوق مؤسسة بناء وأشغال عمومية سنة 2021 بعدما كان لا يتجاوز عددها مؤسسة وساهموا في بناء وانجاز مختلف المشاريع التنموية والسكنية من مساكن وتعبيد طرقات ومختلف المنشآت سواء كانت حكومية أو خاصة، وتشغيل مختلف الفئات العمالية مما ساهم في امتصاص البطالة، والشكل رقم (15) يوضح ذلك.

شكل رقم(17): تطور معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2000-2021

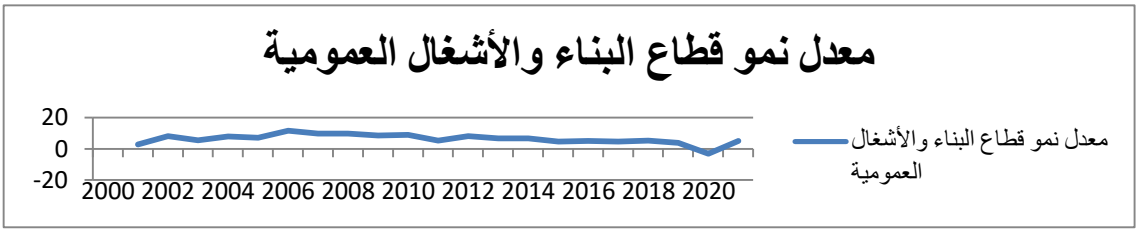

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

خامسا: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2021

يقصد بقطاع الخدمات، "الخدمات المسوقة وغير المسوقة"، فالخدمات المسوقة هي كل خدمة يكون لها مقابل مالي مثل النقل والاتصالات وغيرها، أما الخدمات غير المسوقة فهي الخدمات التي تقدمها الإدارات للمواطنين كالبلديات والدوائر التي تقدم خدمات عمومية مجانية، والجدول أدناه يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم(11): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021

السنوات	القيمة المضافة للخدمات (مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ(%)	معدل نمو قطاع الخدمات(%)	السنوات	القيمة المضافة الخدمات(مليار دج)	نسبة القيمة المضافة في ن م إ(%)	معدلنمو قطاع الخدمات(%)
2000	842,68	32,9	/	**2011**	5311,4	36,40	12,5
2001	921,79	35,5	5,8	**2012**	5935,3	36,61	10,6
2002	1004,16	36,2	8,3	**2013**	6400,8	38,45	11,8
2003	1112,22	34,3	8,7	**2014**	6906,4	41,5	12,5

2004	1303,18	33,5	11,7	**2015**	7403,6	44,62	8,9
2005	1518,93	30,4	9	**2016**	7900,9	45,10	4,4
2006	1698,13	29,60	9,6	**2017**	8235,5	43,7	4,3
2007	1933,21	30,9	13,3	**2018**	8482,2	41,5	6,4
2008	3188,5	30,9	16,8	**2019**	8707,2	42,5	4,9
2009	3546,3	38,5	15,1	**2020**	8181,9	44,5	8,7-
2010	4173,4	37,4	13	**2021**	8853	40,2	16,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء WWW.ONS.DZ

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري لسنوات 2005 إلى غاية 2022.

التقارير السنوية للمجلس الوطني للمحاسبة لسنوات 2012- 2021

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(11) والشكل رقم(18) المرافق له أن نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي نسب معتبرة خلال الفترة 2000-2021 ويتبين أنها حافظت على البقاء عند نفس المجال بين القيمتين 30,4%و38,45% خلال سنوات 2000-2013، وارتفعت نسبتها لتنحصر بين 40,2% و45,10% فترة 2014-2021.

بينما يظهر أن معدلات نمو قطاع الخدمات هي معدلات تراوحت بين 5,8% كأدنى معدل نمو سنة 2001 و8,10% كأحسن معدل نمو سنة 2014.

وعموما فإن الاتجاه العام يشير إلى أهمية مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني وهو ما يؤكد معطيات الجدول رقم (16) التي أظهرت الارتفاع المتزايد للقيم المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(18): معدل نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2000-2021

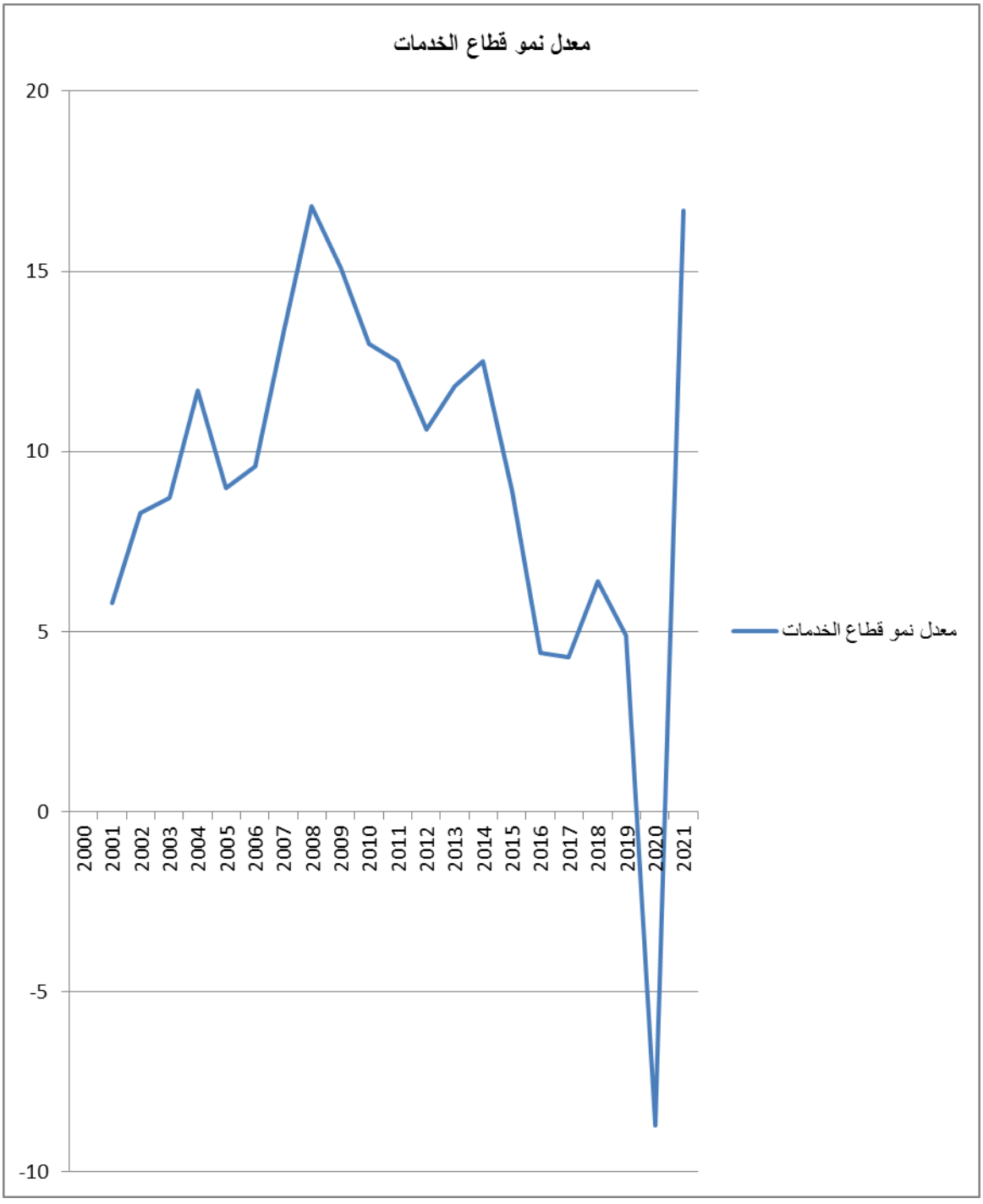

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11)

المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع العائلي في الجزائر

مر القطاع العائلي في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا، حيث كان قطاع نسبة الأمية والبطالة فيهمرتفعة فيه، إضافة إلى النقص في الرعاية الصحية بسبب ما خلفه الاحتلال، لتبدأ الجزائر مرحلة البناء والتشييد لمختلف المرافق العمومية من مستشفيات ومدارس وجامعات ومصانع للنهوض بالقطاع

الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي يحسن من الوضعية الاجتماعية الجزائري، فانتهجت سياسة مجانية التعليم بمختلف مراحله ومجانية العلاج للقضاء على الثالوث الأسود في الجزائر(الفقر، الأمية، المرض)،وتمكنت الجزائر من تخفيض نسب الأمية إلى أقل من 10%لتنتقل من 85% سنة 1962 إلى 7,94% سنة 2021[1]، كما عرف هذا القطاع تحسن ملحوظ في المستوى المعيشي خاصة خلال الفترة 2000-2021، وانخفاض معدلات البطالة إلى 10%، وزيادة نمو سكان الجزائر ب 14 مليون نسمة، مما أدى ارتفاع عدد التلاميذ المقيدين في مختلف مراحل التعليم من التحضيري إلى الجامعي، وانخفاض معدل الفقر ليبلغ 3,8% سنة 2021، وفي هذا المبحث سنتطرق لخصائص القطاع العائلي في الجزائر ومؤشراته التي لها علاقة بموضوع دراستنا.

المطلب الأول:خصائص القطاع العائلي على مستوى المؤشرات المرتبطة بالسكان

سيتم إبراز المؤشرات المرتبطة أيضا بالسكان من خلال بعض المؤشرات ذات العلاقة كالآتي:

أولا-تطور سكان الجزائر خلال الفترة 2000-2021

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2021 نمو سكاني كبير إذ انتقل عدد سكانها من 30 مليون نسمة سنة 2000 إلى أزيد من 44 مليون سنة 2021، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (12) : تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	عدد السكان (م.ن)	معدل نمو السكان (‰)	عدد الولادات الحية (ألف مولود)	عدد الوفيات (ألف وفاة)	السنوات	عدد السكان (م. ن)	معدل نمو السكان (‰)	عدد الولادات الحية (ألف م)	عدد الوفيات (ألف وفاة)
2000	30,416	14,8	589	140	**2011**	36,717	20,4	909,563	162
2001	30,879	15,5	619	141	**2012**	37,495	21,6	978	170
2002	31,357	15,3	617	138	**2013**	38,297	20,7	963	168
2003	31,848	15,8	649	145	**2014**	39,114	21,5	1014	174
2004	32,364	16,3	669	141	**2015**	39,963	21,5	1040	183
2005	32,906	16,9	703	147	**2016**	40,836	21,7	1067	180
2006	33,481	17,8	739	144	**2017**	41,721	20,9	1060	190
2007	34,096	18,6	783	149	**2018**	42,577	19,9	1038	193
2008	34,591	19,2	817	153	**2019**	42,71	23,3	/	198
2009	35,268	20,3	849	159	**2020**	43,45	22,4	992	236
2010	35,978	20,4	888	157	**2021**	44,6	21,5	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

[1]- الديوان الوطني لمحو الأمية 2021.

والشكل رقم (19) يوضح ذلك

الشكل رقم (19): رسم بياني يوضح تطور نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

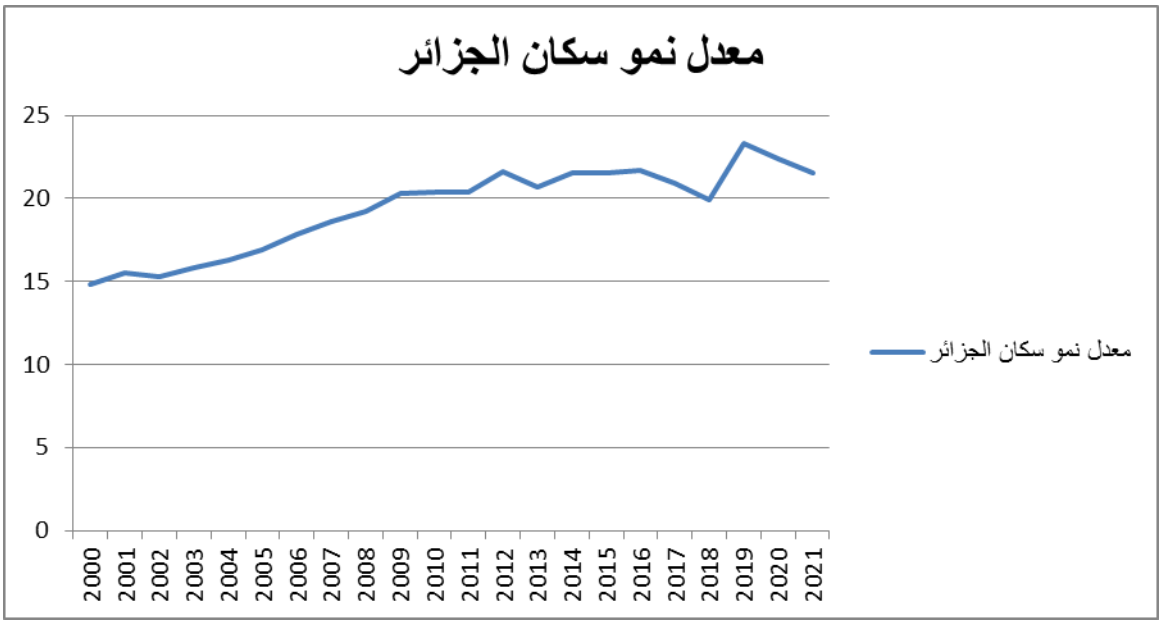

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(12)

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن معدل نمو السكان طبيعيا في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021 بلغ في المتوسط 21,02‰، حيث سجلت أعلى زيادة سنة 2019 والتي بلغت: 23,3‰، أما أدنى زيادة فقد سجلت سنة 2000 وقدرت ب: 14,8‰، كما نلاحظ أن عدد الولادات الحية قد تراوح بين 589ألف ولادة حية سنة 2000 إلى 1067 ألف ولادة حية سنة 2018، لتنخفض إلى 992 ألف سنة 2020، بينما عدد الوفيات كان بين 140 ألف وفاة سنة 2011 و236ألف وفاة سنة 2020.

وتعود أسباب هذه النتائج إلى عدة عوامل نذكر منها[1]:

- تحسن المستوى المعيشي وارتفاع معدل الرعاية الصحية خاصة لدى الأطفال؛
- ارتفاع معدلات الزواج خلال هذه الفترة حيث بلغت من السكان البالغين سن الزواج؛
- ارتفاع معدل الخصوبة من معدل 2,1% سنة 2010 إلى 2,9% سنة 2020.

ثانيا: التركيبة السكانية للجزائر بين 2000 – 2021

يوضح الجدول أدناه التركيبة السكانية للجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2021.

[1] صندوق النقد العربي 2022، مرجع سابق ص350.

جدول رقم(13): نسب توزيع سكان الجزائر على الفئات العمرية خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
15-0	33,81	32,79	31,77	30,71	29,76	28,9	28,38	27,76	28,08	28,16	27,75
40-15	45,12	45,68	46,24	46,77	47,18	47,48	47,47	47,5	46,79	46,67	46,11
60-40	14,24	14,69	15,04	15,44	15,9	16,36	16,81	17,3	17,73	16,06	18,40
أكبر من 60سنة	6,72	6,83	6,94	7,06	7,15	7,25	7,33	7,4	7,4	7,41	7,73
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
15-0	27,71	27,86	28,07	28,4	28,8	29,26	29,73	30,12	30,44	**29,58**	/
40-15	45,7	45,18	44,41	43,69	42,85	41,99	41,09	40,21	39,36	**40**	/
60-40	18,67	18,9	19,13	19,36	19,57	19,79	20,02	20,3	20,66	20,33	/
أكبر من 60سنة	7,92	8,11	8,31	8,5	8,69	8,89	9,1	9,29	9,52	9,17	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

والشكل رقم (20 يوضح ذلك.

الشكل رقم(20):نسب توزيع سكان الجزائر على الفئات العمرية 2000-2021

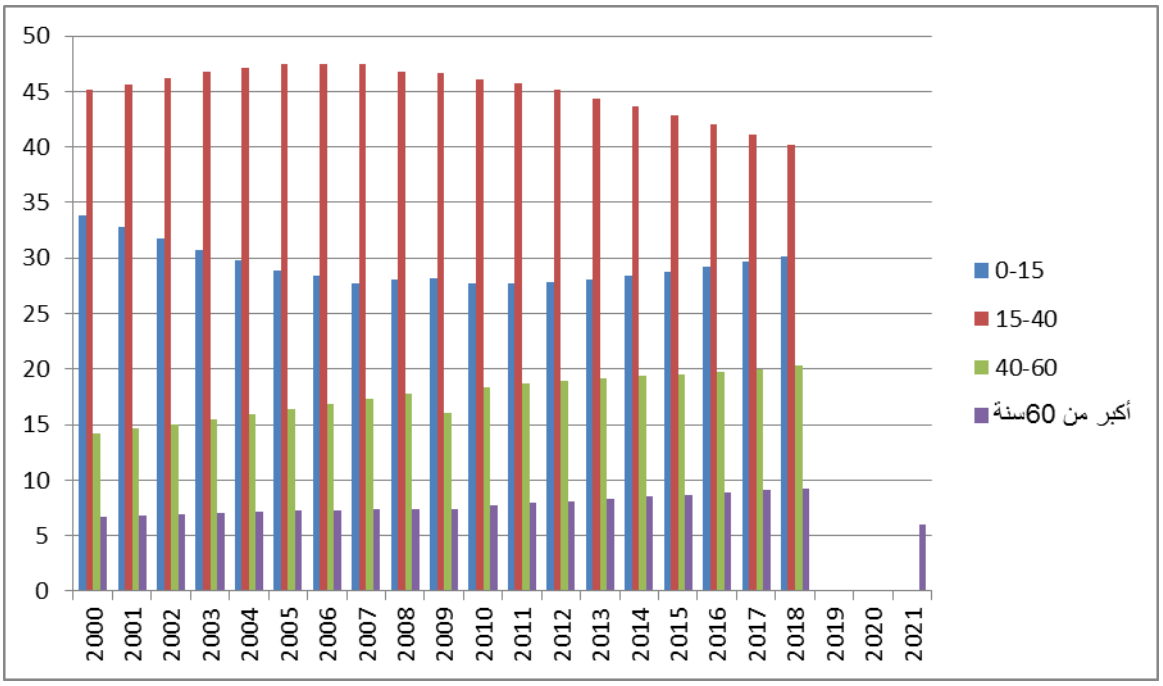

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(13)

من خلال الجدول رقم(13) نلاحظ أن نسبة سكان الجزائر الذين تقل أعمارهم عن سن 15 سنة بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة 29,41% ويرجع ذلك للنمو السكاني الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبة الولادات سنويا أكثر من مليون مولود جديد، بينما كانت النسبة المتوسطة للسكان

الذين يبلغون سن العمل 62,59%(سنة15-60 سنة) وهو ما يفسر الطلب المتزايد على مناصب العمل، والقيد في التعليم العالي كما يعتبر قوة عاملة يمكن للاقتصاد استغلالها لتنفيذ برامجه.

المطلب الثاني: خصائص القطاع العائلي على مستوى المؤشرات المرتبطة بالتعليم لمختلف الأطوار

لقد بذلت الجزائر جهوداً كبيرة منذ الاستقلال من أجل النهوض بقطاع التعليم بمختلف مستوياته ببناء وتشييد المدارس والجامعات وخصصت ميزانيات كبيرة من أجل ضمان التعليم لأبنائها وتخفيض معدلات الأمية الكبيرة التي خلفها الاستعمار، وفي بداية الألفية الثانية بدأت نتائج الاستثمار في التعليم بمختلف مراحله تظهر جليا فقد أصبحت الجزائر يتخرج منها عدد كبير من الطلبة الجامعيين بمختلف التخصصات، مما ساهم تحسين الخدمات وتحسينها خاصة الصحية والتعليمية والإدارية، وفي هذا المطلب سنتطرق لتطور الطلب على مقاعد الدراسة في مختلف المراحل الدراسية لان تلميذ اليوم في الابتدائي بعد عشرة سنوات سيصبح مقيد في الجامعات.

أولا تطور الطلب على مقاعد الدراسة للتعليم قبل الجامعي خلال الفترة 2000-2021

ينقسم نظام التعليم في الجزائر إلى تعليم قبل الجامعي وتعليم عالي، والتعليم قبل الجامعي ينقسم إلى ثلاثة مراحل رئيسية: تعليم ابتدائي تكون فيه سنوات الدراسة 5 سنوات تختتم بامتحان في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي للانتقال إلى مرحلة التعليم المتوسط والذي تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات ويجتاز التلاميذ في نهايته امتحان شهادة التعليم المتوسط التي تمكنهم من الانتقال إلى مرحلة التعليم الثانوي حيث يكون أمام التلاميذ الملتحقين بهذه المرحلة عدة خيارات لاختيار الشعب التي يريدون فيها إكمال مسارهم الدراسي(شعب علمية – شعب أدبية- شعب تقنية) تكون مدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات يجتاز في نهايتها التلاميذ امتحان شهادة البكالوريا التي تسمح لهم بعد النجاح فيها الالتحاق بالتعليم العالي (الجامعي)، وعرفت الجزائر تزايد ملحوظ في عدد التلاميذ المقيدين في مختلف المراحل الدراسية، خاصة مرحلة التعليم الابتدائي التي أصبح القيد فيها إجباري إلى غاية سن 16 سنة.[1]

1-تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي للفترة 2000-2021:

يوضح الجدول أدناه تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية خلال الفترة 2000-2021

جدول رقم(14):تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي للفترة 2000-2021

السنوات الدراسية	عدد التلاميذ المسجلين	معدل نمو التلاميذ االمسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد التلاميذ المسجلين	معدل نمو التلاميذ المسجلين(%)
2001/2000	4720950	2,6-	**2012/2011**	3429361	2,43
2002/2001	4691870	0,62-	**2013/2012**	3580481	4,22
2003/2002	4612574	1,72-	**2014/2013**	3730460	4,02

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، المادة 12، العدد 04، ص 9.

2004/2003	4507703	2,32-	**2015/2014**	3886773	4,02
2005/2004	4361744	3,34-	**2016/2015**	4081546	4,77
2006/2005	4196580	3,9-	**2017/2016**	4231556	3,54
2007/2006	4078954	2,88-	**2018/2017**	4373454	3,27
2008/2007	3931874	3,74-	**2019/2018**	4373459	0,0001
2009/2008	3247258	21,08-	**2020/2019**	4669417	6,34
2010/2009	3307910	1,83	**2021/2020**	4789383	2,5
2011/2010	3345885	1,13	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد التلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية قد انتقل من4720950 تلميذ سنة 2001/2000 إلى 4789383 تلميذ سنة 2021/2020 ويرجع ذلك إلى:

- إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته إلى غاية سن 16 سنة؛
- زيادة معدل الولادات بحوالي 2% سنويا؛
- ارتفاع عدد المدارس الابتدائية في الجزائر حيث بلغت:19308 ابتدائية خلال الموسم الدراسي 2020/2019[1]؛
- زيادة عدد أساتذة التعليم الابتدائي اذ بلغ عددهم : 205848 أستاذ تعليم ابتدائي[2]؛
- ويرجع تسجيل تراجع في عدد التلاميذ المقيدين في بعض المواسم الدراسية إلى: التسرب المدرسي الذي قدر سنة 2021 ب: 0,11%.[3]

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، "**نشرية خاصة بالمؤشرات الرئيسية لقطاع التربية الوطنية**" العدد رقم 915، ص 1 سنة 2020.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات مرجع سابق، ص 1 سنة 2020.

[3] وزارة التربية الوطنية الجزائرية

شكل رقم (21):رسم بياني لتطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي للفترة 2000-2021

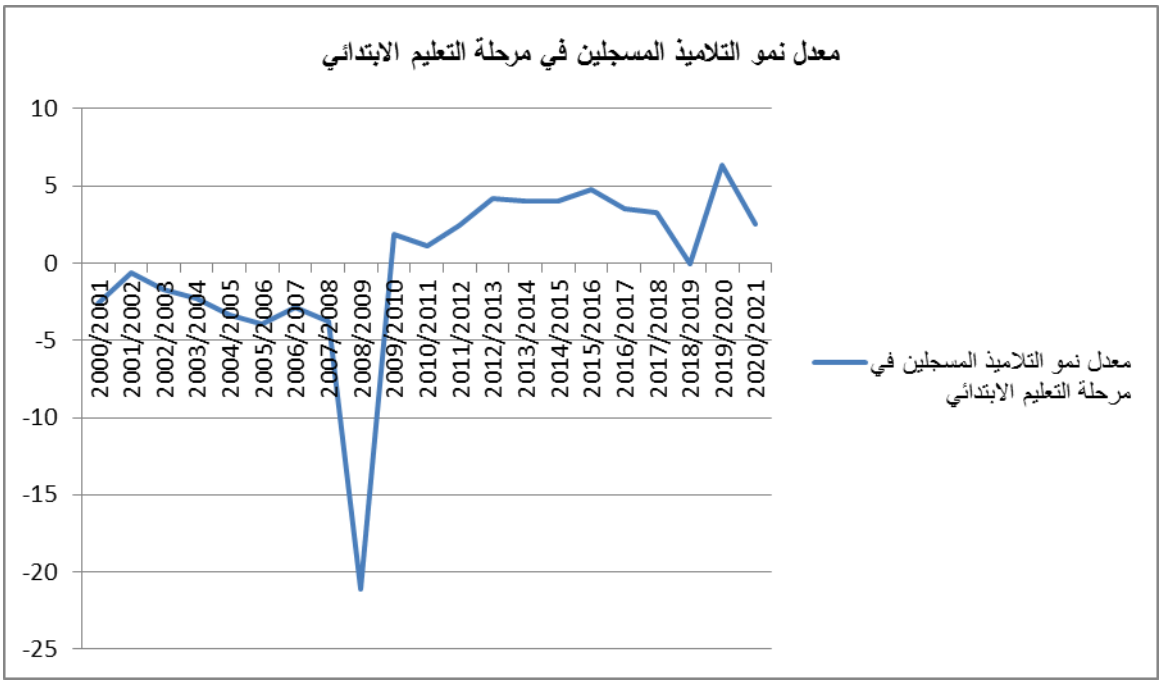

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14)

2- تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط للفترة 2000-2021:

يوضح الجدول أدناه تطور عدد التلاميذ المقيدين في مرحلة التعليم المتوسط للفترة 2000-2021

جدول رقم(15):تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط للفترة2000-2021

السنوات الدراسية	عدد التلاميذ المسجلين	معدل نمو التلاميذ االمسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد التلاميذ المسجلين	معدل نمو التلاميذ المسجلين(%)
2001/2000	2015370	5,90	**2012/2011**	2921331	-2,02
2002/2001	2116087	4,75	**2013/2012**	2647500	-10,34
2003/2002	2186338	3,21	**2014/2013**	2605540	-1,61
2004/2003	2221328	1,57	**2015/2014**	2759994	5,60
2005/2004	2256232	1,54	**2016/2015**	2614393	-5,56
2006/2005	2221328	1,57	**2017/2016**	2685827	2,66
2007/2006	2443177	9,08	**2018/2017**	2811648	4,47
2008/2007	2595748	5,87	**2019/2018**	2979737	5,6
2009/2008	3158117	17,80	**2020/2019**	312275	4,6
2010/2009	3052523	3,46-	**2021/2020**	3313448	5,75
2011/2010	2980325	2,42-	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

الشكل رقم (22) يوضح ذلك

شكل رقم (22): رسم بياني لتطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط للفترة 2000-2021

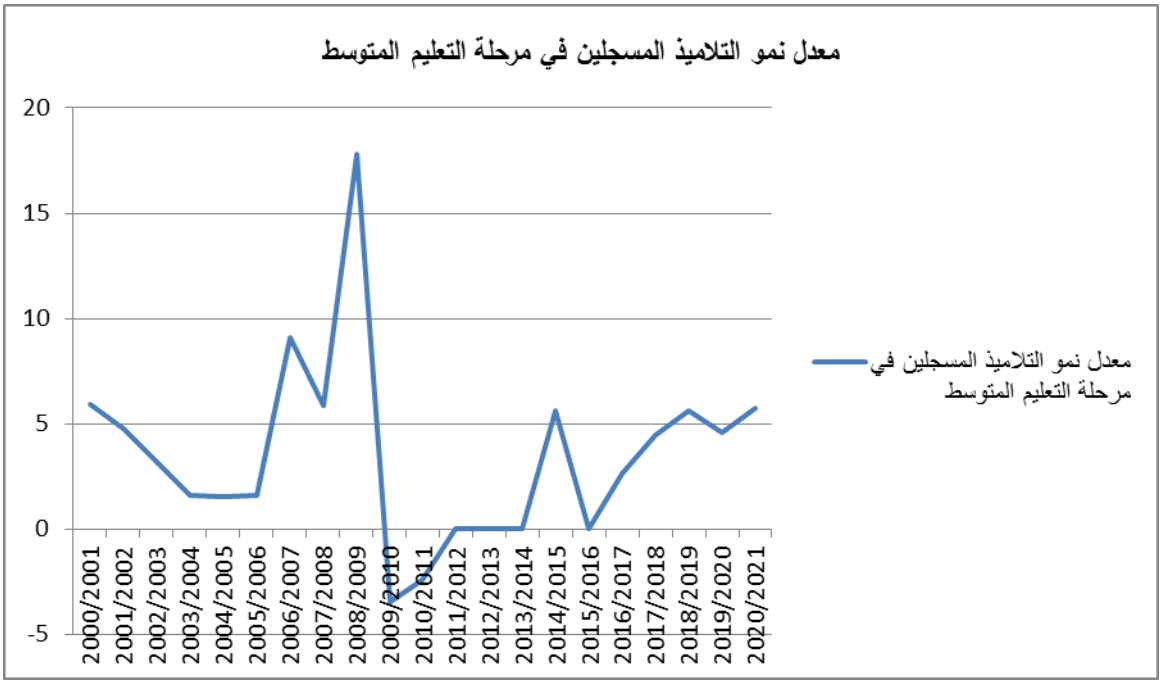

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15)

من خلال الجدول رقم (15) والشكل المرفق له نلاحظ أن معدلات القيد في مرحلة التعليم المتوسط في الجزائر قد عرفت استقرار خلال فترة الدراسة 2000-2021 حيث تراوحت بين مليونين تلميذ سنة 2000 وأكثر من ثلاث ملايين سنة 2021 ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي، وكذا تزايد عدد المؤسسات البيداغوجية ليبلغ عددها 5630 متوسطة في الموسم الدراسي 2020/2019[1]، بمجموع 162733 أستاذ تعليم متوسط،[2] رغم ذلك تبقى معدلات التسرب المدرسي في هذه المرحلة مرتفعة حيث تم تسجيل معدل تسرب في مرحلة التعليم المتوسط قدر ب 2%خلال الموسم الدراسي 2020/2019.لأسباب عديدة منها: انخفاض متوسط دخل الفرد الجزائري اذ بلغ256,94دولار شهريا خلال سنة 2020، احتلت الجزائر المرتبة 97 عالميا و13 عربيا وفقا لمؤشر " نومبيو ".

3-تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي للفترة 2000-2021

الجدول أدناه يوضح تطور عدد التلاميذ المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

[1] الديوان الوطني للإحصائيات،"**نشرية خاصة بالمؤشرات الرئيسية لقطاع التربية الوطنية**" العدد رقم 915، ص 1 سنة 2020.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات ص 1 سنة 2020.

جدول رقم (16): تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي للفترة 2000-2021

السنوات الدراسية	عدد التلاميذ المسجلين	معدل نمو التلاميذ االمسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد التلاميذ المسجلين	معدل نمو التلاميذ المسجلين(%)
2001/2000	975862	5,52	**2012/2011**	1263097	5,08
2002/2001	1041047	6,26	**2013/2012**	1497875	15,67
2003/2002	1095730	5	**2014/2013**	1499740	0,12
2004/2003	1122395	2,37	**2015/2014**	1526779	1,77
2005/2004	1123123	0,06	**2016/2015**	1378860	-10,72
2006/2005	1175731	4,47	**2017/2016**	1286808	-7,15
2007/2006	1035863	13,50-	**2018/2017**	1227055	-4,87
2008/2007	974748	6,27-	**2019/2018**	1222673	0,36-
2009/2008	974736	0,001-	**2020/2019**	1262641	3,16
2010/2009	1171180	16,77	**2021/2020**	1477187	14,52
2011/2010	1198888	2,31	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

والشكل التالي يوضح ذلك

شكل رقم (23): رسم بياني لتطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي للفترة 2000-2021

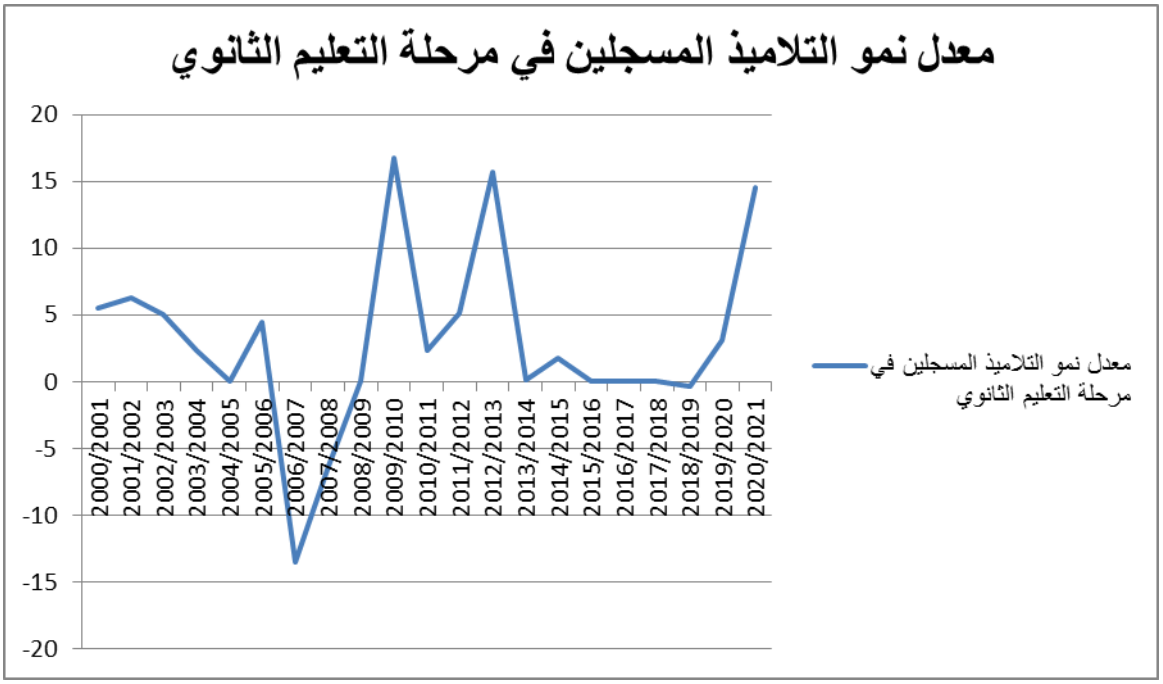

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل المرفق له نلاحظ أن معدلات القيد في مرحلة التعليم الثانوي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2021 تراوحت بين 97582 تلميذ سنة 2000 وأكثر من مليون و477ألف تلميذ سنة 2021 ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط، وكذا تزايد عدد المؤسسات البيداغوجية ليبلغ عددها 2488ثانوية في الموسم الدراسي 2020/2019[1]، بمجموع 104585أستاذ تعليم ثانوي،[2] رغم ذلك تبقى معدلات التسرب المدرسي في هذه المرحلة مرتفعة حيث تم تسجيل معدل تسرب في مرحلة التعليم المتوسط قدر ب 2%خلال الموسم الدراسي 2020/2019.لأسباب عديدة منها: انخفاض متوسط دخل الفرد الجزائري اذ بلغ 256,94 دولار شهريا خلال سنة 2020، احتلت الجزائر المرتبة 97 عالميا و 13 عربيا وفقا لمؤشر " نومبيو ".

ثانيا: تطور عدد الطلبة الملتحقين بمرحلة التعليم العالي:

1-تطور عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي التابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

في هذه الجزئية سنتطرق لعدد الطلبة المقيدين في مختلف مرحل التعليم العالي التابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

1-1 تطور عدد الطلبة النظاميين المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021

الجدول الاتي يوضح عدد الطلبة النظاميين المسجلين في مرحلة التدرج

جدول رقم (17): تطور عدد الطلبة النظاميين المسجلين في مرحلة التدرج للفترة2000-2021

السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)
2001/2000	466100	-	**2012/2011**	-	-
2002/2001	543900	14,30	**2013/2012**	1124434	3,00
2003/2002	590000	7,81	**2014/2013**	1119515	0,44
2004/2003	623000	5,29	**2015/2014**	1165040	3,90
2005/2004	721800	13,69	**2016/2015**	1315744	11,45
2006/2005	743100	2,86	**2017/2016**	1356081	2,97
2007/2006	820700	9,45	**2018/2017**	1447064	6,28
2008/2007	952100	13,80	**2019/2018**	1700000	14,87
2009/2008	1048900	9,23	**2020/2019**	1810000	6,07

[1] الديوان الوطني للإحصائيات،"**نشرية خاصة بالمؤشرات الرئيسية لقطاع التربية الوطنية**" العدد رقم 195، ص 1 سنة 2020.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات،"**نشرية خاصة بالمؤشرات الرئيسية لقطاع التربية الوطنية**" العدد رقم 915، ص 1 سنة 2020.

2010/2009	1034300	1,41-	**2021/2020**	1696000	6,72-
2011/2010	1077900	4,04	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(24): رسم بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021

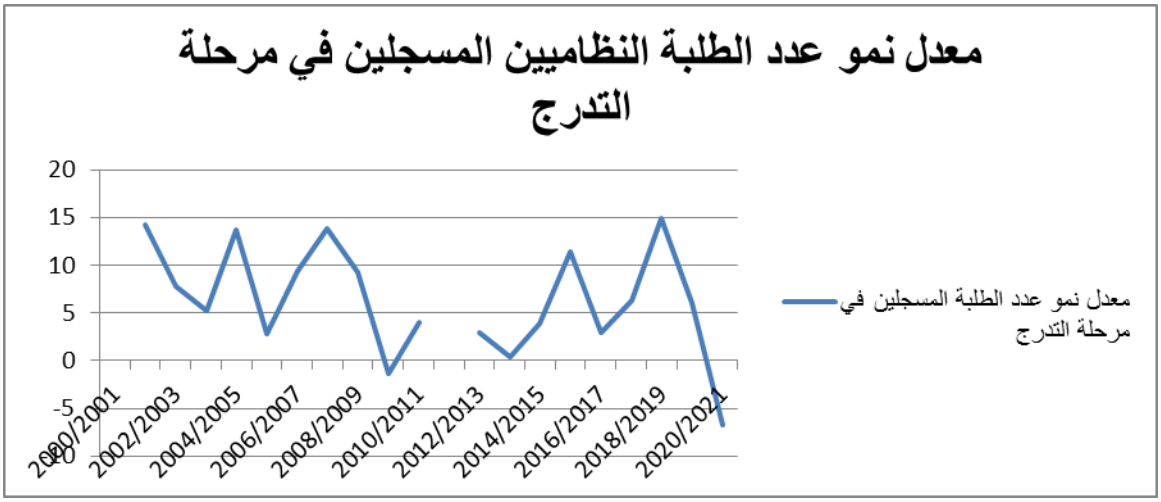

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17)

من خلال الجدول رقم (17) والشكل المرفق له نلاحظ أن عدد الطلبة المقيدين في الجامعات في مرحلة التدرج قد بلغ مليون و696ألف طالب خلال الموسم الجامعي 2021/2020 قد بلغ أكثر من مليون و600ألف طالب، بعدما كان عدد المقيدين466 ألف طالب في الموسم الجامعي 2001/2000 ويرجع ذلك إلى:

- ✓ ارتفاع نسب الناجحين في شهادة البكالوريا مقارنة بسنوات التسعينات وبداية الألفين فقد بلغت نسبة النجاح في شهادة البكال وريا55,33% سنة2020[1] وتخفيض معدل النجاح فيها إلى 20/9 خلال سنة 2020 بعدما كان 20/10 في سنوات سابقة نظرا للظروف الصحية التي خلفها وباء كورونا على الجزائر والعالم، وظهور الدروس الخصوصية التي ساعدت كثيرا في ارتفاع عدد الناجحين في شهادة البكالوريا خلال هذه الفترة؛
- ✓ رغبة الشباب في الهجرة بطرق شرعية عن طريق التسجيل في المنح الجامعية التي تفتحها سنويا العديد من جامعات العالم، وكذا العمل في أوروبا يكون أسهل للذين يملكون شهادات جامعية كالطب؛
- ✓ التطور التكنولوجي الكبير في مختلف المجالات التي أصبحت تطلب اليد العاملة المؤهلة والتي تملك شهادة جامعية.

[1]- وزارة التربية الوطنية الجزائرية. http:// www.education.gov.dz

2-1 تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج للفترة 2000-2021

يوضح الجدول التالي عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج.

جدول رقم (18): تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة مابعد التدرج للفترة 2000-2021

السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	معدل تطور الطلبة المسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	معدل تطور الطلبة المسجلين(%)
2001/2000	22500	-	**2012/2011**	-	-
2002/2001	26100	13,79	**2013/2012**	67671	-
2003/2002	26300	0,76	**2014/2013**	70734	4,33
2004/2003	20200	30,19-	**2015/2014**	76510	7,55
2005/2004	33700	40,05	**2016/2015**	76961	0,6
2006/2005	37700	10,61	**2017/2016**	76202	-0,99
2007/2006	43400	13,13	**2018/2017**	76921	0,93
2008/2007	48700	10,88	**2019/2018**		
2009/2008	54900	11,29	**2020/2019**		
2010/2009	59000	6,95	**2021/2020**		
2011/2010	60800	2,96	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

الشكل التالي يوضح تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج

الشكل رقم (25): رسم بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج للفترة 2000-2021

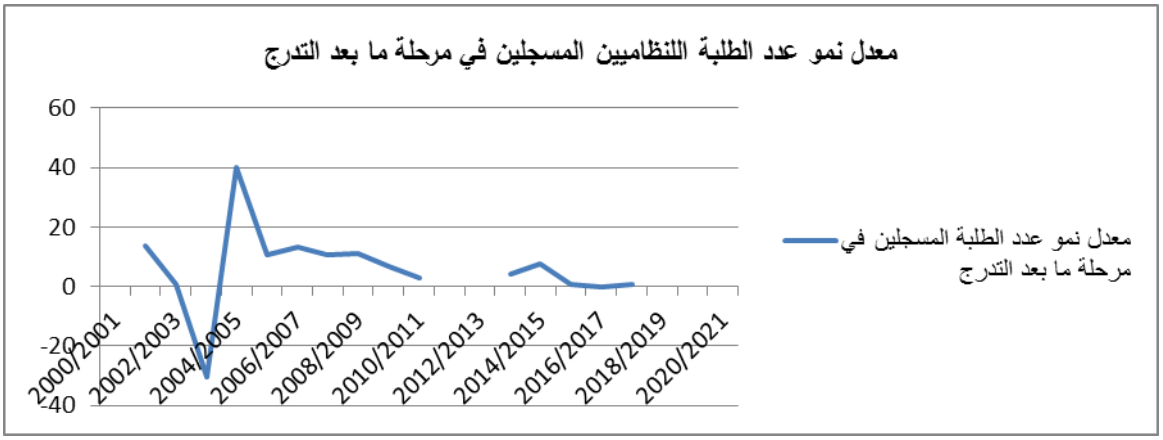

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18)

من خلال الجدول رقم (18) والشكل المرفق له نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج انحصر بين 22500 طالب 2000 وأكثر من 76ألف طالب سنة 2021 ويرجع ذلك إلى تطبيق نظام

ل م د وارتفاع عدد الطلبة الملتحقين بالتكوين في طور الدكتوراه، إذ بلغ عدد طلبة الدكتوراه الجدد 7500 طالب سنة 2020، في مختلف التخصصات.

1- 3: تطور عدد الطلبة المسجلين في جامعة التكوين المتواصل للفترة 2000-2021

جامعة التكوين المتواصل هي جامعة تهتم بالتعليم عن بعد والتعليم المستمر لمختلف الفئات الاجتماعية.

- ✓ **تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج للفترة 2000-2021**

يوضح الجدول أدناه تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج

جدول رقم(19): تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج للفترة 2000-2021

السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين قبل التدرج	معدل نمو الطلبة االمسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)
2001/2000	33000	-	**2012/2011**	-	-
2002/2001	23200	42,24-	**2013/2012**	33124	-
2003/2002	28200	17,73	**2014/2013**	38506	13,97
2004/2003	28700	1,74	**2015/2014**	48505	20,61
2005/2004	23200	23,70-	**2016/2015**	53505	9,34
2006/2005	22900	1,31-	**2017/2016**	73198	26,90
2007/2006	27600	17,02	**2018/2017**	/	/
2008/2007	29800	7,38	**2019/2018**	/	/
2009/2008	35100	15,10	**2020/2019**	/	/
2010/2009	29400	19,38-	**2021/2020**	/	/
2011/2010	29300	0,34-	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم(26): رسم بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج للفترة 2000-2021

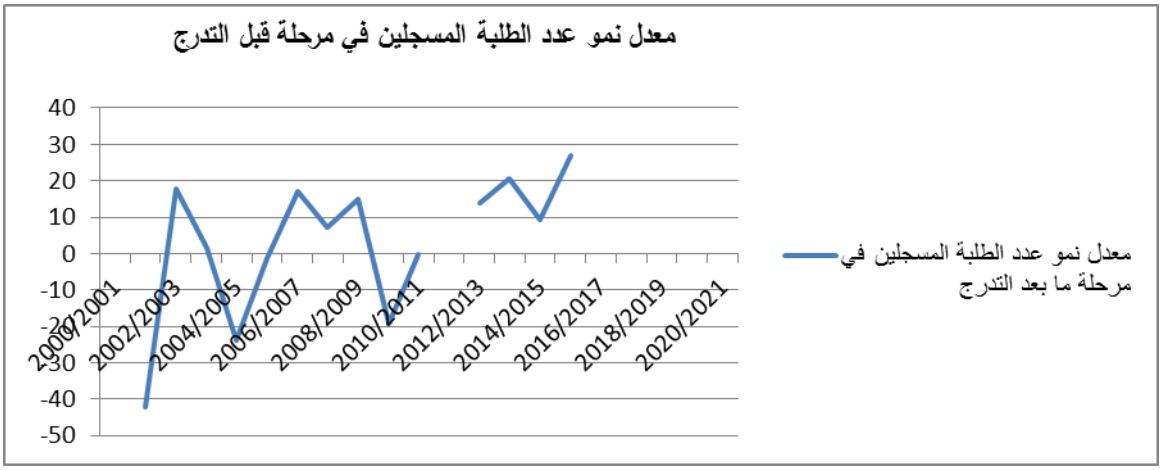

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20)

من خلال الجدول رقم (19) والشكل المرفق له نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في مرحلة قبل التدرج في جامعة التكوين المتواصل قد ارتفع من 33ألف طالب سنة 2000 إلى أكثر من 73ألف طالب سنة 2018، وهو راجع إلى طبيعة التعليم في هذه الجامعة خاصة أنها تقدم دروس ليلية لطلبتها ولا تشترط الحصول على شهادة البكالوريا للتسجيل فيها بل تطلب إثبات مستوى السنة الثالثة ثانوي فقط.

✓ **تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021**

يوضح الجدول أدناه عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل

جدول رقم (20):تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021

السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)
2001/2000	19800	-	**2012/2011**	-	-
2002/2001	24800	20,16	**2013/2012**	60474	-
2003/2002	30200	17,88	**2014/2013**	55229	-9,50
2004/2003	34600	12,71	**2015/2014**	47924	-15,24
2005/2004	36400	4,94	**2016/2015**	48939	2,07
2006/2005	36900	1,35	**2017/2016**	53276	8,14
2007/2006	37400	1,33	**2018/2017**	70170	24,07
2008/2007	42600	12,20	**2019/2018**	/	/
2009/2008	45800	6,98	**2020/2019**	/	/
2010/2009	51000	10,19	**2021/2020**	/	/
2011/2010	50000	2-	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم(27): تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021

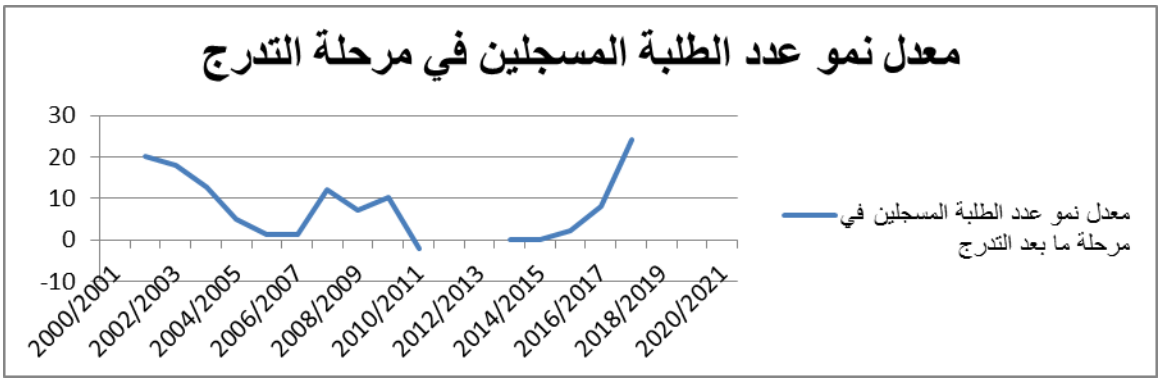

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(20)

من خلال الجدول رقم (20) والشكل المرفق له نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في جامعات التكوين المتواصل خلال الفترة 2000-2021 انحصر بين 19ألف طالب و 70 ألف طالب، ويرجع ذلك لزيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم العالي خاصة للأشخاص الذين يريدون تحسين مستوياتهم الدراسية، وليس لهم الوقت الكافي للالتحاق بمقاعد الدراسة في الجامعات النظامية لالتزاماتهم المهنية والأسرية فإن هذا النوع من التعليم العالي يكون أنسب لهم وأكثر ملاءمة.

2-تطور عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بعض الوزارات في الجزائر تمتلك مدارس خاصة للتكوين فيها في تخصص معين ومثال ذلك المدرسة الوطنية للضمان الاجتماعي، وكذا مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

جدول رقم (21): تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021

السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين في التدرج	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)	السنوات الدراسية	عدد الطلبة المسجلين	معدل نمو الطلبة المسجلين(%)
2001/2000	7566	-	2012/2011	-	-
2002/2001	6828	10,80-	2013/2012	22188	-
2003/2002	7792	12,37	2014/2013	13766	-61,18
2004/2003	7688	1,35-	2015/2014	18509	25,62
2005/2004	8252	6,83	2016/2015	17859	-3,64
2006/2005	9018	8,49	2017/2016	17736	-0,70
2007/2006	9455	4,62	2018/2017	17267	-2,71
2008/2007	11277	16,15	2019/2018	/	/
2009/2008	12722	11,35	2020/2019	/	/
2010/2009	16606	23,38	2021/2020	/	/
2011/2010	18141	8,46	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

ويعكس الشكل الاتي هذا التطور.

الشكل رقم (28): رسم بياني لتطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج للفترة 2000-2021

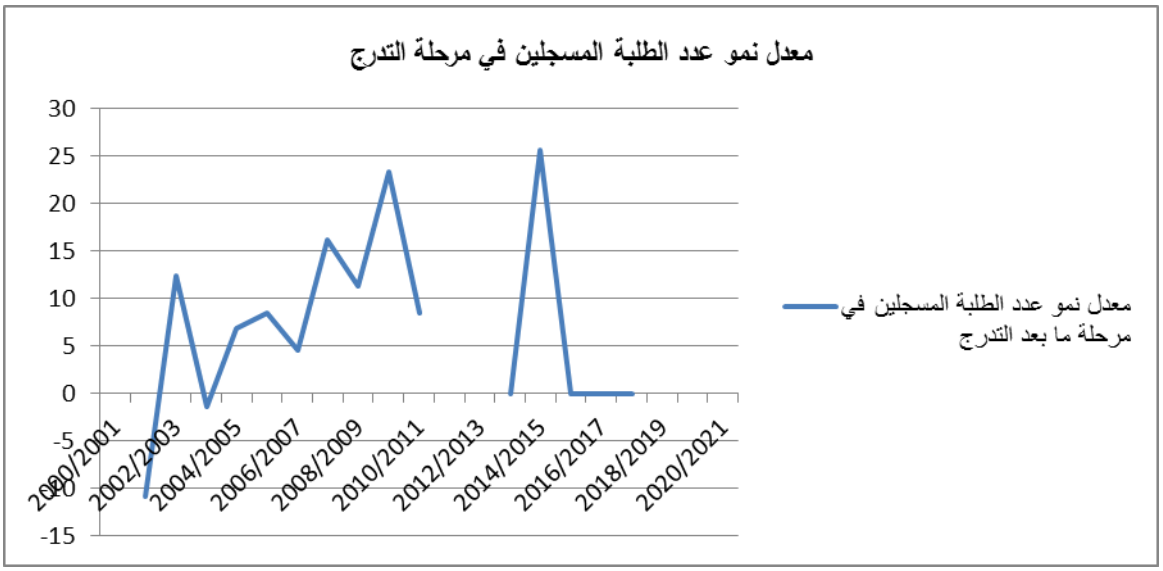

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (21)

من خلال الجدول رقم (21) والشكل المرفق له نلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج في التعليم العالي خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انحصر بين قيمتي 13ألف طالب و22ألف طالب خلال سنتي 2013/2012 و2014/2013، بينما تميزت بقيت السنوات بالاستقرار في حدود 17ألف طالب سنويا ويرجع ذلك إلى طبيعة الهيئات التابعين لها كمدرسة الضرائب بالقليعة ومدرسة الضمان الاجتماعي وغيرها، والتي تكون فيها مناصب التوظيف مضمونة لكل طالب مسجل فيها، فيكون نمط الالتحاق بها عن طريق الامتحان الكتابي والشفهي.

المطلب الثالث: خصائص القطاع العائلي على مستوى المؤشرات المرتبطة بمعدلات البطالة والاستهلاك، الدخل، الفقر

تعتبر معدلات البطالة والفقر والاستهلاك والدخل من أهم مؤشرات القطاع العائلي.

أولا-معدل البطالة للفترة 2000-2021

يعرف معدل البطالة على أنه عدد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة، بمعنى نسبة مئوية من جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل والذين يوفرون اليد العاملة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم(22): تطور معدل البطالة للفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة (%)	28,89	27,3	/	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة (%)	10	11	9,8	10,6	11,2	9,9	10,5	11,7	11,4	11,5	12,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(29): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

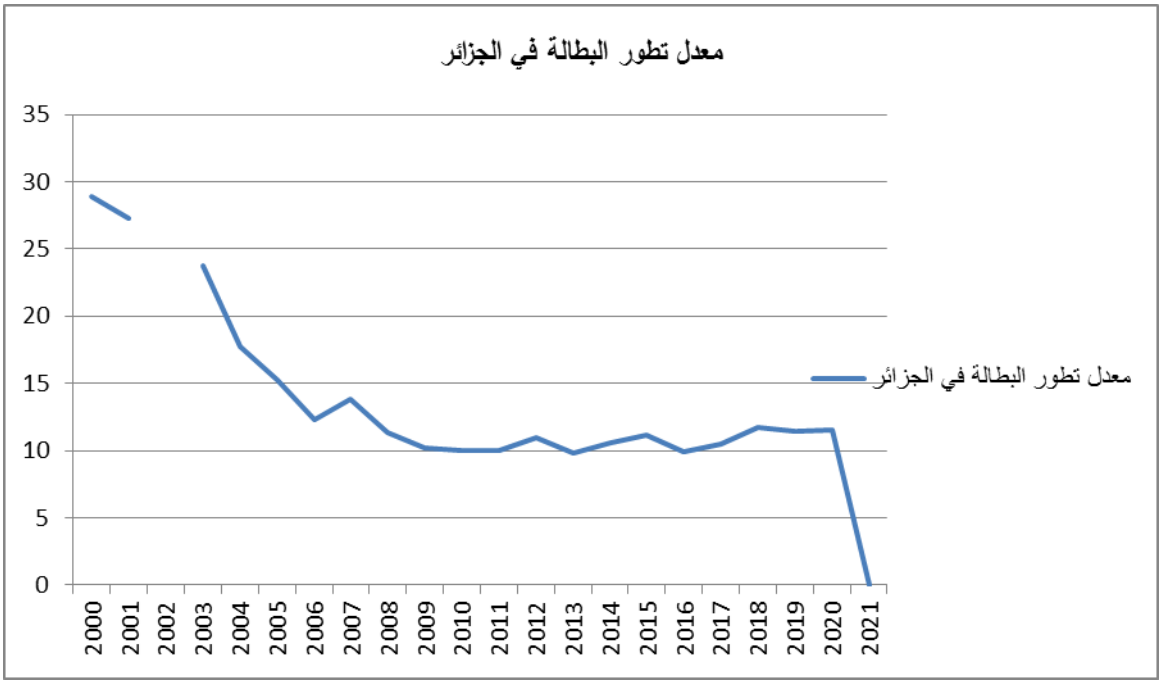

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (22)

من خلال الجدول رقم(22) والشكل المرفق له نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر انخفض من 28,89% سنة 2000 إلى 12,7%سنة 2021، وكان المعدل المتوسط في هذه الفترة 13,21% رغم ذلك تبقى معدلات البطالة في الجزائر مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي المقدر ب6,2%ويرجع ذلك لعدة أسباب:[1]

- زيادة معدل القوة العاملة بسبب تزايد عدد السكان البالغين سن العمل؛
- تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، وارتباطها بسعر النفط لان اقتصاد الجزائر ريعي؛
- تراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية؛
- انخفاض طاقات التشغيل في القطاع الخاص بسبب ضعف بيئة الأعمال، وعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل في هذا القطاع.

[1] دحماني محمد أدرويش، سمير سحنون، **العلاقة بين نمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون أوكن بالنسبة لحالة الجزائر**،مجلة دفاتر اقتصادية، مج 3، ع 1،2012 ، ص 100.

ثانيا-دخل الأسر الجزائرية للفترة 2000-2021

الدخل هو عبارة عن مجموع المداخيل التي يتحصل عليها الفرد مقابل تأدية عمل أو عن طريق المنح الهبات الإعانات وغيرها، ويتكون دخل الأسر الجزائرية حسب التشريع من: الأجور، المنح الهبات.

1- تطور حجم الرواتب والأجور والمنح في الميزانية العامة للفترة 2000-2021

يوضح الجدول أدناه تطور حجم الرواتب والأجور والمنح في نفقات الميزانية العامة.

جدول رقم (23): تطور حجم الرواتب والأجور والمنح في نفقات الميزانية العامة للفترة 2000-2021

السنوات	الرواتب والأجور (مليار دج)	معدل نمو الرواتب والأجور والمنح%	السنوات	الرواتب والأجور (مليار دج)	معدل نمو الرواتب والأجور والمنح%
2000	-	-	**2011**	1468,7	24,6
2001	280,5	21,1	**2012**	1638,6	23,2
2002	294,8	18,6	**2013**	1498,8	24,2
2003	324,5	18,8	**2014**	1643,5	23,1
2004	386,9	20,3	**2015**	1803,6	23,3
2005	416,4	20,2	**2016**	1893	25,7
2006	447,8	18	**2017**	1895,1	24,8
2007	526,2	16,2	**2018**	1850,1	22,5
2008	711	16,5	**2019**	1951.1	22,8
2009	746,6	17	**2020**	1926,4	24,5
2010	1005,3	22	**2021**	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاءWWW.ONS.DZ لسنوات 2000-2021
التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري للفترة 2010-2018

- **تم حساب نسبة تطور الأجور والرواتب بالنسبة لمجموع النفقات في الميزانية العامة للدولة .**

الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (30): رسم بياني لتطور حجم الرواتب والأجور والمنح في الميزانية العامة للفترة 2000-2021

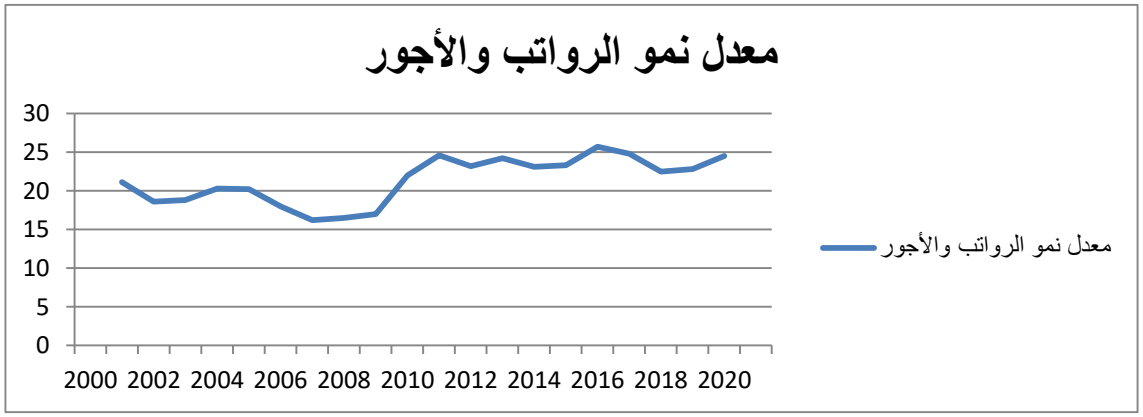

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (23)

من خلال الجدول رقم (23) والشكل المرفق له نلاحظ أن فترة الدراسة من 2000-2020 تميزت بالارتفاع المستمر لقيمة الرواتب والأجور والمنح كما يوضحه الجدول رقم (24) حيث بلغت قيمتها 280,5 مليار دج سنة 2000، لترتفع إلى ما قيمته: 1926,40 مليار دج سنة 2020.

بينما عرفت معدلات نمو الرواتب والأجور والمنح تأرجحاً بين الزيادة والنقصان كانت أدنى نسبة 8,15- %، وأعلى نسبة نمو 35,11 %.

2-تطور دخل الأسر الإجمالي خلال الفترة 2000- 2021

يتكون دخل الأسر الإجمالي حسب تقرير البنك المركزي الجزائري من : الرواتب والأجور، مداخيل العمال المستقلين، دفع التحويلات.

جدول رقم (24): تطور دخل الأسر المتاح للفترة 2000-2021

السنوات	دخل الأسر الإجمالي (مليار دج)	معدل نمو دخل الأسر الإجمالي(%)	السنوات	دخل الأسر الإجمالي (مليار دج)	معدل نمو دخل الأسر الإجمالي(%)
2000	/	/	**2011**	7304	14,53
2001	2141,5	/	**2012**	8294,4	11,94
2002	2301,9	6,96	**2013**	8971,9	7,55
2003	2608,0	11,73	**2014**	9628,5	6,90
2004	2968,0	12,12	**2015**	10221,8	5,80
2005	3299,4	10,04	**2016**	11101,0	7,92
2006	3587,1	8,02	**2017**	11670,2	4,87
2007	4539,5	20,98	**2018**	12152,6	3,97
2008	4785,7	5,14	**2019**	12533,4	3,04
2009	5397,1	11,32	**2020**	12055,6	3,96-
2010	6242,6	13,54	**2021**	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاءWWW.ONS.DZ لسنوات 2000-2020
التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري للفترة 2010-2018

لقد تميزت الفترة 2000-2020 بالارتفاع المستمر لقيمة الدخل الإجمالي للأسر الجزائرية وهو ما يوضحه الجدول رقم (24) حيث بلغت قيمته2141,5 مليار دج سنة 2001، ليرتفع سنة 2020 إلى: 12055,6مليار دج، بينما بلغت نسب معدل نمو دخل الأسر 3,96-% سنة 2020 كأدنى معدل نمو و 20,98% كأعلى معدل سنة 2007، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (31): رسم بياني لتطور دخل الأسر للفترة 2000-2021

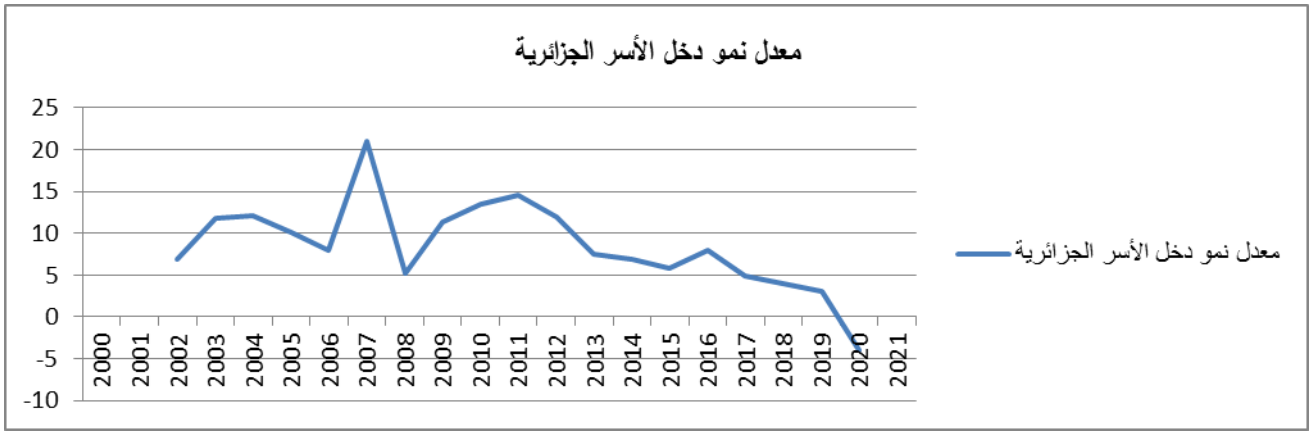

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (24)

ثالثا-تطور حجم الاستهلاك الأسري النهائي ونسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021

يعرف الاستهلاك النهائي للأسر" بأنه مجموع قيمة جميع الإنفاقات على الاستهلاك الفردي والجماعي من السلع والخدمات من قبل الأسر المعيشية المقيمة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية ووحدات الحكومة العامة"[1].

جدول رقم(25): تطور حجم الاستهلاك الأسري النهائي و ونسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021

السنوات	الاستهلاك الأسري النهائي (مليار دج)	نسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي (%)	السنوات	الاستهلاك الأسري النهائي (مليار دج)	نسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي (%)
2000	1714,2	40,9	**2011**	4470,7	36,61
2001	1847,8	43	**2012**	5123,9	37,79
2002	1989,3	43,2	**2013**	5674,4	40,25
2003	2126,3	39,8	**2014**	6167	42,53
2004	2371	37,9	**2015**	6750,03	49,14

[1] تم اقتباس من صفحة الاسكوا على العنوان البريدي التالي:http : //www.uneswa.org/ar/sd-glossary .

2005	2553	33,2	**2016**	7330,5	50,7
2006	2695,6	31,1	**2017**	7913,9	50,1
2007	2963,8	31,1	**2018**	8441,6	48,4
2008	3333,3	29,6	**2019**	8886,40	43,35
2009	3743,9	36,8	**2020**	8828,45	47,78
2010	4115,6	33,6	**2021**		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاءWWW.ONS.DZ لسنوات 2011-2018

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري للفترة 2010-2018.

والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (32): رسم بياني لتطور حجم الاستهلاك الأسري النهائي ونسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021.

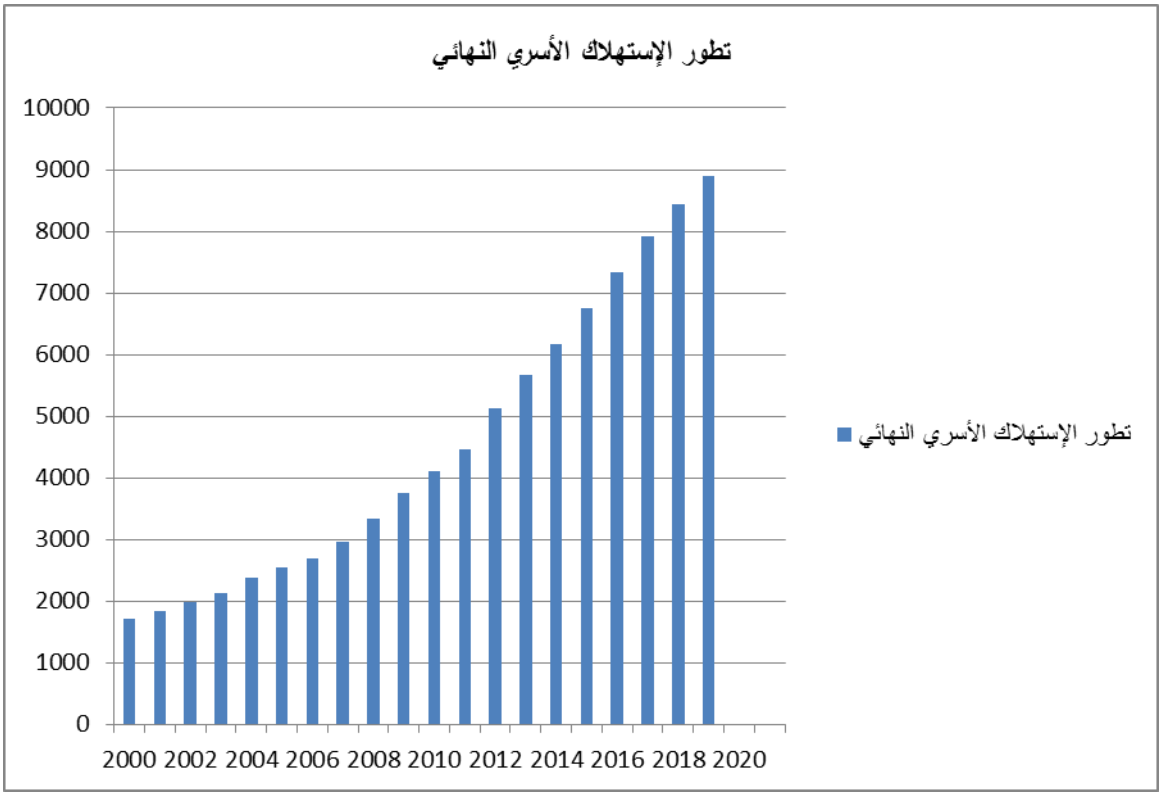

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25)

الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (33): رسم بياني لتطور نسبة الاستهلاك الأسري النهائي في الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021.

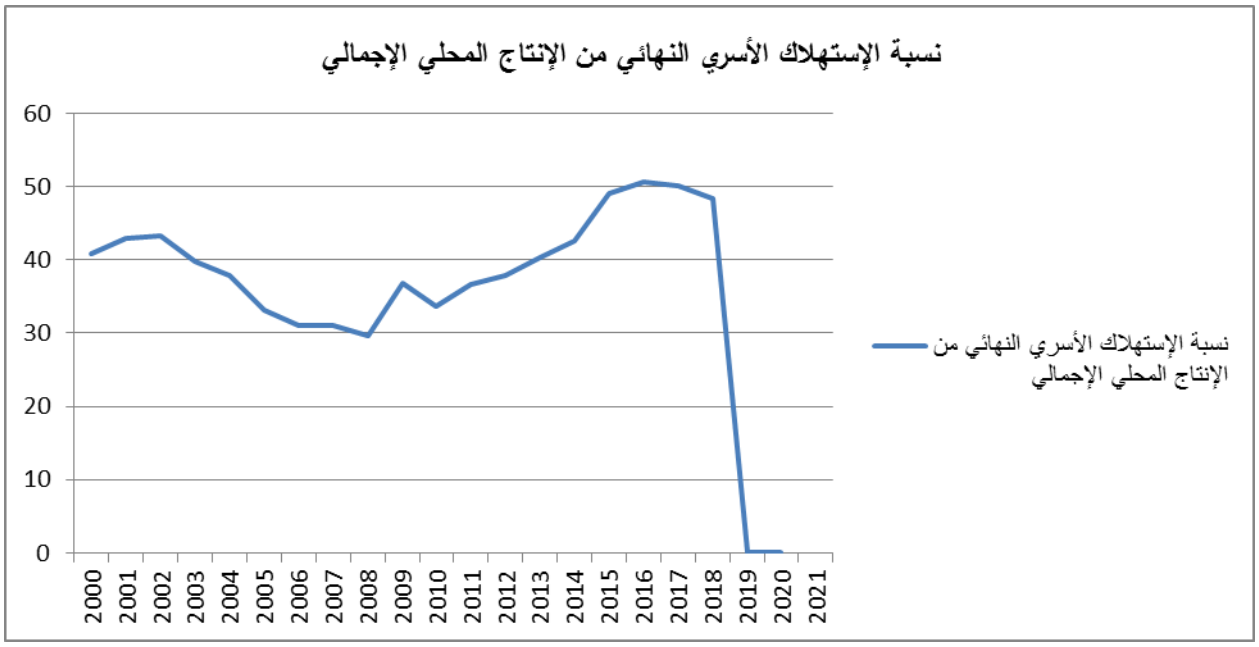

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25)

نلاحظ أن قيمة الاستهلاك النهائي للأسر الجزائرية تميز خلال فترة الدراسة 2000-2021 بالارتفاع المستمر وهو ما يوضحه الجدول رقم (25) والشكل المرفق له، فقد بلغت أدنى قيمة للاستهلاك النهائي 4470,7 مليار دج سنة 2000، بينما سجلت سنة 2021 أعلى قيمة استهلاك نهائي للأسر قدر ب: 8441,6 مليار دج.

بينما بلغت نسب الاستهلاك النهائي للأسر من الإنتاج المحلي الإجمالي نسب مرتفعة ومتزايدة من سنة لأخرى كانت أدنى نسبة:29,6%، وأعلا نسبة 50,7% وهو ما يوضحه الشكل رقم (32).

رابعا: معدل دخل الفرد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

يقصد بدخل الفرد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية.

جدول رقم (26):تطور دخل الفرد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

السنوات	دخل الفرد (دولار)	معدل نمو دخل الفرد(%)	السنوات	دخل الفرد(دولار)	معدل نمو دخل الفرد(%)
2000	1724,9	-	**2011**	5406,2	16,89
2001	1720,1	0,28-	**2012**	5516,1	1,99
2002	1740,2	1,15	**2013**	5378,9	2,55-
2003	2053,8	15,27	**2014**	5359,6	0,36-
2004	2528,1	18,76	**2015**	4036,2	32,78-
2005	2993,3	15,54	**2016**	3883,3	3,93-

2006	3368,7	11,14	**2017**	3958,7	1,90
2007	3909,4	13,83	**2018**	4010,4	1,29
2008	4922,8	20,58	**2019**	3950,6	1,51-
2009	3873,6	27,08-	**2020**	3293,8	19,94-
2010	4494,2	13,80	**2021**	3630,40	9,27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاءWWW.ONS.DZ لسنوات 2000-2021.

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري للفترة 2010-2020.

الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (34): تطور دخل الفرد الجزائري خلال الفترة 2000-2021

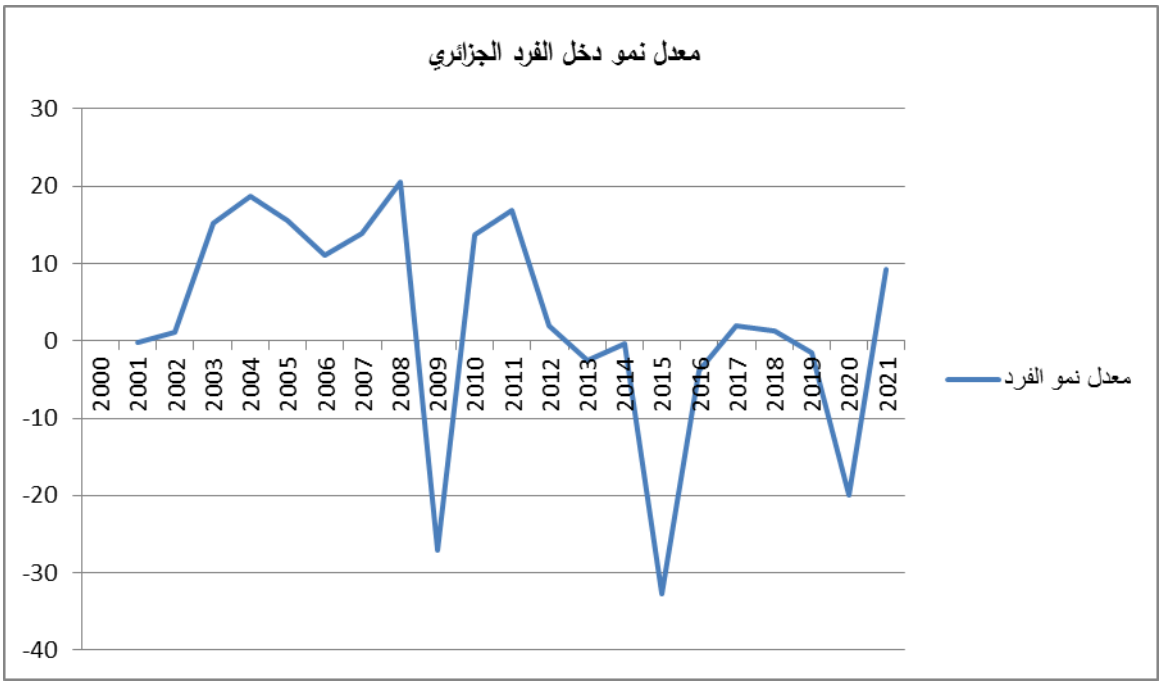

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (26)

من خلال الجدول رقم(26) والشكل رقم (34) نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد للفترة 2000-2021 قد بلغت 1724,9دولار سنة 2000 وهي أدنى قيمة، بينما شهدت سنة 2012 أفضل قيمة ب: 5516,1دولار أما فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد فقد انحصرت قيمته بين 32,78 -% كأدنى نسبة نمو سنة 2015 و 20,58% كأحسن نسبة نمو سنة 2008.

خامسا: نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

يعرف الفقر بأنه عدم قدرة الأفراد الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.[1]

الجدول أدناه يوضح معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

جدول رقم (27):تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الفقر (%)	12,1	11,6	15	8	6,8	5,7	5,7	5,6	11,1	9,8	6,20
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الفقر (%)	5,55	5,20	5,03	5	5,7	/	7	10	10	/	3,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي-حالة الجزائر-

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن معدلات الفقر في الجزائر عرفت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، فنلاحظ أنه خلال سنوات 2000،2001 و2002 ارتفاع معدلات الفقر بأكثر من 10% ويرجع ذلك للوضع الأمني الذي كانت تعيشه الجزائر بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية وآثارها على الاقتصاد والمجتمع، لتنخفض خلال الفترة 2003-2007ويرجع ذلك إلى انتعاش أسعار البترول، تسديد الجزائر لجزء كبير من مديونتها، وتحسن المستوى المعيشي بالإضافة إلى زيادة الأجور سنة 2004، ليرتفع خلال سنة 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول، أما خلال الفترة 2009-2017 فنلاحظ أن معدلات الفقر قد انخفضت لتبلغ أدنى قيمة لها سنة 2014 ب 5% وذلك بسبب الاستثمارات التي قامت بها الدولة الجزائرية مما ساعد على تخفيض معدلات البطالة خلال هذه الفترة لتبلغ 9,8% سنة 2013، تحسين الرعاية الصحية، انخفاض معدلات التضخم لتبلغ أقل من 5%، ليرتفع إلى 10% خلال سنتي 2018-2019 وذلك راجع للركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط لأقل من 50 دولار للبرميل، والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] عبد المالك مهلل، **واقع الفقر في الجزائر وفي العالم العربي: قراءة في بعض المؤشرات**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشورالجلفة، مج 22، ع2، 2009، ص 108.

شكل رقم (35): رسم بياني لتطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

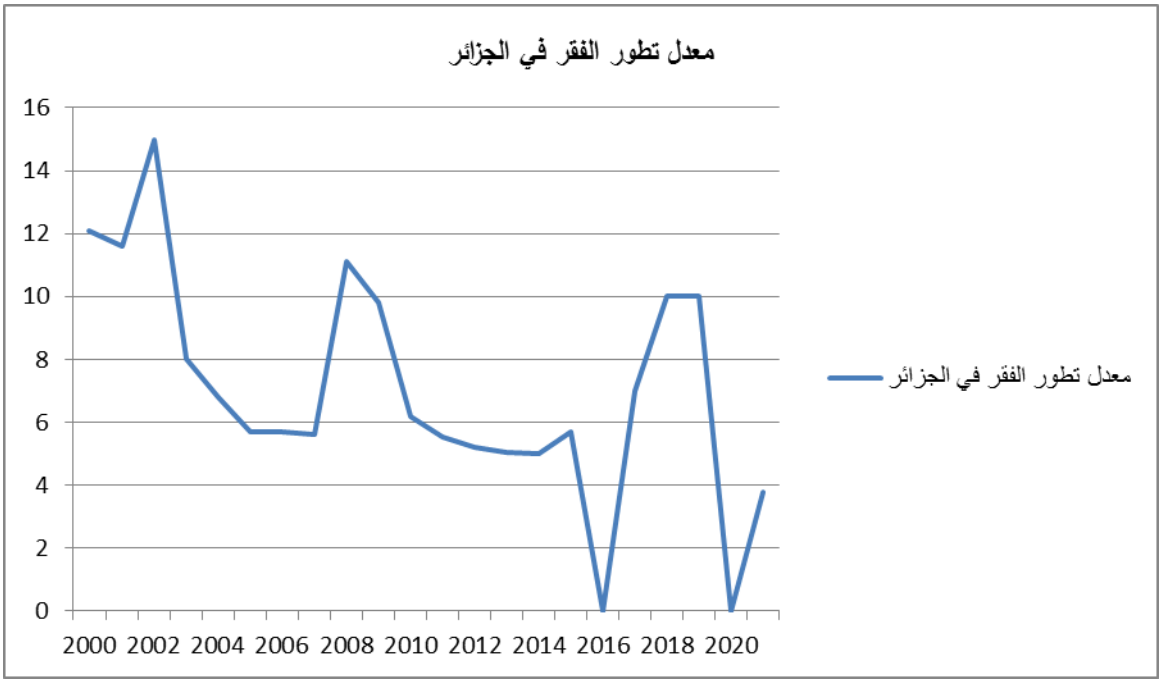

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28)

من خلال ما سبق نلخص خصوصية القطاع العائلي بالجزائر بالنقاط الآتي:

- تزايد سكاني كبير فمعدل النمو السكاني للجزائر سنة 2021: 21,02‰، مقابل نمو اقتصادي منخفض بلغ 3,5% سنة 2021، وتزايد الطلب على التعليم العالي؛
- ارتفاع معدلات البطالة بلغت في المتوسط 13,6% خلال فترة الدراسة و 12,7% سنة 2021؛
- انخفاض دخل الفرد الجزائري الذي قدر ب: 3630,60 دولار سنة 2021؛
- ارتفاع نسبة الفقر بلغ معدله سنة 2021: 3,8%.

خلاصة :

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث توصلنا إلى أن مختلف المؤشرات المرتبطة بقطاع الأعمال على المستوى الكلي المتمثلة في: معدل النمو خارج قطاع المحروقات، معدلات التضخم ومعدلات النشاط لمختلف القطاعات، وتوزيع اليد العاملة على القطاعات الرئيسية لقطاع الأعمال المتمثلة في: قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات خلال الفترة 2000-2021 ضعيفة وشهدت هذه الفترة ارتفاع معدل التضخم، وكانت القيمة المضافة لقطاعات: الفلاحة، الصناعة خارج قطاع المحروقات، والبناء والأشغال العمومية منخفضة في الناتج الداخلي الخام، مقارنة بقيمة قطاع الخدمات.

أما القطاع العائلي فقد تميز خلال الفترة 2000-2021 بنمو سكانيا معتبر، مما أدى إلى تزايد الطلب على القيد في مختلف مراحل التعليم (ابتدائي، التعليم المتوسط، التعليم الثانوي) والتعليم العالي، وبالمقابل كان هناك تزايد في معدلات البطالة التي تجاوزت نسبتها سنة 2021 : 12% وبلغ معدل الفقر:3,8%، كما أن معدل دخل االفرد الجزائري انخفض.

الفصل الرابع: السيناريوهات المحتملة لتمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة لأهم المفاهيم النظرية لموضوع البحث، وللأهمية النسبية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي بالجزائر سنتطرق خلال هذا الفصل إلى أهم السيناريوهات المحتملة لتمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة بالجزائر، وذلك بتحليل مؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي التي لها علاقة بتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر,قسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع تمويل لوظيفة الثالثة للجامعة في الجزائر للفترة 2013-2023؛

المبحث الثاني: اتجاهات التطورات المتوقعة لمؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة؛

المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر.

المبحث الأول: واقع تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث استعراض بعض المؤشرات المرتبطة بالوظيفة الثالثة للجامعة من خلال بعض المؤشرات المرتبطة بتطور التعليم العالي من حيث عدد الطلبة و عدد الأساتذة وتطور الإنتاج العلمي والإبتكار، وتطور ميزانية التعليم العالي، ثم نتناول موارد تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر للفترة 2013 2023 وأهم العوامل المؤثرة فيها، حيث تخصص الدولة جزءا من ميزانيتها العامة لتمويلها سواء من خلال الجباية البترولية‌كمورد أساسي والتي ترتبط إرتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط، أو من خلال التمويل غير المباشر للوظيفة الثالثة لقطاع الأعمال عن طريق دفع ضرائب على المداخيل والأرباح والحقوق الجمركية وللقطاع العائلي عن طريق دفع الضرائب على الرواتب والأجور والضرائب على الاستهلاك مع تسجيل عدم توفر المؤشرات المرتبطة بالتمويل المباشر لهذين القطاعين للوظيفة الثالثة التي تم تناولها في الفصل النظري. حيث شهد التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 عدة تطورات وتغييرات في العديد من المجالات بدءا بتغيير نظام التعليم العالي في مجموعة من التخصصات من النظام الكلاسيكي إلى نظام الطور الثالث ل م د(ليسانس- ماستر- دكتوراه)، وهو ساهم في بروز الوظيفة الثالثة بالجامعات الجزائرية من خلال: تطوير التعليم المستمر ليصبح موازيا للتعليم النظامي ومعادلة الشهادات المتحصل عليها لشهادات التعليم الجامعي النظامي، كما قامت الجامعات خلال هذه الفترة بفتح تخصصات جديدة مطلوبة في سوق العمل وهو ما يجسد البعد الثالث للوظيفة الثالثة المشاركة المجتمعية للجامعة واهتمامها بكل ما يتعلق بمتطلبات وحاجيات محيطها غير الأكاديمي، وبالنسبة للابتكار فقد شهدت الجامعات الجزائرية خلال هذه الفترة تزايد في عدد المقالات العلمية والمجلات العلمية وبراءات الابتكار.

المطلب الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023

تعد الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي، إذ يعود إنشاء أول جامعة في الجزائر إلى الاستعمار الفرنسي في عام 1859 أنشأت كلية الطب والعلوم الصيدلانية، يليها على التوالي كلية العلوم ثم كلية الآداب فكلية الحقوق سنة 1879، ليطلق على تجمع هذه الكليات جامعة الجزائر عام 1909، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر جامعة مكونة من كليات أكاديمية حسب الاختصاص: كلية الطب، كلية العلوم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، المدرسة متعددة التقنيات بالحراش، المدرسة العليا للتجارة.[1]

وأولت الدولة الجزائرية أهمية خاصة لقطاع التعليم العالي بعد الاستقلال، وقامت بإنشاء مختلف أنماط مؤسسات التعليم العالي، لتنتقل من 4 كليات تتمركز بالجزائر العاصمة ورثتهم عن الاستعمار الفرنسي سنة 1962 إلى 115 مؤسسة تعليم عالي سنة2023.

[1] صليحة رقاد،**تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2014/2013، ص 173.

وسنتطرق في هذا المطلب لتطور التعليم العالي بالجزائر من مختلف الجوانب البنى التحتية والموارد البشرية والمالية.

أولا: تطور البنى التحتية للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى غاية 2023

شهد التعليم العالي خلال الفترة 2013-2023 مجموعة من التغيرات والتطورات سواء في مناهج وبرامج التعليم أو من حيث طبيعة التكوين، والبنى التحتية من جامعات ومخابر بحث علمي إضافة إلى حاضنات الابتكار مراكز البحث وغيرها، وكان ذلك وفقا لما يتطلبه المحيط الداخلي والدولي ومواكبة التكنولوجيا المتطورة في العصر الحديث الذي أصبح فيه من لا يتقن ويتحكم في التكنولوجيا ليس له مكان في هذا العالم،وكانت مقوماته إلى غاية سنة 2023 موضحة كما يلي:[1]

- 115 مؤسسة تعليم عالي منها: 54 جامعة -09 مراكز جامعية- 39 مدرسة وطنية عليا- 13 مدرسة عليا للأساتذة تتواجد في مختلف الولايات؛
-17 مؤسسة تعليم عالي خاصة موزعة كالآتي: 12 مؤسسة بالجزائر العاصمة، (02) مؤسستين بسطيف، (01) مؤسسة ببرج بوعريريج، (01)مؤسسة بتيزي وزو، مؤسسة(01)بالبليدة؛
- 1800 مخبر بحث علمي منها 20 مخبر تميز، تحتوي على 7204 فرقة بحث علمي؛
- 30 مركز بحث علمي منها 11 مركز خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
-47 وحدة بحث منها 14 خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
-05 وكلات بحث؛
- 39 محطة بحث تجريبية؛
- 987 مجلة علمية وطنية منها: 12 مجلة صنف ب، و287 مجلة صنف ج؛
-96 دار مقاولاتية (حاضنة أعمال)؛
-22 أرضية تكنولوجية.

من خلال هذه الإحصائيات يتبين لنا أن قطاع التعليم العالي في الجزائر يمتلك بنى تحتية كبيرة تمكنه من أن يحتل الصدارة في مختلف الأبحاث والنشاطات العلمية عالميا غير أن مشكل التمويل يبقى عائق لتحقيقه لمختلف أهدافه، وذلك بسبب أن تمويل التعليم العالي في الجزائر حكومي مطلق مما يجعله خاضع لسياسات الحكومة خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 40% من موارده على الجباية البترولية ومداخيل مختلف الثروات الطبيعية.والشكل االآتي يوضح مختلف التطورات التي مست قطاع التعليم العالي إلى غاية سنة 2023.

[1]- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023، عبر الموقع الالكتروني:www.mesrs.dz

شكل رقم (36): يوضح مكتسبات التعليم العالي في الجزائر إلى غاية 2023

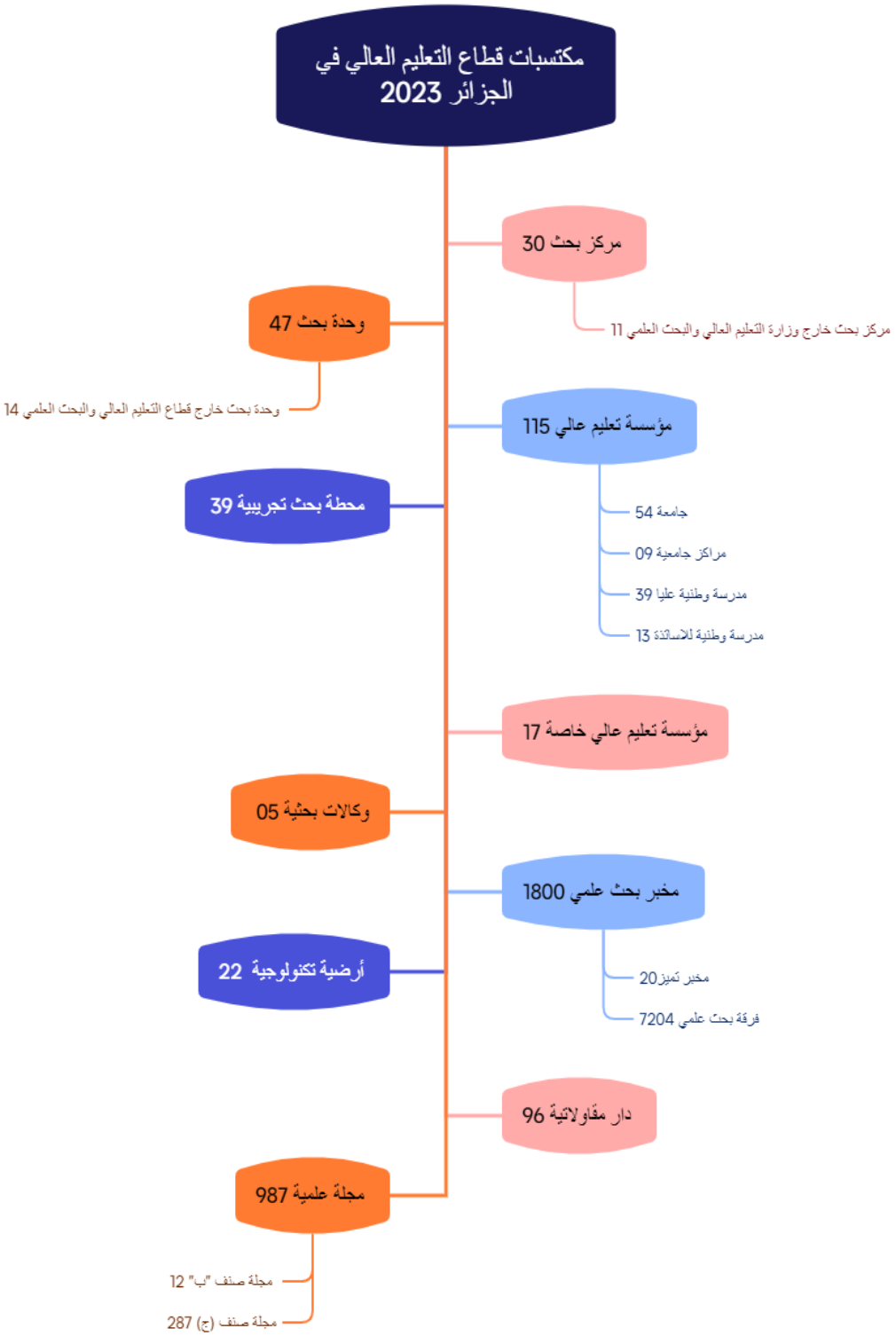

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة2023

ثانيا: تطور عدد طلبة التعليم العالي والأساتذة خلال الفترة 2013-2023

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 تزايدا كبيرا في عدد الطلبة المقيدين فيه، والذي رافقه تزايد في عدد أساتذة التعليم العالي وذلك حسب الإحصائيات المعلن عنها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما سنوضحه في هذا الجزء.

1-تطور عدد الطلبة المقيدين في الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2013-2023

شهدت الجامعات الجزائرية خلال فترة الدراسة تزايد معتبر في عدد الطلبة المقيدين في مختلف التخصصات والجامعات عبر مختلف مناطق الوطن والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(28): تطور عدد الطلبة المقيدين في الجامعات خلال الفترة 2013-2023

السنوات	عدد الطلبة المقيدين	معدل الزيادة السنوية	معدل الزيادة الكلية	متوسط الزيادة الكلية
2014/2013	1.165.040	4,06		
2015/2014	1.241.500	0,63		
2016/2015	1.392.700	10,85		
2017/2016	1.432.300	2,76		
2018/2017	1.524.000	6,01		
2019/2018	1.531.000	0,45	**20,35**	**1,85**
2020/2019	1.641.000	6,70		
2021/2020	1.469.984	-11,63		
2022/2021	1.696.000	13,32		
2023/2022	1.516.000	-11,87		
2024/2023	1.501.941	-0,93		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن عدد الطلبة قد انتقل من مليون و165ألف طالب سنة 2013 إلى أزيد من مليون و500ألف طالب سنة 2023 بمتوسط زيادة خلال فترة الدراسة قدرب: 1,85%، وترجع هذه الزيادة في عدد الطلبة المقيدين في الجامعات إلى تزايد نسبة الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا حيث بلغ متوسط معدل النجاح في البكالوريا خلال فترة الدراسة 53,01%[1]، وتزايد عدد سكان الجزائر بأزيد من 2%.

[1] إحصائيات الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات للفترة 2013-2023، الموقع الالكتروني: www.onec.dz

شكل رقم (37): التمثيل البياني لتطور عدد الطلبة المقيدين في الجامعات خلال الفترة 2013-2023

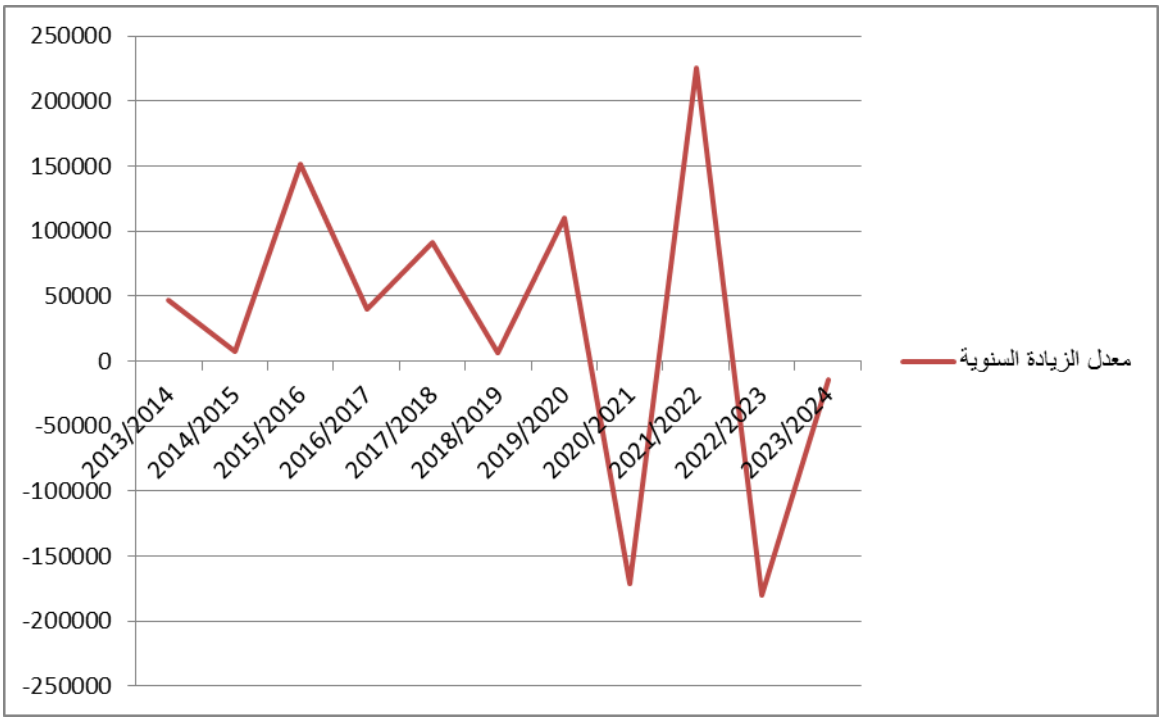

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(28)

2-تطور عدد أساتذة التعليم العالي خلال الفترة 2013-2023

عرفت الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2013-2023 تزايدا كبيرا في عدد أساتذة التعليم العالي مواكبة للتزايد الكبير في عدد الطلبة الذي شهدته هذه الفترة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم(29): يوضح تطور عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023

السنوات	أساتذة التعليم العالي	معدل الزيادة السنوية	معدل الزيادة الكلية	متوسط الزيادة الكلية
2014/2013	52251	5,31	**33,73**	**3,06**
2015/2014	54533	4,18		
2016/2015	56876	4,11		
2017/2016	58116	2,13		
2018/2017	59113	1,68		
2019/2018	61307	3,5		
2020/2019	61277	-0,04		
2021/2020	62932	2,63		
2022/2021	64587	2,56		
2023/2022	65118	0,81		
2024/2023	69916	6,86		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال الجدول رقم(29) نلاحظ أن عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر انتقل من 52251 أستاذ جامعي سنة 2013 إلى 69916 أستاذ جامعي سنة 2023، أي بمتوسط زيادة كلية قدرب:3,06% ويرجع ذلك إلى إرتفاع عدد الطلبة المقيدين في التعليم العالي والذين فاق عددهم مليون ونصف مليون طالب سنة 2023 وفقا للجدول رقم (28)، وكذا لتحقيق معايير الجودة للتعليم العالي بالجزائر لتحقيق معدل أستاذ لكل 25 طالب.

شكل رقم (38): شكل بياني لتطور عدد أساتذة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2024

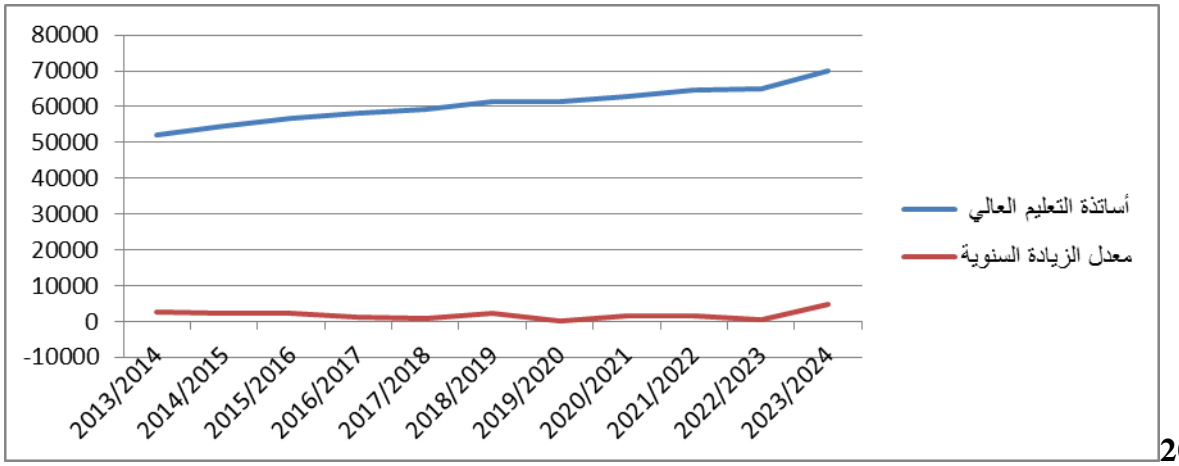

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (29)

ثالثا: تطور الإنتاج العلمي والابتكار للتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023

لقد كان للإنتاج العلمي في الجامعات الجزائرية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم(30): تطور الإنتاج العلمي ومؤشرات الإبتكار باللجامعات الجزائرية خلال الفترة 2013-2023

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المنشورات العلمية	5029	5347	6118	6800	7423	8065	8825	8395	9797	10345	116796
Δالتغير(%)	13,2	5,9	12,6	10	8,4	7,9	8,6	-5,1	14,3	5,30	6,13
براءات الاختراع	156	174	189	209	227	261	291	303	347	420	691
Δالتغير(%)	15,3	10,3	7,9	9,5	7,9	13	10,3	4	12,6	17,3	39,2
الترتيب العالمي لمؤشرالابتكار	138	133	126	113	108	110	113	121	120	115	119
قيمة مؤشر الابتكار(0-100)	23,1	24,2	24,4	24,5	24,3	23,9	24	19,5	19,9	16,7	16,1
Δالتغير(%)	-5,6	+4,5	0,82	0,4	-0,8	-1,67	0,41	-23	2	-19	-3,7

Source :http://www.wipo.int2013-2023

http://www.scimagojr.com2023.

http://www.dgrsdt.dz-2023

من خلال الجدول رقم(30) نلاحظ أن الإنتاج العلمي للجامعات الجزائرية قد شهد تزايدا ملحوظا، بحيث انتقل عدد المنشورات من 4362 منشور خلال سنة 2012 إلى 116796 ورقة علمية سنة 2023، وبتغير قدر فالمتوسط ب: 8,62 % خلال فترة الدراسة، كما أن براءات الاختراع انتقلت من 156 براءة سنة 2013 إلى 691 براءة اختراع سنة 2023 بمتوسط زيادة قدر ب:13,39%، أما فيما يخص التصنيف العالمي لمؤشر الابتكار الويبو فقد تراوح ترتيبها العالمي بين المرتبة 138 عالميا سنة 2013 كأسوء ترتيب والمرتبة 108 سنة 2017، وكانت قيمة قيمة مؤشره بين 24,5 نقطة من 100 أعلا نقطة سنة 2016 و16,1 نقطة من 100 سنة 2023، وترجع هذه النتائج المحققة لعدة أسباب نذكر منها:

- إرتفاع عدد طلبة الدراسات العليا خاصة مع اعتماد نظام ل.م .د منذ سنة 2004 بدلا للنظام الكلاسيكي الذي تم الغاؤه نهائيا سنة 2012، حيث بلغ عدد طلبة الدكتوراه سنة 2023: 63493 طالب دكتوراه (الجدول رقم 28)[1]؛
- إرتفاع عدد المجلات العلمية المصنفة في الجامعات الجزائرية مما شجع الاساتذة والطلبة على النشر بسهولة (أنظر الشكل رقم 32)؛
- ارتفاع عدد أساتذة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية حيث انتقل عددهم من 52251 أستاذ سنة 2013 إلى أزيد من 69916 أستاذ سنة 2023(أنظر الجدول رقم 29)؛
- تزايد مخابر البحث العلمي التي بلغ عددها سنة 2023: 1800 مخبر بحث، إضافة إلى ارتفاع عدد حاضنات الأعمال إلى 96 حاضنة(أنظر الشكل رقم 36).

والشكل رقم (39) يلخص ذلك.

الشكل رقم (39): تطور الإنتاج العلمي والابتكارفي الجامعات الجزائرية خلال الفترة 2013-2023

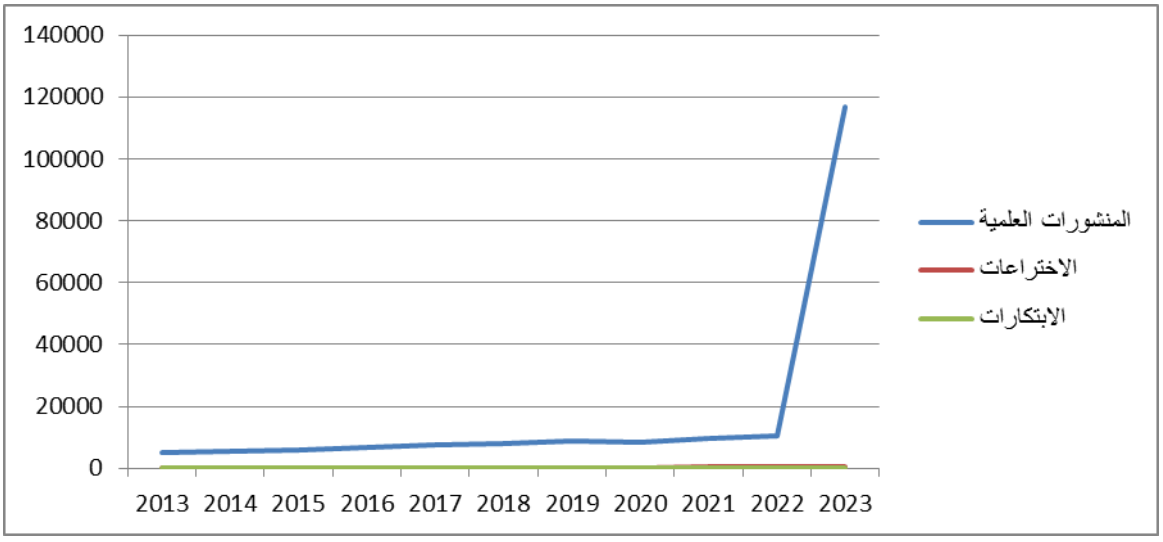

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (30)

رابعا: التعليم المستمر والمشاركة المجتمعية في الجامعات الجزائرية

[1] إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023، عبر الموقع الالكتروني:www.mesrs.dz

تمتلك الجزائر جامعة متخصصة في التعليم المستمر والمفتوح تسمى بجامعة التكوين المتواصل التي أنشئت تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمرسوم رقم: 90-149-90-150 المؤرخ في 1990/05/26، تمتلك 53 مركز جهوي، تختص في ضمان التعليم والتكوين المستمر لمختلف الفئات الاجتماعية حضوريا وعن بعد، وقد تم منحها مقررات التأهيل للتكوين في الليسانس والماستر في ميادين الحقوق، العلوم الاقتصادية وعلوم الاعلام الالي والاتصال، والانجليزية التقنية من سنة 2016 حيث تم تسجيل أزيد من 85000 طلب للتكوين في مختلف التخصصات سنة 2022، ليتم انتقاء 12000 طالب.[1]

أما فيما يخص المشاركة المجتمعية فالجامعات الجزائرية تقوم بالعديد من الايام الدراسية والتحسيسية التي تهم مختلف فئات المجتمع وتتماشى مع متطلباته، ومنها المشاركة في عملية التبرع بالدم.

خامسا: تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2024

شهدت ميزانية التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2024 تطورا ملحوظا حسب مايوضحه الجدول رقم 31 أدناه .

جدول رقم(31): تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2024

السنة الدراسية	ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي(دج)	% من ميزانية الحكومة	معدل الزيادة السنوي م ت	متوسط الزيادة الكلية في ميزانية التسيير
2014-2013	270742002 000	5,74	2,27	
2015-2014	300 333642 000	6,04	9,85	
2016-2015	312 145998 000	6,5	3,78	
2017-2016	310 791629 000	6,76	0,44-	
2018-2017	313 336878 000	6,83	0,81	
2019-2018	317 336878 000	6,41	1,26	**7,38**
2020-2019	364 283132 000	7,44	12,88	
2021-2020	370596356 000	6,97	1,70	
2022-2021	400 051 187 000	6,33	7,3	
2023-2022	566 493 133 000	4,1	29,38	
2024-2023	647 028 780 000	4,23	12,45	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد قوانين المالية لسنوات 2013-2024 الصادرة في الجريدة الرسمية للجزائر

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر ارتفعت من 270 مليار خلال الموسم الدراسي 2014/2013 إلى أكثر من 640 مليار خلال الموسم 2023/

[1] موقع جامعة التكوين المتواصل :www.ufc.dz

2024 بزيادة تجاوزت الضعفين خلال 10 سنوات، وبمتوسط زيادة بلغ 7,38% خلال فترة الدراسة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

–زيادة الطلب على التعليم العالي وارتفاع عدد الطلبة المقيدين فيه والذي فاق المليون والنصف سنة 2023؛

– زيادة النفقات على التعليم العالي من سنة لأخرى بسبب زيادة الهياكل البيداغوجيا والبحثية، وتحمل الدولة لنفقات التعليم العالي بشكل مطلق. والشكل رقم(36) يوضح ذلك

الشكل رقم (40): تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2013–2024

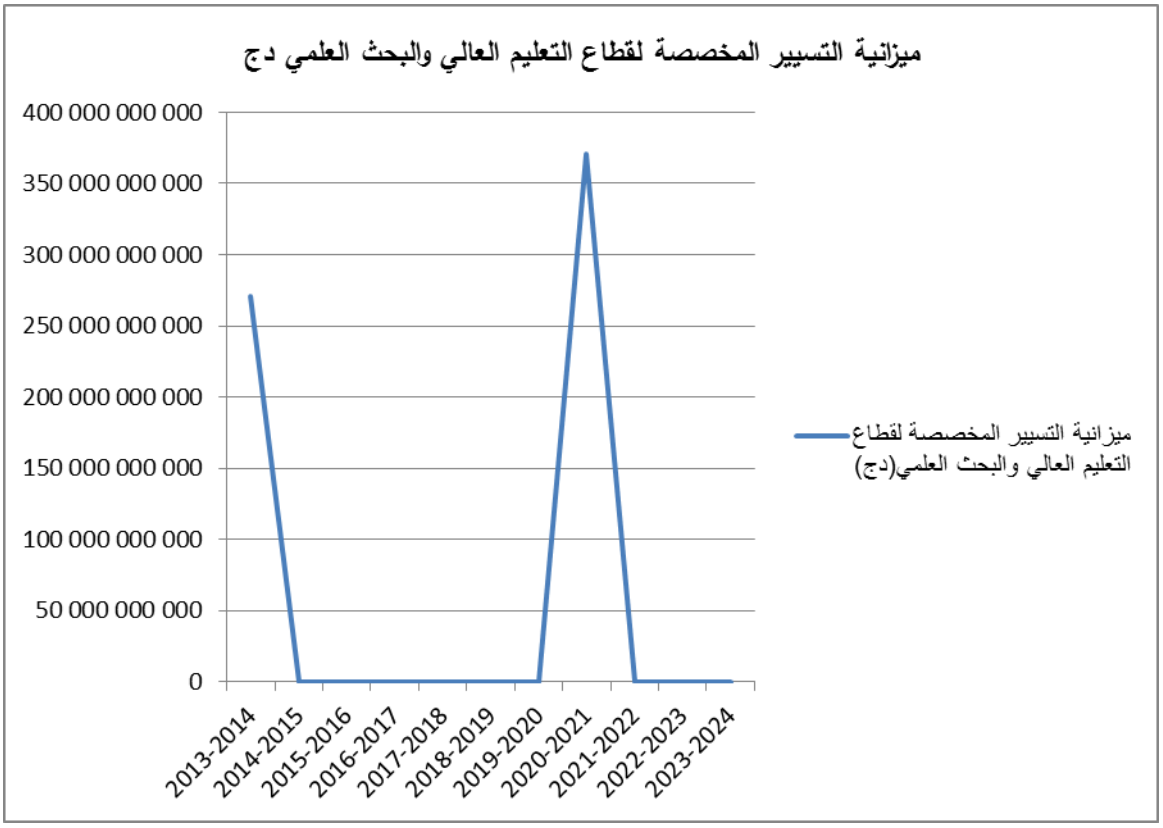

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(31)

المطلب الثاني: موارد ميزانية الدولة لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائروالعوامل المؤثرة فيه

يعد الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر إنفاقا حكوميا، حيث تخصص الدولة جزءا من ميزانيتها العامة لتمويله بمختلف وظائفه، وتتنوع موارد ميزانية الدولة بين الجباية البترولية كمورد أساسي والتي ترتبط إرتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط، ويساهم فيها قطاع الأعمال عن طريق دفع ضرائب على المداخيل والأرباح والحقوق الجمركية وتؤثر في موارده معدل النمو خارج المحروقات وقيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، بينما القطاع العائلي يدفع ضرائب على الرواتب والأجور وضرائب على الاستهلاك وتتأثر موارده بمعدل النمو السكاني ، ودخل الأفراد السنوي وقد اختيار هذه المؤشرات لوجود

إحصائيات فيها وكذا لان لديها علاقة بالتمويل غير المباشر للوظيفة الثالثة، وفي هذا المطلب سنتناول تطور موارد ميزانية الحكومة من الجباية البترولية والضرائب المفروضة على قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

أولا: تطور إيرادات الميزانية العامة من موارد الجباية البترولية

تعتبر الجباية البترولية أهم مورد للميزانية العامة للجزائر وهو ما سنوضحه في هذا الجزء.

1- تطور إيرادات الجباية البترولية في الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013-2024

تباينت مداخيل الجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة وهو ما سنوضحه في الجدول الآتي

الجدول رقم (32): يوضح تطورايرادات الجباية البترولية للجزائر 2013-2024

السنوات	حجم الجباية البترولية (مليار دج)	نسبة (%) من موارد الميزانية العامة	معدل تغيرها السنوي	المعدل الكلي للتغيرات	متوسط المعدل الكلي
2013	1615,9	42,30	-6,83	**-19,33**	**-1,61**
2014	1577,73	37,40	-13,1		
2015	1722,940	36,77	-1,71		
2016	1682,55	35,44	-3,75		
2017	2200,12	39,04	9,22		
2018	2776,218	41,34	5,56		
2019	2714,5	41,71	0,88		
2020	2200,325	34,98	-19,23		
2021	1919,23	36,02	2,88		
2022	2103,91	37,01	2,67		
2023	2209,68	37,66	1,72		
2024	3512,34	38,57	2,36		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية الصادرة في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية للفترة 2012-2023

من خلال الجدول رقم (32) نلاحظ أن الجباية البترولية في الجزائر بلغت نسبة مساهمتها المتوسطة في إيرادات الميزانية العامة للحكومة أكثر من 38% خلال فترة الدراسة، وقد عرفت نسبة زيادتها السنوية تذبذب بين الزيادة والنقصان إذ سجلت سنة 2020 انخفاض بأكثر من 19%، ويعود سبب التذبذب في نسبة مساهمتها من سنة لأخرى إلى التغير في أسعار البترول في السوق الدولية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (41).

الشكل رقم(41): رسم بياني يوضح تطور حجم الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2013-2023

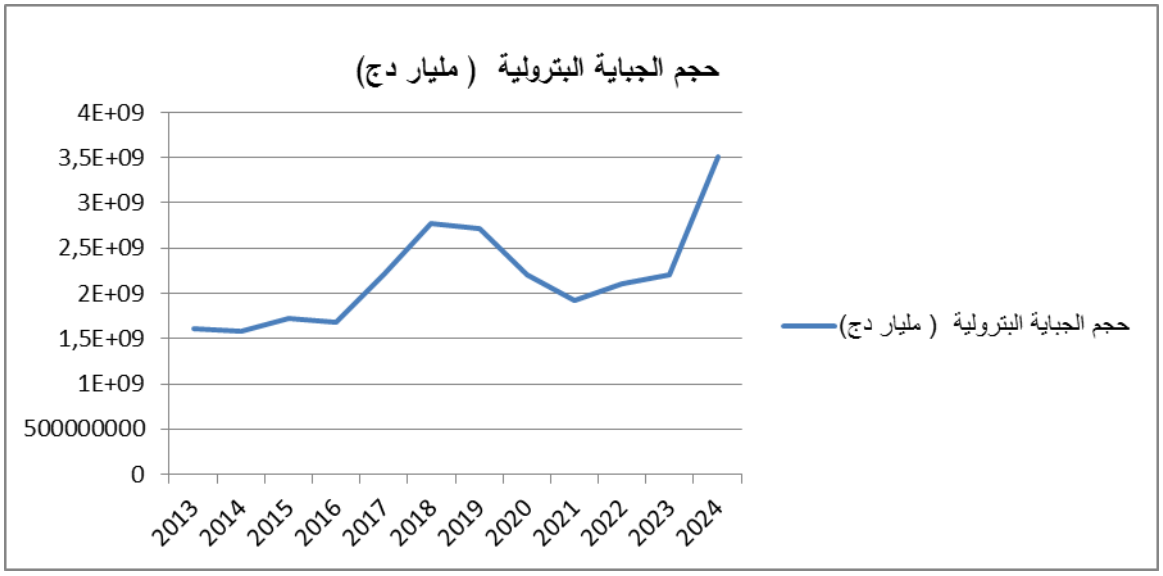

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (32)

2-تطور أسعار النفط خلال الفترة 2013-2023

يعتبر سعر النفط أهم مؤشر يؤثر على إيرادات الميزانية العامة للجزائر وذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يعتمد في إيراداته على مداخيل المحروقات بأكثر من 38%، وقد شهدت أسعار النفط تذبذب كبير خلال الفترة 2013-2023 والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم(33): يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 2013-2023

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
سعر النفط	105,87	96,29	49,49	40,76	52,43	69,78	64,04	48,44	70,89	99,99	83,00
Δالتغير(%)	-3,38	-9,95	-9,45	-21,4	+22,2	+24,9	-9	-32	+31,7	+29,1	-20,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك لسنوات 2015-2023

من خلال الجدول(33) والشكل رقم 38 يتبين لنا أن سعر النفط قد عرف تذبذبا كبيرا حيث انخفض سعره إلى 40,76 دولار/ البرميل سنة 2016، ليتعافى سعره بعد ذلك تدريجيا ويتجاوز سعره سنة 2022 99 دولار/ البرميل، وبما أن عائدات الجزائر من النفط تمثل أكثر من 38%إيرادات الميزانية فإن هذا التغير في أسعار النفط يؤثر على سياسة الإنفاق لمختلف القطاعات.

الشكل رقم (42):تطور أسعار النفط خلال الفترة 2013-2023

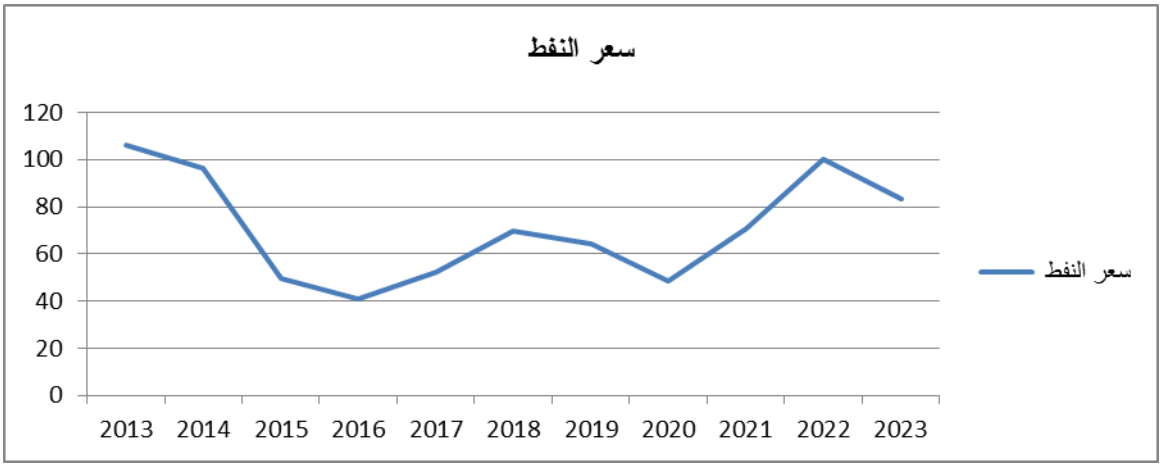

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (33).

ثانيا: موارد قطاع الأعمال في الميزانية العامة والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2013-2024

تتكون إيرادات الميزانية العامة في الجزائر من مجموعة من الإيرادات منها الضرائب المباشرة المفروضة على قطاع الأعمال والحقوق الجمركية، وتشكل هذه الضرائب مواردا مهمة للميزانية، وهي الضرائب التي يدفعها قطاع الأعمال ويساهم في تمويل مختلف القطاعات عند إعادة توزيعها ومن بين هذه القطاعات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن هناك مؤشرات أخرى تؤثر على إيرادات قطاع الأعمال وهي: مؤشر معدل النمو خارج المحروقات، ومؤشر القيمة المضافة لقطاع الأعمال خارج المحروقات وهو ما سنتطرق إليه في هذا الجزء.

1 - تطور إيرادات قطاع الأعمال في الميزانية العامة للدولة

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى مؤشري إيرادات الحقوق الجمركية وإيرادات الضريبة على الدخل والأرباح.

1-1-تطور إيرادات الحقوق الجمركية في الميزانية العامة 2013-2024

تعرف الحقوق الجمركية بأنها: "عبارة عن ضرائب غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات العابرة للحدود من أجل ضمان الحصول على إيرادات للخزينة العمومية من جهة، وكذا حماية الصناعات المحلية من جهة أخرى"[1]، والتي يدفعها المستهلك النهائي وهو القطاع الأسري فهي مورد مهم من موارد الميزانية العامة في الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] عيسى سماعين، قدور بن نافلة، **انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد8، جوان 2017، ص130.

جدول رقم (34): تطور ايرادات الحقوق الجمركية في الميزانية العامة خلال الفترة 2013-2024

السنوات	حقوق الجمركية (مليار دج)	نسبة (%) من إيرادات الميزانية العامة	معدل الزيادة سنويا	متوسط الزيادة الكلية
2013	403,8	6,8	22,05	
2014	370,9	6,5	-4,61	
2015	411,2	8,1	19,75	
2016	389,4	7,6	-6,57	
2017	364,8	6,0	-26,66	
2018	339,54	5,07	-18,45	
2019	348,87	5,36	5,41	**-1,93**
2020	294,70	4,68	-14,53	
2021	308,96	5,79	19,17	
2022	343,95	6,05	4,29	
2023	366,022	4,63	-30,66	
2024	456,56	5,01	7,58	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاءWWW.ONS.DZ

تقارير البنك المركزي الجزائري 2013-2024

قوانين المالية الصادرة في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية للفترة 2012-2023.

من خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أن حجم الحقوق الجمركية خلال الفترة 2013-2024 قد بلغ في المتوسط241 مليار دج، بنسبة متوسطة بلغت 3,73% من الميزانية العامة، لتسجل أدنى قيمة 294,70 مليار دج سنة 2020، و456,56 مليار دج سنة 2024أعلا قيمة مساهمة، ويرجع هذا التذبذب في قيمة الحقوق الجمركية إلى حجم الاستيراد الذي يختلف من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى قيمة الواردات التي تكون معفاة من حقوق الجمركة وذلك حسب طبيعة المواد التي تخضع للإعفاء الجمركي، والاتفاقيات الدولية التي تمنح امتياز إلغائها مع بعض الدول.

شكل رقم (43): تطور إيرادات الحقوق الجمركية في الميزانية العامة خلال2013-2024

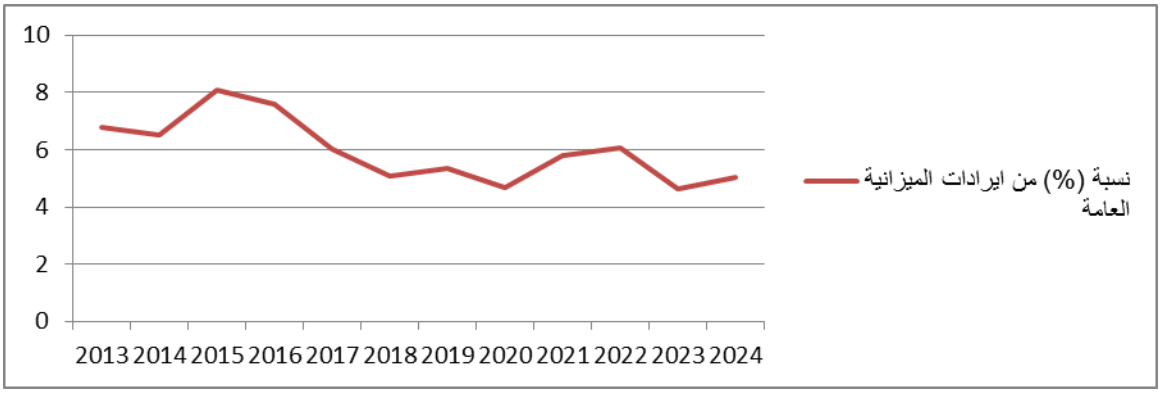

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34)

1-2- تطور إيرادات الضريبة على المداخيل والأرباح في الميزانية العامة

تعرف الضريبة على المداخيل والأرباح في المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات".

جدول رقم(35): يوضح حجم إيرادات الضريبة على الدخل والأرباح للفترة 2013-2024

السنوات	حجم ض على م وأ (مليار دج)	نسبة (%) من إيرادات الميزانية	معدل الزيادة في إيرادات الميزانية سنويا	متوسط النمو الكلي
2013	823,1	13,8	1,45	
2014	881,2	15,4	10,38	
2015	1034,5	20,3	24,13	
2016	1109,2	21,7	6,45	**2,52**
2017	1207,6	20,00	-8,5	
2018	1203,8	17,63	-13,44	
2019	1264,7	19,15	7,93	
2020	1183,4	20,97	8,68	
2021	1193,6	18,12	-15,72	
2022	1196,6	21,05	13,91	
2023	1422,04	17,99	-17	
2024	1861,98	20,45	12,03	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاءWWW.ONS.DZ

قوانين المالية الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية لسنوات 2013-2024

من خلال الجدول رقم (35) نلاحظ أن نسبة مساهمة الضريبة على المداخيل والأرباح في إيرادات الميزانية العامة ارتفعت من 13,8% سنة 2013 لتبلغ 20,45% سنة 2024 وذلك بسبب زيادة النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة، وبلغ متوسط مساهمتها الكلي خلال 2013-2024 معدل:2,52%حيث عرف النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة زيادة متوسطة قدرت ب: 2,08%.والشكل رقم(44) يوضح تطور هذه الإيرادات.

الشكل رقم (44): تطور حجم إيرادات الضريبة على الدخل والأرباح للفترة 2013-2024

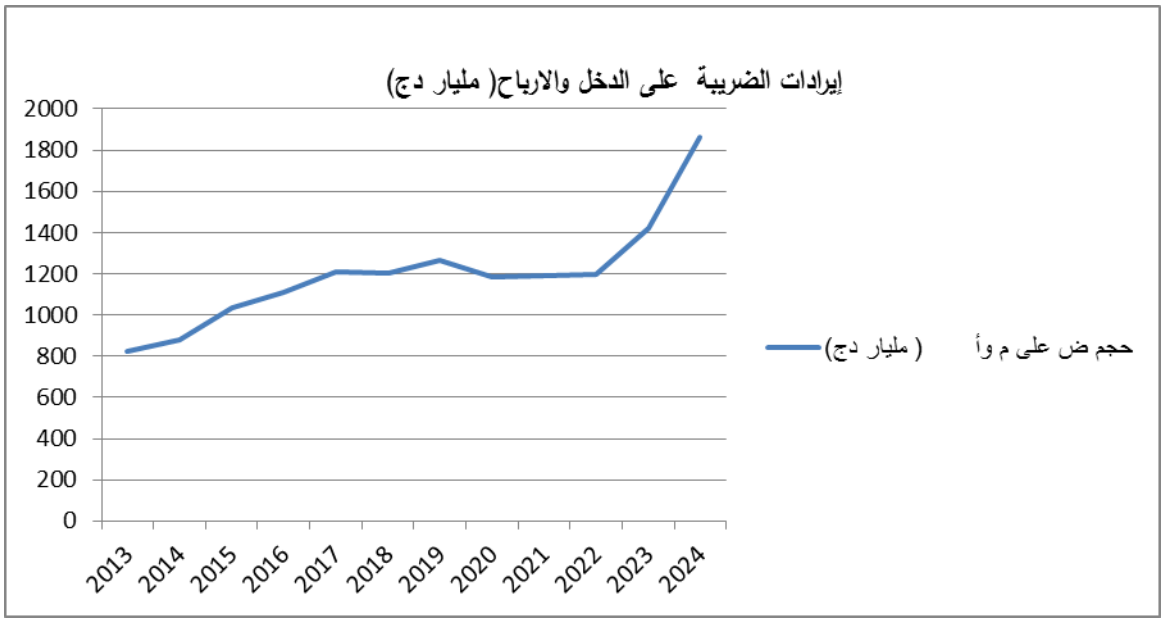

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (35)

2 - العوامل المؤثرة على إيرادات قطاع الأعمال

يتأثر قطاع الأعمال بعدة عوامل تؤثر على قيمة إيراداته في الميزانية العامة للدولة، وقد قمنا باختيار مؤشر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ومؤشر القيمة المضافة لقطاع الأعمال خارج المحروقات وذلك بسبب أن هذين المؤشرين تمكنا من الحصول على إحصائيات خاصة بهم، كما أن لهما تأثير على قيمة ايرادات قطاع الاعمال في الميزانية العامة، وهو ما سنتطرق له في هذاالجزء .

2-1-تطور معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

في هذا الجزء سنبين تطور معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 وفقا للجدول الآتي

جدول رقم(36): تطور معدل النمو خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2013-2023

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل النمو خ م	7,1	5,6	5,00	2,2	2,0	2,9	2,7	-3,9	2,3	4,3	4,9
معدل نمو المحروقات	-6	-0,6	0,2	7,7	-2,4	-6,4	-4,9	-10,2	10,5	-0,6	6,1
معدل النمو الكلي	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,1	1	-5,1	3,4	3,6	4,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة 2015-2022

من خلال الجدول رقم(36) يتضح لنا أن معدل نمو الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات قد انخفض من 7,1% سنة 2013 إلى 4,9% سنة 2023، بينما شهد نمو الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تذبذبا تباين بين الزيادة والنقصان ليسجل تراجع ب 5,1% سنة 2020 وذلك بسبب الركود الاقتصادي لوباء كورونا سنة 2020، ليتعافى مجددا خلال سنوات 2021 إلى 2023 ليبلغ 4,1% سنة 2023.

الشكل رقم (45):معدل النمو خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2013-2023

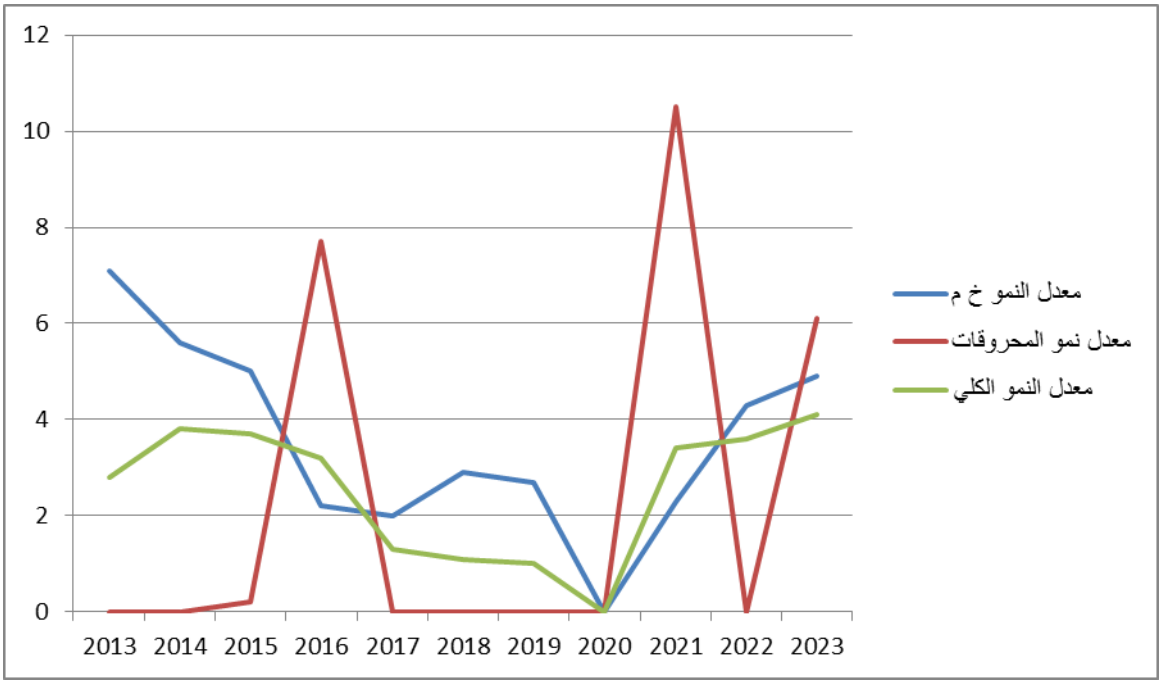

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (36)

2-2- تطور القيمة المضافة لقطاع الأعمال في الناتج المحلي للفترة 2013-2022

تعد قيمة مساهمة قطاع الأعمال في الناتج المحلي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تبين تطور ونمو قطاع الأعمال، والجدول الآتي يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع الأعمال.

جدول رقم (37): يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع الأعمال خارج المحروقات للفترة 2013-2022

السنوات	القيمة المضافة خارج المحروقات(مليار دج)
2013	10440,2
2014	11328,7
2015	12214,2
2016	13042
2017	13398,6
2018	14213,6
2019	14823,5
2020	14798,1
2021	17167,2
2022	19071,5

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوية للبنك المركزي للفترة2015-2022

من خلال الجدول رقم (37) نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الاقتصادي خارج المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي قد تزايد، وارتفعت نسبتها من 10440 مليار دج سنة 2013 إلى أكثر من 19000 مليار دج سنة 2022 كما هو مبين في الشكل رقم 42.

الشكل رقم (46): تطور القيمة المضافة خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2013-2022

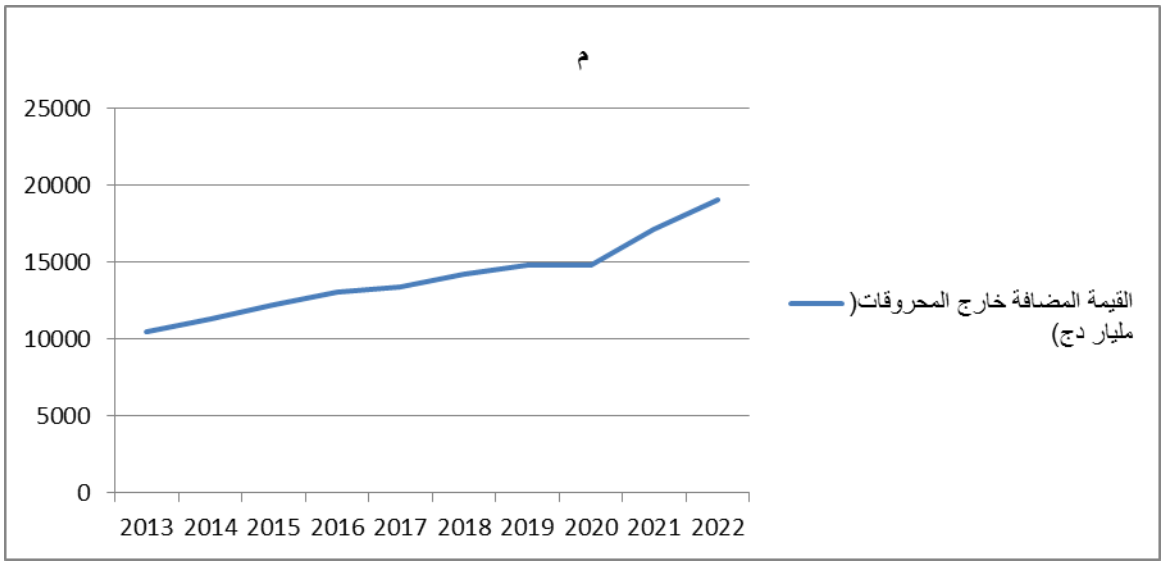

المصدر: من إعدادالباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (37)

ثالثا: موارد القطاع العائلي في الميزانية العامة للجزائر والعوامل المؤثرة فيها

تعد مساهمة القطاع العائلي في تمويل التعليم العالي بمختلف وظائفه، وخاصة الوظيفة الثالثة في الجزائر محدودة جداً، وذلك نظراً لخصوصية التعليم العالي في الجزائر الذي يعد حكومياً بالمطلق تقريباً(ومجانياً)، إلا أنه يساهم بطرق غير مباشرة في تمويله، عن طريق دفع الضريبة على الاستهلاك والضريبة على الأجور، والذي يؤثر كل من عامل النمو السكاني ودخل الأفراد السنوي فيها.

1-إيرادات القطاع العائلي

1-1- تطور إيرادات الضريبة على الأجور الميزانية العامة للفترة 2013-2023

تعد الضريبة على الأجور اقتطاع مباشر من المصدر تخضع له الأجور والرواتب ومعاشات التقاعد وكذا التعويضات والعلاوات المرتبطة بها، وهي من أكبر المداخيل الجبائية في الميزانية العامة للجزائر حيث بلغت نسبتها أكثر من 12% من إيرادات الميزانية سنة 2021 والجدول الآتي يوضح تطور الضريبة على الأجور في إيرادات الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013-2024.

جدول رقم(38): تطور إيرادات الضريبة على الرواتب والأجور في الميزانية العامة للفترة 2013-2024

السنوات	حجم الضريبة على الأجور (مليار دج)	%من مجموع الإيرادات	معدل النمو سنويا	متوسط النمو الكلي
2013	489,1	8,23	-8,38	6,76
2014	531,9	9,27	11,22	
2015	596,5	11,69	20,70	
2016	635,1	12,43	5,95	
2017	685,7	11,33	-9,7	
2018	707,3	10,36	-9,36	
2019	774,5	11,73	11,68	
2020	766,5	13,58	13,62	
2021	818,7	12,43	9,25	
2022	1191,06	20,95	40,66	
2023	1422,04	17,99	-16,45	
2024	1861,98	20,44	11,98	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

قوانين المالية الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية لسنوات 2013-2024

من خلال الجدول رقم (38) نلاحظ أن حجم مساهمة الضريبة على الرواتب والأجور في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2013-2024) انتقل من 8,23% سنة 2013 إلى أكثر من 20% سنة 2024 بقيمة أكثر من 1861 مليار دينار جزائري، وبلغ متوسط مساهمة الضريبة على الرواتب والأجور في الميزانية العامة13,37%وهي مساهمة معتبرة، وهو ما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (47): تطور إيرادات الضريبة على الرواتب والأجور في إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة 2013-2024

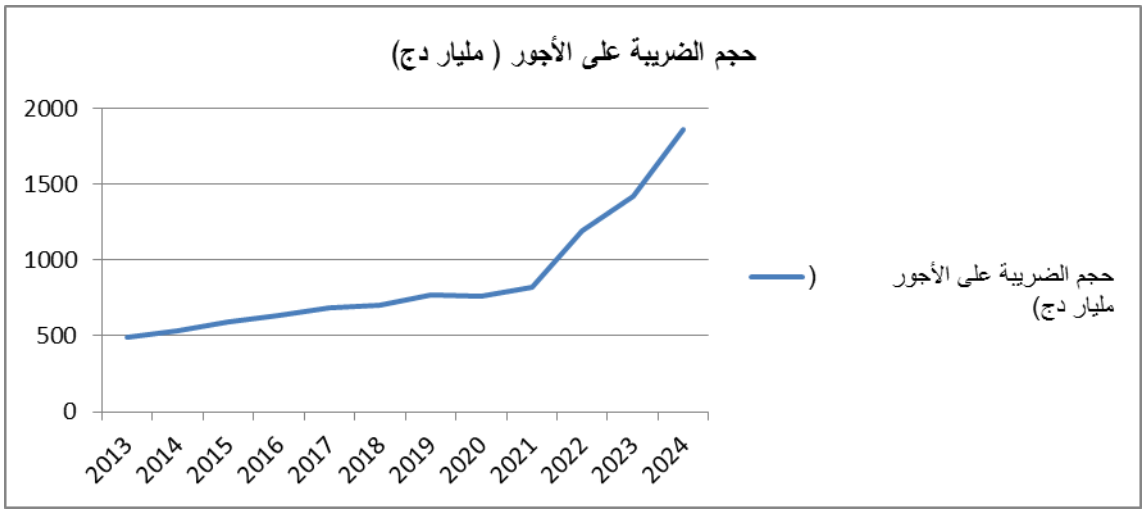

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (38)

1-2-إيرادات الضريبة على الاستهلاك (السلع والخدمات) في الميزانية العامة

تعد الضريبة على السلع والخدمات ضريبة يدفعها المستهلك النهائي كلما اشترا سلعة أو طلب خدمة، والجدول رقم 39 يوضح هذه الزيادة خلال الفترة 2013-2024.

جدول رقم (39): تطور إيرادات الضريبة على الاستهلاك (السلع والخدمات) في إيرادات الميزانية العامة للفترة 2013-2024.

السنوات	حجم الضريبة على الاستهلاك (مليار دج)	%من مجموع الإيرادات	معدل النمو السنوي	معدل النمو الكلي
2013	741,6	19,03	9,98	
2014	768,5	19,56	2,7	
2015	824,3	18,10	-8,06	
2016	887,8	17,71	-2,20	
2017	995,3	16,5	-7,33	-0,05
2018	1097,1	16,1	-2,48	
2019	1134,1	17,2	6,39	
2020	1044,7	18,50	7,02	
2021	1155,2	17,50	-5,71	
2022	1177,76	20,72	15,54	
2023	1391,69	17,61	-17,66	
2024	1621,67	17,81	1,12	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

قوانين المالية الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية لسنوات 2013-2024

من خلال الجدول رقم (39) نلاحظ أن حجم مساهمة الضريبة على الاستهلاك(السلع والخدمات) في الإيرادات العامة للميزانية العامة للجزائر قد انتقل من 741,6 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى أكثر من 1621 مليار دينار سنة 2024 أي بنسبة بلغت في المتوسط 19,40%خلال فترة الدراسة (2013-2024) وهي نسبة معتبرة، أما معدل الزيادة المتوسط لفترة الدراسة بلغ 0,05-%، والشكل رقم 44 يوضح هذه الزيادة.

الشكل رقم (48): تطور إيرادات الضريبة على الاستهلاك (السلع والخدمات) في إيرادات الميزانية العامة للفترة 2013-2024

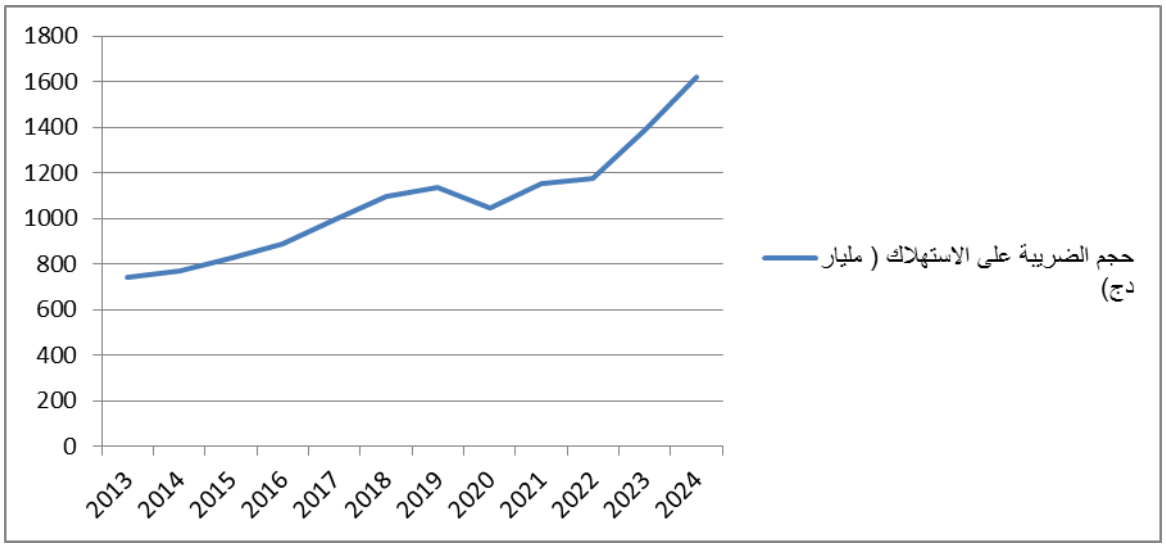

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (39)

2- العوامل المؤثرة في مواردالقطاع العائلي

في هذا الجزء سنتطرق لمؤشري النمو السكاني ودخل الفرد الجزائري وذلك بسبب توفر احصائيات لهما وكذا تأثيرهما على القطاع العائلي.

2-1-تطور معدل نمو سكان الجزائر 2013-2023

تميز القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 بنمو سكاني قارب 7 مليون نسمة، وهو ما سيؤثر مستقبلا على عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات، والجدول رقم 40 والشكل رقم 45 يوضحان ذلك.

جدول رقم(40):معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2013-2023

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد السكان	38,29	39,11	39,96	40,83	41,72	42,57	42,71	43,45	44,6	45,26	45,94
معدل النمو(%)	2,07	2,15	2,15	2,17	2,09	1,99	2,33	2,24	2,15	1,60	1,50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم(40) نلاحظ أن عدد سكان الجزائر انتقل من 38 مليون نسمة 2013 إلى أزيد من 45 مليون نسمة 2023، كما أن معدل نمو السكان قد انخفض بشكل سنتي 2022 و2023 إلى أقل من 2%.

الشكل رقم (49):معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2013-2023

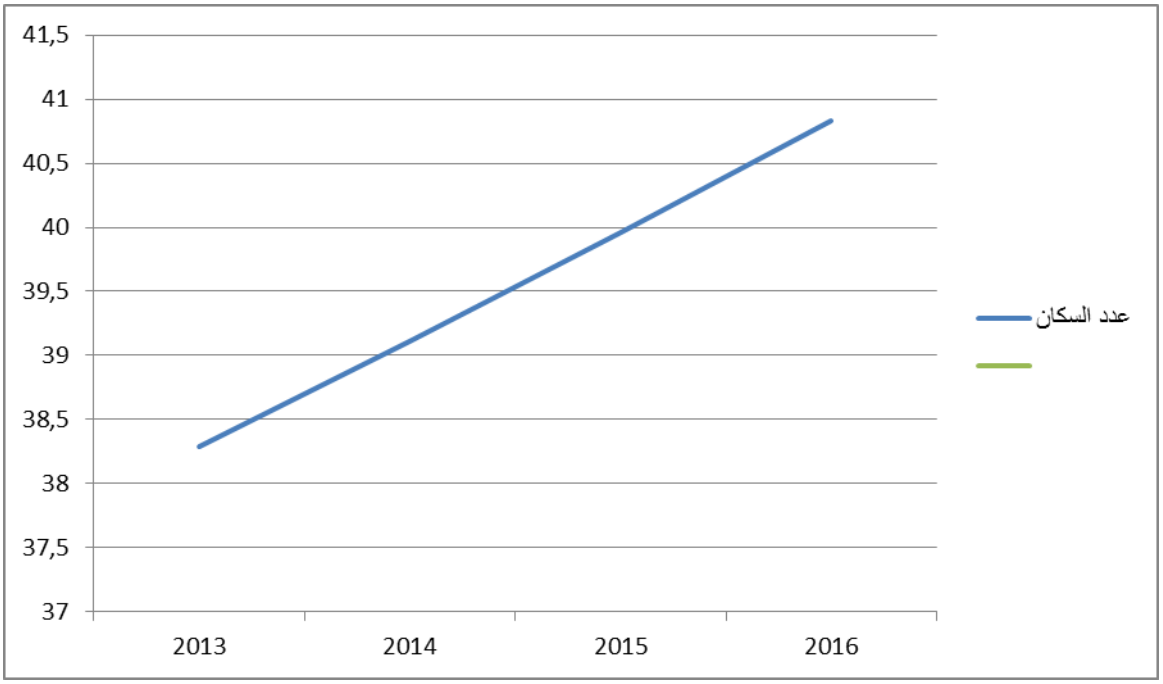

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (40)

2-2- تطور معدل الدخل للفرد الجزائري 2013-2023

عرف معدل دخل الفرد الجزائري خلال الفترة 2013-2023 تغيرا كبيرا فمن خلال الجدول رقم (41) نلاحظ معدل دخل الفرد الجزائري عرف تذبذبا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع حيث انتقل من 5378 دولار سنة 2013 إلى أقل من 4000دولار خلال الفترة 2016-2021، ليرتفع مجدد سنة 2022 بلغ:4299 دولار، وسنة 2023 بلغ 5000 دولار.

جدول رقم (41): تطور دخل الفرد الجزائري للفترة 2013-2023

السنوات	دخل الفرد(دولار)	معدل نمو دخل الفرد(%)
2013	5378,9	2,55-
2014	5359,6	0,36-
2015	4036,2	32,78-
2016	3883,3	3,93-
2017	3958,7	1,9
2018	4010,4	1,29
2019	3950,6	1,51-
2020	3293,8	19,94-
2021	3630,4	9,27
2022	4299.9	15,57
2023	5074.7	15,26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

ويبين الشكل رقم 50 تطور دخل الفرد الجزائري للفترة 2013-2023

شكل رقم (50): تطور دخل الفرد الجزائري للفترة 2013-2023

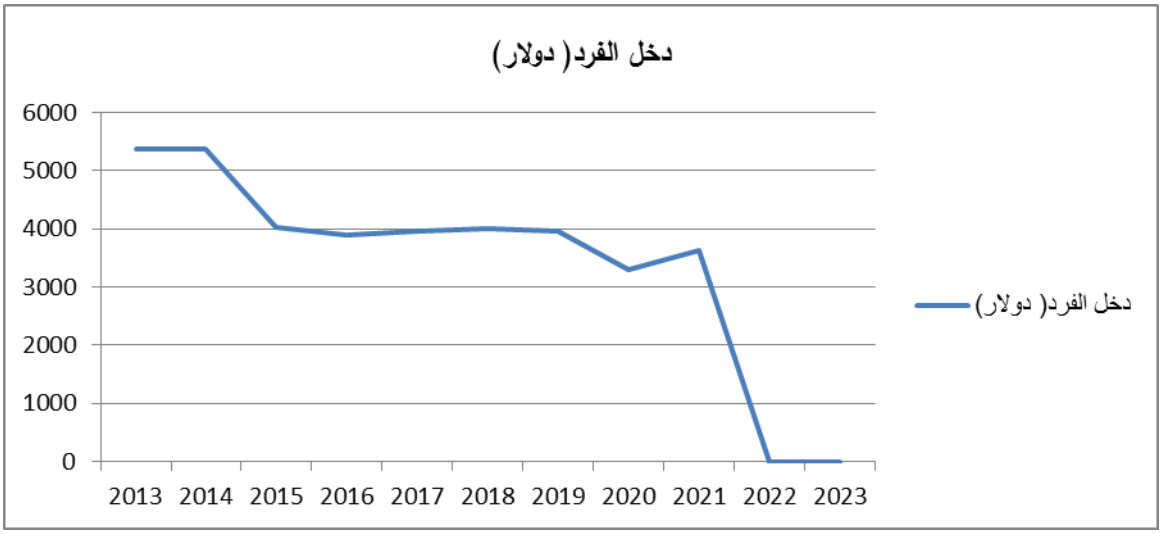

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (41)

المبحث الثاني: اتجاهات التطورات المتوقعة لمؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة

من خلال ما سبق التطرق له في المبحث الأول لتطور تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر خلال الفترة 2013-2023، سنقوم في هذا المبحث بالتنبؤ بتطور مختلف المؤشرات التي لها علاقة بقطاع التعليم العالي وقطاع الأعمال والقطاع العائلي إلى غاية 2035، وذلك بناءا على معطيات المبحث الأول.

المطلب الأول: اتجاهات تطور مؤشرات التعليم العالي

في هذا المطلب سنقوم بالتنبؤ بمؤشرات التعليم العالي خلال الفترة 2025-2035

أولا- اتجاهات تطور الميزانية المتوقعة للتعليم العالي للفترة 2025-2035

بالاعتماد على ميزانية التعليم العالي للفترة 2013-2024، وباستعمال أسلوب الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بتطبيق معادلة المربعات الصغرى؛ حيث كانت معادلة التنبؤ كما يلي:

معادلة التنبؤ الخاصة بميزانية التعليم العالي هي:

$$\hat{Y}=195+30,73t$$

$\hat{Y}$:ميزانية التعليم العالي المتوقعة (متغير تابع)

T:الفترة الزمنية (متغير مستقل)

وستكون ميزانية التعليم العالي المتوقعة للفترة 2025-2035 كما يلي:

جدول رقم(42): يوضح الميزانية التقديرية لقطاع التعليم العالي للفترة 2025-2035

السنوات الدراسية	ميزانية التسيير المتوقعة للتعليم العالي (دج) 2025-2035	معدل الزيادة المتوقع 2025-2035	متوسط معدل الزيادة للفترة 2025-2035
2025-2024	563,76	-14,77	
2026-2025	594, 5	5,16	
2027-2026	625,22	4,91	
2028-2027	655,95	4,68	
2029-2028	686,68	4,47	
2030/2029	717,41	4,28	**2,52**
2031/2030	748,14	4,10	
2032/2031	778,86	3,94	
2033/2032	809,60	3,79	
2034/2033	840,27	3,65	
2035/2034	871,002	3,52	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (31)

من خلال الجدول رقم(42) نلاحظ أن ميزانية التعليم العالي في الجزائر المتوقعة خلال الفترة 2025-2035 سترتفع من 563 مليار دج سنة 2025 إلى أزيد من 871 مليار دج وهي زيادة معتبرة ونفقات كبيرة تتحملها الحكومة، والشكل رقم (51) يوضح هذا التطور في الميزانية.

الشكل رقم (51): تطور الميزانية التقديرية لقطاع التعليم العالي للفترة 2025-2035

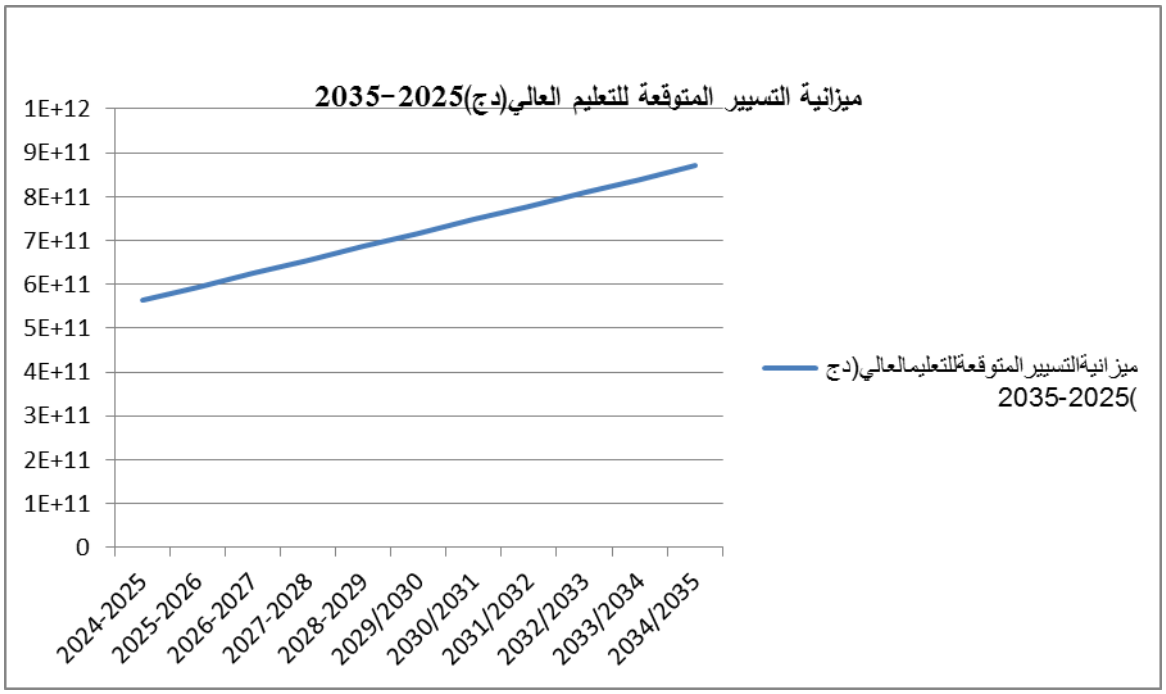

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (42)

ثانيا: اتجاهات تطور عدد طلبة التعليم العالي المتوقع للفترة 2025-2035

بالاعتماد على عدد الطلبة للفترة 2013-2024، وباستعمال أسلوب الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بتطبيق معادلة المربعات الصغرى حيث كانت معادلة التنبؤ من الشكل:

معادلة التنبؤ الخاصة بعدد طلبة التعليم العالي فهي:

$$\hat{Y}=1\ 260\ 450,51 + 34038,02t$$

$\hat{Y}$: عدد الطلبة المتوقع (التغير التابع)

T:الفترة المتوقعة (المتغير المستقل)

وسيكون عدد الطلبة المتوقع للفترة 2025-2035، كما يلي:

جدول رقم(43): يوضح عدد الطلبة المتوقع خلال الفترة 2025-2035

السنوات	عدد الطلبة المتوقع للفترة 2025-2035
2025-2024	1668906
2026-2025	1702944
2027-2026	1736982
2028-2027	1771020
2029-2028	1805058
2030/2029	1839096
2031/2030	1873134
2032/2031	1907172
2033/2032	1941210
2034/2033	1975248
2035/2034	2009287

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(28)

من خلال الجدول رقم(43) نلاحظ أن عدد الطلبة في الجزائر سيرتفع من أزيد من مليون و50ألف طالب سنة2024 إلى أزيد من مليوني طالب سنة 2035، وهو ما يشكل تحد جديد أمام الحكومة الجزائرية لتلبية النفقات المرافقة لهذا العدد الكبير من الطلبة.

الشكل رقم (52): عدد الطلبة المتوقع خلال الفترة 2025-2035

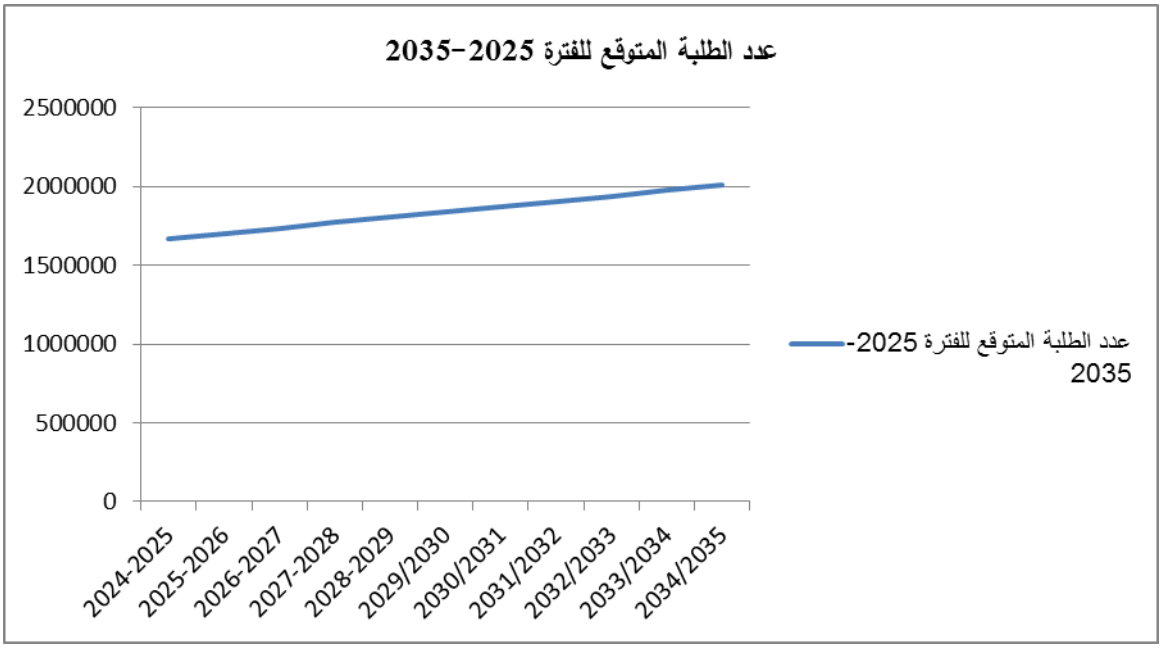

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (43)

ثالثا: اتجاهات تطور عدد أساتذة التعليم العالي المتوقعين للفترة 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(29) قمنا بالتنبؤ بعدد الأساتذة المتوقعين في التعليم العالي بالجزائر للفترة 2025-2035.

معادلة التنبؤ بالأساتذة كانت كما يلي:

$$\hat{Y}=51\,515{,}41 + 1505{,}4$$

$\hat{Y}$: عدد الأساتذة المتوقع (التغير التابع)

T:الفترة المتوقعة (المتغير المستقل)

والجدول رقم 44 يوضح الزيادة المتوقعة في عدد الأساتذة.

جدول رقم(44): يوضح عدد أساتذة التعليم العالي المتوقع للفترة 2025-2035

السنوات	أساتذة التعليم العالي المتوقع
2025-2024	69580
2026-2025	71085
2027-2026	72591
2028-2027	74096
2029-2028	75601
2030/2029	77107
2031/2030	78612
2032/2031	80118
2033/2032	81623
2034/2033	83128
2035/2034	84634

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(29)

من خلال الجدول رقم(44) نلاحظ أن عدد أساتذة التعليم العالي سيرتفع في الجزائر من 69580 أستاذ إلى أكثر من 84ألف أستاذ سنة 2035.

الشكل رقم (53): عدد أساتذة التعليم العالي المتوقع للفترة 2025-2035

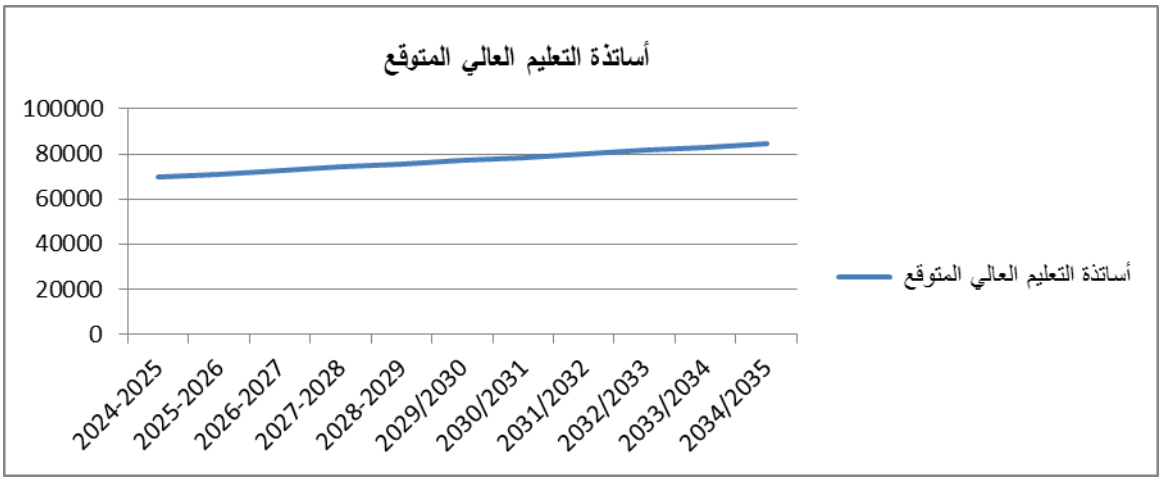

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (44)

المطلب الثاني: اتجاهات تطور إيرادات الميزانية خارج قطاع الاعمال والقطاع العائلي

في هذا المطلب سنتطرق لايردات الجباية البترولية المتوقعة للفترة 2025-2035، وتطور أسعار النفط المتوقعة.

أولا: اتجاهات تطور إيرادات الجباية البترولية المتوقع للفترة 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(32) قمنا بالتنبؤ إيرادات الضريبة على الأجور المتوقعة في الجزائر للفترة 2024-2035

معادلة التنبؤ إيرادات الجباية البترولية:	y=1496,825+106,07T

Y: الإيرادات المتوقعة للجباية البترولية(متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل)

الجدول رقم(45): يوضح تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2024-2035

السنوات	إيرادات الجباية البترولية المتوقع(مليار دج)
2025	2875,735
2026	2981,805
2027	3087,875
2028	3193,945
2029	3300,015
2030	3406,085
2031	3512,155
2032	3618,225

2033	3724,295
2034	3830,365
2035	3936,435

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (32)

من خلال الجدول رقم(45) نلاحظ أن قيمة إيرادات الجباية البترولية في الجزائر سترتفع من 2875 مليار دج سنة 2025 إلى أزيد من 3900 مليار دج سنة 2035. ويعكس الشكل رقم 45 ذلك.

الشكل (54): تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2024-2035

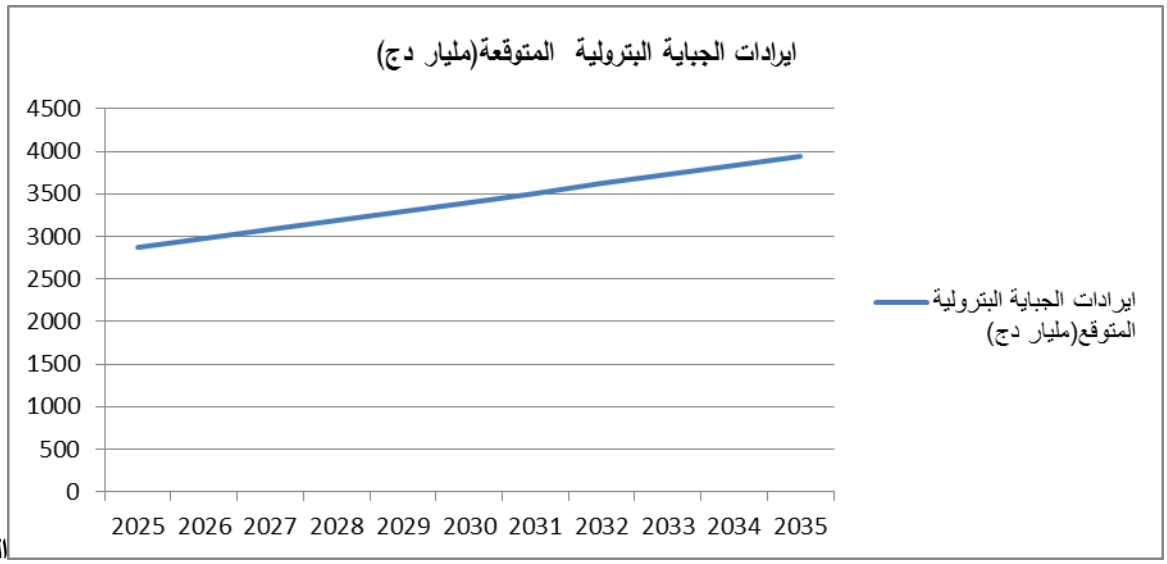

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (45)

ثانيا- اتجاهات تطور أسعار النفط المتوقعة خلال الفترة 2025-2035.

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(33) قمنا بالتنبؤ بأسعار النفط المتوقعة للفترة 2024-2035.

معادلة التنبؤ بسعر البترول:	y=71,41-0,07T

Y: سعر النفط المتوقع (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل).

والجدول الاتي يوضح ذلك

الجدول رقم(46): يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 2024-2035

السنوات	سعر النفط المتوقع(دولار)
2024	70,57
2025	70,50
2026	70,43
2027	70,36
2028	70,29

2029	70,22
2030	70,15
2031	70,08
2032	70,01
2033	69,94
2034	69,87
2035	69,80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (33)

من خلال الجدول(46) رقم يتبين لنا أن سعر النفط سيعرف استقرار خلال الفترة 2024-2035 حيث تتراوح أسعار البرميل من النفط بين 70 دولار و69 دولار، وهذا الاستقرار في الأسعار يشكل تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في إيراداته على النفط بنسبة تفوق 38%، ومع تزايد الإنفاق العام على مختلف القطاعات والسياسة الاجتماعية المنتهجة، فإن هذه العوامل تؤثر على ميزانية الإنفاق الموجهة للتعليم العالي بالجزائر خلال الفترة 2024-2035 خاصة مع تزايد عدد الطلبة المتوقع وعدد الأساتذة وما يتطلبه من تمويل لمختلف مرافقه ووظائفه.

الشكل رقم (55): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2024-2035

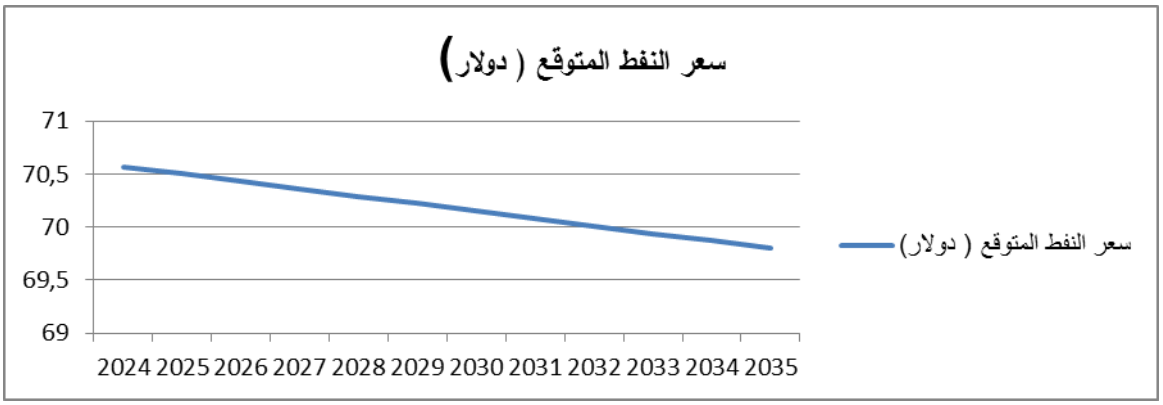

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (46)

المطلب الثالث: اتجاهات تطور إيرادات القطاع العائلي في الميزانية العامة والعوامل المؤثرة فيه للفترة 2025-2035

سنتطرق في هذه الجزئية إلى أهم مؤشرين للقطاع العائلي الذين يساهمان في إيرادات الميزانية العامة للجزائر، والمؤشرات المؤثرة في القطاع العائلي.

أولا- اتجاهات تطور إيرادات القطاع العائلي المتوقعة للفترة 2025-2035

1- تطور إيرادات الضريبة على الرواتب و الأجور المتوقع للفترة 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(35) قمنا بالتنبؤ إيرادات الضريبة على الأجور المتوقعة في الجزائر للفترة 2024-2035

معادلة التنبؤ إيرادات الضريبة على الأجور :=225,575+99,665Ty

Y: الإيرادات المتوقعة للضريبة على الأجور (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل)

الجدول رقم(47): يوضح تطور إيرادات الضريبة على الأجور خلال الفترة 2024-2035

السنوات	إيرادات الضريبة على الرواتب والأجور المتوقعة(مليار دج)
2025	1521,22
2026	1620,885
2027	1720,55
2028	1820,215
2029	1919,88
2030	2019,454
2031	2119,21
2032	2218,875
2033	2318,54
2034	2418,205
2035	2517,87

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (38)

من خلال الجدول رقم (47) والشكل رقم 56 نلاحظ أن إيرادات الضريبة على الرواتب والاجور المتوقعة للفترة 2025-2035 سترتفع من 1521 مليار دج سنة 2025 إلى أزيد من 2500 مليار دج سنة 2035.

شكل رقم (56): تطور إيرادات الضريبة على الأجور خلال الفترة 2024-2035

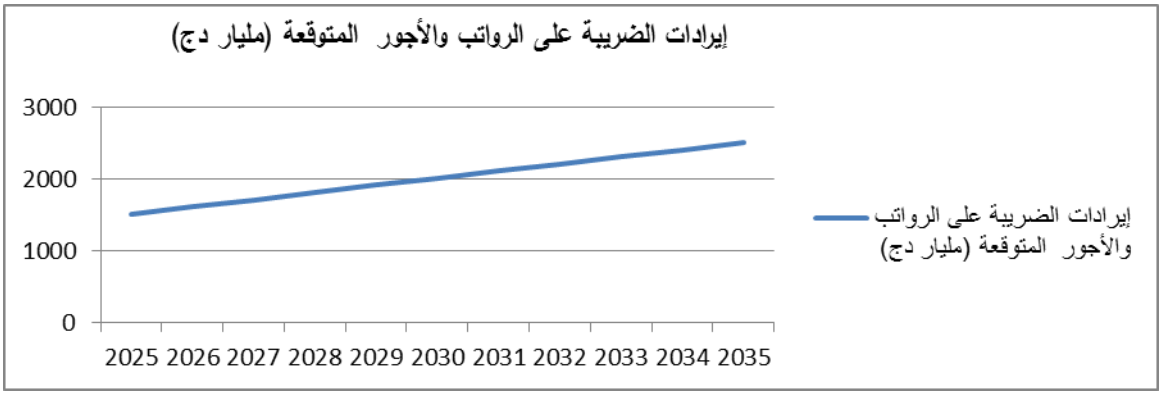

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (47)

2- تطور إيرادات الضريبة على الاستهلاك المتوقع للفترة 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(36) قمنا بالتنبؤ إيرادات الضريبة على الاستهلاك المتوقعة في الجزائر للفترة 2024-2035

معادلة التنبؤ إيرادات الضريبة على الاستهلاك:	y = 631,675+67,47T

Y:الإيرادات المتوقعة للضريبة على الاستهلاك (متغير تابع).

T: السنوات (المتغير المستقل).

الجدول رقم(48): يوضح تطورإيرادات الضريبة على الاستهلاك خلال الفترة 2024-2035

السنوات	إيرادات الضريبة على الاستهلاك المتوقعة(مليار دج)
2025	1508,785
2026	1576,255
2027	1643,725
2028	1711,195
2029	1778,665
2030	1846,135
2031	1913,605
2032	1981,075
2033	2048,545
2034	2116,015
2035	2183,485

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (39)

من خلال الجدول رقم(48) نلاحظ أن قيمة إيرادات الضريبة على الاستهلاك المتوقعة للفترة 2025-2035 سترتفع من 1508 مليار دج سنة 2025 إلى أزيد من 2180 مليار دج سنة 2035.

الشكل رقم (57): تطور إيرادات الضريبة على الاستهلاك خلال الفترة 2024-2035

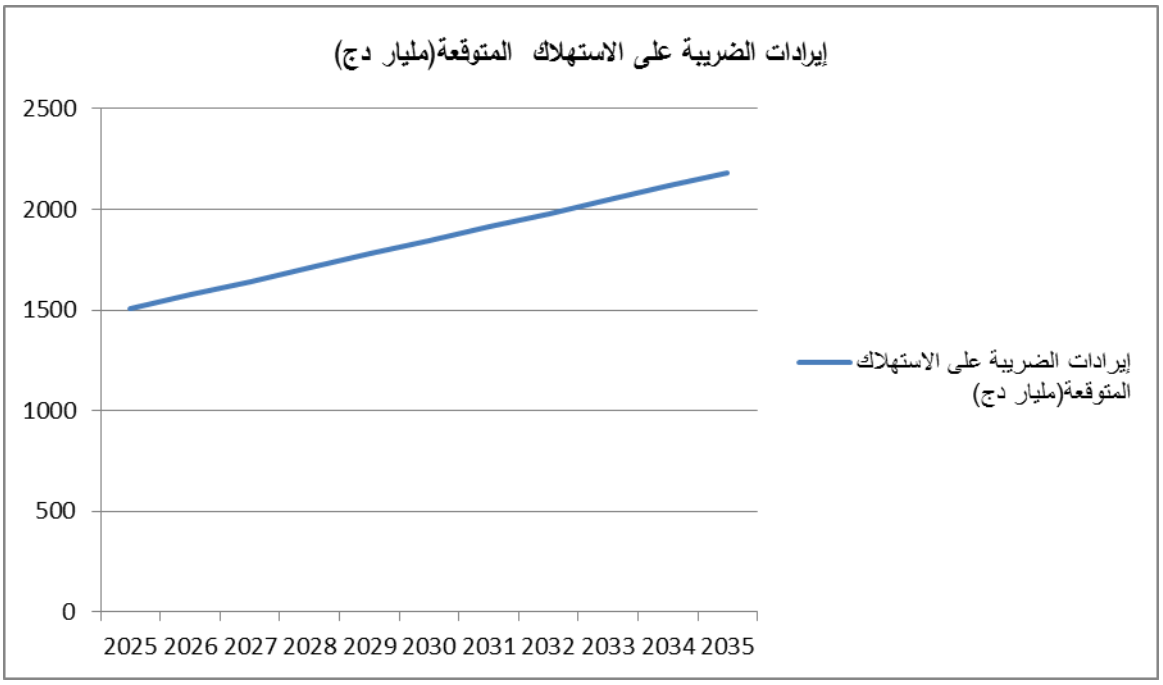

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (48)

ثانيا- اتجاهات تطور العوامل المؤثرة في القطاع العائلي المتوقعة للفترة 2025-2035

في هذا المطلب سنتطرق لتطور مؤشري النمو السكاني و دخل الفرد الجزائري للجزائر للفترة 2024-2035.

1- اتجاهات تطور معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2024-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم() قمنا بالتنبؤ بعدد سكان الجزائر للفترة 2024-2035

معادلة التنبؤ بعدد سكان الجزائر:	y=37,72+0,75T

Y: عدد سكان الجزائر المتوقع (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل)

جدول رقم(49):معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2024-2035

السنوات	عدد السكان المقدر (مليون نسمة)	معدل النمو المتوقع(%)
2024	46,72	1,67
2025	47,47	1,600
2026	48,22	1,555
2027	48,97	1,53
2028	49,72	1,5
2029	50,17	0,90
2030	51,18	1,97
2031	51,97	1,52
2032	52,72	1,42
2033	53,47	1,40
2034	54,22	1,38
2035	54,97	1,36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (40)

من خلال الجدول رقم(49) نلاحظ أن عدد سكان الجزائر المتوقع خلال الفترة 2024-2035 سيعرف نموا سنويا يتراوح بين 1,6% سنة 2024 و 1,36% سنة 2035 وسيعرف عدد السكان تزايدا ملحوظا، إذ من المتوقع أن يتجاوز 54 مليون سنة 2035، وهذه الزيادة في عدد السكان يصاحبها زيادة في الاتفاق على مختلف المرافق والقطاعات، كما ستزداد طلبات القيد في الجامعات مما يتطلب تمويل متزايد سنويا للتعليم العالي ووظائفه.

الشكل رقم (58):معدل نمو سكان الجزائر للفترة 2024-2035

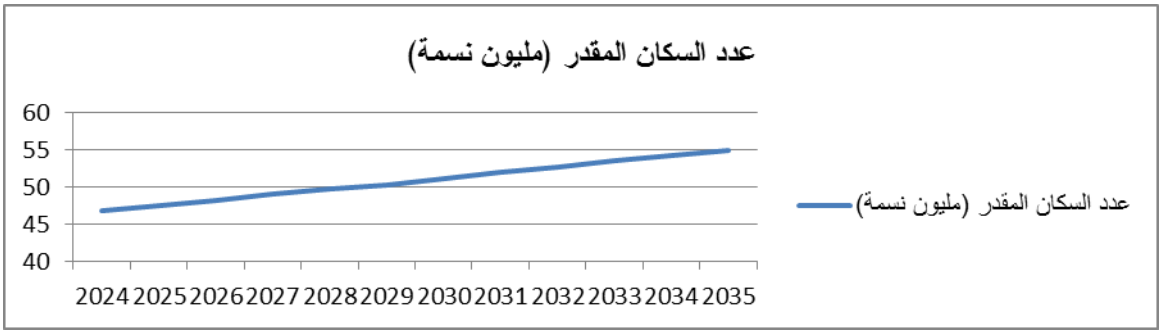

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (49)

2- اتجاهات تطور معدل الدخل للفرد الجزائري 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم() قمنا بالتنبؤ دخل الفرد الجزائري بالجزائر للفترة 2025-2035

معادلة التنبؤ بعدد سكان الجزائر:	y=4706,82-74,22T

Y: دخل الفرد الجزائري المتوقع (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل)

جدول رقم (50): تطور دخل الفرد الجزائري المتوقع للفترة 2024-2035

السنوات	دخل الفرد الجزائري المتوقع(دولار)
2024	3816,18
2025	3741,96
2026	3667,74
2027	3593,52
2028	3519,3
2029	3445,08
2030	3370,86
2031	3296,64
2032	3222,42
2033	3148,2
2034	3073,98
2035	2999,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(41)

من خلال الجدول (50) نلاحظ معدل دخل الفرد الجزائري المتوقع خلال الفترة 2024-2035 سينحصر بين قيمتي 3816 دولار كأعلى دخل سنة 2024 و2999دولار سنة 2035، كما أن دخل الفرد

الجزائري خلال هذه الفترة يعرف انخفاضا من سنة لأخرى وهو ما سيؤثر على القطاع العائلي ومداخيله مما يقلل من فرص مساهمة مستقبلا في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر.

الشكل رقم (59): تطور دخل الفرد الجزائري المتوقع للفترة 2024-2035

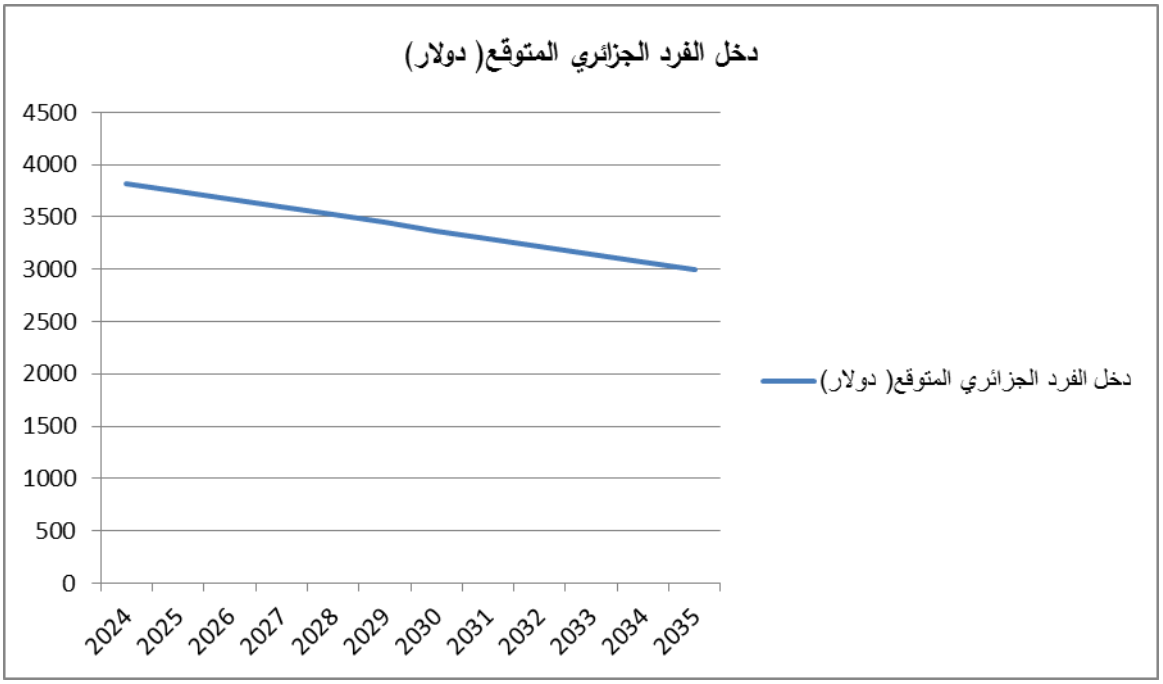

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (50)

المطلب الرابع: اتجاهات تطور إيرادات قطاع الأعمال المتوقع والعوامل المؤثرة فيها

سيتم تناول تطور إيرادات قطاع الأعمال المتوقع والعوامل المؤثرة فيها وقد تم التركيز على مؤشري الضريبة على المداخيل والأرباح، ومؤشر الحقوق الجمركية لتوفر الإحصائيات كما أسلفنا.

أولا :اتجاهات تطور إيرادات قطاع الأعمال المتوقعة للفترة 2025-2035

في هذا العنصر سنقوم بالتنبؤ بايرادات الضريبة على المداخيل والارباح والحقوق الجمركية.

1- اتجاهات تطور إيرادات الضريبة على المداخيل والأرباح المتوقع للفترة 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(34) قمنا بالتنبؤ إيرادات الضريبة على المداخيل والأرباح المتوقعة في الجزائر للفترة 2024-2035

معادلة التنبؤ إيرادات الضريبة على المداخيل والأرباح : $y=700,81+62,38T$

Y: الإيرادات المتوقعة للضريبة على المداخيل والأرباح (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل).

الجدول رقم(51): يوضح تطور إيرادات الضريبة على المداخيل والارباح خلال الفترة 2024-2035

السنوات	إيرادات الضريبة على المداخيل والأرباح المتوقعة(مليار دج)
2025	1511,75
2026	1574,13
2027	1636,51
2028	1698,89
2029	1761,27
2030	1823,65
2031	1886,03
2032	1948,41
2033	2010,79
2034	2073,17
2035	2135,55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (35)

من خلال الجدول رقم (51) يتبين لنا أن قيمة إيرادات الضريبة على الأرباح والمداخيل المتوقعة للفترة 2025-2035 سترتفع من 1511 مليار دج سنة 2025 إلى أزيد من 2135 مليار سنة 2035.

والشكا الآتي يوضح هذا التطور.

الشكل رقم (60): تطور إيرادات الضريبة على المداخيل والارباح خلال الفترة 2024-2035

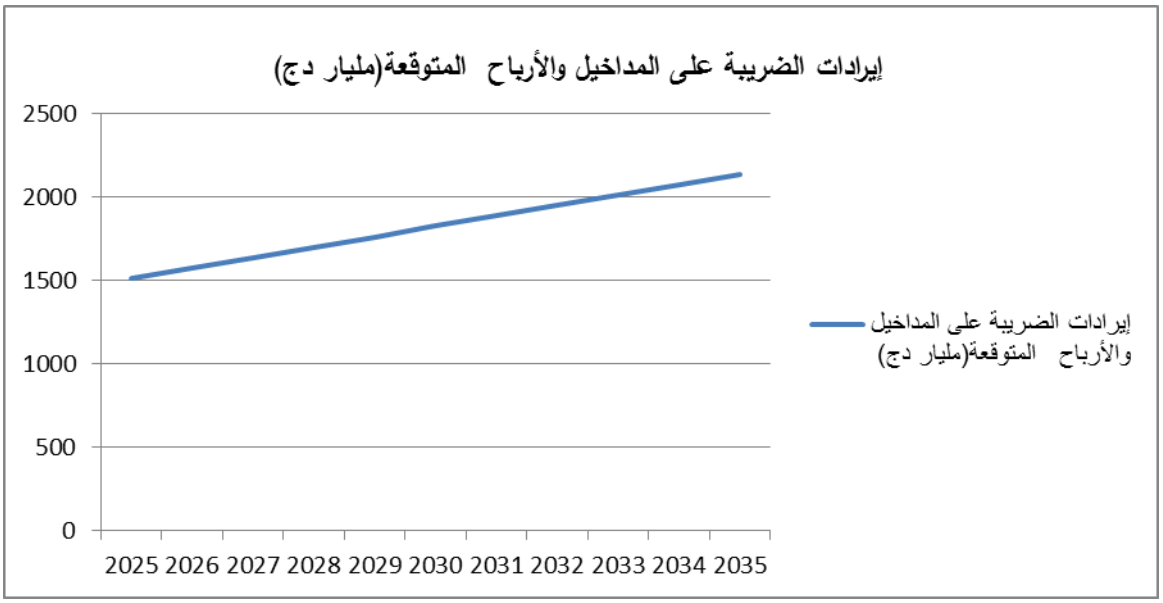

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (51)

2- اتجاهات تطور إيرادات الحقوق الجمركية المتوقع للفترة 2025-2035

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم() قمنا بالتنبؤ إيرادات الحقوق الجمركية المتوقعة في الجزائر للفترة 2024-2035

معادلة التنبؤ إيرادات الحقوق الجمركية : Y=-728,82+168,52T

Y: الإيرادات المتوقعة للحقوق الجمركية (متغير تابع).

T: السنوات (المتغير المستقل).

الجدول رقم(52): يوضح تطور إيرادات الحقوق الجمركية خلال الفترة 2024-2035

السنوات	إيرادات الحقوق الجمركية المتوقعة(مليار دج)
2025	1461,94
2026	1630,46
2027	1798,98
2028	1967,5
2029	2136,02
2030	2304,54
2031	2473,06
2032	2641,58
2033	2810,1
2034	2978,62
2035	3147,14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (34)

من خلال الجدول رقم (52) نلاحظ أن قيمة إيرادات الحقوق الجمركية المتوقعة في الميزانية العامة للجزائر سترتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2025-2035 اذ تنتقل من 1461مليار سنة 2025 إلى أزيد من 3140 مليار دج سنة 2035.

الشكل رقم (61): تطور إيرادات الحقوق الجمركية خلال الفترة 2024-2035

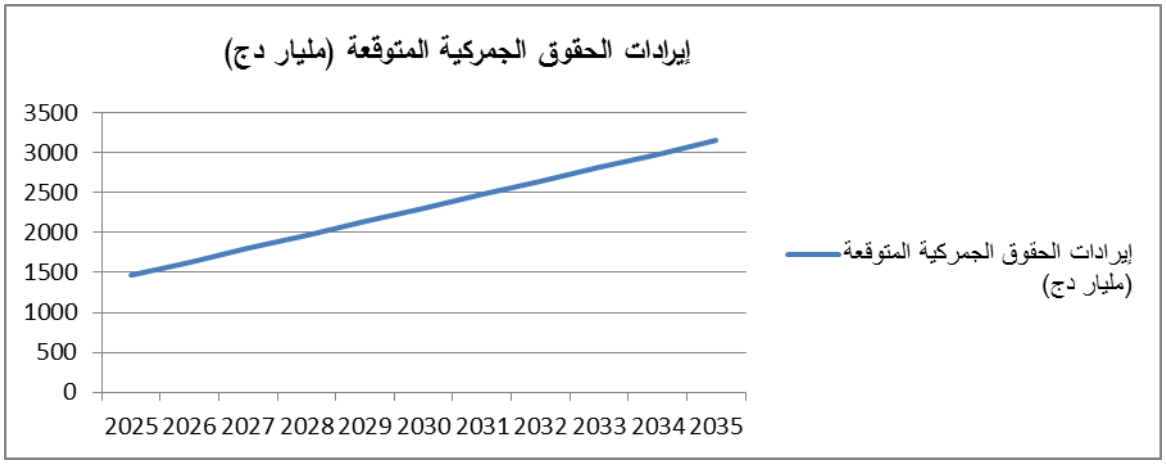

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (52)

ثانيا: اتجاهات تطور مؤشرات العوامل المؤثرة على قطاع الأعمال في الجزائر

1- اتجاه تطورمؤشر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(45) قمنا بالتنبؤ بمعدلات النمو المتوقعة لنمو الاقتصادي خارج المحروقات ومعدل النمو الكلي ومعدل نمو المحروقات بالجزائر للفترة 2025-2035.

معادلات التنبؤ للنمو الاقتصادي خارج المحروقات ومعدل النمو الكلي ومعدل نمو المحروقات كانت كما يلي:

معادلة التنبؤ بمعدل النمو خارج المحروقات: $y=5,11-0,32t$

Y: معدل النمو خارج المحروقات المتوقع (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل)

معادلة التنبؤ بمعدل النمو الكلي للاقتصاد: $y=2,74-0,11t$

Y: معدل النمو الكلي للاقتصاد المتوقع (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل)

معادلة التنبؤ بمعدل نمو المحروقات: $y = -1,29+0,11t$

- Y: معدل النمو الكلي للاقتصاد المتوقع (متغير تابع)
- T: السنوات (المتغير المستقل)

جدول رقم(53): معدل النمو المتوقع خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2025-2035

السنوات	معدل النمو خارج المحروقات المتوقع(%)	معدل نمو المحروقات المتوقع(%)	معدل النمو الكلي المتوقع(%)
2024	1,27	0.03	1.42
2025	0,95	0.14	1.31
2026	0,63	0.25	1.2
2027	0,31	0.36	1.09
2028	-0,01	0.47	0.98
2029	-0,33	0.58	0.87
2030	-0,65	0.69	0.76
2031	-1,29	0.8	0.65
2032	-0,97	0.91	0.54
2033	-1,61	1.02	0.43
2034	-1,93	1.13	0.32
2035	-2,25	1.24	0.21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (36)

من خلال الجدول رقم(53) يتضح لنا أن معدل نمو الاقتصاد الجزائري المتوقع خارج قطاع المحروقات للفترة 2024-2035 سيعرف انخفاضا ملحوظا، كما أن معدل نمو المحروقات المتوقع سيعرف تزايدا طفيفا من سنة لأخرى، أما معدل نمو الاقتصاد الكلي المتوقع فسيعرف انخفاضا، حيث ينتقل من 1,42% سنة 2024 إلى 0,21% سنة 2035 وهذا الانخفاض ناتج عن تراجع معدل النمو خارج المحروقات.

الشكل رقم (62): تطور معدل النمو المتوقع خارج المحروقات للقطاع الاقتصادي للفترة 2025-2035

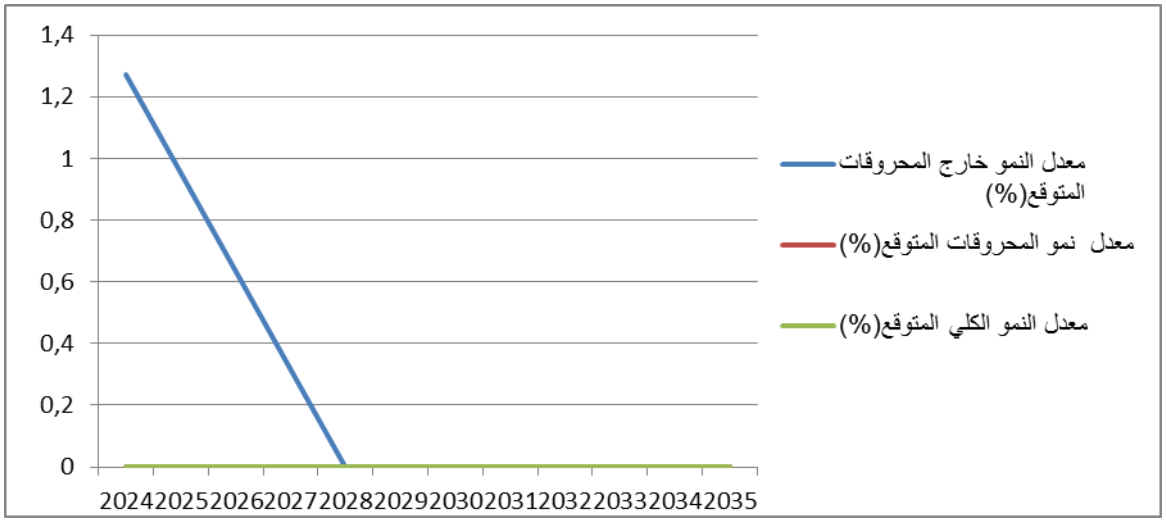

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (36)

2- اتجاهات تطور القيمة المضافة خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام المتوقع

من خلال تطبيق معادلة التنبؤ للسلاسل الزمنية وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم(53) قمنا بالتنبؤ بقيمة القيمة المضافة خارج المحروقات بالجزائر للفترة 2023-2035.

معادلة التنبؤ بمعدل النمو القيمة المضافة خارج المحروقات: $y= 9674,23+795,55T$

Y: القيمة المضافة خارج المحروقات في الناتج الخام المتوقع (متغير تابع)

T: السنوات (المتغير المستقل).

جدول رقم (54): يوضح القيمة المضافة خارج المحروقات للفترة 2023-2035

السنوات	القيمة المضافة خارج المحروقات(مليار دج)
2023	18425,28
2024	19220,83
2025	20016,38
2026	20811,93
2027	21607,48
2028	22403,03

23198,58	**2029**
23994,13	**2030**
24789,68	**2031**
25585,23	**2032**
26380,78	**2033**
27176,33	**2034**
27971,88	**2035**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (37)

من خلال الجدول رقم (54) والشكل رقم 59 نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الاقتصادي خارج المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي المتوقعة خلال الفترة 2023-2035، سترتفع قيمتها من 19220 ملياردج سنة 2024 إلى أكثر من 27000 مليار دج سنة 2035.

الشكل رقم (63): تطور القيمة المضافة خارج المحروقات للفترة 2023-2035

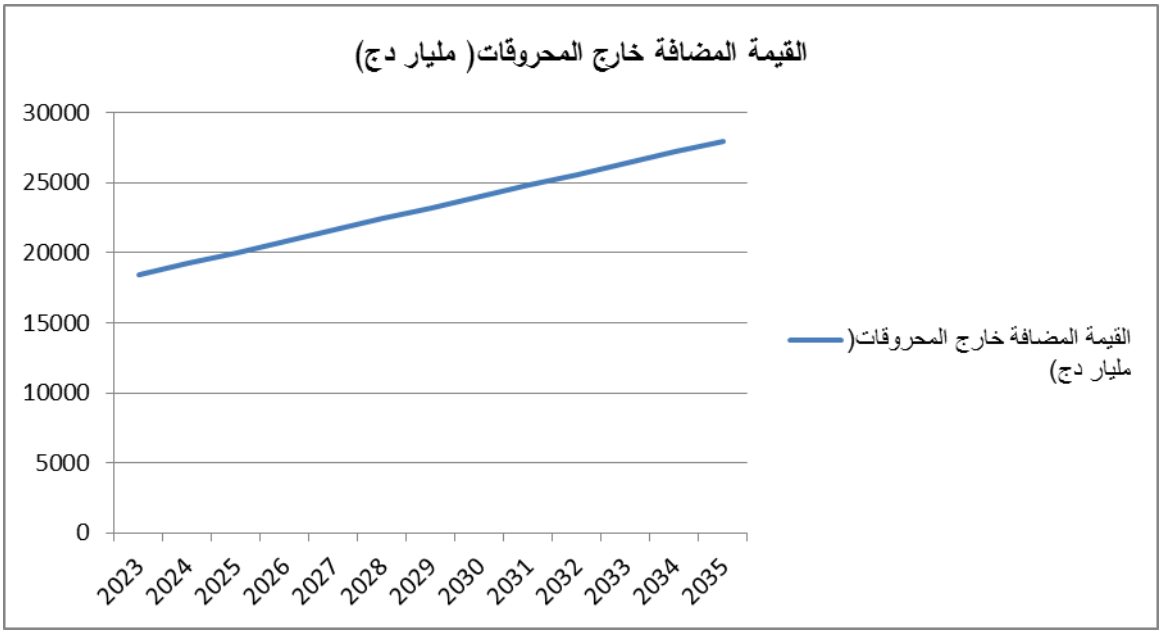

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (54)

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص ما تم التطرق إليه في هذا المبحث في الجدول الآتي:

جدول رقم (55): يوضح تطور المؤشرات المتوقعة لتمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر للفترة 2025-2035

السنوات	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035
مؤشرات قطاع التعليم العالي											
عدد الأساتذة (ألف)	69	71	72	74	75	77	78	80	81	83	84
عدد الطلبة (مليون)	1,66	1,70	1,73	1,77	1,80	1,84	1,87	1,90	1,94	1,97	2,00
ميزانية ت ع (مليار دج)	563	594	625	655	686	717	748	778	809	840	871
مؤشرات قطاع الأعمال											
معدل النمو خ م (%)	0,95	0,63	0,31	-0,01	-0,33	-0,65	-1,29	-0,97	-1,61	-1,93	-2,25
ض أ + م (مليار دج)	1511	1574	1636	1698	1761	1823	1886	1948	2010	2073	2138
حقوق ج(مليار دج)	1461	1630	1798	1967	2136	2304	2473	2641	2810	2978	3147
ق م خ م(مليار دج)	20016	20811	21607	22403	23198	23994	24789	25585	26389	27176	27972
مؤشرات القطاع العائلي											
ضريبة إ(مليار دج)	1508	1576	1613	1711	1778	1846	1913	1981	2048	2116	2183
ضريبة أجور(مليار دج)	1521	1620	1720	1820	1919	2019	2119	2218	2318	2418	2517
عدد السكان(مليون ن)	46,72	47,47	48,22	48,97	49,72	50,17	51,18	52,72	53,47	54,22	54,97
دخل الافراد (دولار)	3741	3667	3593	3519	3445	3370	3296	3222	3148	3073	2999
مؤشرات أخرى											
أسعار النفط(دولار)	70,5	70,43	70,36	70,29	70,22	70,15	70,08	70,01	69,94	69,87	69,80
جباية بت(مليار دج)	2875,7	2981,8	3087,9	3198	3300	3406	3512	3618	3724	3830	3936

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم (55) نلاحظ أن :

-**مؤشرات قطاع الأعمال المتوقعة** كان تطورها كما يلي:

- الضريبة على الأرباح والمداخيل تزايدت قيمتها المتوقعة من 1511 مليار دج سنة 2025 إلى 2138 مليار دج سنة 2035.

- الحقوق الجمركية فمساهمتها المتوقعة كانت 1461 مليار دج سنة 2025 لتبلغ ما قيمته 3147 مليار دج سنة 2035.

- القيمة المضافة لقطاع الأعمال خارج المحروقات بلغت قيمتها المتوقعة سنة 2025: 20016 مليار دج لتبلغ ما قيمته 27972 مليار دج سنة 2035.

- بينما شهد معدل نمو قطاع الأعمال خارج المحروقات المتوقع انخفاض حيث كان المعدل المتوقع 0,95% سنة 2025، ليتراجع إلى 2,25-%.

- **مؤشرات القطاع العائلي المتوقعة كان تطورها** كما يلي:

- الضريبة على الاستهلاك المتوقعة كانت قيمتها سنة 2025: 1508 مليار دج، لتبلغ ما قيمته 2183 مليار دج سنة 2035.

-أما الضريبة على الأجور فكانت قيمتها المتوقعة سنة 2025: 1521 مليار دج ، لتبلغ 2517 مليار دج سنة 2035.

- وكان دخل الفرد الجزائري المتوقع سنة 2025: 3741 دولار، لينخفض إلى 2999 دولار سنة 2035.

- وكان عدد سكان الجزائر المتوقع سنة 2025: 46,72 مليون نسمة، ليبلغ سنة 2035 : 54,97 مليون نسمة.

- **مؤشرات قطاع التعليم العالي** المتوقعة كانت:

- كان عدد الأساتذة المتوقع سنة 2025: أزيد من 69 ألف أستاذ جامعي، ليبلغ أزيد من 84 ألف أستاذ متوقع سنة 2035.

- أما عدد الطلبة المتوقع سنة 2025 فبلغ: 1,66 مليون طالب جامعي، وعددهم المتوقع سنة 2035 بلغ أزيد من 2 مليون طالب.

- أما ميزانية التعليم العالي المتوقعة فكانت 563 مليار دج سنة 2025، لتبلغ أزيد من 871 مليار دج سنة 2035.

فيما كانت أسعار النفط المتوقعة 70,5 دولار/ للبرميل سنة 2025، لتنخفض إلى 69,80 دولار/ للبرميل سنة 2035.

ويعكس اتجاه تطور هذه المؤشرات انطلاقاً من الوضع القائم ضعف مساهمة قطاع الاعمال والقطاع العائلي مستقبلا في تمويل الوظيفة الثالثة إذا لم يتم التفكير الجاد في تصحيح هذا الوضع.

المبحث الثالث:السيناريوهات المتوقعة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر

في هذا المبحث سنقوم بوضع تصورات لمختلف السيناريوهات البديلة لدور القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر.

المطلب الأول: السيناريو الخطي

يعبر هذا السيناريو عن استمرار تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر من طرف الحكومة، ويستمر الوضع كما هو عليه بايجابياته وسلبياته دون حدوث أي تغيير أو إصلاح أو تعديل،وهو ما يعتبر نظرة تشاؤمية لعدم إشراك قطاع الأعمال والقطاع العائلي بطريقة مباشرة في تمويل الوظيفة الثالثة وتفعيلها.

أولا: فرضيات السيناريو الخطي

- محدودية مساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة.
- زيادة نفقات التعليم العالي على عاتق الدولة.

- استقرار أسعار النفط.
- تزايد الطلب على القيد في التعليم العالي.
- الاستقرار السياسي داخليا وسياسة خارجية مستقرة.
- تزايد معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: وصف مشاهد السيناريو الخطي

يفترض هذا السيناريو مجموعة من المشاهد التي تعبر عناستمرار الحكومة فيتحمل نفقات التعليم العالي ومحدودية مساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات الجزائرية، وتتضح ملاح هذا السيناريو في:

- زيادة الطلب على القيد في التعليم العالي في الجزائر وارتفاع عدد الطلبة.
- زيادة نفقات التعليم العالي والبحث العلمي وخاصة الوظيفة الثالثة في الجزائر مع استمرار الحكومة في تمويله دون مشاركة أي طرف آخر.
- عدم قدرة الحكومة على تحمل النفقات المتزايدة للتعليم العالي وبالتالي إهمال أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعة.
- ضعف العلاقة جامعة – قطاع اقتصادي والذي يؤدي إلى عدم تفعيل أبعاد الوظيفة الثالثة.
- ضعف الابتكار في الجامعات الجزائرية.
- عدم تفعيل أو إرساء قوانين تحفز العلاقة بين الجامعة ومحيطها غير الأكاديمي وبالتالي تفعيل أبعاد الوظيفة الثالثة.
- محدودية سن قوانين تفرض وتحفز قطاع الأعمال على المساهمة في تمويل الوظيفة الثالثة.
- محدودية استغلال مخابر البحث الجامعية من طرف قطاع الأعمال وتحقيق أرباح مالية منها.
- ضعف مساهمة قطاع الأعمال في الدخل الوطني.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- نقص في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- ضعف الصناعات الثقيلة والاعتماد على الصناعات الخفيفة التحويلية.
- بقاء معدلات البطالة ثابتة.
- تدني دخل الأفراد.

ثالثا: تداعيات السيناريو الامتدادي (الخطي)

على ضوء الفرضيات والمشاهد السابقة للسيناريو الامتدادي هناك مجموعة من التداعيات المترتبة عليه:

- استمرار الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والوظيفة الثالثة مما يترتب عنه ضعف في ميزانية التعليم العالي لعدم توفر بدائل حقيقية لتمويله.

- ضعف الابتكارات لدى الجامعات لعدم توفر شركاء اقتصاديين يشجعون الجامعة على الابتكار بتوفير التمويل الكافي للمخابر لإجراء بحوثهم وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم.
- استمرار الجامعة في استعمال الطرق التقليدية للتعليم وعدم مواكبتها للتكنولوجيات الحديثة في التعليم كاستعمال الذكاء الاصطناعي.
- محدودية مساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة للثالثة للجامعة بالطرق غير المباشرة عن طريق المساهمة في واردات الميزانية العامة.

على ضوء ماسبق من وصف لمشاهد السيناريو الخطي وتداعياته، والذي يمثل أسوء السيناريوهات، كونه لا يتناسب مع إشراك القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر، والذي يتطلب إشراك جميع الفاعلين في المجتمع لتمويل الوظيفة الثالثة لتفعيل أبعادها، لكي تحقق الجامعات الجزائرية تمويلا ذاتيا يساعدها على تحسين جودتها وجعلها عنصراً مها وفعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية للخروج من الاقتصاد الريعي بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع خارج المحروقات. والشكل الآتي يلخص السيناريو الخطي من خلال فرضياته ومشاهده وتداعياته.

الشكل رقم (64): السيناريو الخطي

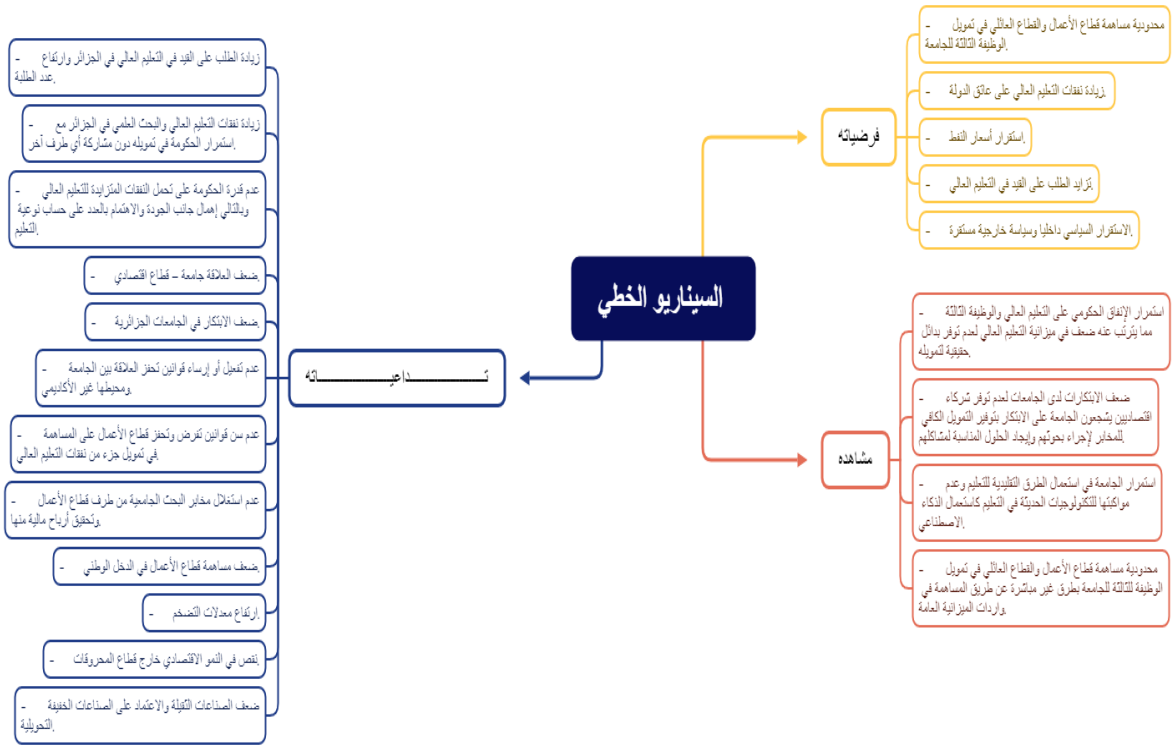

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر

يقوم هذا السيناريو على تحسين الوضع الحالي لمساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر في ضوء الإمكانيات المتاحة.

أولا: الفرضيات الأساسية للسيناريو الإصلاحي

انطلق هذا السيناريو من مجموعة من الفرضيات أهمها:

- التعاون بين الجامعة والمجتمع وتشجيع المشاركة الفعالة بينهما.
- إصدار القوانين التي تشجع على التعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال.
- فتح المجال لقطاع الأعمال للاستثمار في قطاع التعليم العالي والوظيفة الثالثة.
- فتح منصات رقمية للتعليم عن بعد مقابل مبالغ مالية.

ثانيا–وصف مشاهد السيناريو الإصلاحي

تتضح ملامح ومشاهد السيناريو فيما يلي:

–فك العزلة عن الجامعة وجعلها عنصرا فعالا في المحيط غير الأكاديمي.

يصبح قطاع الأعمال شريكا مهما للجامعة، يساهم في تشجيع أبحاثها وابتكارتها.

- استفادة قطاع الأعمال من الأبحاث الجامعية لحل مختلف مشكلاته.
- استعمال التقنيات الحديثة في التعليم المستمر.
- إشراك القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بسن قوانين تفرض على تحويل جزء من اقتطاعاتهم الضريبية إلى التعليم العالي مباشرة.

ثالثا: تداعيات السيناريو الإصلاحي

على ضوء الفرضيات والمشاهد السابقة للسيناريو الإصلاحي هناك مجموعة من التداعيات المترتبة عليه:

–فتح الجامعات لتخصصات وبرامج تعليمية تلبي طلبات المجتمع وقطاع الأعمال.

- الاعتماد على البرامج التعليمية الحديثة والمنصات الرقمية في التعليم العالي.
- تحقيق تمويل ذاتي يغطي جزءا من نفقات الوظيفة الثالثة.
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المناهج التعليمية لمواكبة الجامعات العالمية.
- تزايد عدد براءات الابتكار والابتكارات في الجامعات الجزائرية.
- تفعيل العلاقة جامعة – صناعة، وجامعة –مجتمع.

مما سبق من مشاهد للسيناريو الإصلاحي بمحاولة لإجراء اصلاحات جزئية بمعالجة جوانب الضعف وتقوية جوانب القوة، والذي من شأنه دعم تفعيل الوظيفة الثالثة بأبعدها في الجامعات الجزائرية عن طريق إشراك قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة. والشكل يلخص السيناريو الإصلاحي.

الشكل رقم(65): يوضح مراحل السيناريو الإصلاحي

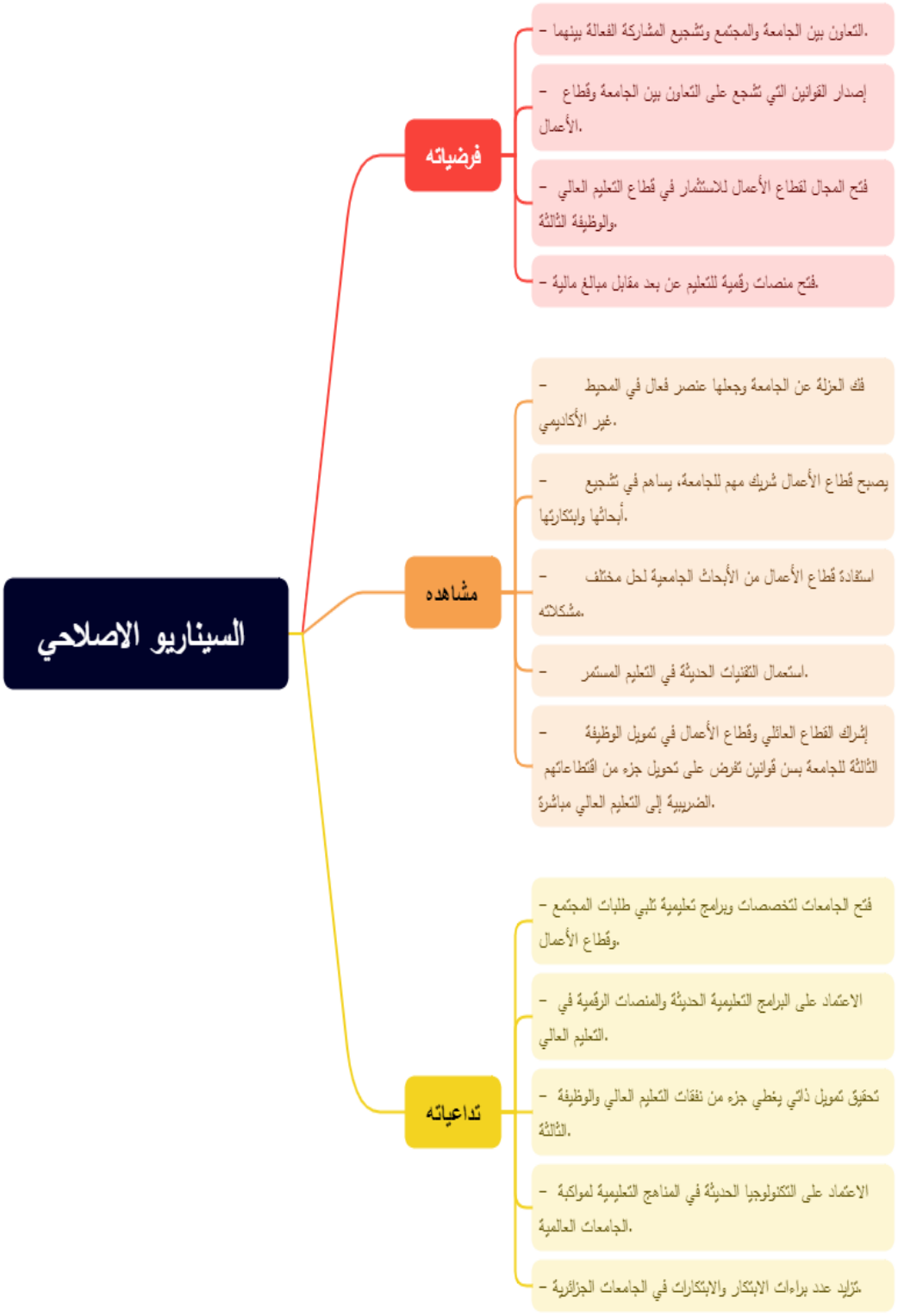

المصدر:من إعداد الباحثة

المطلب الثالث: السيناريو ألابتكاري لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر

يقوم هذا السيناريو على تغير جذري غير متوقع على الواقع الحالي لمساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر وتبني الجامعات لمختلف تقنيات التمويل الذاتي.

أولا: فرضيات السيناريو ألابتكاري

للسيناريو ألابتكاري مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- حدوث نمو اقتصادي نوعي خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى ظهور الرفاهية والرخاء على أفراد المجتمع الجزائري وينعكس ذلك على الجامعة.
- تحول الجامعات الجزائرية إلى جامعات ريادية ذكية مما يشجع قطاع الأعمال على الاستثمار فيها وتمويل مختلف أبحاثها.
- حدوث وعي لدى قطاع الأعمال والقطاع العائلي وتغيير نظرتهم للجامعة وضرورة مساهمتهم في تمويل الوظيفة الثالثة.
- تبني الجامعات الجزائرية لمختلف تقنيات التمويل الذاتي والتي تشرك مختلف المستفيدين من خدمات الجامعة في تمويلها.
- إهتمام الجامعات الجزائرية بتلبية مختلف طلبات المجتمع وتوفير تعليم مستمر لمختلف فئاته لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث.
- إعتماد الجامعات الجزائرية على التقنيات الحديثة والبرامج التعليمية المتطورة في التدريس.
- مشاركة هيئة التدريس في مختلف القضايا المهمة التي تخص المجتمع.
- زيادة الابتكارات وبراءات الاختراع في الجامعات الجزائرية.
- إهتمام الجامعات الجزائرية بمختلف التخصصات التقنية التي تخلق الثروة العلمية المبتكرة.

ثانيا: وصف مشاهد السيناريو ألابتكاري

يفترض هذا السيناريو مجموعة من المشاهد التي تؤكد ضرورة تمويل القطاعين العائلي والأعمال للوظيفة الثالثة للجامعة لتفعيلها وتحقيق العديد من الانجازات على مختلف الأصعدة، وبالتالي تتضح مشاهد هذا السيناريو كما يلي:

-تحسن مستوى التعليم الجامعي في الجزائر.

- اعتماد الجامعات على تمويل جزء من نفقاتها ذاتيا.

- تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع وبالتالي تصبح الجامعة مركز لتلبية مختلف حاجيات المجتمع.

-تفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والتي تؤدي إلى إشراك الجامعة في تحقيق نمو اقتصادي بطرق مبتكرة وحديثة.

– تكوين اليد العاملة المؤهلة التي يحتاجها سوق العمل، وتطوير مهاراتها باستمرار عن طريق التعليم المستمر بمختلف أنواعه(عن بعد، حضوري، ..).

– استعمال الذكاء الاصطناعي في مختلف البرامج التعليمية والمناهج في الجامعات الجزائرية.

– تفعيل مخابر البحث العلمي على مستوى الجامعات وجعلها أقطاب للابتكار والاختراع.

– تجسيداهتمام الجامعات الجزائرية بالتخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

– تفعيل الجامعات الجزائرية لابعاد الوظيفة الثالثة للجامعة.

ثالثا: تداعيات السيناريو ألابتكاري

- تمويل مشترك للوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر.
- التخلص من التبعية الاقتصادية للنفط، بتحقيق نمو اقتصادي جيد خارج المحروقات.
- تكوين طلبة بكفاءات ومهارات علمية عالية.
- توفير اليد العاملة الكفؤة التي تواجه مختلف التطورات العلمية في سوق العمل.
- تحقيق الجامعات الجزائرية لمراتب متقدمة في تصنيف الجامعات عالميا.
- زيادة الوعي لدى المجتمع بضرورة مشاركته في تمويل التعليم العالي.
- تمويل الجامعات ذاتيا بالاعتماد على مخابرها وحاضنات أعمالها.
- توافق مخرجات الجامعة من الطلبة مع متطلبات سوق العمل.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن السيناريو الابتكاري يعد محاولة لإجراء بعض التعديلات الجذرية من خلال ما قام به من معالجة لمختلف جوانب الضعف وتدعيم وتقوية جوانب القوة، والذي من شأنه أن يدعم دور القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر وتحقيق أهدافها التي تعود بالإيجاب على مختلف القطاعات.

والشكل الآتي يوضح السيناريو الابتكاري

شكل رقم(66): يوضح مراحل السيناريو ألابتكاري

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة للتمويل المباشر لقطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر

من خلال ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة فإن التمويل المباشر للوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر من طرف قطاع الأعمال والقطاع العائلي لا يتحقق فعليا إلا إذا تبنت الجامعات الجزائرية مختلف التقنيات الحديثة للتمويل التي تساهم في تحقيق تمويل ذاتي يساهم فيه مختلف القطاعات والتي تحقق بها تطورها وترفع من جودة تعليمها وترفع من عدد ابتكاراتها خاصة وأن فكرة فرض الرسوم والقروض على القطاع العائلي كتمويل خارجي في الجامعات الحكومية تبقى بعيدة عن التطبيق بسب مجانية التعليم ومستوى دخل الفراد. ومن بين أبرز هذه التقنيات نذكر:

أولا: الكراسي البحثية:

التي تعد من أهم التقنيات التي تتبناها مختلف الجامعات في العديد من الدول على غرار المملكة العربية السعودية والتي تحقق بها الجامعات تمويلا ذاتيا لحل مشكل لظاهرة معينة وإيجاد الحلول لها ولا تتجاوز مدته في الغالب 5 سنوات، ويمكن للجامعات الجزائرية تبني هذه التقنية عن طريق:

تخصيص كرسي بحث علمي في مخبر لحل مشكلة معينة ويكون تمويل هذا الكرسي من طرف الجهة التي تبحث عن حل لمشكلتها والتي يكون في الغالب قطاع الأعمال هو الذي يبحث عن حل لمشكلة معينة خاصة في مجال التسويق وسلوكيات ورغبات المجتمع المتغيرة باستمرار من أجل ابتكار منتوج يتناسب مع احتياجاته ورغباته، ومن أمثلة ذلك الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية، فالكراسي البحثية تحفز الجامعات على البحث والابتكار.

ثانيا: الوقف العلمي:

يعد الوقف من أهم مصادر التمويل الذاتي التي تعتمدها العديد من الجامعات وخاصة جامعة هارفارد التي كانت عائدات ميزانيتها من الوقف 2,9 مليار دولار سنة2023، باستثمارات وقفية بلغت قيمتها 50,9 مليار دولار وجهت لدعم للمساعدات المالية، وأعضاء هيئة التدريس والمبادرات البحثية وغيرها،[1]والتي يمكن للجامعات الجزائرية أن تستفيد منها وتخصص أوقاف علمية تعود عليها بأرباح تساهم في تمويل أبحاثها ومختلف وظائفها وأنشطتها العلمية، ويمكن أن تكون الأوقاف العلمية من تبرعات أفراد المجتمع أي القطاع العائلي.

ثالثا: مراكز التميز للبحث العلمي

تمتلك الجزائر 20 مخبر تميز، حيث يمكن لمخابر التميز داخل الجامعات أن تعزز العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، التي تكون أبحاثها ذات جودة عالية وتطور البحث والابتكار والتعلم، وتجذب الاستثمارات والمواهب في مجال البحث والتطوير، مما يساهم في تحقيق عوائد مالية للجامعة من طرف قطاع الأعمال، والارتقاء بالابتكار وتحفيزه داخل الجامعات مما يحسن من جودة التعليم ويرتقي بنوعية

[1] Office of Institutional Research & Analytics, financial Report, Harvard University,2024, p1.

وطبيعة التعليم في الجامعات الجزائرية، وبالتالي تحسين مخرجات الجامعة وتكوين يد عاملة ذات جودة عالية تساهم في النمو الاقتصادي والتطور في مختلف المجالات.

رابعا: الحدائق العلمية

تمتلك الجزائر أزيد من 54 جامعة في مختلف المدن، والتي يمكن أن تستفيد منها ببناء حدائق علمية قريبة من الجامعات أو داخلها تربط بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، ومساعدة المؤسسات الناشئة على التمركز في السوق، وتحفيز الابتكارات الجديدة والاختراعات التي يتطلبها السوق من أجل الاستمرار والبقاء، وبذلك تحقق الجامعات تمويلا ذاتيا عن طريق تسخير مخابرها وهيئتها التدريسية للمؤسسات الإنتاجية والصناعية وتبادل الخبرات بينها، وبالتالي توثق العلاقة بين قطاع الأعمال والجامعة.

خامسا: حاضنات الأعمال التكنولوجية

حاضنات الأعمال التكنولوجية من أهم مصادر التمويل الذاتي للعديد من الجامعات عالميا خاصة في الدول المتقدمة التي تعتبر أن قطاع الأعمال شريك فعال في تنمية الاقتصاد وتحقيق النمو، وذلك عن طريق تفعيل العلاقة بين الجامعة وأبحاثها بعالم الشغل والصناعة والإنتاج، فالجزائر حاليا تمتلك 96 حاضنة أعمال يمكن للجامعات فيها أن تستفيد من تجارب مختلف الجامعات الدولية، بسن قوانين تحفز قطاع الأعمال على الاستثمار في حاضنات الأعمال مما يترتب عنه توفير تمويل ذاتي للجامعة وتنشيط الابتكارات والاختراعات في الجامعات الجزائرية وبالتالي تفعيل الوظيفة الثالثة للبعد الثاني الابتكار ونقل التكنولوجية والتعليم المستمر الذي يتجسد عن طريق تجديد الباحثين باستمرار لمعلوماتهم ومهارتهم البحثية وتعلمهم لبرامج وتقنيات حديثة كلما تطلب الأمر ذلك، خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية الرابعة والتي تعرف بأنها" عملية تحويل نظام الإنتاج من خلال دمج عالم الانترنت الذي تمثله تكنولوجية المعلومات والعالم الحقيقي أي أنها تربط العالم المادي بالعالم الالكتروني"[1]، والتي من مخرجاتها Chatgpt الذي أصبح أكبر محرك بحث علمي ينجز مختلف المقالات والدراسات ذاتيا بمجرد طلب منه ما تريد.

سادسا: تفعيل فكرة الاستثمار الخاص في الجامعات

تمتلك الجزائر حاليا 17 مؤسسة خاصة للتكوين العالي والتي تم إنشاؤها بعد صدور القرار الذي يحدد دفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي وسيرها، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 67 المؤرخة في 13 نوفمبر2016، وهذا يعني أن هناك قابلية لدى فئة معينة من المجتمع للتكوين في الجامعات الخاصة، حيث يمكن للجامعات الجزائرية استغلال هذا المؤشر من خلال عمل دراسة ميدانية لمعرفة طبيعة التكوينات والبرامج المقدمة والتخصصات الأكثر طلبا من قبل هذه الفئة من المجتمع، والقيام بطلب إصدار قانون أو مرسوم يسمح لها بفتح بعض التخصصات ذات التكوين العالي موجهة للفئات الطلابية التي تبحث عنها مقابل دفع رسوم دراسية، وبهذا تحقق الجامعات مداخيل إضافية من خلال استغلال هياكلها البيداغوجية ومخابرها وكذا هيئة التدريس بها.

[1] آسيا بعضي، **الثورة الصناعية الرابعة**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج 05،ع 02، 2022، ص 566.

سابعا: الجامعة المنتجة

تمتلك الجزائر 1800 مخبر بحث علمي، من بينها 20 مخبر تميز يمكن للجامعات الجزائرية استغلال هذه في انجاز دراسات وبحوث للعديد من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك مقابل حصولها على إيرادات مالية، خاصة وأنها تمتلك 7204 فرقة بحث علمي، بدلا من انجاز أبحاث ودراسات بقيت حبيسة أدراج الجامعات رغم أهميتها وقيمتها العلمية، وهو ما تؤكده التصنيفات العالمية للجامعات الجزائرية التي أصبحت تتحسن فيها من سنة لأخرى، وذلك عن طريق إبرام شراكة مع القطاع الاقتصادي وتقديم الاستشارات له وإيجاد الحلول لمشاكله وعمل دراسات جدوى لاستثماراته.

والشكل الآتي يوضح الاتجاهات الحديثة للقطاع العائلي وقطاع الأعمال في التمويل المباشر للوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر

الشكل رقم (67): الاتجاهات الحديثة لقطاع الأعمال والقطاع العائلي في التمويل المباشر للوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر

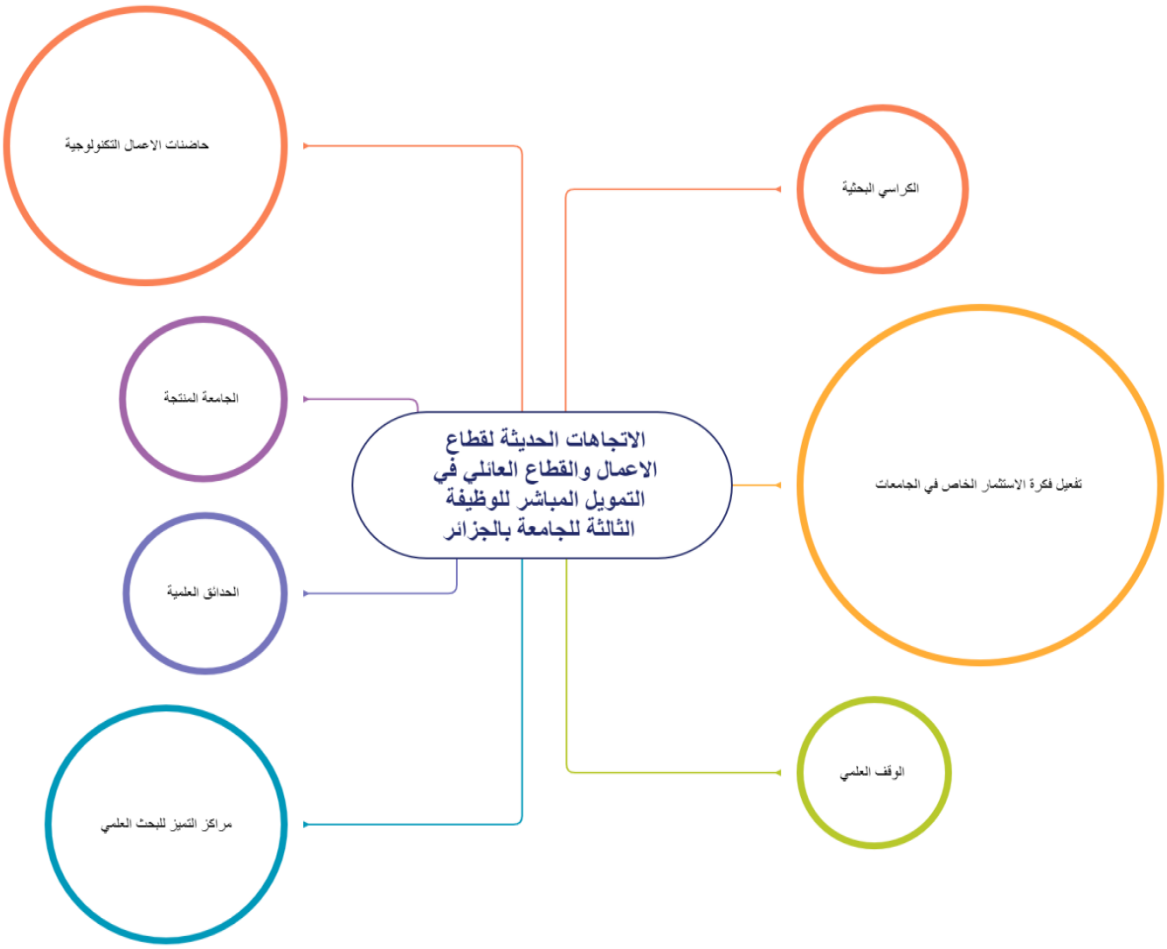

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل توصلنا إلى أن الجامعة الجزائرية شهدت تغيرا ملحوظا خاصة في الهياكل البيداغوجية ومخابر البحث العلمي التي بلغ عددها 1800 مخبر سنة 2023، كما أن ميزانية التعليم العالي في الجزائر تزايدت بنسبة 7,83% خلال فترة الدراسة، أما المؤشرات التي لها تأثير على مساهمة قطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر فتتمثل في: دفع ضرائب على المداخيل والأرباح والحقوق الجمركية، بينما تمثلت مؤشرات القطاع العائلي في: دفع الضرائب على الرواتب والأجور والضرائب على الاستهلاك حيث تم دراسة تطورها خلال الفترة اللمتدة من 2013-2023.

تم دراسة اتجاهات تطور مؤشرات التعليم العالي وقطاع الاعمال والقطاع العائلي وتطور العوامل المؤثرة فيها باستخدام معادلة الانحدار البسيط للفترة نفسها.

أخيرا توصلت الدراسة إلى بناء ثلاثة سيناريوهات متوقعة لتمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعات بالجزائر: سيناريو خطي يتوقع بقاء الوضع على ماهو عليه الان والاعتماد على التمويل الحكومي، وسيناريو اصلاحي يتوقع اشراك قطاع الاعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة في المدى المتوسط ، أما السيناريو الابتكاري فيتوقع تغييرا جذريا في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة وإشراك جميع القطاعات، واعتماد الجامعات على أدوات التمويل الذاتي بالاستفادة من تجربة دول أخرى ناجحة.

خـاتـــمة

شهد العالم منذ بداية الألفية الحالية العديد من التغييرات والتطورات التكنولوجية التي مست مختلف القطاعات، مما عزز مكانة الجامعة في المجتمع ودورها الفعال في ايجاد الحلول لمختلف مشاكله، وأدى إلى تزايد الاهتمام بالوظيفة الثالثة للجامعة في مختلف دول العالم وتبني مبادئها خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية الرابعة وما أحدثته من نقلة تكنولوجية هائلة في مختلف المجالات، لكن أهم مشكل تواجهه الوظيفة الثالثة للجامعة هو توفير التمويل اللازم لها للقيام بمختلف وظائفها بصفة جيدة، حيث أن مساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية والتطوير في المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرتها على الابتكار والإبداع، وتوفير تعليم مستمر لفئات المجتمع لتطوير وتجديد مهاراتهم ومعارفهم المهنية كلما تطلب السوق ذلك، وكذا مدى قدرة الجامعة على الاندماج في المجتمع وحل مشكلاته وتلبية مختلف حاجياته، وأن تجسيد الجامعة لوظيفتها الثالثة بأبعادها(التعليم المستمر– الابتكار ونقل التكنولوجيا– المشاركة المجتمعية) يتطلب ميزانية مالية كبيرة، ويكون إشراك جميع الأطراف المستفيدة منها في تمويلها أحد أهم الحلول التي تبنتها مختلف الدول المتقدمة كالمملكة المتحدة التي تشرك القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل التعليم العالي بمختلف وظائفه.

وبما أن تمويل التعليم العالي في الجزائر تمويل حكومي فإن تبني الجامعة الجزائرية للوظيفة الثالثة وتجسيد أبعادها بشكل جيد يتطلب تمويلا مشتركا بين القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال والقطاع العائلي، لأن التمويل الحكومي وحده لا يكفي لبلوغ الأهداف المرجوة من تبني الوظيفة الثالثة للجامعة.

ومن خلال تحليلنا لكل من واقع تمويل التعليم العالي في الجزائر والوظيفة الثالثة، وتحليلنا لمؤشرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي بالتركيز على المؤشرات التي لها علاقة بتمويل التعليم العالي والوظيفة الثالثة للجامعة، وكذا دراسة مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر مستقبلا في عملية مساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر، قمنا بإجراء دراسة استشرافية وبناء السيناريوهات المحتملة لدور قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر خلال العشر سنوات القادمة، من خلال بناء ثلاث سيناريوهات محتملة للاجابة على إشكالية وفرضيات الدراسة.

بناءا على ماسبق يمكننا تأكيد **الفرضية الأولى للسيناريو الأول:** محدودية مساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر كهدف أول للدراسة، مما يعني اعتماد **السيناريو ألاتجاهي أو الخطي:** الذي يتوقع استمرار الوضع على ما هو بمعنى استمرار الإنفاق الحكومي المطلق للوظيفة الثالثة للجامعة، من خلال الأهمية التسبية الضعيفة لقطاع الأعمال والقطاع العائلي في الإقتصاد الجزائري مما يحد من إمكانية مساهمتها في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر في المدى القريب.

مع امكانية الإشتغال على **السيناريو الإصلاحي أو التفاؤلي:** الذي يتوقع تمويل مشترك بين الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعة خاصة قطاع الأعمال نظرا لتزايد عدد الطلبة مقابل تزايد ضعيف في ميزانية التعليم العالي، مما سيضطر الدولة لإشراكهما في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة

بالجزائر ومنه **نقبل الفرضية الثانية** كهدف ثاني للدراسة، ويمكن تحقيق هذا السيناريو في المدى المتوسط بالنسبة لقطاع الاعمال أما بالنسبة لإشراك القطاع العائلي يبقى مستبعدا بنسبة كبيرة بسبب السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية.

أما **السيناريو الأخير (السيناريو ألابتكاري)** الذي يتوقع تبني الجامعات لتقنيات حديثة للتمويل ذاتيا وإشراك القطاع العائلي وقطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة، ومن خلال تغيير جذري في طريقة تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر، بتبني طرق واتجاهات جديدة في التمويل فيبقى بعيد التحقيق لكن ليس مستحيلا لأنه يحتاج إلى تغيير جذري في الذهنيات والسياسات والإستراتيجيات ومنه **نقبل الفرضية الثالثة كهدف بعيد المدى لأنها غير قابلة للتحقق في المدى المتوسط.**

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نستعرضها كما يأتي:

أولا –النتائج

يمكننا إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها كما يأتي:

– تهتم الوظيفة الثالثة للجامعات بدراسة علاقة الجامعة بمجتمعها غير الأكاديمي من خلال أبعادها الثلاث (التعليم المستمر– الابتكار ونقل التكنولوجيا– المشاركة المجتمعية) كمسايرة للتطور الإقتصادي والتكنولوجي الذي يشهده العالم.

– لأبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات مؤشرات للقياس معتمدة في الدول المتقدمة، تبقى غير متوفرة بشكل عام في الدول النامية، لذلك عادة ما يتم الإكتفاء في قياس مؤشرات هذه الوظيفة في الدول النامية بعدد الطلبة، الأساتذة، الإنتاج البحثي وعدد الإبتكارات.

– يبقى تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات من أهم الإشكالات التي تواجه التعليم العالي، فلا يمكن للجامعة أن تواكب التطورات العالمية التي طرأت على مختلف القطاعات والمستويات خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية الرابعة وما أحدثته من نقلة تكنولوجية هائلة في مختلف المجالات بدون توفير التمويل اللازم لها للقيام بمختلف وظائفها، فمساهمة الجامعة في التنمية الاقتصادية والتطوير في المجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرتها على الابتكار والإبداع، وتوفير تعليم مستمر لفئات المجتمع لتطوير وتجديد مهاراتهم ومعارفهم المهنية كلما تطلب السوق ذلك، وكذا بمدى قدرة الجامعة على الاندماج في المجتمع وحل مشكلاته وتلبية مختلف حاجياته.

– هناك اتجاهات كثيرة في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة، منها اتجاهات التمويل الذاتي كالكراسي البحثية والوقف والحدائق التكنولجية ومراكز التميز وغيرها، يمكن تبنيها لاسيما وفكرة التمويل الخارجي كفرض الرسوم وتقديم القروض تبقى موضوعا حساسا خاصة بالنسبة للدول النامية كالجزائر.

– إن تجسيد الجامعة لوظيفتها الثالثة بأبعادها(التعليم المستمر– الابتكار ونقل التكنولوجيا– المشاركة المجتمعية) يتطلب ميزانية مالية كبيرة، وعليه يتطلب إشراك جميع الأطراف المستفيدة منها في تمويله كأحد

أهم الحلول التي تبنتها مختلف الدول المتقدمة التي تشرك القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظسفة الثالثة بمختلف أبعادها.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مرتبطة بالجزائر نوجزها في الآتي:

- تتبنى الجامعة الجزائرية الوظيفة الثالثة للجامعات بكل أبعادها التعليم المستمر والابتكار، والمشاركة المجتمعية لكن في حدود ضيقة. فعدد الابتكارات في الجامعات الجزائرية على سبيل المثال ضعيف، إذ احتلت الجزائر المرتبة 119 سنة 2023 حسب المؤشر العالمي لابتكار "الويبو"، رغم أن براءات الاختراع شهدت ارتفاعا بنسبة 39,2% سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 لتصل إلى 691 براءة اختراع.
- يتم تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة الجزائر عن طريق ميزانية الحكومة بشكل شبه كامل وهو تمويل ضئيل مقارنة بحجم الأموال التي تتحتاجها الجامعة لاسيما فيما يرتبط بالإبتكار.
- الأهمية النسبية لقطاع الأعمال والقطاع العائلي محدودة حسب المؤشرات المدروسة.
- تمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي للوظيفة الثالثة للجامعة يتم بطريقة غير مباشرة عن طريق المساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة والتي يتم توزيع إيراداتها على جميع القطاعات ومن ضمنهم قطاع التعليم العالي.

1 - بالنسبة لقطاع الأعمال:

- قطاع الأعمال في الجزائر قطاع ضعيف يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.
- مساهمة قطاع الأعمال خارج المحروقات في النمو الاقتصادي ضعيفة وغير كافية نظرا لحجم الإمكانيات التي يتوفر عليها خاصة قطاع الفلاحة .
- القيمة المضافة لقطاع الأعمال خارج المحروقات في الجزائر ضعيفة.
- يساهم قطاع الأعمال في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر بطريقة غير مباشرة عن طريق المساهمة في إيرادات الميزانية العامة للحكومة بدفع ضرائب على الأرباح والمداخيل والحقوق الجمركية.

2 - بالنسبة للقطاع العائلي

- القطاع العائلي في الجزائر قطاع مؤشراته ضعيفة كتدني الدخل، والفقر والبطالة.
- يتميز بأن تركيبته السكانية فتية يشكل أكثر من 29 %من سكانه أطفال تتراوح أعمارهم بين 0-15 سنة، بينما 40% من أفراده تتراوح أعمارهم بين 15-40 سنة، فهو مجتمع شبابي بامتياز مما يطرح تحديات مستقبلية كبير في تجسيد الوظيفة الثالثة للجامعات.
- مساهمته في تمويل الوظيفة الثالثة محدودة، وتتم بطريقة غير مباشرة عن طريق دفع الضرائب على الاستهلاك والضرائب على الرواتب والأجور للميزانية العامة للمساهمة في إيراداتها.

– استبعاد مشاركته مباشرة في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر في المدى المتوسط، لان الدولة الجزائرية تعتمد على سياسة الدعم الاجتماعي خاصة للقطاع العائلي الذي يعاني من الكثير من المشاكل كنخفاض الأجور والبطالة.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات الآتية:

– تحقيق الوثبة الإقتصادية والتخلص من التبعية النفطية بمساهمة قطاع الأعمال في ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق تنوع في مصدر التمويل بالجزائر، وهذا من شأنه أن يحسن من وضع القطاع العائلي الإقتصادي مما يجعله مستعدا لقبول المشاركة في التمويل مستقبلا.

– إعادة تكييف الإطار التشريعي والقانوني بما يحفز قطاع الأعمال على المشاركة في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر كتقديم تحفيزات جبائية مقابل التعامل مع المخابر الجامعية.

– تشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار في التعليم العالي والاستفادة من خبرات هيئة التدريس والباحثين الجامعيين في مختلف المجالات قصد إيجاد الحلول لمختلف مشاكله والمساهمة في ابتكار منتوجاته.

– تشجيع القطاع الخاص في الإستثمار في التعليم العالي وفق ظوابط ودفتر شروط يضمن تجسيد أبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات.

– إنشاء صنادق للوقف العلمي في كل جامعة للمساهمة في تمويل أبعاد الوظيفة الثالثة.

– إنشاء الجامعات الجزائرية بالتعاون مع مختلف القطاعات الإقتصادية لبنك معلومات يمكن الباحثين من الحصول على ما يحتاجونه من معلومات واحصائيات أثناء اجراء أبحاثهم؛ لاسيما فيما يرتبط بالدراسات الإستشرافية.

– إضافة مصلحة تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات على مستوى الوزارة المعنية وعلى مستوى الجامعات الهدف منها تحضير الجامعة للتجسيد الفعلي لتقنيات التمويل الذاتي للجامعة.

– إعادة النظر في معدلات القبول للدخول للجامعة فمجانية التعليم تكفل لكن للطالب المجتهد. والوظيفة الثالثة للجامعات أساسها الإبتكار ونقل التكنولوجيا وهذا يتطلب كفاءات بشرية عالية.

– إعادة النظر في طريقة عمل مخابر البحث والحاضنات ودار المقاولاتية ومراكز التطور التكنولوجي بما يسمح لها في مد جسور التعاون والشراكة الحقيقية مع محيطها الإقتصادي والإجتماعي.

– إضافة مقياس الدراسات الإستشرافية لا سيما في بعض اللتخصصات لأهميتها الكبرى في تقديم حلول وبدائل لمشاكل وتحديات مستقبلية.

– الإستفادة من تجارب دولية ناجحة في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعات بتبادل الخبرات والتكوين.

ثالثا: آفاق الدراسة

يمكن أن تتبع دراستنا الحالية بمجموعة من الدراسات والبحوث:

- دراسة كمية يعتمد فيها على استبيان يوجه إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي حول إمكانية مساهمتهما في تمويل التعليم العالي بالجزائر.
- دراسة مساهمة قطاع الأعمال خارج المحروقات في تمويل المساهمة المجتمعية للجامعة بالجزائر.
- مساهمة قطاع الأعمال والقطاع العائلي في تمويل الوظيفة الثالثة للجامعة بالجزائر من وجهة نظر هيئة التدريس.
- دراسة نوعية لإمكانية فرض رسوم التسجيل وتقديم القروض الجامعية من وجهة نظر القطاع العائلي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أحمد ذوقان الهنداوي، صالح سليم الحموري، رولا نايف المعايطة، **استشراف المستقبل وصناعته ماقبل التخطيط الاستراتيجي..استعداد ذكي**، قنديل للنشر والطباعة والتوزيع، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2017.

2- إبراهيم مجدي عزيز، **تطور التعليم في عصر العولمة**، القاهرة، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 2000.

3- إيما ماجد، **منهجية البحث العلمي**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، 2016.

4- رحيم الساعدي، **المستقبل مقدمة في علم الدراسات المستقبلية**، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، جزء2، ط1، 2011.

5- سليمان محمد الخطيبي الكعبي، **موسوعة استشراف المستقبل**، قنديل للطباعة والنشروالتوزيع، دبي،الإمارات العربية المتحدة، ط1،2018.

6- سما تركي داخل ، حامد حسين صبا، **التعليم المستمر**، كتاب الكتروني نشر في منصة الالكترونية https:// www.reseachgate.net،جامعة بغداد، العراق، 2016.

7- ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية مفاهيم-أساليب- تطبيقات**، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

8- لمين الناجي، **الوقف وتنميته وخطورة اندثاره عن العمل الخيري**،المنصورة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط02،2014.

9- مجيد جود مهدي، اسماعيل علي شكر، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1،2015،

10- محمد إبراهيم منصور، **توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط**، مكتبة الإسكندرية وحدة الدراسات المستقبلية الإسكندرية، مصر، العدد 60،2016.

11- محمد السعيد بن غنيمة، **سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل ورهانات التطوير 1962-2014**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018.

12- محمد العربي، **بناء السيناريوهات المستقبلية دليل نقدي**، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإسكندرية، مصر،2018.

13- محمد سامي بوحجي، **التعلم مدى الحياة**، كتاب الكتروني تم الاقتباس بتاريخ:2021/01/08، الموقع الالكتروني:www.figshare.com، 2014.

14- وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1،2007.

ثانيا- الرسائل والأطروحات العلمية

15-ريمة الولهي، **الدور الجديد للجامعة دراسة تجارب مختارة**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، االجزائر، 2019- 2020.

16-سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمان الثنيان،**الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح**، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2008/2007.

17-صليحة رقاد،**تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2014/2013.

18-وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**- أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2013-2014.

ثالثا- المجلات العلمية

19-هالة أحمد إبراهيم، **آليات تحقيق التماسك الاجتماعي في ضوء مفهوم التعليم المستمر**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 41،2017.

20-هشام أحمد إبراهيم عاشور، السعيد محمود عثمان، محمد شكري وزير عباس، **الكراسي البحثية مدخل لزيادة**

21- هناء كامل حسين الصعيدي، مها عبد الله السيد أبو المجد، **تخطيط وحدة النسيج بجامعة الملك فيصل في ضوء متطلباتالمشاركة المجتمعية من وجهة نظر هيئة التدريس**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، م39 ع 3، 2019.

19-ابتهال عبد الله شعيب، **تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع30، نيسان2021.

20-أحمد ابراهيم، جمال أبو الوفا، فاطمة السيد صادق، **متطلبات تطوير تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة ماليزيا، مجلة كلية التربية ببنها**، ع 120، مج02، يوليو 2019.

21-أحمد بونقيب، سامي هباش، **تعزيز الوظيفة الثالثة – تصور مقترح**-، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، مج1،ع1، 2018.

22-إسلام حمدي عبد الباقي رحيم، يوسف عبد المعطي مصطفى، حسنية حسين عبد الرحمن، **دور الحدائق العلمية في تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية على ضوء خبرة اليابان(دراسة مقارنة)**، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج16، ع09، 2022.

23-أسماء خالد، زهية شابونية ، **وظائف الجامعة الجزائرية: مساءلة في واقع الفعل ومعيقاته**،المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، الجزائر،م2، ع6، 2019.

24-آسيا بعضي، **الثورة الصناعية الرابعة**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج 05،ع 02، ص 566،2022.

25-آمال سي موسى، **الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2018.

26-أمال مجناح، **أهمية الدراسات المستقبلية وضرورة توطنها عربيا الدراسات السياسية نموذجا**، مجلة العلوم الانسانية، مج 22، ع02، 2022.

27-أمال ناجي، **السيناريوهات كأداة منهجية لتحقيق التنمية ضمن ميدان العلوم السياسية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور- الجلفة- الجزائر، ع15،م 04،2019.

28- إيمان جمعة محمد عبد الوهاب، **مسارات التحول بمؤسسات التعليم الجامعي المصري نحو صيغة الجامعة الريادية" دراسة استشرافية"**، مجلة كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ،المجلد2، العدد 90، 2018.

29-إيمان ذكى أحمد رزق سالم، سوزان محمد المهدي، فاطمة زكرياء محمد، **دور حدائق العلوم والتكنولوجيا في تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية**، مجلة بحوث العلوم التربوية، 2021.

30-بخيتة سعيد المنصوري، عبد مرزوق الظهوري، **التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل**، 2019.

31- هناء بوحارة، **التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية في ظل تطبيق نظام LMD: بين متطلبات الجودة وتحدي المعوقات**،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر، م9، ع خ.2018.

32- منجية بورحلة ، صورية مساني و هاجر برهوم ، **البدائل المقترحة كحل فعال لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، ع 3، 2019.

33-بولعيد بعلوج، **الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا في الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،ع 35، 2011.

34-الجوهرة بن عبد الرحمن المنيع، **درجة ممارسة مشرفي الكراسي العلمية للمهارات القيادية الإدارية في الجامعات السعودية وسبل تطويرها**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، م30، ع04، 2022.

35-حسن بوقارة، **الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ع21، 2004.

36-حسن مختار حسين سليم، التهامي محمد إبراهيم متولي، **خبرات بعض الدول في الجامعة المنتجة وعلاقتها بالحاضنات والكراسي البحثية وسبل الاستفادة منها في الجامعات المصرية** ، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة، مجلة التربية، العدد 192، الجزء2، ديسمبر 2021.

37-حليمة عزالدين، **التمويل الذاتي للتعليم العالي- الجامعة المنتجة نموذجا-**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج8،ع2، 2020.

38-خالد صلاح حنفي محمود، **مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية دراسة تحليلية**، مجلة العلوم النفسية والتربوية، مج03، ع02، 2016.

39-خديجة أحمد محمد بامخرمه،**مفهوم وقيمة استشراف المستقبل**، مجلة المنال الالكترونية، تم نشره بتاريخ:2018/11/01، تم الاقتباس بتاريخ: 2020/10/05، على الساعة:23:30، الموقع الالكتروني للمجلة: www.almanalmagazine.com : //http/،2018.

40-خديجة حاج شريف، **دور الوقف العلمي في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا على ضوء التجربتين العربية والغربية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج07، ع02، 2022.

41-خميسة عقابي، **تقنية دلفي وأهميتها في الدراسات المستقبلية**،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد11، جويلية 2017.

42-خير الدين طالب، **خصائص الفقه في الشريعة الاسلامية**، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، جنين، مج01، ع 01، 2017.

43-خيري علي اوسو، أفين سليم نوري، فيروزمصطفى حمدي، **التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق متطلبات الجامعة الريادية: بحث تحليلي جامعة بوليتكنيك دهوك**، International Journal of Innovation and Applied Studies، العراق، المجلد 20 ، العدد 3، جوان2017.

44-دحماني محمد أدرويش، سمير سحنون، **العلاقة بين نمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون أوكن بالنسبة لحالة الجزائر**،مجلة دفاتر اقتصادية، مج 3، 2012.

45-روضة جديدي، **أهمية الوقف العلمي ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية- الكراسي العلمية الوقفيةنموذجا-**، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، الجزائر،2017، ع12، 2017.

46-زوبير عياش، سهام بوداب، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج 12، 2019.

47-سامية كواشي، **خدمة المجتمع، الوظيفة الثالثة للجامعات**، مجلة العلوم الانسانية، مج3،ع26، 2015.

48-سعد وقف، عبد العزيز الموسى، **دراسات احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراسي البحثية**، المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، الرياض، 2013.

49-سعدية سعيد الزهراني، إيمان ابراهيم الدسوقي أحمد، **دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبد الرجمن بن فيصل**، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 61، نوفمبر 2020.

50-سليم عشور، **الدراسات المستقبلية: مقاربة تاريخية ومفاهيمية ومنهجية**، مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعةزيان عاشور الجلفة، الجزائر، مج7،2018.

51-سمير عبد القادر خطاب، مهران سعد المهيمي، **متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030**، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة، مجلة التربية، العدد 192، الجزء1، ديسمبر 2021.

52-السيد صلاح الدين سيد محمد علي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر**، مجلة المجلد الحادي عشر، ع01، ج02، 2020.

53-فؤاد شبيب الخصاونة ، مستوى **الشراكة المجتمعية بين جامعة نجران ومنطقة نجران من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة**،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م27، ع 11، 2020.

54-صباح براهمي، **حاضنات الأعمال العربية: من النموذج التقليدي إلى النموذج الافتراضي**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 6، ع 2، 2021.

55-صفاء أحمد شحاتة، أحمد محمد محمد عبد العزيز، ميادة السيد حسين محمد، **الحدائق التكنولوجية مدخلا لتطوير التعليم الجامعي المصري- تصور مقترح**، البحوث والنشر العلمي، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، مج 33، ع07، 2017.

56-صليحة جواهرة، صالح تومي، **دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، مجلة الاقتصاد الجديد،2017.

57-طارق المصري، **واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية وأثر إنشائهما في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي**،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الأردن، مج33، 2018.

58-الطاوس غريب، محمد علي دشة، **تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي- دراسة تجاربدولية**-، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،2017.

59-عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 6، العدد10، 2016.

60-عادل مسعد أبو دلي، **كفايات التعليم المستمر ومتطلبات تحقيقها في مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في المملكة العربية السعودية**، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات،م42، ع2، 2018.

61-عبد الرحمن حسان منصور إسماعيل، حلمي علي محمد الشيباني، **متطلبات تطبيق الجامعة الريادية في جامعة تعز**، مجلة العلوم التربوية الدراسات الإنسانية، العدد22، مارس 2022.

62-عبد المالك مهلل، **واقع الفقر في الجزائر وفي العالم العربي: قراءة في بعض المؤشرات**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشورالجلفة، مج 22، ع2، 2009.

63-عبد المعين سعد الدين هندى، محمد ناجح محمد أبو شوشة، حنان فاروق أحمد محمد، **دور مراكز التميز البحثي في تطوير الأداء البحثي بالجامعات المصرية**، مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر، ع09، 2021.

64-عبد الوهاب معمري، نورالدين موسى، **بناء البدائل لتمويل التعليم العالي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، ع4، 2017.

65-عبدالله إبراهيم المغلاج، **الوقف العلمي ودوره في النهضة المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا نموذجا**، بحث مقدم إلى مؤتمر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية،4-5 مايو 2011.

66-عبدالله بن فريح معيقل العلي، **الدراسات المستقبلية في الفكر العربي: الواقع والتحديات**، المجلة العربية للإدرة (تحت النشر)، مج45، ع3، سبتمبر 2023.

67-عدنان بن عبد الله سليمان الشيحة،نورة بنت فهد عبد الله الرقابي، **تطبيق مفهوم الجامعة الريادية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن مثال**، المجلة العربية للإدارة، مج 43، ع1، مارس 2023.

68-علاء الدين بوضياف، محمد زبير، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسة الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج 04 ، ع01، 2020.

69-علي بن عبد الله الشنيفي، **البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدولالمتقدمة**، مجلة العلوم التربوية والنفسية-المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، العدد 10، المجلد 02، أبريل2018.

70-علي سماي، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع07، 2010.

71-عمار لوصيف، **الدراسات الاستشرافية : مقاربة مفاهيمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، مج 26،ع3، 2015.

72-العيد رزق الله، إبراهيم بورنان، **هيكلة وتسيير سلطة ضبط قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مج5، ع2، جوان 2018.

73-عيسى سماعين، قدور بن نافلة، **انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد8، جوان 2017.

74-غادة عبد المنعم محمد ابراهيم، **دراسة مقارنة لحديقة العلوم بجامعتي كامبريدج وتشينغوا وإمكانية الإفادة منها في مصر**، مجلة التربية المقارنة والدولية، 2021.

75-فاطمة فايز الهرباوي، **الجامعات المنتجة تجارب وتوجهات عالمية وإقليمية: دراسة تحليلية**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الأردن، العدد46، المجلد4، 30 ديسمبر2020.

76-فضيلة بوطرة، نوفل سمايلي و زهية قرامطية ، **الإنفاقالحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 33، العدد01، 2020.

77-فطيمة الزهرةكياري ، **تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد 4، 2014.

78-فيروز مزياني، **الدراسات المستقبلية في اللوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع9، جوان 2016.

78-ماجد بن سمران مزعل العلوي، **الأعمال الحرفية ودورها في نقل الأسر من الاحتياج إلى الإنتاج**، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 19، الجزء 8، 2019.

79-محسن حرفش، امجد صباح عبد العالي، **مقوماتنقل وتوطين التكنولوجيا في أقطار الخليج العربي**،مجلة الخليج العربي، مجلد36 عدد 3-4، 2008.

80-محمد سيف الدين بوفالطة، عبد النور موساوي، **اتجاهات التحول الى الجامعة المنتجة(الاستثمارية) كمصدر للتمويل الذاتي**-دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة- مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، ع 43، م ب، جوان 2015.

81-محمد عبد الحميد لاشين وآخرون، **تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة ميدانية**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، م9، ع02، حزيران 2020.

82-محمد عبد العظيم، **استخدام أسلوب السيناريوهات في التخطيط التربوي**، المعهد المصري للدراسات، دراسات اجتماعية، سبتمبر 2018.

83-محمد عبود طاهر، عامر جميل عبد الحسين، **الحاضنات التكنولوجيا والحدائق العلمية وامكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع23، 2012.

84-محمد فتحي محمود محمد جلاب، **رؤية استشرافية للحاضنات البحثية في الجامعات المصرية ودورها في التميز والابتكار في ضوء رؤية 2030: تخصص المكتبات والمعلومات نموذجا**، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3،ع8، أكتوبر 2021.

85-محمد قمان، شعيب بغداد، **التمويل الحديث للتعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، م21، ع02، 2021.

86-محمود علي أحمد السيد، زكريا محمد هيبة، **الدراساتالمستقبلية في التعليم(السيناريوهات نموذجا) طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها**، مجلة العلوم التربوية، ع2، ج2، أبريل 2018.

87-محمد حميد مرتضى، **أثر الوقف العلمي في النهضة الحضارية للأمة الإسلامية**، مجلة الجامعة العراقية، ع52، ج01،2018

88-مروة جمال إبراهيم مطر، **واقع تمويل التعليم العالي في مصر**، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة، العدد 118، أفريل 2022.

89-مريم بونيهي، **دور أوقاف مؤسسات التعليم العالي في تمويل الأبحاث العلمية: تجربة جامعة هارفرد خلال الفترة(2012-2021) والدروس المستفادة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مج 14، 2023.

90-مفيد محمد صادق الإكيابي، جورج وجيه عزيز بدوي، محمد جمال جارحي سعداوي، **السيناريو والتصميم المستقبلي التفاعلي**، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، ع43، جويلية 2016.

91-منال أحمد الغامدي، **تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج 29، ع1، 2021.

92-منجية بورحلة، صورية مساني، هاجر برهوم، **البدائل المقترحة كحل فعال لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد3، جوان2019.

93-منى شعبان عثمان، **تطوير مراكز التميز البحثي بالجامعات المصرية على ضوء مركز التميز البحثي بجامعة ستانفورد ومؤشرات سيماجو(SCImago)**، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج07، ع01، يناير2023.

94-ميعاد بنت عبد الله آل نملان، عفاف بنت حاتم الشمري، خولة المفيز، **الكراسي البحثية في كندا وإمكانية الاستفادة منها في جامعة الجوف " دراسة مقارنة"**، المجلة العربية للعلوم والتربية النفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم الآداب، مصر،2022.

95-نادية مدودي ، **مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي ودورها في فعالية التكوين الجامعي**،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، الجزائر،م 9، ع خ،2018.

96-نعمة شليبه علي سعيد الكعبي، **رؤية معاصرة في تبني مفهوم الجامعة المنتجة في بيئة مجتمع المعرفة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع ،بغداد.،2018

97-نور عبد الله عويض العتيبي، **دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**، المجلة العلمي، كلية التربية جامعة أسيوط، مصر، مجلد38، العدد3، ج2، مارس 2022.

98-نورالدين الدقي، **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي**، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الإسكندرية، ديسمبر 2015.

99-نيفين حسين محمد، **دور الابتكار والابداع في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول- دراسة حالة دولة الامارات-**،(إدارة التخطيط ودعم القرار، المحرر) وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة،2016.

الإنتاجيةالعلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، ج02، ع192،2021.

رابعا: المقالات الالكترونية

103- جامعة بيرزيت، **معنى قطاع الأعمال في المعاجم العربية و الانطولوجيا**، تم الاستشهاد من موقع الجامعة الالكترونيhttp : //www.ontology.birzeit.edu بتاريخ 2023/01/25.

104- رابح عبد الناصر جندلي، **الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي مفاهيمي ومنهجي**، المركز الديموقراطي العربي، مقال الكتروني، تم الاقتباس بتاريخ:2021/01/01، على الساعة 22:00، الموقع الرسمي: http// :www./ Democraticac.de،2021.

105- رحمة خالد، **شرح القطاعات الاقتصادية الأربعة**، مقال الكتروني تم الاقتباس بتاريخ:2021/01/22، الموقع الالكتروني:www.tijaratuna.com، 2020.

106- عمر أحمد، **أهمية التعليم العالي**، مقال الكتروني نشر في الموقع:www.maktabtk.com http://، 2019/01/24، تم الاقتباس بتاريخ 2022/04/24.

107- **القطاع العائلي**، تم الاقتباس من الموقع الالكتروني:www.m.marefa.org http : // بتاريخ2021/01/21 على الساعة00:10، 2021.

108- كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حماه، سوريا،2016.

109- محمد بن عبد الرحمن آلائيوال مدني، **مفهوم الاستشراف(علم المستقبل)**،مقال نشر في مدونة محمد بن عبد الرحمن، 2017/07/10، تم الاقتباس بتاريخ:2020/09/25 على الساعة: 22:00، الموقع الرسمي للمدونة: http// : /www.allaiwalmadani.wordpress.com،2020.

110- محمد بن عبد الرحمن مدني، **التعلم مدى الحياة**، مقال الكتروني منشور في الموقع الالكتروني: http : // allaiwalmadani.wordpress.com نشر بتاريخ:2018/03/29.

111- نهاد محمد إدريس الشريف، **تعريف الفلاحة**، مقال الكتروني نشر بتاريخ 3ماي 2019، الموقع الالكتروني: hayatok.com http://تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/01/31.

112- وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية**، مقال الكتروني،تم الاقتباس بتاريخ: 2021/01/02 على الساعة 01:00 الموقع الرسمي:www.ummah-futures.net : http//، 2021.

113- يوسف أبوبكر يوسف، **دور المكتبة الجامعية في تحقيق أهداف التعليم العالي**، مقال الكتروني منشور في الموقع: http://www.aljameai.org.ly، 2020، تم الاستشهاد به بتاريخ: 2022/04/25.

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية

114- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، **تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة(الدول المتقدمة)**، ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية بسكرة- الجزائر، 21-22 نوفمبر2006.

سادسا: منشورات هيئات دولية ووطنية

115- إحصائيات الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات للفترة 2013-2023.www.onec.dz

116- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة www.mesrs.dz.2023

117- إدارة استشراف المستقبل، **دراسة: حول رصد وتحليل بعض التنبؤات العالمية وانعكاساتها المستقبلية على دولة الكويت**، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والاستشراف، الكويت،2010.

118- إدارة استشراف المستقبل، **دراسة: حول رصد وتحليل بعض التنبؤات العالمية وانعكاساتها المستقبلية على دولة الكويت**، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والاستشراف، الكويت،2010.

119- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، **الحسابات القومية: مقدمة عملية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

120- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، **نظام الحسابات القومية 2008**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.

121- جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، **اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز**، المملكة العربية السعودية، ص10،2022.

122- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون 08-04 المؤرخ في 23 يناير2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، المادة 12، العدد 04،2008.

123- الجريدة الرسمية، العدد24، **القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**.1999.

124- دليل أوسلو2018، **قياس الأنشطة العلمية والتقانية والابتكارية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2018.

125- الديوان الوطني للإحصائيات،"**نشرية خاصة بالمؤشرات الرئيسية لقطاع التربية الوطنية**" العدد رقم 915، 2020،

126- الديوان الوطني لمحو الأمية 2021..

127- رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، صندوق النقد العربي، 2021.

128- رانية المنجي، نريمان عمار، **سلوك المستهلك**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.

129- صندوق النقد العربي 2022، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022**، الامارات العربية المتحدة،2022.

130- صندوق النقد العربي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

131- اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

132- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995.

133- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **دليل المؤشرات الوطنية مؤشرات الحسابات القومية**، سلطنة عمان، يناير 2020.

134- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة 2000إلى 2022.www.ons.dz.2022.

135- منظمة العمل، **إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية**، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2003.

136- المؤسسة الوقفية لدعم التعليم، **الوقف التعليمي لتمويل التعليم**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، سلطنة عمان، 2022.

137- وزارة الصناعة، **النشرة الاخبارية إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، إحصائياتسنة2022، إصدار أفريل 2023.

سابعا: الموسوعات العلمية

138- ابن منظور، **لسان العرب**، الموسوعة العربية، الدرر السنية، ج 2023.09.

139- الموسوعة العربية، **أرباب العمل**، الموسوعة الشاملة، سوريا، المجلد 01، تم الاقتباس من الموقع الاكتروني: www.arab-ency.com.sy بتاريخ: 2023/07/25 على الساعة:21:00، 2023.

140- الموسوعة العربية، **الموارد البشرية**، الموسوعة الشاملة، سوريا، المجلد 19تم الاقباس من الموقع الاكتروني: www.arab-ency.com.sy بتاريخ: 2023/07/25 على الساعة:22:00،2023.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: المقالات العلمية

1-Agnieszka SAMSEL, **The Classifiation of Households with Respect to the "Familly 500+"Benefit**, electronic article from the site:http://depot.ceon.pl, 2020.

2- Alper Goksu, Gonca Gungor Goksu, A Comparative Analysis of Higher Education Financing in Different Countries, Procedia Economics and FinanceVolume 26, 2015.

3- Amel Choutri, LoulhiRima, **The Role Of Research Laboratories In Embodying The Third Mission Of The University– Borjbouarerridj University Case Study - ,**review of Innovation and Industrial DevelopmentVolume 5, Issue 1, Lezinru laboratory..2022

4- Carla Cristina Passos Cruz, Carolina P Souza, Vinicius Janik,**Methoude for Future Studies**, Technical Report, decembre2021.

5- Cornel Lazar, Mirela Lazar, **Using the Methode of Decision Trees in the F orecasting Activity**, Economic Insights-Trends and Challenges, vol04,N01, 2015.

6- Final Report of Delphi Study,**E3M Project- European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission**,Education and Culture DG,2008.

7- Giacomo Bonanno, **Game Theory**, Kindel Direct Publishing:https:// kdp.amazon.com/en_us , volume02,2018.

8- Jerom C. Glenn, **The Future Wheel**, The Millennium Project, Futures research Methodology, v3.0,fabuary2021..

9- Jinusha Panigrahi,**Innovative Financing of Higher Education: Changing Options and Implications,** Higher Education for the Future 5(1), 2018..

10-Kalle A. Piirainen,Allan Dahl AndersenandPer Dannemand Andersen,**Foresight and the third mission of universities:the case for innovation system foresight**,foresight,1,18,2016.

11-Klaus Krippendorff, **Content analysis : an introduction to its methodology**, sage publication,Inc, usa;2004.

12-Lijie Feng, Qinghua Wang, Jinfeng Wang and Kuo- Yin Lin, **A Review of Technological Forecasting from the Perspective of Complex Systems**, journal entropy;2022.

13- Magendira Mani Vinayagam**, Importance of Scientific Research**, , electronic article from the site web:http://www.academia.edu, 2017.
14-Marika Puglisi, **The study of the futures:An Overview of Futures Studies Methodologies**, Ciheam Options Mediterraneen nes,2001.
15- Marko Marhl ,Attila Pausits, **Third mission indicators for new ranking methodologies**, Evaluation Higher Education,5,1, June 2011.
16-Mohamed Ibrahim Negasi , **Financing Higher Education in the Islamic World Through Wadf(Endowment),**European Journal of Multidisciplinary Studies,2017.
17- Mohda Ossama, **An Essay on Objectives of Busines**,International Journal of Engineering and Management Research, April2020.
18-Paul S.P Cowpertwait, Andrew V. Metcalfe, **Introductory Time Series with R**, Springer Dordrecht Heidelberg London, New York, 2009.
19-Paulo Carvalho, **SCENARIOS : LEARNING AND ACTING FROM THE FUTURE PART3:THREE SCHOOLS OF SCENARIO PLANNING,** electronic article from the site:http:// www.researchgate.net/publication/351935152/ april 2021.
20- Rocco Frondiz,, Chiara Fantauzzi, Nathalie Colasanti and Gloria Fiorani, **The Evaluation of** Universities' **Third Mission and Intellectual Capital: Theoretical Analysis an Application to Italy**, Basel, Switzerland, 2019.
21-Ron Bradfield, George Wright and other**, The origins and evolution of scenario techniques in long range business planning**, FUTURES, n37, electronic article from the site: www.sciencedirect.com..2005
22- Seydeh AkhgarKaboli ,Petri Tapio, **How late-modern nomads imagine tomorrow? A Causal Layered Analysis practice to explore the images of the future of young adults**, journal Futures, 2017.
23-Sven Dahms, Suthikorn Kingkaew, **University Business Incubators: An Institutional Demand Side Perspective on Value Adding Features**, Entrepreneurial Business and Economics Review, Volume 4, No 3,2016.
24-Task Force on Harmonisation of Public Sector Accounting, **Government/ Public Sector/ Private SectorDelineation issues**, UN Statistics Division, electronic article from the site: http://unistats.un.org.2005.
25- Timur KogabayeandAntanas Maziliauskas**,Thedefinition and classification of innovation**,HOLISTICA,8,2017.
26-Tomas Hellstrom**, Centre of Excellence and Capacity Building: from Strategy to Impact**, Science and Public Policy, vol45, N04,2018.
27-WallStreetMojo team**, Busnisness sector**, electronic article from the site: http:// www.wallstreetmojo.com, Quoted on:25/08/2023, on the watch 11:30,2023.

ثانيا–الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية

28-30Diane A. Isabelle, **KeyFactors Affecting a Technology Entrepreneur s Choice of Incubator or Accelerator**, Technology Innovation Management Review, February 2013.
29-Jongbloed, Ben, **funding higher education:a view from europe**, *funding higher education:a comparative* overview,National trade Confederation of Goods,Services and Tourism(CNC) ,Brasilia, 13 octobre 2008.

ثالثا: منشورات هيئات دولية ووطنية

30-31.Apollonia Miola, **Backasting approach for sustainable mobility**, European Communities,JRC, 2008.
31- Office of Institutional Research & Analytics, financial Report, Harvard University,2024.

المواقع الالكترونية :

1. http// atlas.cid.harvard.edu/rankings
2. http:// www.education.gov.dz
3. http : //www.uneswa.org/ar/sd-glos
4. www.almaany.com